الجمهورية الجـــــزائرية الديمقراطية الشعـــــــبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران –السانيا-
كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية
قسم العلوم الأسلامية





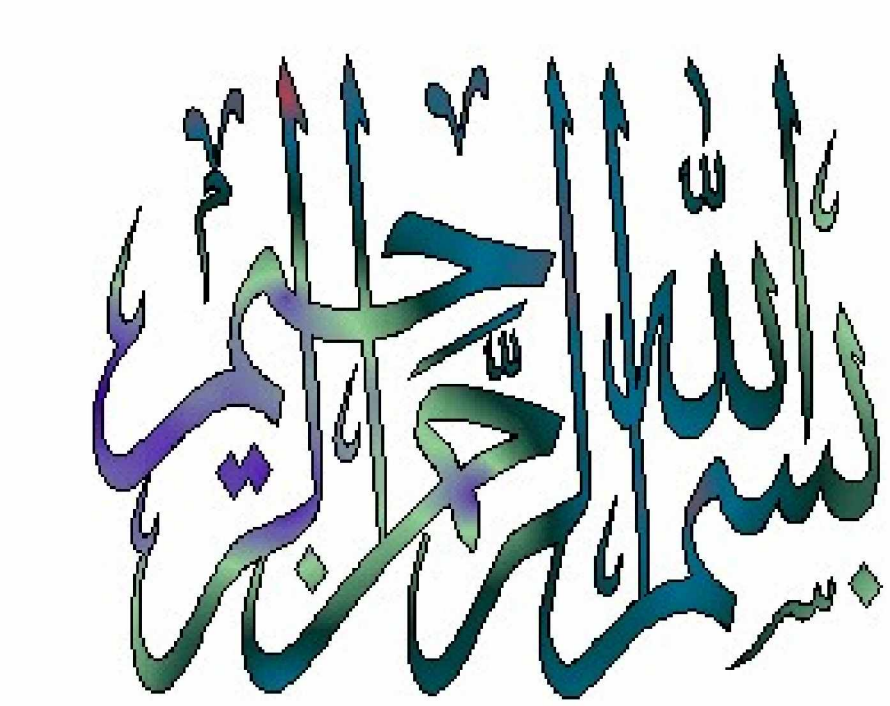
مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير
في العلوم الإسلامية

منهج الإمام الترمذي
في الحكم على الحديث بالحسن في الجامع

من إعداد :
الطالب قبلي بن هني

تحت إشراف:
الدكتور عبد القادر سليماني

السنة الجامعية: 2006-2007


بسم الله الرحمن الرحيم

... بعد حمد الله تعالى على منته العظيمة في إتمـــام هـــذه الرسالة وتوفيقه على بلوغ القصد , أهديها ببالغ التقـــدير والاحترام والتبجيل إلى سماحة الوالدين الكريمين.

... وجميع إخوتي وأختاي الفاضلتين.

... وإلى جميع الأقارب والأحبة والزملاء وأهل الفـــضل الكرام.

...شكر وتقدير...

وأَثَنِّي بعد ذلك بالشكر الخالص لجلة من الأكرمين على رأسهم الدكتور عبد القادر سليماني الذي تشرفت كثيرا بإشرافه على هذه الرسالة , وقد تابع معي أطوار جمعها حتى غدت على هذه الهيئة.

كما أتقدم بالشكر على السادة الأفاضل الدكتور لخضر لخضاري شيخ المقاصد , والدكتور عكاشة حوالف شيخ القراءة , والدكتور حمحامي مختار والدكتورة جمعي التي استفدت من توجيهاتها القيمة, وباقي الأساتذة بالمعهد.

ولا أنسى فضل المركز الثقافي بالحمري الذي وفر علينا تلك المكتبة المتواضعة والتي استفدنا منها كثيرا.

وأشكر كل من ساعدني في إنجاز البحث شكرا خالصا وقد جاء في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي (صلى الله عليه وسلم):((من لا يشكر الناس لم يشكرالله)) [رواه الترمذي في البر والصلة(ح1961/ج3/ص383) وقال:حسن صحيح].

وأبلغ في هذا المقام تحياتي إلى كافة الزملاء في الدراسات العليا وفي كافة التخصصات.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

وأشهد أن محمدا عبده ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم).

قال الله تعالى : ﴿ يا أيها الناس اتقوا الله الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا ﴾[النساء:1]

وقال تعالى:﴿ يا أيها الذي ن آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾ [آل عمران:102]

وقال تعالى:﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سد يدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما﴾ [الأحزاب:70]

أما بعد: فإن خير الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد(لى الله عليه وسلم) وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة.

ثم مهما يكن من شيء بعد فإن تح صيل الرضا لا بد له من العمل المخلَص فيه والذي يندرج به تحت جنس من حصلت لهم به الرحمة, فكان عند الله بعمله من الفائزين.

ولا يصح في الأذهان السليمة شيء ما لم يكن فيه تطابق بين ما نقل وبين ما عقل , وبينهما في التدليل تكامل إلا أن الثاني اعتبر شاهدا من غي به أنقص و لم يضر بأحقية الدليل في نصب الدلالة على المدلول , ولكامل القريحة النظر فيه والمناظرة به لتحصيل مزيد اليقين في مواجهة غير المصيب, ومعلوم أن النقل كتاب ناطق بالبينة وسنة محكمة هي الحجة البالغة، يهديان كلاهما العاني إلى الطريق .

والباحث في علومهما باحث تحت قاعدة (يقين لا يزول بالشك) فهو على بينة من الله تعالى، ولشرف المعلوم ازداد المتعلم به شرفا لاحتوائه وصف ما به علم.

والسنة المشرفة لهي أعظم ما يتناول بالبحث في زمن علومها تنبئ بالعصمة فيه وتحمي حاملها من الزلل في أودية الأقاويل والدعوى.

ومن هذا المنطلق تكريسا لخدمة العقل الباحث وتعويلا على فهوم ذوي الهمم العالية من الأئمة والمستبصرين من أهل الحديث المتقدمين منهم والمتأخرين، واستنجادا بمبادئ هذا الفن العظيم وقواعده المؤسسة في شتى أنواع علومه على الهدى والنهج المستقيم -حيث من وقع في الخلف منها كان متبعا سبيل غير المؤمنين- ومعلوم أن الغاية القصوى في هذا العلم وأعلى مقاصده هو بلوغ درجة من اليقين تمكن الباحث من معرفة صحة الحديث وسقيمه، وجميعُ فنونه ومباحثه مسخرة لتحصيل هذه الغاية , واستمداده من نقل العلماء الجهابذة للمرويات ولنقلة الأخبار بما خصهم الله تعالى من فضيلة المعرفة والعدالة والورع، وهؤلاء لم يزالوا في كل دهر وزمان من لدن عهد الصحابة رضي الله عنهم إلى أن دونت السنن في مدونات مختلفة المناهج والمسالك.

كما تم وضع معالم علم السنة رواية ودراية، ومن بعدهم في كل عصر تبع لهم فيه، وكل من عول على علومهم وبذل قصارى وسعه في تحصيلها نال ما أراد منها، وطول الممارسة وملازمة أهل الفن تكسب المعدوم وتمن على الفاقد بغيته، فهو فن دقيق لا يحصله كل طالب.

قال أبو عبد الله بن منده :" إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفرا يسيرا من كثير ممن يدعي علم الحد يث...فليس لهم أن يتكلموا في شيء من علم الحديث إلا من أخذه عن أهله وأهل المعرفة، فحينئذ يتكلم بمعرفته"[1].

فلما سنحت لي بحمد الله تعالى هذه الفرصة بالخوض في غمار هذا البحث -لعلي أنظم إلى سلك من سبقني فيه - ونظرت في أبحاث الأئمة الأكثر اهتماما ففضلت أن تكون رسالتي في موضوع حاولت فيه أن يتسم بالجدة والحداثة من جهة الطرح والمناقشة في كل ما يصلح أن أحصّل نظره والانتقاء من الآراء السابقة والنقود النافذة.

فبعد إمعان ومراجعة ظهر لي أن أبحث في موضوع **(الحديث الحسن)** والذي ما يزال بحاجة إلى بحث وتأصيل وتطبيق، فكثيرا ما تكلم فيه المتقدمون ومن بعدهم، وهكذا الحال

1-شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي(ص79)

إلى زمننا والأئمة يتناظرون فيه بالمجالس والمكاتبة والتأليف , وكل من كان دوره أدلى فيه بدلوه و لم يسْلم من معترِض.

ومهما كانت صورة ا لبحث فإني معترف فيما سأقدمه بعون الله تعالى ليس إلا خطوة متواضعة في مسيرة واسعة الجوانب عميقة الأغوار في دقائق المنهج النقدي الرائد عند أهل الحديث وتطبيقاتهم، ورحم الله عز وجل رائد هذا الفن في التأصيل والتقعيد الإمام الشافعي(ت204هـ)حيث قال رحمه الله تعالى :" من تعلَّم علما فليدقق فيه لئلا يضيع دقيق العلم"[1].

كما أني معترف بما لا يبرأ منه أحد مثلي من خطأ وسهو , والكمال لله تعالى وحده والعصمة لأنبيائه.

ولما كان موضوع بحثي في **الحديث الحسن** نظرت فإذا أقدم من تكلم عن الحسن فأشهره وعرّفه وحكم به على الأحا ديث وأكثر من التطبيق فيه، الإمام الناقد الحبر المعلم العلم الجهبذ**أبو عيسى محمد بن سورة الترمذي** صاحب الجامع والعلل الكبير , فقد استعمل رحمه الله تعالى مصطلح الحسن باستعمالات مختلفة بين الإفراد والتركيب فأعجز من بعده في حكاية مثله وفهم مراده، وخالف من قبله في التحديد والتمثيل فكان بصنيعه الذي لم يُسبق إليه فريد زمانه وأوحد عصره , حتى أضحى كتابه أصلا للحديث الحسن كما قال العلامة الحافظ ابن الصلاح:

كتابُ أبي عيسى الترمذي رحمه الله أصل في معرفة الحسن "[2], وإن كان قد سبق إليه استعمالا فقد أشهره وأكثر منه في ا لكتاب، ولذلك قال ابن الصلاح :" وهو الذي نوه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه، ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التي قبله كأحمد والبخاري وغيرهما"[3].

و لم يعرّف الأئمة قبل الترمذي الاصطلاحات استغناء بمعرفة أجناسها وأنواعها واكتفاء بخبرتهم وطول ممارستهم للحديث رواية ودراية، ومعرفة تامة بمراتب النقلة

-1- مناقب الشافعي(ج2/ص142) المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ج1/رقم416)

-2- مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح(ص22)

-3- المصدر نفسه(ص22).

وتواريخهم وطبقاتهم وجميع أحوالهم.

ومعلوم أن القدامى من أئمة الحديث لم يعرفوا بالحسن اصطلاحا -أي من قبل الترمذي- لأنهم لشدة احتفائهم واعتنائهم بالحديث، وهو قوة معرفتهم لصحيحه من سقيمه وشاذه من منكره ومضطربه، وغير ذلك من أنواع علوم الحديث هي في غنية عن التعاريف التي اهتم بها المتأخرون، مع الفوارق الكبيرة بين منهجي المتقدمين والمتأخرين.

وقد جرى على منوال من بلغتنا مؤلفاتهم في علوم الحديث مثل القاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي(ت360هـ) في كتابه((المحدث الفاصل بين الراوي والواعي)) والحاكم أبي عبد الله النيسابوري (ت405هـ) في((معرفة علوم الحديث)) والحافظ أبي بكر أحمد بن علي البغدادي(ت463هـ) في كتابه ((الكفاية في علم الرواية)).

فلم يعرفوا الحديث الحسن في الاصطلاح , ومشهورٌ أن أول من عرّف الحديث الحسن هو الإمام الترمذي رحمه الله تعالى وتعريفه ينطبق على الحسن لغيره في عرف المتأخرين.

ثم إن للحديث الحسن وعلاقته بالإمام الترمذي مباحث كثيرة حواها هذا البحث:

1-ابتداء من حياته وعصره -حيث كان عصر جدل وخصومة ومناظرات فلسفية وغلبة العلوم الفارسية والصدامات الطائفية وتكالب الأهواء في زمن كان علم الكلام أبرز ما يتحدث فيه العقلاء، كما اشتهرت المدارس المذهبية وقواعدها الأصولية من نضج العلوم الدينية الأخرى كالنحو والبلاغة وازدهر الشعر والعروض وغيرها من الفنون والأخلاط الفكرية التي صنعتها بيئة التفتح على الآخر والتأثر بما عنده سلبا أو إيجابا.

ثم انتقلت إلى الحديث عن كتابه الجامع وما حواه من العلوم الحديثية وما قيل في شرطه ورتبته بين الكتب الستة المعتمدة.

ومن أهم ما بحثته في هذه الرسالة هو الدفاع عن أحكام الترمذي على الأحاديث وأنه عمدة فيها بنفسه ولا عبرة بمن وافقه إذا حكم بصحة أو حسن , وإذا خولف فالقول لصاحب الحجة والدليل، وهو الإمام البارع في علم العلل وخريج البخاري.

فمع تأخره في الطلب والرحلة إلا أنه كان دقيق النظر صحيح الرأي والعقيدة، الناقد المفيد إذا روى أو ناظر، سليم المباحثة وقوي المناظرة، يخوض بألحاظه في دقائق المسائل وعلل المرويات عمل في الرواية والدراية عملا بلغ فيه العلى حتى فاق الأقران، وهذا برهان

على تبحره وبصيرته في الحديث وعلله وعلومه، وكتابه الجامع دليل عليه بلا منازع لما حواه من تلكم العلوم.

ويصدق عليه قول الشاعر:

لا يعمل القول المكرر منه والرأي المردد

ظن يصيب به الغيوب إذا توخى أو يعتمد

مثل الحسام إذا تأنق والشهاب إذا توقد

كالسيف يقطع وهو مسلول ويرهب حين يغمد[1]

ثم عقّبته بالكلام عن الحديث الحسن عند أهل الحديث قاطبة وما فيه من المسائل الشائكة والصعبة, حتى قال ابن كثير وغيره أن الحسن لما كان وسطا لا يتميز بين الصحيح والضعيف كان شيئا ينقدح في النفس وتصعب العبارة عنه[2].

ولذلك بحثت اللفظ منذ ظهر كمصطلح حديثي وتسلسل استعمالاته حتى عرّفه الترمذي بجمل مجموعها يسمى الحسن عنده في كتابه، ثم أُسّست التعاريف بعده على قاعدة الحدود المنطقية لما داخلت العلوم الشرعية واختلطت بها، ومن شأن الحدود أن تكون جامعة مانعة في عرف أهل الاصطلاح.

وليس لهذا الفن أن تتحمل اصطلاحاته هذا التقييد لأن قواعده أغلبية واجتهادية لا تجمع كل الأنواع في جنسها، بل لابد لكل حديث نقد خاص لا يكاد يُرْتاب في ملابساته وخروجه من قاعدة إلى قاعدة استثنائية.

ومعلوم أن ذكر الحدود المحققة أمر أجنبي عن العلوم الحديثية [3], وتلبسها به أحدث فوارق عجيبة أنشأت خلافا بين مناهج المتقدمين ومناهج المتأخرين.

وفي وسط هذا الزخم من المسائل الخلافية في درس الحسن بالخصوص بين أهل الحديث والذي طال الخُلْف فيها عبر الحقب الزمنية المتعاقبة من دون دليل مرجح.

ومن جراء هذه الحال التي ما فتئ أهل الحديث في النظر فيها وفي مقتضياتها دفع النظار

1-نقلا من آخر مقدمة تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي للمباركفوري(ج1/ص593)

2- الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث(لابن كثير) لأحمد شاكر(ص37).

3-توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار للصنعاني(ص147).

والباحثين إلى طرح هذا التساؤل في الميادين العلمية والأوساط الباحثة.

فنقول:**(كيف نفهم مصطلح الحسن)؟**

والجواب عنه من أوجه منها:

- **أولا:** الاستقراء التام لكتب الحديث ومصنفات السنة التي ورد فيها إطلاق الحسن، من كتب المتقدمين أو من نقل عنهم من المتأخرين , فنجمع كل من تلفظ بلفظ الحسن في حكمه على الحديث (والقيام بدراسته ونقده والحكم عليه بالبيان من كلام أهل النقل والعلل وما جرى عليه أهل الحديث قاطبة) ثم استخلاص النتائج من كلام الأئمة في إطلاق هذا المصطلح.

- كما لابد أن نجعل المقياس في الحكم على الإمام هو تحكيمه إلى واقعه وملابسات إطلاقه. ثم مدى استقرار هذا المصطلح في زمنه إلى عصر الترمذي , فقوة الدراسة للمصطلح تكمن في معرفة الطبقة التي استعملته ,وبهذا نقف على أكمل النتائج , ولا بد من مراعاة الفروق المؤثرة بين إطلاقات أفرادها.

- **ثانيا:** دراسة الحسن كمصطلح مفرد ودراسته مركبا مع غيره من الألفاظ الحديثية , وفي هذا يتميز معناه بانفراده ثم بمجموعه, لأن كل جزء تأثر بمن تركّب معه.

وينبغي حينها التدقيق على دراسة مرتبة رواة الحسن بنوعيه حال انفراده , وهذا باعتبار الراوي المُحسن له أو الإسناد الذي هو فيه وحكم عليه بالحسن لذاته من دون خارج أو بغيره ممن عضده وجبر ما كان به من ضعف.

- **ثالثا:** فهْم كلام أهل الاصطلاح فهما معمقا يستوعب تفاصيل المسائل , وهذا له علاقة تامة بمعرفة مناهج الأئمة في نقد الأسانيد والكلام في الرجال بالجرح والتعديل لأنهم أهل هذا الاصطلاح[1].

2- ومهما عرض الأئمة من الأجوبة التي لا تكاد تحسم المادة الخلافية في الواقع بين التنظير لهذا المصطلح والتقعيد له وبين التطبيق العملي, حيث تجد الإمام يختلف نظره من حديث إلى غيره وقد تجده مترددا في الحكم على الحديث الواحد , وما ذلك إلا دليل على -

---

-1- نقلا من المنهج المقترح لفهم المصطلح لشريف حاتم العوني(ص145-250)

تغير الاجتهاد وزيادة العلم به بزيادة التطبيق وطول الممارسة مع المعرفة التامة بالرجال وحملة الآثار بمراتبهم وأقوال النقاد فيهم.

ولصعوبة هذا الدرس يقول الإمام ناصر الدين الألباني :" وإن مما ينبغي ذكره بهذه المناسبة أن الحديث الحسن لغيره وكذا الحسن لذاته من أدق علوم الحديث وأصعبها , لأن مدارهما على اختلف فيه العلماء من رواته ما بين موثق ومضعف , فلا يتمكن من التوثيق بينها أو ترجيح قول على الأقوال الأخرى إلا من كان على علم بأصول الحديث وقواعده ومعرفة قوية بعلم الجرح والتعديل , ومارس ذلك عمليا مدة طويلة من عمره مستفيدا من كتب التخريجات ونقد الأئمة النقاد, عارفا بالمتشددين منهم والمتساهلين ومن هم وسط بينهم حتى لا يقع في الإفراط والتفريط , وهذا أمر صعب قلّ من يصير له وينال ثمرته فلا جرم أن صار هذا العلم غريبا من العلماء والله يختص برحمته من يشاء"[1].

وهذا الباب لا ينفك أن يكون عمدة البحث فيه على الألفاظ المستعملة في الفن في علم الرجال والنقد للأسانيد فلا بد من التقيد بذلك وإلا حل به فساد عريض في القول بلا دليل أو التحكم من غير دليل.

وبهذه المناسبة قال الشيخ طاهر الجزائري :" ذكر المحققون أنه ينبغي لمن تكلم في فن من الفنون أن يورد الألفاظ المتعارفة فيه مستعملا لها في معانيها المعروفة عند أربابه ومخالف ذلك إما جاهل بمقتضى المقام أو قاصد للإبهام أو الإيهام , مثال ذلك فيما نحن فيه أن يقول قائل عن حديث ضعيف أنه حديث حسن , فإذا اعترض عليه قال وصفته بالحسن باعتبار المعنى اللغوي لاشتمال هذا الحديث على حكمة با لغة, أما قولهم لا مشاحة في الاصطلاح فهو من قبيل تمحل العذر وقائل ذلك عاذل في صورة عاذر"[2].

ولقد تميزت الفنون واصطلاحاتها في عصر الإمام الترمذي والذي كان عصره خلاصة ما تقدمه من جهود الأئمة السابقين فقد كان الحقبة الذهبية للسنة وعلومها ,وإليه صار المنتهى في تحصيل الحديث وعلومه وجلب المدونات وتوثيق الاصطلاحات وضبطها.

فانشغل الأئمة بحفظ المرويات وصرفت الهمم إلى التأليف والتصنيف في مناهج متنوعة

-1- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني(ج3/ص363)

-2- توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري(ص20)

اهتم الأئمة بتطويرها وطلبا لتيسير الاستفادة وتسهيل الحصول على الحديث الذي شق أمر البحث عنه في المطولات كالمسانيد[1].

فابتكرت الصحاح والسنن والجوامع والمعاجم والمصنفات ولكل إمام غرض فيما كتب وهذا في زمن تميزت العلوم الحديثية وأحدثت اصطلاحات تفسر المقصود من استعمالها كما كتبوا في تواريخ الرواة وأحوالهم والأسماء والكنى والطبقات وغيرها.

ومن أعظم العلوم قدرا علم العلل حيث أفردت له مدونات خاصة على شكل سؤالات تطرح على أئمة النقد العارفين بمخارج الحديث وإخبار نقلتها وقليل منهم من نبغ فيه وعز وجودهم بين أصناف العلماء في ذلك الزمان كالإمام يحيى بن معين (ت234هـ) وأبي حاتم الرازي (ت277هـ) وابن المديني(ت234هـ)وغيرهما.

ثم أَلِفَ الأئمة التأليف حتى أصبح أمرا محمودا لديهم وبرع أهل الحديث في صناعة المناهج, وتباينت مقاصدهم في كتبهم تسهيلا للعلم على طالبه.

فلما كثرت الأقلام والمحابر وحلق التحديث والإملاء ومجالس الكتابة , قال قائلهم يمدح تلك المجالس التي دونت فيها العلوم وحفظت في الصحف :

قناديل دين الله يسعى بحملها رجال بهم يحيا حديث محمد

هم حملوا الآثار عن كل عالم تقي ، صدوق، فاضل متعبد

محابرهم زهر تضيء كأنها قناديل حبر ناسك وسط مسجد

تساق إلى من كان في الفقه عالما ومن صنف الأحكام من كل مسند[2]

وزاد ذلك بهاء شهرة الرحلة إلى الأمصار في شتى البلاد الإسلامية للقاء بالأعلام في مواطنهم, ورواية كتبهم بالإسناد المتصل ومقابلته ليبقى مصونا من الخطأ أو التحريف.

وظهر في الزمن نفسه تدوين القواعد الحديثية وقوانين الرواية ومبادئ الدراية فكان ممن ألف في ذلك الإمام مسلم (ت261هـ) صحيحه وصدره بمقدمة بين فيها بعض مهمات

1- ينظر جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير (ص31) والإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين لنور الدين عتر (ص126)وتوجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري(19) وأصول علم الحديث بين المنهج والتطبيق لأبي لبابة حسين(ص30) وكشف الظنون لحاجي خليفة (ج1/ص496-497)

2- شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي(ص103)

المسائل في عصره ومثله فعل الإمام أبو داود (ت275هـ) في رسالته إلى أهل مكة , وبعدهما الإمام الترمذي(ت279هـ) في كتابه العلل الصغير وقد جعله ملحقا بجامعه[1].

حيث نقل فيه عن الأئمة السابقين وعن المعاصرين له (رحمهم الله تعالى جميعا) فكان بذلك كتابه من أحسن الكتب في الحديث وعلومه، كما قال الدكتور همام عبد الرحيم سعيد:" تكلم الترمذي في العلل الصغير عن منهجه في الجامع وجاء ابن رجب ففصّل الكلام عن هذا المنهج وأصبح من الضروري للباحث في سنن الترمذي أن يطّلع على شرح علل الترمذي"[1].

ولقد ساد هذا الكتاب وذاع في الآفاق بين الأئمة فقيل فيه الكثير من الثناء والمدح ومن ذلك ما قاله الإمام محمد بن علي الشوكاني:

"كتاب الترمذي أحسن الكتب وأكثرها فائدة وأحكمها ترتيبا وأقلها تكرارا وفيه ما ليس في غيره من المذاهب ووجوه الاستدلال , والإشارة إلى في الباب من الأحاديث وتبين أنواع الحديث من الحديث من الصحة والحسن والغرابة والضعف وفيه جرح وتعديل"[2].

فالجامع كتاب حديث وعلل وفقه وغريب ومصطلح [3] فكانت فوائد مجموعة وفرائد منوعة فيهي لمنبئة بمنطوقها ومفهومها ببراعة الإمام الترمذي وقدرته وتمكنه في النظر والاجتهاد والتعليل.

فقد تفنن فيه وتمثّل ذلك في أحكامه على الأحاديث من إفراد الاصطلاحات وتركيبها وهو يعلم القصد بها وإن لم تتبين دلالتها لمن بعده , فكان كتابه الدليل القوي على مكانته العظيمة في هذا العلم العظيم.

1- ينظر مقدمة شرح علل الترمذي للمحقق الدكتور كمال علي الجمل(ص26)

2- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للشوكاني (ج1/ص29) ونقل الحافظ ابن رجب إنشاد أبي العباس أحمد بن معد بن عيسى التجيبي في مدح أبي عيسى وجامعه . ينظر في شرحه لعلل الترمذي بتحقيق الدكتور همام سعيد (ج2/ص895)

3- العالم بهذه الفنون في أشرف مراتب العلماء بالحديث والسنة والآثار , وتليها مرتبة الحافظ للأسانيد والعارف بالرجال وأحوالهم وقد كفانا هذا بما دونه المتقدمون في مؤلفاتهم المسندة وكتب لجرح والتعديل , ومنها المحدث الذي له القدرة للعية المميز بين الصحيح والسقيم ونقد الأسانيد , ثم تليها مرتبة المحدث الجامع المفيد وطالب العلو المكثر من الطرق والأوجه وتحصيلها بالرحلة إلى البلدان.

وزيادة على ذلك هي دليل على قوة ما شرطه في جامعه بين سائر من ألف في السنن ممن لم يشترط الصحة فيه , ثم إنه لدليل بلا مدافعة على عدم تساهله في الحكم على الأحاديث والرواة, وما انتقد فيه فهو إما من جهة الطبع البشري أو ما كان له فيه من عذر في تخريج أحاديث عيب عليه الرواية عنهم.

ولذلك وصف الإمام بالتساهل في أمرين:

الأول: في توثيقه للرواة وتعديلهم مع أنهم عند غيره ضعاف أو متروكون.

الثاني: في الحكم على الأحاديث بالصحة والحسن لرواة ليس حديثهم عند النقاد كذلك.

قال الدكتور ضياء الدين الأعظمي:

فإنه"مع جلالة قدرته وإمامته في الحديث تساهل في تصحيح الأحاديث , ((قال الذهبي في تاريخ الإسلام :ونفسه في التجريح ضعيف))...ومهما كانت الأسباب فالمنهج الذي اختاره إنما هو منهج المتساهلين , ولذا ذكره ((الذهبي في مقدمة كتابه : ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)) في القسم الثاني الخاص بالمتساهلين.

فيكون حكمه على الرجال وفق منهجه الذي اختاره لنفسه وكل مجتهد مأجور"[1].

والحقيقة العلمية أنه لا يسلم من النقد أحد بعد النبي المعصوم (صلى الله عليه وسلم) وكل متكلم في الشريعة فله الذي حمله على ما صنع, وكل مجازى عن نيته.

ومعلوم أن طلب الحق عند الأئمة مقدم على كل أحد ولو كان أقرب قريب أو أحب صديق, والقاعدة المعمول بها عندهم "الدين النصيحة"ولا يبغون غير ذلك , ولا يخرج أحدهم عن أحد أمرين إما إصابة أجران وإلا فله أجر واحد.

ولذا فرقعة الخلاف بين الأئمة تضيق ما دام الأمر في مجال البحث بين الفحول الأقران وقد قيل: سكت من لا يعلم لقل الخلاف ومن باب التنبيه على المهمات في مواطن طلب الكمال فالعلماء الناصحون للدين والأمة هم طلبة حق بعزيمة الجد.

وإنه يحسن في مثل مقامه أن يقال في شيخنا الترمذي مثل الذي جاء عن الإمام الذهبي في تغنيه بهذه الأبيات شوقا لشيخه الإمام الطرابلسي , وكان يسمع به و لم يره حتى قدم عليه دمشق وحضر مجلسه:

-1- دراسات في الجرح والتعديل لمحمد ضياء الدين الأعظمي(ص73)

ما زلت بالسمع أهواك وما ذكرت من أخباركم قط إلا ملت من الطرب
وليس من عجب أن ملت نحوكم الناس بالطبع قد مالوا إلى الذهب

4- وفي موضوع الحسن مسائل كثيرة لها به وطيد العلاقة نكتفي بذكر أهم المسائل العليقة بموضوع الحديث الحسن وهي : قضية حال مرتبة الرواة المتوسطة بين الجرح والتعديل هي في أدنى مراتب التوثيق وأول مراتب التجريح , فإذا نجا الراوي من الجرح ولكن لم يكن في درجة الصحيح حُسِّن حديثه وتقرر الاستدلال به في موارد الاحتجاج.

وإذا مالت به كفة الجرح ضُعِّف حديثه وأصبح في قسم المردود ما لم يرد من جهة أخرى تعضده وتقوي ضعفه, هذا إذا كان مما يصلح للاعتبار به.

أهمية الموضوع:

ومن خلال ما سبق بيانه تظهر أهمية الموضوع المطروح للبحث.

فهذا الموضوع الذي وقع اختيا ري له لا تخفى قوة علاقته ومدى صلته بعلم الحديث بل هو من أصول أبوابه ولب علومه لأنه يكوّن اللبنة التي جمعت علوم الإسناد ودراسة المتن , وبيان العلل والكلام في الرجال فلا يكون المحدث من أهل الصنعة حتى يعي ذلك كله فتمتزج به هذه العلوم وتختلط به كلية كأنها بعض منه.

ومنه بطبيعة الحال الحديث الحسن وما اتصل به من المسائل التي لا تكاد تنفك عن هذه العلوم التي سبق ذكرها , فلب المنهج التطبيقي عند المتقدمين نال الحديث الحسن منه حظا وافرا لكونه ليس له حد يجمعه.

وإنما تكرس فيه الجهود المستمرة مع الاستعانة بالعلوم الحـ ـديثية وقواعدها المؤسسة وذلك لتحصيل الحكم, وليس الأمر لكل أحد لوعورة المسالك وصعوبة النظر والتوفيق بين الآراء المتنافرة فيه.

فموضوع الحسن عند الترمذي بالأخص يحتاج من كل ناظر وباحث أن يطيل إمعان النظر ويديم البحث بالتتبع لحكمه على الأحاديث بالحسن في الجامـ ـع, لنخلص في ذلك بمنهج الإمام الترمذي في التحسين, مستعينا بالموازين التي عمل بها هو نفسه.

سبب اختيار الموضوع:

تم اختياري لهذا الموضوع وبهذا العنوان بالخصوص للأمور التالية:

-1- أجدني لي ميلا في دراسة علوم الحديث وما له علاقة بالسنة رواية ودراية قاصدا التعرف على المناهج والمسالك التي من خلالها تم بناء هذه العلوم وخدمتها.

-2- مدى أثر هذا الموضوع من الناحية العلمية والعملية التطبيقية في أوساط المحدثين المتقدمين خاصة والمتأخرين الذين كرسوا جهودهم للتقعيد لفنون علم الحديث والحسن على وجه الخصوص.

-3- محاولة استقصاء هذا البحث والاطلاع على مَجالِّ الوفاق والخلاف فيها وأثرها في الجانب التطبيقي عند المحدثين , وعند الإمام الترمذي على وجه التحديد لأنه رحمه الله هو أول من أشهر مصطلح الحسن في الجامع على غير ما كان عليه شيوخه الذين استعملوه في إطلاقاتهم .

-4- أحاول أن تتميز مباحث هذا الموضوع بالجدة والحداثة من جهة جمع المعلومات وترتيبها وفق منهجية محكمة وتحليل المسائل ودراستها على منبر الموضوعية والتجرد وما ذلك للوقوف إلا على أحسن النتائج وأكملها وهي عاقبة كل مريد للحق.

-5- تباين إطلاقات المحدثين للحسن في حكمهم على الأحاديث واختلاف مقاصدهم في ذلك، وهو ما يدعو للوقوف والحيرة من استعمال الترمذي له أيضا.

ففضلت الخوض فيه والبحث عن حقيقة هذا اللفظ ومقصد الترمذي من التحسين وهل التزم بما اصطلح للحسن في الجامع ؟.

إشكالية الموضوع:

يهدف هذا الموضوع إلى بيان غموض في المراد بالحديث الحسن الذي عرفه الإمام الترمذي في كتابه العلل واستعمله في كتابه الجامع.

ولقد حصل إشكال عند من جاء بعده إذ لم تستبن مقاصد الترمذي من إطلاقاته للحسن إفرادا وتركيبا، وخصوصا بعد تقييد المصطلحات وتميز الحدود عند المتأخرين فوقع بذلك لبس قائم لا يندفع إلا بالبحث وتتبع الأحاديث الحسان في الجامع وكيف حصل تحسينها من قبل الترمذي.

ومحل الإشكال بالذات في كونه عرف الحسن ونسب التعريف إليه فقد قال :''**وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن، فإنما أردنا حسن إسناده عندنا : كل حـــديث يـــروى لا يكون في إسناده متهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذا , ويروى من غير وجـــه نحـــو ذلك. فهو عندنا حديث حسن''.**

ثم هو يطلق الحسن كما أطلقه المتقدمون لكن تباينت الاستعمالات قبل استقرار حد هذا المصطلح، فلابد والحالة هذه من الدراسة الموضوعية لكل حديث بمفرده مما حسنه الترمذي لرفع الإشكال وإزالة اللبس والكشف عن منهج الترمذي في التحسين.

المنهج المتبع في البحث:

الخطوات التي تتبعتها في هذا البحث كالآتي:

- أتتبع بعض الأحاديث التي حسنها الترمذي لإيرادها كشواهد لأوجه التحسين عنده من غير نقد ولا مقارنة بينه وبين أحكام المحدثين إلا ما كان في بيا ن سبب تحـــسين الحـــديث والمراد منه معرفة صنيع الترمذي في الجامع.
- أخرج الحديث من الصحيحين والجامع والسنن الثلاثة والمسند وقد أخرج من الموطـــأ إن احتجت إلى ذلك ولا تجدني أخرّج من غير هذه الكتب باعتبارها أمهات كتب السنة.

ومما التزمته في هذا البحث أن أترجم للرو اة الذين هم عمدة الدراسة وغالبا ما أقتـــصر على تقريب التهذيب لابن حجر لنقل خلاصة ما قيل فيه تعويلا على أحكامـــه، وبعـــض الرواة ممن هم أساس دراسة حديث حسنه الترمذي ويكون سبب التحسين فأذكر أغلب ما جاء عن النقاد فيهم لمعرفة ملابسات التحسين ووجهة نظر الترمذي في الراوي.

- كما أني لا أترجم للأعلام المشهورين بالتأليف في الحديث وعلومه ولو ممن عرف الحسن في كتابه اكتفاء بشهرته و لم أُعرِّف إلا بمن كان له علاقة بموضوع الحسن كالأئمة الـــذين استعملوه في أحكامهم من المتقدمين، وإن ترجمت لابن حزم فقد جهل الترمذي.

الخطة التفصيلية للبحث:

اقتضى البحث في منهجية الترمذي في التحسين أن أضع رسم خطته التي سرت عليها حيث تضمنت بعد المقدمة فصلين ثم خاتمة.

أما **الفصل الأول** فقد احتوى على ثلاثة مباحث:

فالمبحث الأول: كان فيه دراسة لحياة الترمذي, فتكلمت عن الحياة السياسية بتوسع لبيان ملابسات عصره السياسي وأعمال البلاد الإسلامية وإمارتها بسلمها وحربها، ثم أوردت الحديث عن أنواع الفرق الإسلامية والبلاد المجاورة وأثرها على الحياة السياسية.

ثم بينت حال الحياة الاجتماعية والاقتصادية ثم الحياة العلمية والفكرية في عصر هذه النهضة السائدة, وختمتها بأثر ذلك كله على الترمذي وعلمه ونبوغه.

والمبحث الثاني: درست فيه ما تعلق بترجمة الترمذي من مولده ونسبه إلى رحلته وطلبه للعلم وأوردت بيانا عن طبقات شيوخه ثم تلاميذه وثناء الأئمة عليه وجلالته في علوم الحديث ثم آثاره ووفاته.

والمبحث الثالث:حيث حوى الدراسة الثالثة وكانت على كتابه الجامع، فاشتملت على بيان اسم الجامع وأنه ليس على شرط الصحيح لما حواه من الحسن والضعيف والغريب والمطروح وأن شرطه أقوى من شرط أبي داود أو هو في رتبته وبينت علل ذلك، ثم تكلمت عن اهتمام العلماء به من جهة الرواية والشرح وما أثني عليه به من مدح، وناقشت في خاتمة المبحث مسألة دعوى تساهل الترمذي في الأحكام والكلام في الرجال بالتوثيق، وكان الناس في ذلك على طائفتين وترجح لي أنه عمدة في الفن يعول عليه كغيره من أهل الحديث ولبيان ذلك سقت عشرة أوجه دفاعا عن مكانته.

وأما **الفصل الثاني:** فقسمته إلى ثلاثة مباحث أيضا فكانت كالآتي:

المبحث الأول: تناولت فيه دراسة عن الحديث الحسن منذ ظهور مصطلح الحسن عند المتقدمين من غير معنى مشترك والمراد به في اللغة وبيان مناسبة نقله إلى الاصطلاح عند المحدثين.

ثم تكلمت عن حدود الحديث الحسن عبر الحقب الزمنية المتعاقبة وما جاء في كل منها من اعتراض أو تسليم للمعرف، وأن الواضع الأول لتعريف الحسن هو الإمام الترمذي وعلى منواله نسج القوم بعده فكأنه وضع اللبنة الأولى لتحديد المقصد الجوهري للحسن وبيان حال مرتبة رجاله وبهذا الصدد يقول الدكتور عبد الكريم معبد :"على ضوء تعريف الترمذي للحسن وحال رواته صاغ الخلف عدة تعريفات للحسن لذاته مع تنوع عباراتهم

عن ذلك... لكن أقرر أنهم جميعا متفقون على نزول درجة راويه عن درجة راوي الصحيح ارتفاعه عن الضعيف..."[1].

فأراد أن يؤسس للمسألة الحكم على الوصف اللازم له [2] من جهة كون وصف الصحة والضعف لا يلائمه بل يغايره لانفكاك الجهتين عن بعضهما اعتبارا بتغاير القيود في كل قسم من الأقسام الثلاثة , ولذلك فقد جرني تسلسل المسائل للكلام عن القسمة الثلاثية للحديث فذكرت الخلاف فيمن سبق إليها وناقشت أصحابها في الحكم الاحتجاج بالضعيف الذي قبل الترمذي والذي هو أحسن من الرأي عند المتقدمين.

وأما المبحث الثاني : فكان الحديث فيه عن تعريف الترمذي وأهميته فقمت بتحليل ألفاظه ودراسة كل قيد على حدة، وما فيه من الاشتراط والتقييد حتى يصلح أو يكون قيدا على منهج الترمذي وشرحته ونقلت ما قاله السابقون والباحثون فيه، ولم أغفل مسألة ترقية الأحاديث بالجابر المعضد في قول الترمذي (ويروي من غير وجه).

ثم جعلت مطلبا خاصا أوردت فيه ما قيل في التعريف من اعتراض أو نقد وفي هذه الجزئية قارنت بينه وبين تعريف الخطابي وتعريف ابن الصلاح.

وبعده المبحث الثالث :حيث تكلمت عن منهج الترمذي في إطلاق الحسن بين التركيب والأفراد والذي حملني على إيراد إطلاق الحسن مركبا إنما هو اختلاف نسخ الجامع في قوله حسن أو حسن صحيح[3].

فالمطلب الأول منه في قاعدة الترمذي في التحسين مركبا مع الصحيح والغريب والثلاثة معا، وأن ألفاظ الترمذي المركبة بهذا الشكل لم يظهر معناها للباحثين على وجه الوفاق فجرهم الخلف إلى الاحتمالات فكثر النقد والاعتراض وبقي المعنى في نفس الشاعر ولكل حديث نقد خاص.

المطلب الثاني في منهج التحسين المفرد وبينت فيه أن الترمذي عرف بنوع واحد من -

---

-1- ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب لأحمد عبد الكريم (ص141).

-2- ثبت أن ترتيب الحكم على الوصف مشعر بكون الوصف علة -قاله الرازي في المحصول في علم أصول الفقه (ج2/ص90-183)و(ج5/ص200) والحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري شرح صحيح البخاري (304/12):"إن ذكر الصفة في الحكم يقتضي التعليل".

-3- النكت على ابن الصلاح للزركشي (ص107).

الحسن على شكل الحدود, حيث جمع فيه ثلاثة القيود التي سبق تحليلها، وأوردت في هذا الموضع مرتبة الرواة المختلف فيهم لأنهم عمدة البحث في الحسن لغيره.

وذكرت النوع الثاني وهو الحسن لذاته وأن الترمذي ذكره في جامعه معرفا له بطريقة المثال والتطبيق، ثم بينت ذلك ببعض الأحاديث كالأمثلة على التقسيم الثنائي للحسن في كتابه الجامع, بينت أن الترمذي قد يوافق المتقدمين قي إطلاق الحسن على غير القاعدة الاصطلاحية، فيحسن الضعيف المنكر والـ صحيح الذي في أحد الصحيحين أو على شرط أحدهما وهو معنى الحسن اللغوي.

وليس من السهل الوقوف على منهج أحد الأئمة إلا باقتفاء المنهج الاستقرائي مع الممارسة، وقد قال الحافظ ابن رجب:" ولابد في هذا العلم من طول الممارسة"[1].

ثم أنهيت البحث **بخاتمة** وبينت فيها أهم النتائج التي وقفت عليها في هذا البحث المتواضع.

وفي الختام أتوجه بالحمد والثناء على الله تعالى الذي أكرمني وأعانني ووفقني، كما أدعوه القبول والرضوان من سائر عملي وأن يكون خالصا لوجهه الكريم.

وأصلي وأسلم على محمد النبي الأمي الذي دعانا إلى الهدى و صراط مستقيم، وعلى آل بيته الطاهرين وصحابته المهديين وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

-1- شرح علل الترمذي لابن رجب تحقيق د.همام سعيد(ص159-و816).

الفصل الأول: حياة الترمذي وكتابه الجامع

الفصل الأول : حياة الإمام الترمذي وكتابه الجامع

المبحث الأول: الوصف الإجمالي للعصر العباسي

من الطبيعي إذا أردنا معرفة حياة أحد الأئمة المبرزين بالعلم والتأليف , كان ولا بد من دراسة عصره الذي عاش فيه ومدى تأثيره به وعوامل نبوغه وشهرته , ومن أهم ما يراعى في الحياة هوالنظر في مكوناتها من الحالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية و العلمية والفكرية لأن هذه الأمور هي مكونات كل حضارة عرفها التاريخ البشري منذ القديم.

فالناظر في تاريخ الدولة العباسية يجد بأنها أزهى مرحلة عرفها التاريخ الإسلامي من رقي الحضارة العربيةوانتشار مظاهر التقدم والرفاهية , فقد استعمل خلفاء بني العباس وأتباعهم من الفرس شوكتهم في تزكية العقول و تنمية المعاش فأحدثوا كثيرا من المكاتب والمدارس وحضوا على اكتساب الأموال و التجارات والصناعات والمواد الحربية وتطويرها وسائر الفنون التي فتقت العقل وأبرزت مواهب أهلها من شعر ونثر وأدب وغناء وموسيقى فقد اختص (المنصورونهم) بحثه على الانتقال بالعلوم واقتدى به من بعده في نشرها وتوسعتها وعملوا علىترجمة المعارف والكتب اليونانية , وما عند باقي الحضارات المجاورة لدولة الإسلام كالهند والصين ,كما اعتاد المأمون ومن رأى رايته من الأمراء حضور الدروس العامة والمناظرات بين أذكياء العلماء وفحولهم , وكان يعد لذلك الأموال والعطايا حتى مهر في زمنه كثير من العلماء والمبدعين في شتى المجالات العلمية والفكرية والدينية , فكان للعباسين في ذلك أسعد حظ وأوفره [1].

وزبدة القول أن الحضارة الإسلامية اتسعت في عصر هؤلاء الخلفاء ونمت العلوم الدينية والصناعية والاقتصادية نموا باهرا ,وكان مما ساعد على ذلك كله هو بناء عرش بني العباس في أرقى صور البناء العمراني بمدينة بغداد ونقل دار الخلافة إليها.

فحشر إليها العلماء والتجار والصناع والساسة من جميع الأمصار فأضحت بغداد العاصمة الإسلامية الكبرى التي ازدحمت إليها العقول الوقادة من جميع الحضارات في هذا العهد.

-1- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد مخلوف (ج2/ص116) .أدباء العرب في الأعصر العباسية لبطرس البستاني (ج2/ص16)

ومما زاد عظمة الدولة اختلاف الشعب العباسي في طبيعته حيث لم يكن كله عربيا خالصا يُمشَّى بسياسة واحدة , بل كان خليطا من الأمم والمذاهب والنحل لكل منها ميزات وصفات عرقية إلا أنها كلها تخضع للحكم الإسلامي[1].

ولقد أحسن الخلفاء استغلال معارفهم والإفادة من مواهبهم وإعانتهم على حرية الفكر والقلم فأكبّوا على النقل والتأليف , فأقحموا العربية بكنوز كبيرة وثمينة كانت العون الأكبر في النهضة الأدبية والعلمية والتوسع الاقتصادي.

وهذا الانطلاق الفكري والتحرر العقلي مع ايجابيته إلا أنه كان له جانبا سيئا في انتشار اللهو والترف والسمر والخلاعة والمجون، الذي لم يكن ليحّد منه هؤلاء الأمراء وإنما زادوا عليه بالتأثر بغض الطرف عنه حتى وُلدت البدع في الإسلام وكثر الشك والزندقة , وفي مقابل هؤلاء ظهرت طائفة بزي النسك والعبادة والانقطاع بالفناء.

بيد أن هؤلاء وأولئك قام رجال بالعلم فعملوا على تأليف مدونات الحديث والفقه والتفسير وغيرها, ولكل فن رجاله وأهله.

ومن هؤلاء الإمام الترمذي الذي شغف بالحديث والحفظ وتمكن فيه حتى كان من السابقين الأوائل في هذا الفن المبارك, فعاش في عصر كان يسوسه الخلفاء العباسيون.

ولد في خلافة المأمون وبقي إلى خلافة المعتمد بن المتوكل سنة (279هـ), ظهرت في هذه الحقبة الزمنية أنواع من التقلبات والصراعات الداخلية والخارجية , فعصفت بالأمة الإسلامية فتن و حروب طائفية متنوعة لأغراض دينية وسياسية حتى عادت على الفتوحات الإسلامية بالشلل والتوقف إلا قليلا[2].

-1- أدباء العرب في الاعصر العباسية لبطرس البستاني :(ج2/ص17)

-2- تاريخ الإسلام لمحمود شاكر (ج5/ص209)(مثل فتح والي طبرستان سنة(203اللاز والشيزر من الديلم ..) وفتحت العمورية على يد المعتصم سنة (223هـ) حيث تجهز لغزوها جهازا لم يصنعه احد قبله من الخلفاء. البداية والنهاية لابن كثير (ج10/ص287)

المطلب الأول: الحالـــــــــــة السياســـــــــــية:

لقد كان الإمام الترمذي رحمه الله تعالى يعيش في العصر الذي كان يسوسه خلفاء بني العباس وهو العصر الذهبي للأمة الإسلامية من حيث قيام حضارتها , وشهدت تكاملـــها في شتى الجوانب مما أعطى لها طابعا خاصا امتازت به عن العصر الأموي من جهـــة سياســـة الحكم وإقامة أسس الخلافة, وازدهار التجارة والصناعة وجميع مرافق الحياة المادية والمعرفية.

ففي زمن بني العباس الذين استحوذوا على الحكم بعد بني عمومتهم الأمـــويين , وهـــو السبب الرئيس الذي زادهم حرصًا وتمكنًا سياسيا وحبا في الملك والذي جعلهم يأتون على كل الجبهات المناوئة من التيارات والنزاعات الداخلية والخارجية ,فقد عاش حكـــام هـــذه الحقبة في تقلبات وصراعات طائفية وحروب ضارية ضد هذه الجبهات المناوئة , وخاصة مع حملات الروم الصليبية المتوالية على البلاد الإسلامية , طمعا في حكم المنطقة العربية الواسعة وتنصيرها.

ومما لابد في دراسة الحالة السياسية لهذه الحكومة العباسية هو إظهـــار خـــصائص الخلفاء المتعاقبين على الحكم والذين صنعوا الأحداث التاريخية في عهد هذه الحضارة الراقية , وبالخصوص حكام الدور الثاني الذي بدأ بخلافة المتوكل سنة (232هـــ) إلى عهد الخليفـــة المعتمد سنة (279هـــ) وهي سنة وفاة الإمام الترمذي - وهو الزمن المهم من هذه الدراسة ثم ما بعدها من الأحداث إنما هي إيذان باقتراب نهاية الهيمنـــة العباســـية وحكومتـــهم , فظهرت تصدعات في المجتمع الإسلامي ونشوء دويلات لكل منها إمارة خاصة , إلى أن دبّ الضعف والخلل في نظم البلاد الإسلامية وشمل الفساد كل ربوعها وانتهت الخلافة الإسلامية حينها بغزو التتار سنة(656هـــ) .

وخصصت هذه المر حلة بالذات للنظر في الحياة السياسية التي عـــاش أحـــداثها الإمـــام الترمذي لكونها المرحلة الزمنية التي بدأ فيها الرحلة إلى البلاد الإسلامية وأمصار العلمـــاء . فقد وافقت بدايته في الرحلة والطلب خلافة المتوكل سنة (232هـــ)أو ما يقاربها وعمره إذ ذاك نحو العشرين كما أذكره في الكلام على حياته إن شاء الله تعالى , وكان المتوكل يميل إلى أهل السنة ونصرة مذهبهفبدأ حكمه بنهي الناس عن القول بخلق القران التي بـــدأت محنتها وابتلاء العامة بها مذ خلافة المأمون سنة (218هـــ)إلزام الأئمة من المحدثين و الفقهاء

والقضاة - الذين أظهروالقول بالسنة في هذه المس ألة- وفتنهم لذلك لأن المعتزلة أقنعوه برأيهم حتى كان من الدعاة لهذا القول[1].

فجعلها العقيدة الرسمية للدولة وقرب أهل الاعتزال وقلدهم بعض الأعمال السياسية وفتنوا بها كالقضاء أشهرهم القاضي أحمد بن أبي دؤ اد, ودامت هذه المحنة بالمسلمين بعده في زمن المعتصم ثم الواثق وهو أشد الثلاثة سلاطة على أهل السنة [2], فقد عذّب الإمام أحمد رحمه الله تعالى وجلده وأهانه إهانة عظيمة.

وبموت الواثق سنة (255هملت) هذه البدعة بعدما شغلت الناس عن أو لويات الدعوة وأهم أعمال الخ لافة, فجاءالمتوكل ومن حسناته في سياسته أنه نصر قول أهل السنة في تعظيم قدر أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة وحفصة والصحابة رضي الله عنهم وضرب بالسياط من يسبهم ورد قول الرافضة فيهم , كما أمر بترك النظر والمباحثة في الجدال ومنع من المجالس التي كانت تعد لذالك خلافا لمن سبقه, لأنه رأى أنها كانت وراء سبب ظهور الشك والزندقة في أهل القبلة.

ومن عظيم ما أمر به المتوكل أنه حثّ الأئمة على التحديث والاشتغال بتعليم الحديث والسنة وظهر ذلك في إكرام الإمام أحمد رحمه الله تعالى , وعزل عدوه الأكبر ابن أبي دؤاد عن منصب قاضي القضاء. وأشاد بتعليم علوم الدين النافعة كالفقه والتفسير واللغة وأرشد إلى التسليم للأئمة المتبوعين,كما أمر بالتفريق بين المسلمين وأهل الذمة , وكتب بذالك إلى كافة الأمصار وأمرائها , فاحترمه الناس وعظموه لجليل أعماله التي قام بها في عهده , واجتمعوا عليه وبالغوا فيه حتى قال قائلهم :((الخلفاء ثلاثة:أبو بكر يوم الردة , وعمر بن عبد العزيز في رده الظالم والمتوكل في إحياء السنة))[3].

-1- أحدث هذا القول المعتزلة,(هم أتباع واصل بن عطاء .إحدى الفرق الإسلامية المشهورة ,لها مقالات مشهورة في كتب العقائدكالكلام في الصفات ومسائل الإيمان وغيرها) الملل والنحل لأبي محمد ابن حزم (ج3/ص132)قال ابن كثير رحمه الله :[هذه بدعة صلعاء شنعاء عمياء صماء , لا مستند لها من كتاب ولا سنة ولا عقل صحيح.بل الكتاب والسنة والعقل الصحيح بخلافها] البداية والنهاية لابن كثير (ج10/ص302).

-2- البداية والنهاية لابن كثير(ج10/ص239)

-3- تاريخ الإسلام.حسن إبراهيم حسن (ج3/ص4)

وفي مقابل ذلك أساء في معاملته للعلويين , فأمر سنة (236هـ)بهدم قبر الحسين وما حوله من الدور ومنع من زيارته , فآثر ذلك حفيظة المسلمين وبالخصوص أهل بغداد الذين جهروا بسبّه والتأليب عليه في المساجد والطرقات لموالاتهم لهم وتشيعهم لعلي وآل البيت رضي الله عنهم[1].

وفي أثناء هذه النزاعات الطائفية السائدة في شتى ربوع المملكة وقعت كارثة طبيعة حيث هبت عاصفة شديدة ببغداد وكافة مدن العراق ,فاحترق الزرع والماشية وانتشرت المجاعة لذلك وهلك كثير من الناس , فضعفت الدولة وانتهكت ميزانيّتها في صرف الأموال لإنقاذ الرعية من الكارثة.

مما جعل الروم يستأنفون غاراتهم على الأراضي الإسلامية انتهازا لفرصة الضعف الراهن , فبدؤوا بمدينة دمياط سنة(121هـ) وفتكوا بأهلها.

كما استغل هذا الضعف الأتراك فالتفوا حول المستنصر وأظهروا له النصرة والخدمة فأملوا عليه مخططاتهم بداية من قتل أبيه المتوكل , فبدأت النكسة الكبرى بدولة الإسلام وحكام بني العباس بتسلط العنصر التركي والجندية الأعاجم , فحازوا على سياسة الحكم ومقدرات الدولة واستضعفوا حكام بني العباس, فقد علا شأنهم وازداد بلاؤهم حتى صار إليهم أمر الخلافة من تولية الخليفة الذي يناسبهم أو خلعه وحتى قتله إن شاءوا , ومن سياستهم أنهم قطعوا الطريق أمام أبناء المتوكل في الخلافة خشية ثأرهم لأبيهم.

والحاصل أنه قد دب الضعف والوهن الشديد في الدولة وحكومتها مما جعل بعض الأعراق والطوائف تثور ضد هؤلاء العسكر الأتراك , فأحدث طغيان العنصر الأعجمي انتفاضة شعوبية هزت الكيان العربي هزة عنيفة نشأت لذلك دويلات وإمارات استقلت في حكمها على وفق رأيها ومذهبها فتفرق الناس وحصل به فساد كبير ظهر جليا خصوصا في عهد المستعين لأنه كان مستضعفا في رأيه وعقله وتدبيره وكانت أيامه كثيرة الفتن شديدة الاضطراب[2], توسعت فيها الحركات السياسية والدينية أهمها انتشارا وفتنة

-1- معجم كتاب البلدان لأبي بكر الهمداني (ص315).

-2- تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم حسن(ج3/ص9)

ومنازعة:الشيعة والخوارج والمعتزلة [1]حيث كان لها دور كبير في قضايا المسلمين السياسية والدينية والتي نالت حظا من مواجهة أهل السنة والجماعة في الرد عليهم وإبطال عقائدهم.

وأما الحركات فهي حركات سياسية قتالية وأشهرهافتنة الزنج والقرامطة وثورة ا لزط وغيرها من الحوادث التي كانت تموج بالفتن والبلايا.

والمقصود منه إنما هو بيان ما كان عليه العهد العباسي من النزاعات والصراعات الطائفية والحروب الداخلية التي عادت على الإمارة بالضعف والانهزام في سياسة الحكم , وضعف شخصية خلفاء الدور الثاني بخاصة . وأما عن الإمارات والدول التي كانت تملك في أطراف المملكة العباسية, فمنها الدولة الأموية في الأندلس و لم يصلها الحكم العباسي أصلا حتى سقطت سنة(397هـ).

ومن بين الدول التي قامت حضارتها وقوتها في أثناء العهد العباسي برضا من خلفاء بني العباس من بلاد المغرب هما دولتا الأدارسة بالمغرب الأقصى والأغالبة بتونس.

وأما دول بلاد المشرق فأعظمها الدولة الطولونية بمصر والشام , والدولة الصفارية في خراسان ثم بعد سقوطها الدولة السامانية[2].

المطلب الثاني: الحالة الاقتصادية والاجتماعية:

لقد كرّس خلفاء بني العباس جهودا كبيرة في إقامة شؤون الدولة في أرقى صور التقدم والتطور, حتى كان بذلك العصر العباسي أزهى العصور وأكثرها تقدما من حيث الهيئة العمرانية والمادية. فمال العرب حينها إلى الرفاهية وحب الدنيا ورياسة المناصب والتقرب إلى السلطان وأعماله لأجل ذلك.

وذهب بعضهم إلى أعمال الـ تجارة والصناعة وتنوعت مكاسبهم في ذالك بسبب ما كان يجلب إلى البلاد الإسلامية من الأرزاق والخيرات من البلاد المجاورة كالصين والهند

-1-وكان منها المرجئة (فرقةكلامية عمت قولها مسائل الإيمان وبذالك كانت فرقة مسالمة لكل الطوائ ف المتنازعة حتى الحكام آمنون من شرورهم فالكل عندهم على الإيمان .و لم تشغل بالسياسةولا بالحروب كالفرق الأخرى) ضحى الإسلام أحمد أمين (ج3/ص337).

-2- البداية والنهاية لابن كثير(ج10/ص276)تاريخ الإسلامي محمود شاكر (ج5/ص201-213)و(ج6/ 27) تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم حسن (ج3/ ص 65-79) الكامل في التاريخ لابن الأثير(ج9/8)

وخراسان واليمن ومصر والأندلس وبلاد المغرب[1].

وشيدت في أثناء ذالك الحدائق والجنان الكبيرة التي انقطع نظيرها في غيرها من الأمصار , فتوافدت إليها العقول والأيدي العاملة فازدادت بغداد لذالك نمـــاء وتطـــورا في الفنـــون الصناعية والهندسة العمرانية والعلوم الاقتصادية وغيرها , فركن الناس إلى الـــدنيا ورضـــوا بشهواتها, فانتشر اللهو والغناء والسمر,واتسعت مجالس الندماء والشعراء , وكان للأمـــراء والوزراء نصيب كبير من هذه المجالس حتى كثرت عطاياهم للساهرين من أهـــل المجـــون والترف والبذخ.

وفي هذه الأحوال المدلهمة بالظلام انصرف أهل العلم إلى جمع العلم وتصنيف الحديث والفقه والتفسير وغيرها ,كل هذا وسط تلكم النزاعات والحروب التي سبق ذكرها , ممـــا جعل الحكام يطلقون العنان لمن والاهم وفي المقابل عملوا على التضييق والتشديد عل ى من خالف أمرهم كالشيعة والخوارج.

والحاصل أن الحالة الاقتصادية والمالية قد قامت على قدم وساق فراح التجار والـــصناع يخترقون الآفاق للحصول على أحدث ما يمكن الوصول إليه وعني بهم الأمراء فشجعوا المهن والحرف المختلفة لترقية المكاسب , فأصبحت الدولة العباسية وافرة بهم و بالأطباء والمعلمـــين والكتاب وأهل الفنون فحصل للناس من ذالك في عهد بني العباس الذي لم يسبق أن حصل لهم مثله.

ومما يمكن أن نرجعه أن يكون سببا لهذه النقلة الحضارية أنّ العباسيين حكموا بلادا سبق أن خضعت للحكم الإسلامي السابق ثم أشركوا الفرس في مها م الدولة وأعباء الخلافـــة وانفتح المسلمون على الآخرين, واستفادوا من حضاراتهم باختيار العناصر الصالحة للتطوير والنماء المادي ثم مزجوه بما عندهم من الفكر العملي , فأكملوا به النقص واستثمروا الجميع في الإبداع والاختراع خيرا أو شرا.

---

[1]- كانت تفد إلى بغداد وموانئها من أعظم المدن التجارية لذلك العهد . فسفن الصين تحمـــل الخـــزف والحريـــر والمسك ومن الهند الطيون والمعادن والأصباغ ومن الترك الياقوت والمنسوجات من اللباس ومن شرقي إفريقيا العـــاج والتبر والعبيد ومن مصر الأرز والقمح والكتان , وقوافل الشام تأتي بالزجاج والمعادن والفواكه ومن جزيرة العـــرب الأقمشة واللآلئ والأسلحة ومن فارس العطور والبقول . فعم الرخاء ورغد العيش . ينظـــر المـــوجز في الأدب لحنـــا الفاخوري :(ج2/ص 16 الهامش رقم (1)).

وأما عن الحالة الاجتماعية فحظيت أيضا بالاهتمام والتكميل على وفق المنظور الحضاري القائم بالعهد , فكانت الشعوب والأعراق متنوعة بما فيها عربا وعجما تمثل كيان الشعب العباسي, ومن خلال مكونات المجتمع العباسي الذي قام على سواعد ثلاثة عقول عاملة وهم العربي والفرس والترك - وهما العنصر الأعجمي- فأثّر هذا الالتقاء الشعوبي في تلاقح الفهوم والرآى ,فأحدثت بذالك تغييرا في السياسة والعلوم والمعارف العربية . فقد ساعد دخولهم تحت لواء الدولة قيام المصالح الاقتصادية والمعرفية [1].

ومن أعظم هذه الشعوب التي كانت لها الأغلبية والأهمية بعد العرب هم الفرس -وهم الأوائل الذين تحملوا أعباء الدعوة العباسية ونصرة سياستها -فكان منهم القادة والحرس , ثم لما كانت الخلافة للمعتصم قرّب إليه العنصر التركي فاشتغلوا بالعمل الحكومي فقلدهم ولاية الأقاليم وأسند إليهم مناصب الدولة فتأججت بذالك الصراعات والصدامات السياسية وظهر الوهن في الساسة كما سلف ذكره في الحالة السياسية [2].

وكان من الأعراق الدينية , المسلمون واليهود والنصارى,وكان من أهل القبلة السنة -وهم فرق كثيرة -والشيعة وهم أيضا فرق متعددة ,ولم تخمد ثور ات هذه الفرق طوال العهد العباسي.

وأما عن أهل الذمة فإنهم قد أظهروا المسالمة والتسامح الديني , لعزة أهل الإسلام ودولتهم آنذاك- وكان هذا خاصا بالأقاليم القريبة للعاصمة ولكن بعض البلاد كانت في حرب مع الروم أتباع الدعوة الصليبية -وسكن بمصر القبط وهم السكان الأصليون بها قبل دخول الإسلام [3].

ومن أهم الطبقات الاجتماعية تواجدا في الشعب العباسي الرقيق و الموالي, فكان اتخاذ العبيد في هذا العهد منتشرا جدا حتى اتخذ لذلك الأسواق كسوق سمرقند , فقد كان يجلب إليها العبيد من بلاد ما وراء النهر.

وليس من الغريب أن يحدث هذا العنصر الفتن فقد شارك في ثورة الزنج الدامية وما حملهم على ما صنعوا إلا لحالتهم الاجتماعية الرديئة والموقف المزري بهم من جهة الأمراء.

1-تاريخ اليعقوبي لليعقوبي (ج2/ص 23) 2-البداية والنهاية لابن كثير (ج11/ص16)

3-تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم حسن (ج2/ ص395-399)

وفي غياب التوازن الاجتماعي كانت بين هذه الطبقات الشعوبية الخلافات الطائفية والسياسية والمذهبية, فكانت الحكومة العباسية جامعة بينها فتعاملت بالسلم مع من والاها وحاربت كل من عاداها.

والناظر يجد أن أغلب الأقاليم حربا وفتنة وأكثر أقواما هو مدينة بغداد وقد وصفها الخطيب البغدادي فقال :"وفي العراق بغداد هو صفوة الأرض ووسطها لا يلحق من فيه عيب صرف ولا تقصير قالوا ولذلك اعتدلت ألوان أهله وامتدت أجسامهم وسلموا من شقرة الروم والصقالبة ومن سواد الحبش وسائر أجناس السودان ومن غلظة الترك ومن جفاء أهل الجبال وخراسان ومن دمامة الصين ومن جانسهم وشاكل خلقهم, فسلموا من ذالك كله واجتمعت في أهل هذا القسم من الأرض محاسن جميع أهل الأقطار بلطف من العزيز القهار كما اعتدلوا في الخلقة لذالك لطفوا في الفطنة والتمسك بالعلم والأدب ومحاسن الأمور, وهم أهل بغداد ومن جاورهم وشاكلهم"[1].

ولم تكن بغداد -والتي بنيت سنة (145هـ) في عهد المنصور ثم صارت بعد ذلك دار الخلافة منذ سنة (149هـ)- وحدها بلاد الحضارة بل كان غيرها من المدن التي اعتنى بها الخلفاء وبنوها مثل الماحوزة أمر ببنائها المتوكل سنة (245هـ) ومن قبله بني المعتصم سامرا سنة (220هـ) خوفا من العدوان التركي [2].

ثم إنّ مما ساء العهد العباسي في خلال هذه التطورات الميدانية , حدثت زلازل وكوارث طبيعية في وسط تلك الفتن المدلهمة, ضاقت أحوال الناس بسببها فمنها ما كان في سنة (251هـ)حيث غلت الأسعار وساد الجوع , وحدثت زلازل عظيمة في بلاد المشرق في سنة (245هـ)هدمت القصور والمازل ومات المواشي وقحط الناس فانتشر الوباء لذالك . وأما بمصر فقد غار ماء النيل في سنة (278هـ) فغلت الأسعار وضاقت بالناس الحال ثم زال ما حصل[3].

-1- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (ج2/ص395-399)

-2- البداية والنهاية لابن كثير (ج10/ص442). الكامل في التاريخ لابن الأثير (ج6/ص130). تاريخ اليعقوبي لليعقوبي (ج2/ص373). تاريخ الأمم والملوك للطبري ج5/ص178.

-3معجم البلدان لياقو ت الحموي (ج2/ص 361) و (ج5/ص11). البداية والنهاية لابن كثير (ج10/ ص339). التاريخ الإسلامي لأحمد شاكر(ج5/ص238).

المطلب الثالث: الحالة العلمية والثقافية:

شهد القرن الثالث الهجري الفاضل بشكل خاص حركة علمية وفكرية زاخرة ساعدها على الظهور من حفظ وضبط وتحصيل وترجمة وجمع ثم تأليف وتصنيف , الحضارة العمرانية وتقدم المدنية في عهد الخلافة العباسية وقد أشار إلى ذلك ابن خلدون في مقدمته حيث قال في فصل ترجم له بقوله فضل العلوم تكثر حيث يكثر العمران وتعظم الحضارة ...وأن الصنائع إنما تكثر في الأمصار وعلى نسبة عمرانها في الكثرة والقلة والحضارة والترف تكون نسبة الصنائع في الجودة والكثرة لأنه أمر زائد عن المعاش . فمتى فضلت أعمال أهل العمران عن معاشهم صرفت إلى ما وراء المعاش من التصرف في خاصية الإنسان وهي العلوم والصنائع...واعتبر ما قررناه بحال بغداد وقرطبة والقيروان والبصرة والكوفة لما كثر عمرانها صدر الإسلام واستوت فيها الحضارة كيف زخرت فيها بحار العلم وتفننوا في إصلاحات التعليم وأصناف العلوم واستنباط المسائل والعلوم"[1].

ثم إنّ الدافع الرئيسي في اشتهار رجال العلم والتأليف في شتى الفنون العلمية والعقلية والأدبية هو تشجيع الخلفاء والأمراء لذلك , وصرف الناس إليها وإمداد المهتمين بالمال والعطاء وخاصة بعد بناء بغداد العاصمة , فقد جاء إليها فحول الأئمة والصيارفة من النقاد من أهل الحديث والفقه والتفسير وا لنحو والعلوم العربية والكلامية, وتنوع الثقافات من عربية وفارسية وهندية فأقحمت العربية بكنوز ثمينة كانت العون الأكبر في نهضة العلوم والآداب[2] بحكم تعدد شعوب المملكة العباسية واتساع أطرافها [3] فكانت الأمصار الإسلامية تزخر بطلابها ومعلميها , فزادت الرحلة والأسفار العلمية كثرة وبركة لأجل جمع العلوم وتصنيفها على حسب المناهج المبينة لمقاصد أهلها.

فتنوعت العلوم إلى أثرية نقلية وإلى اجتهادية عقلية والى كلامية وفلسفية , كما ظهرت طائفة بزي الزهد والنسك والا نقطاع وهم أهل التصوف والرياضة الروحية , ولئن أفادت هذه النهضة الفكرية الدين والعقل من جهة إلا أنها أضرتهما من جهة أخرى فإنها قد

1- المقدمة لابن خلدون (ص379-380)

2- أدباء العرب في الأعصر العباسية لبطرس البستاني (ج2/ص17)

3-ضحى الإسلام لأحمد أمين (ص5)

انتشرت الخلاعة والسكر والمجون وولدت البدع في الإسلام فكثر الشك والزندقة [1] وإنّي أرجع ذالك إلى سبب واحد وهو العلوم اليونانية الدخيلة على علوم الإسلام - وإن قوتل ومنع أهلها من طرف السلطان وفي عهد المتوكل بالذات كما سلف ذكره - فقد شاعت وذاعت هذه المسائل بين الناس حتى فتن بها أهل العلم , وتجهزوا لردها والدفاع عن الشريعة الإسلامية وتنزيهها من الضلالات والبدع .

ومن مميزات العهد العباسي السعي وراء نقل الآثار اليونانية والهندية والفارسية وترجمتها إلى اللغة العربية وتعليمها لمن أراد , وما هي إلا سنوات حتى تداولت الأيدي كتب أرسطو وأفلاطون وكتب جالينوس وسقراط في الطب وكتب بطليموس وإقليدس في الفلك والرياضيات[2].

وظهر علم المنطق والجدال والمناظرة , فكانت تعد لذلك المجالس ويحضرها الأمراء والنظار وخاصة زمن المأمون ودوره الكبير في دار الحكمة التي زخرت بمثل هذه الكتب فقد كان لها حظ وافر من المترجمين والمهتمين ومهر في هذا الشأن الكثير[3].

ومما أثرى العصر اتخاذ الشعر والأدب وسيلة لتحقيق المطامح لدى الأمراء حتى غدا البلاطموئل الشعراء والنبهاءوأرباب الموسيقى والغناء وما سواهم من السمار و الندماء وأصحاب اللهو[4].

كما ظهرتعلوم اللغة على غرار انتشار اللحن لاختلاط العرب مع غيرهم من العجم واشتغل الأئمة بها حتى انقسموا إلى مدارس نحوية مختلفة تتنازع في شأن القواعد فكان مدرسة البصرة تعتمد على المنطق والعقل وكانت مدرسةالكوفة تعتمد على النقل واشتهر في بغداد الجمع بينهما[5].

-1- أدباء العرب في الأعصر العباسية لبطرس البستاني (ج2/ص18)

-2-الموجز في الأدب العربي لحنا الفاخوري (ج2/ص17-18)

-3- عيسى شيخ الحديث لكامل محمد عويضة ص 24شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف (ج2/ص116). تاريخ اليعقوبي لليعقوبي (ج2/ص39). ضحى الإسلام لأحمد أمين (ص:ب)

-4- حنا الفاخوري المرجع نفسه(ج2/ص17-18)

-5-المرجع نفسه (ج2/ص33)

فعج العصر الذهبي للدولة الإسلامية بكل الأذواق الأدبية والفنون اللغوية والمدارس الكلامية والمناهج الحديثية والمذاهب الفقهية والأصولية ومناهج التفسير ومبادئ التصوف والعلوم العقلية والطبيعية . واجتهد بعضهم في فن المنطق والمباحث الفلسفية - التي كانت وراء الزندقة والإلحاد والخروج عن عقيدة أهل السنة والجماعة - فظهر في المسلمين العلوم الدينية والعقلية والرياضية ونمت نموا باهرا أثرت على العقل البشري والتوجه الفكري إما سلبا أو إيجابا والله يختص برحمته من يشاء من عباده.

والحاصل منه أنه نشأت نهضة فكرية من أوسع ما تقوم عليه الحضارات وترقى فيه الثقافات وتزكو به العقول تحت لواء الحرية الفكرية وإطلاق العنان للعقل البشري في تحديد وجهة نظره[1] هذا بعيدا عن إجباره والتضييق عليه بالأسر و التقليد والتعصب , كما حصل في عهد المأمون الذي فتح على المسلمين باب الفتنة وألزم الناس بعقد الاعتزال, وراح يعقد لذلك المجالس للمناظرة بينهم وبين أهل الحديث لا لإحقاق الحق بل لإرغام أهل السنة والجماعة بما ذهب إليه وناصره من قول المعتزلة[2].

وفي وسط هذه المعارف المختلفة في شتى الميادين الفكرية والعلمية والحضارية , أخص الحديث عن العلوم الدينية وعلوم الحديث منها بالخصوص لأنها من موضوع بحثي , فقد انتهت في العصر العباسي إلى القمة من التدوين والضبط, فإنه قد قام طائفة من العلماء الذين اختصهم الله تعالى لنفسه ليحفظ بهم الدين والسنة فحبب الله تعالى لهم سماع الحديث وروايته والرحلة فيه ومهّد لهم السبل ويسر لهم المسالك لخدمة السنة والدين , وامتحنهم ببعض العقبات ليتم بها المقصود كظهور الاعتزال وغيره من الفرق الكلامية التي كانت وراء نشوء الخلاف في أهل القبلة , إلا أنّ هذا لم يكن ليضعف أهل السنة في دينهم ولا في خدمتهم للإسلام , فكانت علوم السنة في هذا القرن أنمى وأقوى من كل علم طارئ دخيل عليها[3] حيث ظهر هؤلاء الأئمة في أبحر العلوم فكانوا أوعية لها كالجبال الرواسخ شمروا على السواعد وأحبوا الرحلة والطلب حتى قربوا الأباعد , وأرهقوا الأيام

1- أدباء العرب في الأعصر العباسية لبطرس البستاني(ج2/ص17)

2- بتصرف من مقدمة لسان الميزان لابن حجر (ج1/ ص20)

3-المنهج المقترح لفهم المصطلح لشريف حاتم العوني (ص70). كشف الظنون لحاجي خليفة (ج1/ص496)

وأضاءوا الليالي في التصنيف والتأليف وبكل ذلك كانوا قد ساهموا رحمهم الله تعالى في حفظ وصيانة الميراث النبوي في المدونات , حتى فنيت في ذالك أعمارهم وتوّجت أعمالهم بالخلود, وهذه بين أيدينا اليوم لا تزال محفوظة مكرمة عند أهلها.

وبالتالي كان القرن الثالث الذي عاش فيه الإمام الترمذي هو أزهى قرون السنة والعصر الذهبي للحديث وأهله[1], حيث اكتمل فيه تدوين السنة تدوينا كاملا.

كما كان هذا القرن قد حوي أئمة الحديث وأشهر أعيان المحدثين و أساتذته من المسندين والنقاد وأرباب العلل والكلام في الرجال جرحا وتعديلا, فصنفوا فيه أمهات السنة والآثار من الكتب المعتمدة كالصحاح والسنن والجوامع والمسانيد والمعاجم وغيرها , وجمعوا الأحاديث المعللة في كتب العلل وجمعوا أقوال الأئمة في الرجال في كتب الجرح والتعديل.

وجمعوا قواعد علم الحديث والمصطلح لضبط قواعد نقد الأسانيد والمتون والرجال , وللتمييز بين الحديث الصحيح من السقيم والدخيل وكان لهذا الشأن حفاظ عظام نذروا حياتهم للذب عن الحديث والسنة وفضح أخبار القصاص والهلكى والمتروكين ووضع الكذبة الدجالين[2].

المطلب الرابع: بيان أثر الواقع على حياة الترمذي العلمية:

فأقول: كانت حياة الإمام الترمذي في العصر الذي نضجت فيه كل عناصر العصر العباسي بخيره وشرّه , سلمه وفتنته. وكانت العلوم قد أسّست قواعدها وأصولها وضبطت اصطلاحاتها وشيّدت مدارسها ونبغ أتباعها .لقاالدكتور أحمد معبد عبد الكريم :"ومعلوم أن تلك البلاد في عصر الترمذي كانت تمثل أغلب الحواضر الإسلامية وعلماؤها يمثلون أغلب المدارس النقدية في الدور الذهبي لتقعيد المصطلحات وتطبيقها"[3].

عفاقد رحمه الله في عصر شهد العواصف الفكرية والفرق الكلامية مما أحدث في الواقع لدى علماء السنة زيادة اهتمام بعلوم السنة تصديا لهذه التيارات المعاكسة فظهر

1- المنهج المقترح لفهم المصطلح لشريف حاتم العوني (ص173)

2- بتصرف من مقدمة لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (ج1/ص2)

3- ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل لأحمد عبد الكريم(ص139).

الجدل والمناظرة لتنمو بذالك العلوم الدينية وتستقر عقيدة أهل السنة والجماعة ويحفظها علماء أهل الحديث , كما أنّهم حفظوا السنة وميّزوا بين ما صحّ من الأخبار المروية عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وعمن بعده, وما كان فيها من الأحاديث الموضوعة والمنكرة التي طريقها الهلكى والدجّالون.

فهذه باختصار معظم الدول التي كانت في العهد العباسي تعيش أو تتعايش مع الخلافة أو تتقاتل معها, من خلال ذالك نرى أن الحياة كان يسودها الحرب والقتال في أغلب المناطق من البلاد شرقا وغربا, فتمازجت بالناس الفتن و لم يسلم منها حتى العلماء.

وبالتالي فإن الواقع الدامي و الهيئة السياسية الراهنة والصدامات الطائفية والاختلافات الفكرية والتوجهات المذهبية , كل ذالك كان قد عاينه الإمام الترمذي, فعاش في هذه الأوساط مع تباين بينها وخاصة وإن ترمذ بلاد لا تبعد عن بلاد فارس التي أثرت مباشرة في الحياة العربية بانتشار العنصر الفارسي في البلاد وانتشار فكرهم وعلومهم و سياستهم.

فليس لنا أن نتكلم هنا على بلاد الأندلس وما جاورها فإنها البلاد التي لم تكن محل اهتمام أهل المسندين في بداية الرواية وظهور الرحلة, وفي عهد خلفاء الدور الثاني على وجه التحديد الذي تسلطيه الجندية على الخلافة وظهر بذلك الضعف السياسي وهيبة الخلافة , فعرض هذه الحقبة الزمنية من حياة الترمذي ومدى تأثيرها عليه وعلى رحلته إلى العلماء في بلدانهم.

فمما قد تجلى لي من سيرته رحمه الله تعالى أنه لم يدخل الشام ولا مصر , فإنهما كانتا من أعمال الدولة الطولونية التي كانت موطن الفتن والنزاعات مع الموفق ومن ناصره , وإن كانتا في حقيقة الأمر من أمصار الرحلة والحديث وكبار المحدثين.

ثم إن في دخوله رحمه الله تعالى بغداد خلاف مشهور بين أهل السير , فمن جهة عدم الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى وأن الخطيب البغدادي لم يذكره في كتابه تاريخ بغداد الذي شرطه ذكر كل من دخل بغداد أو كان من أهلها , فالترمذي رحمه الله تعالى بهذا لم يكن دخلها , وأما من جهة روايته عن مشاهير أهلها فالظاهر أنه قد دخلها وحدث عمن أدركهم بها.

والذي يظهر من خلال تأخره في دخول بغداد إنما هو لما كان فيها من الفتن والحركات السياسية النشِطة التي زعزعت أمن الناس وما كان يجري فيها من الثورات الداخليـــة , ثم إن بغداد كانت موئلا لكل الطوائف الدينية والفرق الكلامية التي نشرت مبادئهـــا وكثـــرت أتباعها فظهرت بذالك الزندقة والشك والفلسفة , حتى انتشرت بعدها في كافـــة أمـــصار المسلمين.

مع أن كثيرا من الأعلام ما يدخلونها ثم سرعان ما ينقلبوا عنها أمثال الإمام البخـــاري , فإنه دخلها ثمان مرات و لم يستقر بها مع أن الإمام أحمد كان يراجعه في البقاء فيأبى عليه في ذلك, والعلماء مثله أيضا كانوا أهل رحلة واسعة في البلاد الإسلامية.

كما أنه قد انتشر الكذب في بغداد واختلاق الروايات وقلّ بها أهل الإتقان والـــصيانة ودليل ذالك لما ذكر للإمام أحمد رحمه الله تعالى أهل بغدا د قال:" شر قوم يكتبون عن كل أحد"[1].

وعن محمد بن نعمان قال سمعت يحي بن معين يقول : "ما رأيت الكذب أنفـــق منـــه ببغداد", ولعل هذا من الأسباب التي ألجأت الإمام الترمذي للتأخر في دخول بغداد أو دعته لعدم دخولها أصلا.

ثم إن الترمذي مع تأخره في الطلب كان حريصا على الرواية من المحدثين القريبين مـــن ترمذ وما جاورها من البلاد التي زخرت بأهل الحديث والمسندين , للاستفادة منـــهم قبـــل الرحلة, ثم حدّث عن أهل العراق وبلاد الحرمين.

والمهم أنه كان بعيدا عن الحياة السياسية وأعمال السياسة فلم يذكر عنـــه ذالـــك , و لم يتلبس بشيء من أمور الخلافة ولا ما جرى حينها من الفتن مع العلماء , بل كان مـــشتغلا بالرحلة والحديث وخاصة إلى البلاد البعيدة عن الأحداث كخراسان مثلا , وكان بعيدا عن العلوم العقلية والثقافات السائدة في عصره , ولا فُتن بحياة أرباب الأموال وأعمال الـــسلطان فهو طراز رفيع من القلة الذين اختصهم الله سبحانه وتعالى لنفسه ولحفظ دينه.

1-العلل ومعرفة الرجال لعبد الله بن الإمام أحمد(ص29)وسنتكلم في ترجمته عن الاختلاف في دخوله إلى بغداد

المبحث الثاني : حيـــاة الإمام الترمذي

المطلب الأول: اسمه وكنيته ونسبه ومولده:

1-اسمه وكنيته ونسبه : أبو عيسى الترمذي :هو الإمام المحدث الفقيه الناقد محمد بـــن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحّاك السّلمي البوغي الترمذي[1] الضرير, وهـــذا مـــا اشتهر من نسب الإمام الترمذي عند اغلب من ترجم له.

وقيل في نسبه روايتين ذكرها بعض من ترجم لهمن أهل السير و هما: محمد بن عيسى بن سورة بن الشدّاد[2], وقيل محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السكن[3].

والسبب الذي يرجع إلى هذا الاختلاف هو أن الإمام أبا عيسى ولد مغمورًا لا يعـــرف حاله في بداية أمره, ثم إن ترمذ لم تكن الدار الأولىلإمام فإن أصله من مرو باعتبا ر قوله: " أن جده كان مروزيًا رحل إلى ترمذ أيام ليث بن يسار"[4] فاستوطنها ونشأ بها.

-1- السلمي(بضم السين وفتح اللام): نسبة إلى بني سليم الذين انحدر منهم نسب الترمذي وهم قبيلة مـــن قـــيس عيلان بن مضر .كما في الأنساب للسمعاني (ج1/ص459). والبوغي(بضم الباء وإسكان الـــواو وآخرهـــا غـــين معجمة): نسبةإلى بوغ تقع قرب ترمذ بستة فراسخ نسب إليها لأنه توفي بها .ينظر معجم البلدان لياقوت الحموي (ج2/ص401)والمرجع نفسه للسمعاني (ج1/ص460). والترمذي: نسبة إلى ترمذ الفارسية مدينة مـــشهورة مـــن أمهات المدن الراكبة على نهر جيحون وهو نهر عظيم ببلخ بينهما اثنا عشر فرسخا - ويضرب أسوار ترمذ من جانبه الشرقي متصلة العمل بالصغانيانوهي ولاية عظيمة بما وراء النهر متصلة الأعمال بترمذ - ينظر معجم البلدان لياقوت الحموي (ج2/ص441)مختصر كتاب البلدان لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الهمداني (ص322). ودائـــرة المعـــارف (ج9/ ص286)واختلفوا في إعجا مها فقد نقل الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ(ج2/ص634) عن ابن دقيق العيـــد قالوتمّذ بالكسر هو المستفيض على الألسنة حتى يكون كـــالمتواتر " و نقـــل في كتابـــه ســـير أعـــلام النـــبلاء (ج13/ص273) نحوه عن أبي الفتح القشيري .وبهذا ضبطها فيروز أبادي صاحب القاموس (ج1/ص423).ونقـــل الحافظ ابن حجر عن وقال السمعاني في الأنساب (ج1/459):الناس مختلفون في كيفية هذه النسبة : بعضهم يقول بفتح التاء وبعضهم يقول بكسرها , والمتداول على لسان تلك البلاد , وكنت أقمت بها اثني عشر يومـــا فـــتح التـــاء وكسر الميم. والذي كنا نعرفه قديما فيه كسر التاء والميم جميعا ..وكل واحد يقول معنى لما يدعيه ."

-2الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (ص348). المرجع نفسه للسمعاني (ج1/ص459).تحفة الأحـــوذي للمباركفوري (ج1/ص144)

-3تهذيب الكمال للمزي (ج9/ص257)لبداية والنهاية لابن كـــثير (ج11/ص67-68)ســـير أعـــلام النـــبلاء (ج13/ص273) المرجع نفسه للمباركفوري(ج1/ص145)

-4- جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير(ج1/ص129) المرجع نفسه للمباركفوري(ج1/ص267)

ولعل هذه الأسباب هي الأصل الذي ترجع إليه كل ما اختلف فيه من حياة الترمذي من مولده إلى وفاته. فلسنا نعرف عن حياة الإمام رحمه الله إلا القليل [1].

ومما اختلف فيه أنه ولد أكمها رحمه الله تعالى, وقد ظهر أن اشتهاره بالضرير هو الذي حمل الناس عليه والذي عليه من ترجم له أنّه رواية ضعيفة تردها الأمور التالية:

- روى أنه عمى بعدما سمع وألف وصنّف وناظر.
- وقيل سبب عميه أنه كان كثير البكاء وبقي نعده ضريرا سنين.
- وكذا ما جاء في حفظه للجزأين في رحلته.[2]
- ما ذكره الحافظ عمر بن علك (ت325)-كان ممن أدركه - بأن الترمذي أضر في آخر عمره.

فالذي يبدو لنا إنما طرأ عليه العمى بعد الرحلة والتأليف وأنه حصل له ذلك في آخر أيامه كما قال الحافظ يوسف بن أحمد البغدادي: (أضرّ أبو عيسى في آخر عمره), ثم قال الحافظ ابن حجر العسقلاني بعد هذا القول :"هذا مع الحكاية المتقدمة - في حفظه للجزأين- عن الترمذي, يرد على من زعم أنه ولد أكمه والله أعلم ".[3]

وردها الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء والحافظ الأسعردي في فضائل الجامع[4].

كما أنّ ذلك يؤكّد بأن الإمام الترمذي لم يكن من المبكرين في الطلب والرحلة وذلك يدرك من جهتين:

- الأولى: أنه لو كان معروفا من بين الطلبة في مجالس المشايخ منذ صغره لنقل ذلك من حاله بصيرا أو أعمى بل كان مغمورا لايعلم عنه كيف كان.
- والثانية: أن طول الرحلة ومشاق الطلب والسرعة في التحصيل يمكن إلى حدٍ قريب أنها أثّرت عليه في بصره فعادت عليه بالعمى ليترجح القول بأنه عمى في آخر حياته.

1- دائرة المعارف (ج9/ص291-293)

2-البداية والنهاية لابن كثير (ج11/ص67-68) سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي (ج13/ص273) الأعلام للزركلي (ج6/ص322)شذرات الذهب لابن عماد (ج2/ص175) العبر في خبر من غبر للذهبي (ج1/402) وفيات الأعيان لابن خلكان(ج4/ ص278) الإكمال لابن ماكولا(ج4/ص396)

3- تهذيب التهذيب لابن حجر(ج5/ص249)

4- المرجع نفسه للذهبي (ج13/ص273) فضائل الجامع الحافظ الأسعردي (ص40)

2ـ مولده:

لم يذكر المؤرخون ممن ترجم للترمذي سنة ولادته تصريحا بالضبط والتحديد, وإنما جاء فيها حسب التقدير والتقريب إعمالا لقول الإمام الذهبي رحمه الله تعالى , إذ قال في ترجمة الترمذي:" إنه من أبناء السبعين"[1],وقال في تاريخ الإسلام له:"ولد سنة بضع ومائتين "[2] وقال في السير له أيضا: "ولد في حدود سنة مائتين وعشر"[3].

وهذا اجتهاديستأنس به فالإمامالذهبي قد عرف بأنه من أهل الاستقراء التام , وكذا ما كتبه الشيخ محمد عابد السندي بخطه على سننه من كتاب الترمذي ولعله نقل ذالك استنباطا من كلام غيره من المتقدمين أو من كتاب آخر لم يصل إلينا, (وقد صرح بذلك أيضلوس في كتابه القواعد الجليلة البهية على الشّمائل المحمدية ,وما قاله القاري في شرح الشمائل بعد ذكر سنة وفاته: "وله سبعون سنة ")[4], وما جاء عن صلاح الصفدي في نكت الهميان أنه قال: "ولدسنة بضع و مائتين "[5] وذكر ابن حبان أنه ولد سنة مائتين بعد وفاة الشافعي بأربع[6].

فكل هذا قد يُطمْئن النفس نأه ولد سنة (209هـ) أو نحوها على وجه يرفع الظن إلى القوّة,واعتمد على ذلك الزركلي وصرح به في الأعلام [7] وغيره, فيوافق مولده زمن المحنة في عهد المأمون الخليفة العباسي ليعيش إلى عهد الخليفة المعتمد سنة (279هـ).

المطلب الثاني: نشأته في الرحلة وطلب العلم ومجالس التحديث(تلاميذه):

الإمام الترمذي أحد الأئمة الذين يُقتدىبهم في طلب العلم والصبر على تحصيله , فإنه وإن لمْيُذكر عنه كيف بدأ الطلب فيبداية أمره وهو بمسقط رأسه(ترمذ), ولكنه ولا بد أن يكون قد لقي شيوخ بلاده وأخذ عنهم مبادئالعلم وتزكية النفس ليلتقي بعد ذلك بالأئمة المحدثين

-1- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي (ج3/ص678)

-2- تاريخ الإسلام للذهبي (ج20/ص459)

-3- سير أعلام النبلاء للذهبي (ج13/ص273)

-4- نقلا من دائرة المعارف (ج9/ص291-293)

-5- نكت الهميان في نكت العميان لصلاح الصفدي(ص264-266)

-6- الثقات لابن حبان (ج9/ص153)

-7- الأعلام للزركلي (ج6/ص322)

خارج بلده في رحلته المشهورة إلى أمصار العلم و العلماء.

ومما ظهر أنّ الإمام الترمذي تأخّر في زمن الطلب حتّى بلغ العشرين أو زاد عنها , قال الدكتور نورالدين عتر :"والذي يدلنا عليه الاستقراء أن الترمذي بدأ طلبه للعلم والرحلة حوالي سنة(235هـ)"[1] , وعلامة ذلك أمور كثيرة منها مايلي :

1 ــ فاته سماع طائفة من أعيان المحدثين في زمنه فأخذ عنهم بواسطة, ولو بدأ الطلب مبكرا ورحل إلى أمصارهم لحصل له أن سمع منهم.

2 ــ لم يكن ليرحل إلى بعض البلاد الإسلامية التي تعد من المراكز العظمى في عهده للحديث كمصر والشام واشتغل بالتحديث عن أهل العراق كما قال الحافظ ابن حبان [2].

وفي دخوله إلى بغداد خلاف مشهور حيث رجح الحافظ محمد ابن نقطة البغدادي[3] أنه دخلها حتى ولو لم يذكره الخطيب البغداديفي تاريخ بغداد و أنه قد لقي من شيوخها وحدّث عنهم أمثال:

الحسن بن الصباح وأحمد بن منيع ومحمد بن إسحاق الصاغاني, وأنه وجد الإمام أحمد بن حنبل قد مات وذلك سنة (241هـ)[4], فيكون قد دخلها متأخرا.

وذهب الإمام أحمد شاكر إلى القولأنه لم يدخلها فقال :"لكني لا أظنه دخل بغداد , إذ لو دخلها لسمع من سيد المحدثين وزعيمهم الإمام أحمد بن حنبل ,ولترجم له الحافظ أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد"[5] وهو قول الدكتور نورالدين عتر في موازنته[6].

وأجبت عن ذلك بما يلي : فإن قيللو دخلها لذكره الخطيب في تاريخه . فأقول: إنه قد

-1- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين لنور الدين عتر (ص11).

-2- الثقات لابن حبان (ج9/ص153).

-3-ابن نقطة: هو الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الغني بن أبي بكر الحنبلي البغدادي المعروف بابن نقطة المتوفى: سنة تسع وعشرين وستمائة. له كتاب في الرجال سماه: "التقييد لمعرفة رواة السنن والأسانيد"والذيل عليه: للقاضي الحافظ تقي الدين: محمد بن أحمد الحسيني الفاسي.المتوفى سنة: اثنتين وثلاثين وثمانمائة"... الأعلام للزركلي (ج4/ص629) وكشف الظنون لحاجي خليفة(ج1/ص470)

-4- المرجع نفسه لنور الدين عتر (ص11)

-5- مقدمة جامع الترمذي بتحقيق أحمد شاكر (ج1/ص50)

-6- المرجع نفسه لنور الدين عتر (ص11)

أغفل تراجم عدة من المشهورين ممن دخلوا بغداد وحدثوا فيها ففاته من أعيانها جماعة.

فلا يعوّلعلى هذا كدليل في النزاع , وأما أنه لم يحدث عن الإمام أحمد وهو من الأعيان المشاهير في بغداد فلأنه مات قبل دخولها سنة (241هـ).

ولعله لم يدخلها أصلالما كان فيها من الفتنوالتراعات السياسية والفرق الدينية التي سردت وقائعها ومدى أثرها على حياته رحمه الله تعالى.

3ـ وفاة أقدم شيوخه وأكبرهم في حدود سنة:(235هـ) ولا نجد أحدا توفي قبل ذلك.

4ـ أسانيده نازلة جدا خلافا لأقرانهممن تقدم سنه في الطلب , ويظهر ذلك أنه عُدم الثلاثيات وأماالرباعيات فقليلة , قال الذهبي:"ما في جامعه من الثلاثيات سوى حديث واحد وإسناده ضعيف"[1].

ومع هذا التأخر في الرحلة والطلب إلا أن الذي زاد الإمامالترمذي رحمه الله تعالى نبوغا واكتمالا التحصيل هو عزيمته على العلو في هذا الشأن , وزيادة عليه العصر الزاهر بالأئمة المسندين وانتشار مصنفاتهم في الآفاق وما أوتي من قوة الحفظ والذكاء وحب الرحلة كما سنبينه إن شاء الله, فقد كثرت روايته وغزر علمه واستفاضت مؤلفاته في الآفاق.

رحلته وشيوخه:

كان للإمام الترمذي أسفار ورحلات واسعة إلى المراكز العلمية المشهورة في عصره كخراسان والعراق والحجاز و بلاد الحرمينوالتي حوت كبار علماء زمانه وفحول المحدثين .

فقد بدأ الرحلة من سنة (235هـ) إلى سنة(255هـ) أي دامت قرابة عشرين سنة.

فرحل إلى كثير من البلاد الإسلامية وطاف بأمصار المحدثين إلا مصر والشام, وحدّث عن شيوخها فقد حدث عن (221) شيخا, حتى شارك البخاري في أغلب شيوخه الذين حدّث عنهم بالبلاد التي سبقه إليها شيخه البخاري وكأني به كان يقتفي أثره.ثم تلمذ عليه ولازمه بنيسابور عندما قدمها سنة (250هـ) وبقي معه بها حتى سنة (255هـ)[2], ثمّ بقي واستقرّ بترمذ حتى توفي بها.

ومن أبرز شيوخه في رحلته: الإمام مسلم رحمه الله تعالى, إلا أنه أخرج له حديثا واحدا

-1- تاريخ الإسلام للذهبي (ج20/ص459)

-2- سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي (ج13/ ص273) وقال:" كان يحدث بها على الدوام ".

في الجامع[1] وعذره فيه أن العلو في الإسنادمن طريقه متعذر ثم هو شـــا ركه في شـــيوخه وروى عنهم من غ ير طريقه, وقد روى عن أبي داود ونقل عن الدرامي وأبي زرعة واستفاد منهم في نقد المتون والرجال كما صرح في كتابه العلل[2].

ـــ ومع تأخره قي الطلب وصغره سنا من بين أصحاب السنن, وتقدمه موتا وعدم دخوله بعض البلاد, وأنه حدّث بواسطة عن بعض الأئمة, فإنه مع كونه محبا للرحلة قد حصل لـــه السبق إلى الشيوخ الكبار والسماع منهم, حتى نال حظهفي رحلته لأ حدّث عن تسعة من كبار الشيوخ المحدثين في عصره الذين أخذ عنهم أصحاب الكتب الخمسة, وروى لهـــم في كتبه وهم: محمد بن بشار بندار(252هـــ),ياد بن يحي الحساني (254هـــ), عباس بـــن العظيم العنبري(241هـــ),أبـــو ســـعيعبـــد الله بـــن ســـعيد الأ شـــج الكنـــدي (257هـــ),أبوحفص عمرو الفلاس (249هـــ) يعقوب بن إبراهيم الدورقي(252هـــ), محمد بن معمر القيسي الحراني (251هـــ)نصر بن علي الجهضمي(250هـــ)محمد بن المثنى (252هـــ),وكان هؤلاء من أوعية العلم والحفاظ المتقنين في زمن الرواية ومخارج الحديث.

- وقد أدرك أقدم من هؤلاء وحدّث عنهم من غير واسطة أمثال: عبد الله بن معاوية الجمعي(243هـــ),علي بن حجر المروزي(244هـــ)[وهو صاحب أغلب الرباعيـــات في الجامع],سويد بن نصر (240هـــ),قتيبة بن سعيد (240هـــ), أبو مصعب زهد بـــن أبي بكر الزهري(242هـــ),محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب(244هـــ) وإسماعيـــل بـــن موسى القراري السدي (245هـــ)وغير هؤلاء كثير ومنهم شيوخ البخاري.

- وأخذ عن أقران هذه الطبقة ومن دونهم بواسطة للأعذار التي سلف ذكرها أو لأنهم لم يعمروا طويلا, وأخذ عن طبقة شيوخ شيو خه كالإمام أحمد وابن ا لمديني أمثال: أحمد بن منبع وقتيبة بن سعيد وإسحاق ومحمود بن غيلان وأبي عامر الحسين بن حريث بن المروزي صاحب ابن المبارك ومحمد بن عبد الحميد الرازي ومحمد بن رافع القشيري ,ومحمد بن عبد

1-الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين لعتر (ص16). والحديث هو:" أحصوا هلال شعبان لرمـــضان.." رواه الترمذي في الجامع كتاب الصوم .4-باب إحصاء هلال شعبان لرمضان (ح787/ج2/ص158)]وقال العراقي في شرحه على الجامع:"هو من رواية الأقران فإنهما اشتركا في كثير من شيوخهما ." وينظر تحفة الأحـــوذي شـــرح جامع الترمذي للمباركفوري(ج1/ص268)

2- العلل الصغير للإمام الترمذي الذي مع الجامع من نسخة أحمد شاكر (ج1/ص60).

العزيز بن أبي رزمة المروزي , ومحمد بن يحي بن أبي عمر العدني, وهـــارون بـــن عبـــد الله الحمال وهناد بن السري التميمي , وأبوالهمام الوليد بن الشجاع ا لسكوتي, ويحي بن أكثم القاضي, وإسحاق بن موسى الخطمي الأنصاري, وهؤلاء رحمهم الله تعالى حصل له بهـــم العلوكما قال الحافظ الذهبي :" فأقدم حديث مالك إنما هو من طريق تلاميذه الذين أخذوا عنه"[1], ومن أقدم شيوخه محمد بن جعفر السمناني (ت225هـــ).

ولقد قسم الدكتور نور الدين عتر شيوخ الإمام الترمذي إلى طبقات تأسيا بالحافظ ابن حجر في هدي الساري في شيوخ البخاري [2]، فقال:" فإنا نـــستطيع أن نقـــسم شـــيوخ الترمذي في الجامع إلى ثلاث طبقات وهي:

- الأولى : من لهم تقدم في السماع من الشيوخ كقتيبة بن سعيد وعلي بن حجر وغيرهمـــا من كبار الطبقة العاشرة. وهي الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري التي يروي عنها كثيرا.
- الثانية طبقة تلي هؤلاء في السن الإسناد , وهم عامة شيوخه الذين روى عنهم كأحمـــد بن كمنيع البغوي وعمرو الفلاس ومحمد بن أبان المستملي وغيرهم .
- الثالثة : وهي من شيوخ الطبقة الحادية عشر مثل: الحسن بن أحمـــد بـــن أبي شـــعيب والبخاري ومسلم وقد نزل إسناده فروى كثيرا عن شيوخ هذه الطبقة كأصحاب هشام بن عمار الدمشقي, ونحوه عن شيوخ البلاد التي لم يدخلها"[3].

تلاميذه:

تلمذ عليه عدة من الأئمة المشهورين بالعلم وهم كثير . أهمهم ذكرًا وشهرةً الإمام أبو العباس المحبوبي محمد بن محمد بن محبوب المروزي محدث مرو [4], وهو راوي كتابه الجـــامع والمختص به.

وذكر الحافظ المزي الرواة عن الإمام الترمذي في تهذيب الكمال على ترتيب المعجم:

"فذكر من أهل سمرقند : أبو بكر احمد بن إسماعيل وأبوالحسن علي بن عمر بـــن التقـــي .

1- سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي (ج13/ص273)

2- هدي الساري لابن حجر(ص9-10)

3- الأمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين (ص13)

4- المحبوبي هو أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المروزي محدث مرو وشيخها ورئيسها توفي في رمـــضان ســـنة (346هـــ) وله سبع وتسعون سنة, روى جامع الترمذي عن مؤلفه وروى عن سعيد بن مسعود صاحب النضر بن=

ومن أهل نسف: أحمد بن يوسف النسفي ـــ أبو الحارث أسد بن حمدويه النـــسفي ـــ عبد بن محمد بن محمود النسفي ـــ أبو جعفر محمد بن أحمد النسفي ـــ أبو جعفر محمد بن سفيان بن النضر النسفي – أبو الفضل محمد بن محمود بن عنبر النـــسفي – أبـــو مطيـــع مكحول بن الفضل النسفي وغيرهم كثير جدا وهم أكثر طلبته . وقد ذكر ياقوت الحموي في معجم البلدان أنّ نسف تخرّج بها أئمة كثيرون جدا كان فيهم الجامعون المفيدون [1].

ومن أهل هراة: أبو علي محمد بن محمد بن يحي القراب الهروي – محمد بن المنـــذر بـــن سعيد الهروي"[2].

وسائر طلبته من خراسان وما جاورها من الأعمال وقد قال الحافظ ابن حبان في ذلـــك: "روى عنه أهل خراسان ."[3] ومنهم :الهيثم بن كليب الشاشي – الربيع بن حيان الباهلي – حماد بن شاكر الوراق –داود بن نصر بن سهيل البزدوي – أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزي التاجر-أحمد بن علي بن حسنويه وغيرهم[4].

وذكر السمعاني منهممحمد بن سهل الغزال و بكر بن محـ ـمد الـــدهقان و أبـــو النـــضر الرشادي[5], زيادة على ما في تهذيب الكمال للمزي.

وأجل من روى عنه هو الإمام البخاري صاحب الصحيح وفيه شهادة له بالفضل[6].

ومن خلال تلاميذه الذين رووا عنه نجد أن الإمام الترمذي لم يحدث خـــلال رحلتـــه في البلاد حيث طلبة الحديث لأن من عادة بعض أهل الحديث التحديث في الرحلة وهو أحـــد مقاصدلأنه, لم يكن قد ألف الجامع وقد يؤكد أنه لا يـ ـزال والحالة هذه مغمورا في غـــير بلاد خراسان وفارس لانتشار طلبته بها فقط.

= شميل وأمثاله. ووصفه السمعاني بأنه شيخ أهل الثروة من التجار بخراسان ,وإليه كانت الرحلة .الأنساب للسمعاني (ج5/ص213) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن عماد الحنبلي (ج2/ص373)

-1- معجم البلدان لياقوت الحموي (ج5/ص285)

-2- تهذيب الكمال للمزي (ج9/ص257)

-3- الثقات لابن حبان (ج9/ص153)

-4- المرجع نفسه للمزي (ج9/ص257) تهذيب التهذيب لابن حجر (ج9/ص288)

-5- الأنساب للسمعاني (ج1/ص259)

-6- سير أعلام النبلاء للذهبي (ج270/13) البداية والنهاية لابن كثير (ج11/ص66)

وظهر أنه لم يحدث عنه طلبة الحجاز ولا الشام ولا حتى العراق لأنه بقي في ترمذ بعد انتهاء رحلته و لم يصلوا إليه لأن السبب الذي أظنه دعاهم إلى عدم الرحلة إليه هو أن أسانيده نازلة لما بيّناه, أو أنّه كان لم يعرف أثناء أسفاره ثم اشتهر بعد ذلك والله أعلم.

المطلب الثالث: مكانته عند أهل الحديث وما تجمل به من الأوصاف:

أطبق كل من تكلم عن الإمام الترمذي ومصنفاته بمدحه والثناء عليه والإكبار في إجلاله إلا ما روي عن الحافظ أبي محمد بن حزم رحمه الله تعالى.

-شهادة الأئمة له بالعلم : فهو الحافظ الحجة أحد الأئمة الأعلام والعارف بالحديث وعلله والناقد صاحب التصانيف المفيدة له, السبق والتقدم في الصناعة الحديثية و النافذ بصره في علومه, برع في تدوين جامعه على وفق منهج لم يظفر بمثله أحد عاصره, وأعجز من أتى بعده عن تحصيله وعنتأويله أو تكميله , وله القدم الراسخة في الفقه ومسائل الخلافتكلم في الرجال بالجرح والتعديل فصحّح وضعّف وعلّل ورجّح حتى قال الخليلي في الإرشاد :"ثقة متفق عليه...وهو عندهم مشهور بالأمانة والعلم"[1].

وقال السمعاني فيه بأنه:"إمام عصره بلا مدافعة صاحب التصانيف"[2].

وذكرهالذهبي في السير عن جماعة من الأئمة قولهم منهم الإمام الإدريسي حيث قال عنه رحمه الله تعالى :" أحد الأئمة الذين يقتدي بهم في علم الحديث .وجل عالم متقن "[3], وقال في تاريخ الإسلام :"شهد له بالإمامة والشهرة الدارقطني والحاكم وذكره الأمير أبو نصر بن الفرضي** والخطّابي"[4] وقال في كتابه العبر:"كان من أئمة هذا الشأن"[5].

وقال عبد الحيبن عماد الحنبلي :"كان مبرزًا على الأقران, آية في الحفظ والإتقان"[6],

---

-1- الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي(ص348) -2- الأنساب للسمعاني (ج1/ص435)

-3- سير أعلام النبلاء للذهبي (ج13/ص270) فضائل الجامع للأسعردي (ص31)

** ابن الفرضي هو الحافظ أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر القرطبي (351-403هـ). له كتاب (المؤتلف والمختلف).كشف الظنون لحاجي خليفة (ج5/ص368) [نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري(ج1/279) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون(ص233)]

-4- تاريخ الإسلام للذهبي (ج20/ص459)

-5- العبر في خبر من غبر للذهبي (ج1/ص402)

-6- شذرات الذهب لابن عماد الحنبلي (ج2/ص174)

وقال الحافظ ابن حبان في ثقاته:"كان أبو عيسى ممن جمع وصنّف وحفظ وذاكر وكان أعلم أهل زمانه بلا خلاف وأكثرهم صيانة للعلم"[1].

وقال طاش كبرى زاده في كتاب مفتاح السعادة :"هو أحد الأئمة الحفاظ الأعلام , وله في الفقه يد صالحة،أخذ الحديث عن جماعة من الأئمة ولقي الصدرالأول من المشايخ "[2].

- ملازمته لشيخه البخاري والاعتراف له بالفضل:

فشهد له الأقران والشيوخ ومن بعده ,كيف لا وهو خرّيج الإمام البخاري وتلميذه الذي حدّث عنه وأكثرعنه الاستفادة وقد صرح بذ لك في العلل حيث قال رحمه الله تعالى:"وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ فهو ما استخرجته من كتاب التاريخ وأكثر ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل"[3].

كما أنه مشاركه في أغلب شيوخه الذين أدركهم في رحلته , وقال ابن خلكان في وفيات الأعيان: "هو تلميذ أبي عبد الله بن إسماعيل البخاري،شاركه في بعض شيوخه "[4], وقال الصفدي في نكت الهميان:"أخذ علم الحديث عن أبي عبد الله البخاري"[5].

و لم يتوقف فضله إلى هذا الحد من ملازمته للإمام البخاري , بل من شدّة جلالته عنده روى عنه حديثا , فقال الترمذي في حديثه عن علي بن المنذر عن محمد بن فضيل عن سالم بن أبي حفصة عن عطية عن أبي سعيد :"يا علي لا يحل لأحد أن يجنب في المسجد غيري وغيرك"[6] قال الترمذي رحمه الله تعالى :"سمع مني محمد بن إسماعيل هذا الحديث"[7].

ثم هو يقرُّ له بفضله تصريحا وأنه انتفع به , ويبدو أنه حصل بينهما الانتفاع في ما كان

-1- الثقات لابن حبان (ج9/ص153)

-2- نقلا عن كتاب أبو عيسى الترمذي شيخ الحديث لكامل محمد عويضة (ص66)

-3-كتاب العلل التي مع الجامع بتحقيق أحمد شاكر (ج1/ص60)

-4- وفيات الأعيان لابن خلكان (ج3/ص407) .وينظر معجم البلدان لياقوت الحموي (ج1/ص441

-5-نكت الهميان في نكت العميان لصلاح الدين الصفدي (ص264-266)

-6-رواه الترمذي في الجا مع(ج5/ص409)في كتاب المناقب الباب (19)- مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه برقم:3748.ثم قال عقبه :" هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وقد سمع مني محمد بن إسماعيل هذا الحديث واستغربه ". وهو من أفراده ينظر تحفة الأحوذي للمباركفوري (ج1/268) وقد سمع منه أيضا حديث آخر وهو في الجامع (ج5/ص199)من كتاب التفسير في سورة الحشر برقم 3314.

-7-تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني (ج9/ص289) سير أعلام النبلاء للذهبي (ج13/ص270)

يجري بينهما من النظر والمباحثة في الحديث وعلله ورواته حين لازمه بنيسابور ومدتها خمسة سنوات, وكان الإمام الترمذي حينها قد اكتمل علمه ونبغ في فنون علم الحديث , فعرف البخاري قدره فأكب يناظره ويباحثه في العلل والجرح والتعديل ويغوص معه في هذه المعارف التي لا يُجيدها إلا الأفذاذ, فانتفع به وأصبح الترمذي خريجه[1] وشهد له.

فقد روى أبو الفضل البيلماني سمعت نصر بن محمد الشيركوهي يقول : "سمعت محمد بن عيسى الترمذي يقول قال لي محمد بن إسماعيل : ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي"[2]. ثم إنه مات البخاري رحمه الله تعالى وترك بعده من هم أجل في أئمة الحديث فكان من أبرزهم علما وأكبرهم قدرا فقال الحاكم سمعت عمر بن ع لمك يقول: "مات البخاري و لم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد.."[3]

مع أنه ترك بعده الإمام مسلما (ت261)صاحب الصحيح وأبا داود(ت275هـ) ومن هم في مكانتهما في الحديث والسنة فكل هذا دليل على مكانته العلمية العظيمة , فهو من خرجي مدرسة أميرالمؤمنين البخاري رحمه الله تعالى , كما أن جامعه شاهد له بذلك إذ احتوى على علوم كثيرة يستفيد منها من عوّل عليها , فقد نفع الله به وبعلمه كما قال المزي عنه:" أحد الأئمة الحفاظ المبرزين ومن نفع الله بهم المسلمين"[4].

صفاته الخلقية:

لأبي عيسى فضائل تجمع وتروى وتسمع فكان الإمام الترمذي رحمه الله تعالى مشهورا بالصلاح والاستقامة والورع والزهد والتقى والأمانة والعلم والديانة [5], وكان رحمه الله محبا للعلم والعلماء صاحب الرحلة الواسعة إليهما.

وكان بكّاءً رحمه الله حتى قيل أنه عُمي بسبب كثرة البكاء [6],بلغ في ا لكمال غايته وفي الهمة الدرجة القصوى, فكان من الذين كتب لهم القبول في الأرض ورضيهم الناس.

-1- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين لنورالدين عتر (ص17)

-2- تهذيب التهذيب لابن حجر(ج9/ص289)

-3- سير أعلام النبلاء للذهبي (ج13/270)

-4- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (ج9/ص257) الأنساب للسمعاني (ج1/ص459).

-5- الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (ص348).تحفة الأحوذي للمباركفوري (ج1/ص171)

-6- المرجع نفسه للذهبي (ج13/ص270).

- **حفظــه:** وصف رحمه الله تعالى بأنه آية في الحفظ والإتقان حاضــر الــذهن وقــوي الاستظهار والمباحثة, وكان إماما في هذا الشأن , يضرب به المثل في الحفظ كما نقله غــير واحد[1] ويشهد له أمران:

- **الأول:** نقله الذهبي وغيره في التذكرة ,قصة حفظه للجزأين , فنقل عن الإدريسي بإسناده أن أبا عيسى الترمذي قال: "كنت في طريق مكة فكتبت جزأين من حديث شيخ فوجدته فسألته وأنا أظن الجزأين معي , فسألته فأجابني فإذا معي جزءان بياض فبقي يقــرأ عليّ من لفظه فنظر فرأى في يديّ ورقا بياضا فقال :" أما تستحي مني ,فأعلمتــه بــأمري وقلت حفظته كله ,قال: اقرأ فقرأته عليه فلم يصدقني وقال :استظهرت قبل أن تجيء فقلت حدثني بغيره فحدثني أربعين حديثا وقال :هات, فأعدتها عليه ما أخطأت في حرف" [2].

- **الثاني:** نقله الحافظ ابن حجر في قصة امتحانه حيث قال :"أن بعض المحدثين امتحن أبا عيسى بأنه قرأ له أربعين حديثا من غرائب حديثه فأعادها من صدره, فقال:ما رأيــت مثلك"[3] فكان كما نُعت رحمه الله تعالى.

جهالة ابن حزم له ولا التفات إلى خلاف الحافظ ابن حزم [4] رحمه الله تعالى في وصف الإمام الترمذي بالجهالة ,فقد علمت شهرته عند أهل الحديث حيث قال الذهبي :"الترمذي ثقة مجمع عليه ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه في الفــرائض مــن كتابــه الإيصال[5] "أنه مجهول".

وهذا الذي وقع فيه ابن حزم رحمه اله تعالى لا يضّر الحافظ الترمذي في مكانته وشــهرته

-1- نقله الذهبي عن أبي سعيد الإدريسي كما في سير أعلام النبلاء للذهبي (ج13/ص270)

-2- تذكرة الحفاظ للذهبي (ج2/ص634) تهذيب التهذيب لابن حجر(388/9) الأنساب للسمعاني (460/1)

-3- المرجع نفسه للذهبي (ج2/ص634) المرجع نفسه لابن حجر (ج9/ص388)

-4- ابن حزم : هو الحافظ البحر ذو الفنون والمعارف علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد الفارسي, أبو محمد القرطبي الأديب الفقيه الظاهري صاحب التصانيف ولد بقرطبــة سنة(384هــ).كان أجمع أهل الأندلس كلهم لعلوم الإسلام وأشبعهم معرفة,و لم يكن مع ذلك سالما من اضطراب رأيه. وكان كثير الوقيعة في العلماء بلسانه وقلمه توفي في شعبان سنة(456هــ) وقد جاوز التسعين. لسان الميــزان لابن حجر(ج4/ص198) البداية والنهاية لابن كثير(ج12/ص91) سير أعلام النبلاء للذهبي (ج18/ص184)

-5- وهو كتاب كبير ألفه ابن حزم ووسمه بــ: "الإيصال إلى فهم كتاب الخصال لجمل شرائع الإسلام والحلال". كما ذكره الإمام الذهبي في المرجع نفسه (ج3/ص1147)

عند أهل الشأن بل تضر بابن حزم في علمه وا طلاعه وليس بمكانته , قال الحافظ ابن حجر: "أما أبو محمد بن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع "[1], بل قد تضر بمكانته ومنزلته لسلاطة لسانه في أهل العلم والفضل فقد قال ابن كثير : "وجهالة ابن حزم لأبي عيسى الترمذي لا تضره حيث قال في محلاه : (ابن محمد بن عيسى بن سورة) فإن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم بل وضعت من منزلة ابن حزم عند الحفاظ "[2].

قال الشيخ أبو غدة عبد الفتّاح تجهيل ابن حزم للإمام الترمذي من سقطاته الكبرى , وقد غمز نفسه بذلك وهذا تهور من ابن حزم..."[3] والعجب منه كيف ذكره في المحلى ولم يتكلم عنه بجرح أو تعديل مع أنه أطلق الجهالة في بعض رجال إسناده [4], فلا ندري ما حمله على ما صنع في المحلى, مع العلم أنه كتاب متأخر عن كتاب الإيصال في التأليف.

ثم ذهب العلماء يبحثون في المسألة فمنهم من تعجب لذلك, وقد يجد بعضهم له عذرا وبعضهم يلزمه تبعة ما قال , فهذا الحافظ ابن حجر يقول عن اطلاعه -أي ابن حزم - بسبب هذه الجهالة التي أطلقها في رجل مشهور بالعلم والتصنيف :"ولا يقولنّ قائل لعله ما عرف الترمذي ولا اطلع على حفظه ولا على تصانيفه , فإنّ هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خلق من المشهورين من الثقات الحفّاظ كأبي القاسم البغوي وإسماعيل بن محمد الصفّار وأبي العباس الأصم وغيرهم , والعجب أن الحافظ بن الفرضي ذكره في كتابه المؤتلف والمختلف ونبّه على قدره. فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه فيه؟"[5].

وأما الحافظ الذّهبي فقال يعتذر له:"نّه فيما عرفه ولا درى الجامع الذين له "[6], ووافقه عبد الفتاح أبو غدة فقال:"ويظهر أنه لا يعرف الجامع ولا سنن ابن ماجه لأنه لم يذكرهما في كتب الحديث التي ذكرها كما جاء في التذكرة والسير"[7].

-1-تهذيب التهذيب لابن حجر (ج9/ص388)

-2-البداية والنهاية لابن كثير (ج11/ص67)

-3-الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكنوي بتحقيق أبي غدة (ص295).

-4-المحلى لابن حزم (ج9/ص296)ذكر الشيخ أحمد شاكر بأنه ضعف الإسناد, ولكن لم يذكر فيه مطعنا.

-5- المرجع نفسه لابن حجر (ج9/ص388)

-6-ميزان الاعتدال في نقد الرجال(ج3/ص278)

-7- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكنوي (ص295)

وممن ذهب يلتمس لابن حزم الأعذار الشيخ أحمد شاكر إذ قال رحمه الله تعالى بعدما نقل قول الحافظ ابن حجر السابق :" وأنا أظن أنّ هذا تحامل شديد من الحافظ ابن حجر على ابن حزم, ولعله لم يعرف الترمذي ولا كتابه"[1] .

وكل هذا يدور في فلك الاحتمال في عدم معرفته ولو عرفه وكتابه ما جهّله , ومما يبدو من صنيع أهل الحديث أن التجهيل لا يصدر إلا من عالم مطلع على الرجال وأحوالهم , وإذا لم يعرف أحدهم قال:"لا أعرفه".

وقد أنشأ الدكتور نور الدين عتر يردّ على من ذهب يعتذر لابن حزم بهذا العذر فقال ما حاصله: "ولكن هذا الاعتذار قاصر عن الدفاع عن ابن حزم وذلك من وجوه:

- الأول :عدم درايته بالجامع لا تعني عدم معرفته للترمذي مؤلفه , وقد ذكره ابن الفرضي الأندلسي الترمذي في كتابه المؤتلف والمختلف ونبه على قدره واطلع ابن حزم على هذا الكتاب , فكيف يعتذر له بذلك العذر .

- الثاني : أن ابن حزم أطلق هذه العبارة (مجهول) في خلق من المشهورين من الحفاظ لا يُتصور عادة خفاؤهم على من له بالعلم والحديث صلة , كأبي القاسم البغوي(317هـ) وأبي العباس الأصم (246هـ) وغيرهما[2], فليس لابن حزم عذر سليم فيما قاله كما ليس لكلامه في أبي عيسى أي وزن أو اعتبار وما أحسن قول ابن كثير, ثم ذكر كلامه السابق[3].

وهناك من أهل العلم من شكّك في نقل الإمام الذهبي وحمّله خطأ ما روى , وأنّ من أتى بعده إنما أخذه عنه, وجنح إليه الشيخ أحمد شاكر[4] والشيخ كامل محمد عويضة[5].

ونقض عروة هذا القول الدكتور نورالدين عتر في موازنته فقد ذكر في الهامش من نفس

-1- مقدمة الشيخ أحمد شاكر على الجامع(ج1/ص53)

-2-تتبع الشيخ أبو غدة الرواة الذين جهلهم ابن حزم , وذكرهم بأسمائهم وعددهم (21) راويا.فقال:"وقع لابن حزم ألوان من تجهيل من لم يعرفهم , فجهل بعض الصحابة وضعف بعض الصحابة وجهل بعض التابعين وجهل بعض الحفاظ المعروفين وبعض الحفاظ غير المجهولين." الرفع والتكميل للكنوي (ص295-296)

-3-الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين لنورالدين عتر (ص23)

-4-المرجع نفسه لأحمد شاكر (ج1/ص53)

-5-أبو عيسى الترمذي شيخ الحديث لكامل محمد عويضة (ص66)

الصفحة السابقة رده فقال: "وقد حاول بعض علماء العصر الدفاع عن ابن حزم بأنه:

- أولا : لعل الذهبي قد أخطأ نظره في قراءة كتاب ابن حزم المذكور فأخطأ في النقل .

- ثانيا: ابن حجر نقل عن الذهبي واعتمد عليه فيما يُظن [1], ولم يقرأ هو كتاب الإيصال".

ثم قال: وهذه محاولة في الدفاع قائمة على تشكيك باطل وذلك من وجوه:

1- قد عُرف احتياط المحدثين وخاصة كبار حفاظهم كالذهبي فدعوى خطأ النظر ناشئة عن ضعف النظر.

2- إن عبارة ابن حجر مغايرة للفظ الذهبي فالظاهر أنه نقل من أصل الكتاب.

3- هبْ أنّ الذهبي أخطأ نظره فما تقول في نقل ابن كثير من المحلى لابن حزم؟"[2].

والحاصل من إيراد القضية أن الترمذي لا يزال في كل محطة من حياته إلا والخلاف فيها قائم لا تترددلنفس في إرجاعها للأسباب المذكورة سابقا , ولم يسكت المحققون عنه لمكانته وشهرته في هذا الشأن .

فقد رد أهل التحقيق من أهل العلم بالحديث على ابن حزم وشدّدوا في النكير عليه , قال الدكتور نورالدين عتر: "الحقيقة أن هذا من تسرع ابن حزم وعدم مبالاته في الزراية على العلماء"[3] فإنه قد سوّد كتبه في ذلك بشيء كثير يلام عليه.

ولا أرى أن هذا يحطُّ الإمام ابن حزم ولا من قيمته ومكانته العلمية , بل هو إمام حافظ وتُعدّ هذه من كبواته والعذر له عندي قائم باعتبار حكم زمنه وعصره , كما أن أغلب الأئمة لم تصل رحلتهم إلى بلاد ا لمغرب للفتن وسوء البلاد وصعوبة البلاغ ومنهم شيخنا الإمام الترمذي والله أعلم .

المطلب الرابع: مؤلفاته ووفاته:

لقد عادت حياة الترمذي وعصره عليه بالبركة في الحفظ والنبوغ والتأليف فخلّف رحمه الله تعالى آثارا صالحة في الحديث وعلومه و علله وفقهه و هى كثيرة جدا كما قال الحافظ

-1- قال الشيخ أحمد شاكر:"وإنما أرجح أنه نقل من الذهبي والله أعلم." مقدمة جامع الترمذي(ج1/ص53).

-2- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين لنور الدين عتر (ص23)

-3- المرجع نفسه(ص23)

السمعاني عنه:"صاحب التصانيف"[1] أي الكثيرة وهي كما يلي :

-1- كتابه الذي عرف به وهو كتابه الجامع والذي اشتهر في الآفاق وهو أحد الكتب الستة المشهورة من دواوين السنة ا لتي حظيت بالقبول في الأمة قاطبة حيث جمع فيه علما غزيرا في شتى أنواع علوم الحديث . طبع عدة مرات في العالم وعليه شروح مباركة أشهرها أربعة مدونات وهي:

عارضة الأحوذي لابن العربي المالكي (546هـ)- العرف الشذى لابن سيد الناس(734هـ) -وقوت المغتدي للسيوطي (911هـ)- تحفة الأحوذي للمباركفوري (1283هـ) وهو أشهر شرح للجامع وأتمه فائدة[2].

وقد حقق منه الإمام أحمد شاكر زهـ يسيرا خرمته المنية قبل تمامه , فأجاد وأفاد و لم يحقق مثله قبله , وفضّلت العمل عليه لأنه من جهة التحقيق والتخريج أكمل , ثم إنه قد قابله الشيخ أحمد شاكر على سبعة نسخ ذكرها في مقدمته عليه [3], وكما ذكر زهير الشاويش في مقدمةضعيف سنن الترمذي [4], وقال الدكتور الأعظمي:"وقد بذل أحمد شاكر مجهودا طيبا في جمع نسخ الترمذي من ا لشرق والغرب ومقارنة بعضها ببعض , وأشاد في كثير من المواضع على شرحه على الترمذي إلى اختلاف النسخ في حكم الترمذي على الحديث "[5]. وأكمل هذه النسخة الشيخ عبد القادر عرفان العشّا حسونه وذالك بداية من الحديث رقم(616).

-2- الشمائل المحمدية والخصائص المصطفوية وهو ثاني أشهر تصانيفه وعليه شروح كثيرة [6].

-3- العلل الكبير وهو العلل المفرد رتبه القاضي أبو طالب على نسق كتاب الجامع[7].

-1- الأنساب للسمعاني (ج1/159) -2-كشف الظنون لحاجي خليفة (ج2/401).

-3- مقدمة الجامع لأحمد شاكر(ص9- 16) -4-ضعيف سنن الترمذي لناصر الدين الألباني (ص15)

-5- دراسات في الجرح والتعديل لضياء الدين الأعظمي (ص75)

-6-كشف الظنون لحاجي خليفة (ج2/ص87) وذكر له عدة شروح مما يدلنا على حسن تأليف الكتاب في بابه وكثرة اهتمام الأئمة بهينظر ذكرها في تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي للمباركفوري (ج1/ص270) فضائل الجامع للأسعردي (138) الرسالة المستطرفة لمحمد بن جعفر الكتاني(ص78)

-7- تحفة الأحوذي للمباركفوري(ج1/ص270) مقدمة شرح علل الترمذي لابن رجب(ص32)

قالالمباركفوري في التحفة : "وهو مستغن عن التوصيف وفيه معظم النقل عـــن شـــيخه البخاري"[1].

-4- وله كتاب التفسير. ذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان [2].

-5- العلل الصغير [3]وهو كتا ب في علوم الحديث والمصطلح وقوانين الرواية ملحق بآخر الجامع وعليه مدار العمل أيضا لما بينهما من التلازم وقد قيل أنه تبع له في الوضع [4]. عليه شرح مبارك حضي بالبقاء هو للحافظ ابن رجب الحنبلي حققه جماعة من جلة العلمـــاء أحسنها وأشهرها للدكتور نورالدين عتر والدكتور همام سعيد وفيـــه تحقيـــق لـــصبحي السامرائي.

-6- الزهد : ذكره الحافظ في التهذيب وقال:"ولم يقع لنا" [5].

-7- الأسماء والكنى : ذكره الحافظ أيضا [6].

-8- التاريخ : ذكره ابن النديم في الفهرست[7].

-9- أسماء الصحابة : ذكره ابن كثير في البداية والنهاية[8] .

-10- كتاب في الآثار الموقوفة أشار إليه في آخر الجامع[9].

وقد قال الدكتور نور الدين عتر ب عد ذكره لمؤلفاته :وهي مجموعة تواليف جيدة , وإن كانت لم تقع لنا جميعها فالموجود منها كاف في الشهادة له بالإمامة, وإنه عالم متقن"[10].

هذا دليل على تلقي علماء الأمة له ا بالقبول والإشادة بجهوده في علم الحديث والسنة فنالت حظا وافرا من العناية بالشرح والتحليل, زيادة له في الشهادة بالعلم والفضل.

-1- تحفة الأحوذي للمباركفوري(ج1/ص270) ومقدمة شرح علل الترمذي لكمال الجمل(ص32)

-2- لسان الميزان لابن حجر (ج6/ص371).

-3- المرجع نفسه للمباركفوري(ج1/ص270) الرسالة المستطرفة للكتاني(ص111)

-4- وقال بعضهم بل هو مستقل عن الجامع والظاهر خلافه ينظر شرح علل الترمذي لابن رجب (ص26)

-5-6- تهذيب التهذيب لابن حجر (ج9/ص388) فضائل الجامع للأسعردي(ص138)

-7- الفهرست لابن نديم (ص384) المرجع نفسه للأسعردي(ص138)

-8- البداية والنهاية لابن كثير (ج11/ص67) وممن عدد هذه المؤلفات السيوطي في التدريب(ص622)

-9- ذكره نورالدين عتر في الموازنة (ص29).وينظر مقدمة شرح علل الترمذي لكمال الجمل(ص32)و(ص77).

-10- المرجع نفسه لنور الدين عتر (ص29).

وفـــــاته:

اختلف أهل السير ممن ترجم للترمذي رحمه الله تعالى اختلافا غير جيد في وفاة الإمـــام العظيم الترمذي الذي ذاع خبره في الآفاق , وانتفع به الناس وبمصنفاته الـــتي شـــاعت في أمصار العلم والحديث.

ومما اختلف فيه من وفاته أمران:

الأول: سنة الوفاة : فقيل سنة(275هـــ) وقيل سنة(279هـــ) وقيل بعد الثمانين, والذي اعتمده الأئمة أنه توفي في ليلة الاثـ نين لثلاث عشر ليلـــة خلـــت مـــن شـــهر رجـــب سنة(279هـــ), هو الذي عليه الأكثرون .ذكـــره غنجـــار [1] والمـــستغفري[2] وابـــن ماكولا[3].

أما ما نقله الخليلي في الإرشاد أنّه كان موته بعد الثمانين والمـــائتين فقـــد رده العراقـــي بقوله بأنّه قاله على الظن وليس بصحيح "[4]. ولما لم يظهـــر وجـــه التـــرجيح للـــبعض قال:"مات سنة نيف وسبعين ومائتين"[5]

الثاني: اختلفوا في البلاد التي توفي فيها فقيل بترمذ وقيل ببوغ[6] وقيل بسمرقند[7] .

فأما بسمرقند فخطأ ظاهر وأما بوغ فهي إحدى قرى ترمذ وليس بينهما تنـــاقض لأن ترمذ تحتوي بوغ, فإضافة موته إلى إحداهما يلزم الأخرى.

-1- سير أعلام النبلاء للذهبي (ج13/270)

-2- تهذيب التهذيب لابن حجر (ج9/ص388)

-3- الإكمال لابن ماكولا (ج4/ص396) و به قال السمعاني في الأنساب (ج1/ص415)

-4- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي (ص460)

-5- المرجع نفسه للسمعاني (ج1/160) كشف الظنون لحاجي خليفة (ج1/441)

-6-كشف الظنون لحاجي خليفة (ج1/441). المرجع نفسه للسمعاني (ج1/460)وقـــال في (ج1/ص415):" إما أنه كان في هذه القرية أو سكن هذه القرية إلى حين وفاته".

-7- الثقات لابن حبان (ج1/ص153)

المبحث الثالث: التعريف بكتاب الجامع وبيان خصائصه

المطلب الأول: اسم كتاب الإمام الترمذي

اشتهر الإمام الترمذي بكتابه الذي صنّفه على وفق منهج وشرط السنن الأربعة إلا أنه انفرد بمقصده فيه عنهم , وأهم ما يبحث فيه من المسائل هو اسم هذا المصنف الذي يستحقه شرط الكتاب والذي حملنا عليه هو اختلاف الناس في اسمه وفي النسخ المطبوعة منها بالذات, وقد وسم فيها بما يلي:

*1- **الجامع الكبير**[1]: ورد في كلام بعض من ترجم له كابن الأثير في التاريخ [2] وذكره به الكتاني في الرسالة المستطرفة[3], كما أني قرأت في إسناد المحبوبي عن الترمذي في روايته للجامع الذي أورده ابن الأثير في جامع الأصول فإذا هو باسم الجامع الكبير [4], وبهذا الاسم جاء على غلاف الكتاب في النسخة المطبوعة التي حققها بشار عواد كما ذكره الدكتور نورالدين عتر[5].

*2-**الجامع الصحيح**[6]:وأطلقه عليه جماعة من أهل الحديث منهم الحاكم والخطيب البغدادي[7] و أبي الطاهر السلفي[8] وسماه بذلك حاجي خليفة في الكشف[9]وغيرهم.

-1- وهذا الاسم قليل الاستعمال وهو غير مشهور به.

-2- الكامل في التاريخ لابن الأثير (ج6/ص373)

-3- الرسالة المستطرفة للكتاني (ص09).

-4- جامع الأصول لأحاديث الرسول لابن الأثير (ج30/1)

-5- الحديث الحسن مطلقا ومقيدا عند الترمذي لعمر فلاته(ص51-الهامش:3) والموازنة لنورالدين عتر (ص44)

-6- تساهل ممن أطلق ذالك ولو على وجه التغليب وهو ما يظهر من كلام عبد الحق بن سيف بن سعد الله الدهلوي.وهو في كتابه مقدمة في أصول الحديث (ص96). تحفة الأحوذي للمباركفوري (ج1/ص96).وينظر كتاب أئمة الحديث النبوي لعبد المجيد هاشم الحسيني (ص145) فقد صرح بأنه الجامع الصحيح لأن الترمذي ببيانه الحديث استحق هذا الاسم ونقل عن الدهلوي ما يوافقه .وهو قول أحمد شاكر عند ذكره في المقدمة سرد آثار الترمذي. مقدمة الجامع (ج1/ص57) وسماه طاش كبرى زاده بالصحيح كما في الجامع لابن الأثير(ج129/1).

-7- مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح (ص20) اختصار علوم الحديث لابن كثير (ص31) وأشار إلى سنن النسائي بأنه صحيح أيضا. وقد عد الدهلوي الستة صحيحة كلها[مقدمة في أصول الحديث له (ص96)].

-8-المنهل الروي لابن جماعة (ص37)وقال بعد كلام السلفي:ولعل مراده معظم ما سوى الصحيحين " كالاعتذار له.

-9-كشف الظنون لحاجي خليفة (ج1/ص441) ولذا عدّه ثالث الكتب الستة.

وهذا الإطلاق غير صائب بالنسبة لواقع الكتاب لاحتوائه الصحيح وما دونه - وتجوّز غير مرضي وذلك من وجوه:

الوجه الأول: أنه خلاف ما جرى عليه الحفاظ وأهل الإتقان العارفين بشروط أهل الجوامع والسنن وخلاف شهادتهم وصنيعهم لا يساعد عليه .بل لم يزعم أحدهم بتجريد الصحيح كما فعل الشيخان.

الوجه الثاني: قال الحافظ ابن كثير في (اختصاره):"وكان الحاكم أبو عبد الله والخطيب البغدادي يسمّيان كتاب الترمذي (الجامع الصحيح), وهذا تساهل منهما فإن فيه أحاديث كثيرة منكرة"[1].

الوجه الثالث: صنيع المؤلف فيه ينفي تلك التسمية نفيا تاما , فإنه قد روى فيه عشرات الأحاديث مصرّحا هو نفسه بعدم صحتها كاشفا عن عللها , من ضعف واضطراب وإرسال ونحوها , وكان ذلك تنفيذا لمنهج وضعه في الكتاب أبان عنه في العلل الذي في آخر الجامع ,فقال ما حاصله :"إنما حملنا على ما بينا في الكتاب من علل الحديث ..رجونا فيه منفعة الناس.. وأنّا قد وجدنا غير واحد من الأئمة تكلّموا في الرجال"[2].

فليس بعد هذا من دعوى الصحة , ومنه يظهر بداهة رد كلام الحافظ أبي الطاهر السلفي إذ قال:"الكتب الستة اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب"[3].

وقد نقل الشيخ طاهر الجزائري هذا القول , ثم قال:" وحيث عرفت ما قيل في شأن كتب السنن المذكورة ,تعرف أنّ الحافظ السِّلفي قد أفرط في التساهل..وكيف لا يقال أفرط في التساهل وأبو داود قد صرّح بانقسام ما في كتابه إلى صحيح وغيره , والترمذي قد ميّز في كتابه بين الصحيح والحسن"[4].

الوجه الرابع: قال الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى : "فإن قيل: ينافي ما ذكرته ما جاء في ترجمة الترمذي في تهذيب التهذيب , قال منصور الخالدي: "صنفت هذا الكتاب

1- إختصار علوم الحديث لابن كثير (ص31) وقد هذا التوجيه ولي الله الدهلوي فقال :" فإن إيراد الضعيف مع بيان حاله لا يقدح في الكتاب." نقلا من أئمة الحديث النبوي لعبد المجيد هاشم الحسيني(ص145)

2- بتصرف من شرح علل الترمذي لابن رجب (ج1/ص80و86)

3- تاريخ الإسلام للذهبي(ج20/ص459) 4- توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري(ص153)

يعني (المسند الصحيح) ضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به "[1].

فأقول: كلا, وبيان ذالك من وجوه:

- الأول: أنّ قوله "المسند [2] الصحيح " ظاهر أنه ليس من الترمذي نفسه وإنما هو تفسير من الراوي, ولعله منصور الخالدي -أومن بعده- وإن كان كذالك فلا قيمة له, لأنّه في أحسن أحواله يكون قوله من قول الحاكم والخطيب وقد ردّه ابن كثير كما سبق , هذا لو كان الخالدي ثقة مثلهما فكيف به وهو هالك[3].

- الثاني: أن سياق التهذيب مخالف لسياق التذكرة [4] وسير أعلام النبلاء [5], فإنه فيهما بلفظ "يعني الجامع"[6] ولم يقل "المسند الصحيح". [وقول (المسند) شذوذ آخر , لأنّ المسند ليس مرتبا على الأبواب الفقهية كما هو معروف في اصطلاح المحدثين].

- الثالث: لا يصح نسبة هذا القول إلى الترمذي -ولو فرض أنّه منه- لسببين اثنين:

** **الأول**: أنّ الراوي له عنه متهم وقد اتفقوا على توهين أمره , وأنه لو سلم النص المتقدم من هذا الراوي المتهم فلا يسلم من الانقطاع بينه وبين الإ مام الترمذي لبعد المسافة بينهما. فبين وفاتهما (126) سنة, فهو معضل بينهما واسطتان أو أكثر.

** **الثاني**: النص المذكور له تتمة تؤكدّ براءة الترمذي منه , ولفظها عند الذهبي في كتابيه: "ومن كان في بيته هذا الكتاب يعني "الجامع" فكأنما في بيته نبي يتكلم "[7], فهذه مبالغة شديدة في مدح كتابه أستبعد جدا أن تصدر منه وهو يعلم أنّ فيه من الأحاديث

-1- تهذيب التهذيب لابن حجر (ج9/ص388)

-2- سمّاه الإمام الأسعردي في كتابه فضائل الجامع(ص138) "المسند الجامع"

-3- الخالدي: رجل من أهل هراة حدّث عن جماعة من الخراسانيين بالغرائب والمناكير قدم بغداد. قال فيه أبو سعد عبد الرحمن الإدريسي: كذاب لا يعتمد على روايته.مات في محرم سمة(402هـ).تاريخ بغداد للخطيب (ج11/ص51)ميزان الاعتدال للذهبي(ج4/ص185) سير أعلام النبلاء للذهبي (ج17/ص114)قال السمعاني: "بلغني أنه كان يدخل الأحاديث الموضوعة في أصوله وقت الكتابة".الأنساب للسمعاني(ج2/ص313)

-4- تذكرة الحفاظ للذهبي (ج2/ص234)

-5- سير أعلام النبلاء للذهبي(ج13/ص274)

-6- الذي ظهر لي من نقل صاحب كشف الظنون (ج1/ص441)وكذا المباركفوري في التحفة (ج1/ ص281) لهذه العبارة من دون زيادة" يعني الجامع" ولا غيره, لأنها لا تثبت أصلا من جهة الإسناد كما عُلم.

-7- تذكرة الحفاظ للذهبي (ج2/ص234) سير أعلام النبلاء للذهبي(ج13/ص274)

ما لا يجوز روايتها لنكارتها وضعفهاإلا,مع بيان ذالك كما فعل هو جزاه الله خيرا .ولولا ذلك لكان علة في كتابه تكدّر صفوه"[1] أهـــ.

*3-**الجامع**:أشهر أسماء كتاب الترمذي وبه عرف كما جاء في أغلب تراجمه .و صحّ إطلاق الجامع عليه لأنه جمع من الفوائد والعلوم التي قد لا توجد في كتاب شـــيخه الإمام البخاري الجامع الصحيح , ولا في غيره من الكتب الستة, ومعلوم أنه تفرد بمنهج في تأليف جامعه, وقدذكره باسم الجامع جلّة من أهل العلم : كـــابن العـــربي والـــسمعاني والذهبي والمزي وابن حجر العسقلاني وصديق خان وحاجي خليفة و غيرهم [2] .

*4_ **السنن** [3]ذكره الخليلي في الإرشاد وصاحب كشف الظنون [4] وقال الدكتور نور الدين عتر:"وهو اسم مشهور للكتاب ينسب للترمذي تميزا له عن باقي السنن"[5].

ووجه هذه التسمية هو اشتماله على أحاديث الأحكام المرتبة على الأبواب الفقهية , وما كان كذلك سمي سننا عند أهل الحديث.

وليعلمأنّ الاسم الحقيقي الذي وُ سم به الكتاب من لدن الترمذي هو ما أورده الإمام أحمد شاكر[6] في نسخته التي حققها ونقل ذلك عن أبي غدة عبد الفتاح من رسالته الـــتي بعنوانتحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي "حيث جاء اسمه فيهـــا : **''الجـــامع المختصر من السنن عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ومعرفة الصحيح والمعلـــول وما عليه العمل ''**, وهذا الاسم مثبت على النسخة التي بين يديّ للعمل وقد كتب علـــى غلافها هذا الاسم . والناظر من خلال عنوان الكتاب ومحتواه لا يجد كثير فرق, فقد جـــاء في هذا المصنف الحديث الصحيح والمعلول وذكر في آخر كل باب من عمل بها من أهـــل العلم والفقه.قال الدكتور عمر فلاته:"والعنوان يشعر بمقاصد الكتاب وهي:

-1- ضعيف سنن الترمذي لناصر الدين الألباني (ص17-21)

-2- سبر أعلام النبلاء للذهبي (ج13/ص273) وميزان الاعتدال له (ج3/ص678)عارضة الأحوذي لابن العربي (ج1/ص5) تهذيب الكمال للمزي (ج9/ص257) كشف الظنون لحاجي خليفة (ج1/ص441) وغيرها.

-3-وهو في فهرس ابن عطية حيث سماه بالسنن ينظر الحديث الحسن عند الترمذي بن حسن فلاته (ص51)

-4- الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (ص348) المرجع نفسه لحاجي خليفة (ج1/ص441)

-5- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين لنور الدين عتر(ص44)

-6- جامع الترمذي بتحقيق الأمام أحمد شاكر(ص4).

- الأحاديث الصحيحة.

- الأحاديث المعلولة.

الأحاديث التي عليها العمل عند أهل العلم , وهي واضحة من صنيع الترمذي من خلال تعليقاته على أحاديث الكتاب حديثا حديثا"[1].

فكتاب الإمام الترمذي كتاب حديث وفقه احتوى على السنن العملية المترتبة على المسلم فكان بذالك من قسم كتب السنن إلا أنّه زاد فيه بابا للمناقب والفضائل وبابا للتفسير[2].

وهو من جهة الواقع العملي يعدّ من الجوامع , وشرط هذه الجوامع احتوائه على الأبواب الثمانية وهي السّير و الآداب والتفسير والعقائد والأحكام والأشراط والفتن[3], وهو ليس على شرط الصحيح كما سبقت الإشارة إليه , والصحة أن يشترط مؤلف الكتاب على نفسه إيراد ما صح أو حسن غير مقلوب ولا شاذ ولا ضعيف إلا مع بيان حاله[4].

وكونه مختصرا لأنّه لم يستوعب كل الأحاديث بل انتقاها على وفق ما شرط أو ظهر له إيرادها في الجامع والسنن ما يعمل به في العمليات والآداب , ثم بيّن صحيحها من معلولها وما ورد عن السلف مما عملوا به منها ونقل عنهم الخلاف في العمل , ومن خلال هذا الاسم يظهر جليا شرط الترمذي في جامعه.

-1- الحديث الحسن مطلقا ومقيدا عند الترمذي لعمر فلاته(ص51). وفي الهامش الرابع من الصفحة نفسها نقل كلام ابن الخير الإشبيلي :"مصنف الإمام أبي عيسى..الترمذي الحافظ وهو الجامع المختصر من السنن عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل."وأحال إلى الفهرسة(ص117)ثم قال:"وهو أقدم مصنف ذكر هذا الاسم".وأحال على كتاب أبي غدة (ص55)

-2- دائرة المعارف (ج9/ص292) وقال عنه :" وفي مصنف الترمذي بصفة خاصة بابان كبيران هما باب المناقب وباب لتفسير القرآن لا تجد لهما ضريبا في كتب السنن الثلاثة الأخرى."

-3- تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي للمباركفوري (ج1/52-53)الرسالة المستطرفة للكتاني (ص43) الموازنة بين الجامع ربين الصحيحين لنورالدين عتر (ص44-45)

-4- من كلام (الإمام الدهلوي) نقلا من كتاب أئمة الحديث النبوي لعبد المجيد هاشم الحسيني(ص145)

المطلب الثاني: رتبة الجامع وشرط الترمذي فيه:

إن دراسة شروط الأئمة في مصنفاتهم من أصعب ما يباشره أهل الحديث بالعلل والرجال وقواعد الحديث ,قال الحافظ الحازميفي الكلام عن صعوبة إدراكها :"وهذا باب فيه غموض وطريق إيضاحه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم"[1].

وسببه أن الأئمة رحمهم الله تعالى لم يـ صرّحوا بشروطهم في كتبهم بل سبر النقاد والنظار من أهل الفن منهجهم في التأليف واستقرءوا تعاملهم فيها ,فاستقر في المفاهيم الشرط المنسوب إلى صاحب الكتاب ,قال الحافظ أبو الفضل المقدسي : ".. لم ينقل عن واحد منهم أنه قالشرطتُ أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الـ فلاني وإنما يُعرف ذلك مِنْ سبرِ كتبهم فيُعلم بذلك شرط كل رجل منهم" [2].

وهذا كتاب الجامع بين أيدينا فلم يذكر الإمام الترمذي شرطه في كتابه , لا في الرجال ولا في نوع الأحاديث إلا ما ذكره في العلل الصغير إذ قال رحمه الله تعالى :"جميع ما في هذا الكتاب من الحديث معمول به, وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين .." [3].

وما صرّح به ليس كافيا في دراسة شرط الكتاب لأن ذكر العمل إنما هو الاحتجاج بالحديث المروي في الباب عند من احتجّ به وعمل به من الفقهاء , قال الحافظ أبو الفضل بن طاهر المقدسي وأما أبو عيسى فكتابه وحده على أربعة أقسام:

- الأول: ما هو صحيح مقطوع به, وهو ما وافق فيه البخاري ومسلما.
- والثاني:على شرط الثلاثة دونهما كما بينا . (على شرط أبي داود والنسائي وابن ماجه).
- والثالث: أخرجه للضدية, وأبان عن علّته و لم يغفله.
- والرابع: أبان هو عنه..قد عمل به عن بعض الفقهاء "[4].

-1- شروط الأئمة الخمسة للحازمي (ص151) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (ج1/ص9)

-2- شروط الأئمة الستة لأبي الفضل المقدسي بتحقيق أبي غدة(ص85)

-3- شرح علل الترمذي لابن رجب بتحقيق كامل علي الجمل (ص61) والحدثين هما:(فإن عادالرابعة فاقتلوه) رواه الترمذي في الجامع في الحدود . 15- باب: ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه (ح1449/ج3/ص128)] وحديث:(جمع بين الظهر والعصر في المدينة)[رواه الترمذي في الصلاة .24-باب:ما جاء في الجمع بين الصلاتين في الحضر(ح187/ج1/ص231)]

-4- المرجع نفسه لأبي الفضل المقدسي(ص92)

ونقل الحافظ الذهبي عن الإمام أبي نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق قوله : "الجامع على أربعة أقسام: مقطوع بصحته وقسم على شرط أبي داود والنسائي كما بيّنا , وقسم أخرجه للضدية وأبان عن علّته وقسم رابع أبان عنه فقال :" ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثا قد عمل به بعض الفقهاء سوى حديث ((إن شرب الرابعة فاقتلوه)) وسوى حديث ((جمع بين الظهر والعصر في المدينة))"[1].

فيظهر من كلامهما في القسم الأخير من أقسام الأربعة الدليل الواضح على أن ما رواه من الأحاديث منها ما هو ضعيف لا يحتج به عند أكثر أهل الحديث لضعف فيه واحتج به من جوز الاحتجاج بالضعيف كالمرسل مثلا , أو هو صحيح احتج به قوم لظهور وجه الاستدلال لهم منه.

وهذا التقعيد من الإمام المقدسي والإمام الذهبي هو الأخذ بالجانب النظري مما في الجامع من أنواع الأحاديث وإلا فقد تعامل تطبيقيا الإمام الحازمي في كتابه ((شروط الأئمة الخمسة)) وأظهر شروط الأئمة على وفق دراسته لطبقات أصحاب الإمام الزهري.

وكان حظ شرط الترمذي في الطبقة الرابعة من تلكم الطبقات فقال رحمه الله تعالى :

"- الثالثة: جماعة لزموا الزهري كالطبقة الأولى غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح فهم بين الرد والقبول نحو سفيان بن حسين وجعفر بن برقان وإسحاق بن يحي الكلبي , وهو شرط أبي داود والنسائي.

- والرابعة: قوم شاركوا أهل الثالثة في الجرح والتعديل وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهري لأنهم لم يصاحبوا الزهري كثيرا وهم شرط الترمذي , ومن شرطه أن يخرج عن الطبقة الخامسة على سبيل الاستشهاد , مثل: بحر بن كثير السقاء والحكم بن عبد الله الأيلي وعبد القدوس بن حبيب ومحمد بن سعيد المصلوب"[2].

ومن خلال كلام الحازمي والمقدسي نلحظ أن الإمام الترمذي قد شارك أصحاب شرط الصحيح فأخرج عن الطبقة الأولى والثانية, ووافق شرط السنن وهي الطبقة الثالثة التي يترل إليها مسلم للمتابعات وقد أكثر الترمذي عن رجال هذه الطبقة على اختلاف

1- سير أعلام النبلاء للذهبي (ج13/ص270) تذكرة الحفاظ له(ج2/ص634)

2- شروط الأئمة الخمسة للحازمي (ص151).

أحوالهم, ثم ينزل إلى الطبقة الرابعة ويخرّج أحاديثها ليبتعد بذلك عن درجة الصحيح ويكدر جامعه بمويّاتهم كما قال الحافظ الذهبي :"..لولا ما كدّره بأحاديث واهية بعضها موضوع وكثير منها في الفضائل"[1].

ثم إن الحكم على الأحاديث ومرتبتها والكلام في الرجال مما يستأنس به للإفصاح عن شرطه فيه انطلاقا من إيراده ما عمل به من الأحاديث وهو شرط واسع فسيح[2].

معنّأ لا يروي الواهي والموضوع [3]لأن الأئمة لا يحتجون بهذا النوع أصلا , وإن كان فيمن هو متهم بالوضع,من كمال الفائدة فقد اعتنى الدكتور نور الدين عتر بالموازنة بين شرط الترمذي وشرطيْ الشيخين وخرج بنتيجة توضح أنّ كتاب الترمذي دون

-1- سير أعلام النبلاء للذهبي (ج13/ص270)

-2- قال المقدسي في شروط الأئمة (ص93):"فإن على هذا الأصل : كل حديث احتج به محتج أو عمل بموجبه عامل أخرجه سواصح طريقه أو لم يصحوقد أزاح عن نفسه الكلام فإنه شفى في تصنيفه , وتكلم على كل حديث بما يقتضيه ." قال الدكتور نورالدين عتر في موازنته(ص56):" بنا اختيار حديث الكتاب على عمل العلماء به في الجملة فكل حديث استدل به مستدل أو احتج به عالم فهو من شرطه , وهو شرط فسيح جدا."وأما الشيخ عبد الفتاح أبو غدة فقد قال معلقا عند قوله (هذا شرط واسع)من شروط الأئمة (ص93الهامش الأول):" الأمر ليس كما ظهر للإلا,لو كان الترمذي التزم أن يذكر كل حديث بتلك المثابة , وأما قوله:" ما أخرجت في كتابي إلا ما كان كذالك فلا يلزم منه ذلك المرادكما أفاده الحافظ ابن سيد الناس في مقدمة كتابه النفح الشذي ".وقال الدكتور عبد المجيد الحسيني في كتابه أئمة الحديث النبوي (ص144):" وهذا اجتهاد من المقدسي وإن كان يحتاج إلى مناقشة فهو غير مسلم على الإطلاق. فلا يفهم من قول الترمذي :"ما أخرجت في كتابي ..." أنه يخرج كل حديث احتج به محتجّ عمل بموجبه عامل سواء صح طريقه أو لم يصح بل كان يفهم ذلك لو قال الترمذي : بأنه يحتج بكل حديث احتج به الفقهاء . وفرق بين التعبيرين لجواز أنه ينتفي مما يحتج به الفقهاء ما توافرت فيه شروط خاصة في نظره,ثم إن هذا الشرط الذي قال به الترمذي ليس بقسم خاص من كتابه كما يفهم من كلام المقدسي,وإنما ينطبق على ما أخرجه في كتابه والذي قال به الترمذي في آخر كتابه الجامع الصحيح :جميع ما في هذا الكتاب معمول به ..." ومع ذلك فقد قال أحمد ولي الله الدهلوي في "حجة الله البالغة ":" وقد أنصف المقدسي– أي الجامع - وأبان بقوله:وقد أزاح عن نفسه الكلام , فإنه شفى في تصنيفه وتكلم على كل حديث بما يقتضيه."ينظر كلام المقدسي في شروط الستة(93)ونقلا من كتاب عبد المجيد هاشم أئمة الحديث النبوي(ص145)

-3- ذكر ابن الجوزي في كتابه الموضوعات أن في الجامع (23)حديثا موضوعا:وهو متساهل في الحكم بالوضع كما علم عند أهل الفن .ينظر فتح المغيث للعراقي (ص121)وقال المباركفوري في التحفة (ج1/ص289-290):"التحقيق أنها ليست موضوعة كما حققه السيوطي ."ينظر تدريب الراوي له (ص244).حيث ألف السيوطي كتابه" القول الحسن في الذب عن السنن" الباعث الحثيث(ص75). وقال الإمام ابن تيمية:"إن الموضوع =

الصحيحين في الصحة [1], وبهذا قد أخطأ أو تساهل أو تجوّز من أطلق عن كتاب الترمذي بأنه الجامع الصحيح.

وهذا الأمر يجرّنا للكلام على أمر مهم جدا , وهو مرتبة هذا الكتاب وما حواه من الشرط في إخراج الحديث وفي الرواية عن الرجال) الذي بنا عليه الكتاب وبيان حاله بين الكتب الستة, فهل يلي البخاري مسلما في المرتبة ليكون في الثالثة - أي أصحّ الكتب بعد الصحيحين وأقوي شرطا من شروط أصحاب السنن - أم هو أنزل عنهما بعد كتاب أبي داود ليكون في الرابعة أم هو دون شرط النسائي ليكون في الخامسة؟

وهذا محل خُلْف بيْن أهل الحديث ولنعْرف الآن مذاهبهم واختياراتهم فيما يلي:

-1- ثالث الكتب الستة:

وهو اختيارصاحب كشف الظنون [2] فقد نقل الإمام الترمذي أنه عرض كتابه على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به واستحسنوه ,والرضا منهم به له اعتبار قوي إن صحت الرواية في ذلك.

-2- رابع الكتب الستة:

الذي يفهم من التقريب والتهذيب [3] والخلاصة وتذكرة الحفاظ [4] في ترتيب رموز كتب السنة أن رتبة الجامع بعد سنن أبي داود وقبل النسائي قال المناوي في شرحه على الجامع :"صنيع المؤلف قاض بأن جامع الترمذي بين سنن أبي داود وسنن النسائي في الرتبة" [5].

= في اصطلاح أبي الفرج ابن الجوزي هو الذي قام دليل على أنه باطل , وإن كان المحدث لم يتعمد الكذب بل غلط فيه ولهذا روى في كتابه "الموضوعات" أحاديث كثيرة من هذا النوع . وقد نازعه طائفة من العلماء في كثير مما ذكره وقالوا إنه ليس مما يقوم دليل على أنه باطل , بل بينوا ثبوت بعض ذلك . لكن الغالب على ما ذكره في الموضوعات أنه باطل باتفاق العلماء ". (المجموع: ج1/ص248)

-1- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين لنورالدين عتر (ص62)

-2- كشف الظنون لحاجي خليفة (ج1/ص441) وهذا اعتبارا بقوة شرطه و تصحيح حديثه وإن كان الأمام البغوي قد حكم بحس جميع أحاديث السنن وهو الذي جرى عليه منهجه في كتابه المصابيح وهو اصطلاح خاص لا يعرف إلا له وقد أنكره النووي وغيره عليه الباعث الحثيث لـ شاكر(ص41) تدريب الراوي للسيوطي (ص129).

-3- تقريب التهذيب لابن حجر (ص16) قواعد التحديث للقاسمي (ص243)

-4- تذكرة الحفاظ للذهبي (ج1/ص52) تحفة الأحوذي للمباركفوري (ج1/ص288)

-5- فيض القدير شرح الجامع الصغير لعبد الرءوف المناوي (ج1/ص25)

أما الحازمي فقد صرح بتزوله في الرتبة عن سنن أبي داود - وإن كان قد قال قبله بسطور أن شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود - فقال:" فلهذا –أي لتخريجه حديث الطبقة الرابعة- جعلنا شرطه دون شرط أبي داود"[1].

وقد تستفاد مرتبة الجامع من كتب التخريج المشهورة كتلخيص الحبير لابن حجر ونصب الراية للزيلعي وغيرهما إذا كانت لهم فيها عادة متبعة.

-3- خامس الكتب الستة:

وهو اختيار الإمام الذهبي حيث قال :"انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي لإخراجه حديث المصلوب والكلبي وأمثالهما "[2], والذي يظهر من كلام شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال وهو يرتب الكتب الخمسة باعتبار الصحة :" أما كتب الحديث المعروفة, أصحها كتابا الشيخين ثم بعد ذلك سنن أبي داود والنسائي وجامع الترمذي"[3].

فهذه هي بعض الأقوال وسأناقش الآن ما ذكر على سبيل الإجمال في النقاط التالية:

- التوجيه الذي ذكره الذهبي قد ناقشه الدكتور نورالدين عتر فقال:" هذا الذي اعتذر به الحازمي والذهبي موجود في كتاب أبي داود فإنه يخرج أحاديث الطبقة الرابعة وأخرج عن جماعة من أمثال المصلوب والكلبي أيضا , بل إنه فوق ذلك سكت عن حديثهم و لم ينبّه عليه[4], وقال ابن رجب وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة مع السكوت على حديثهم"[5].

-1- شروط الأئمة الخمسة لأبي بكر الحازمي (ص151) وينظر الموازنة لنورالدين عتر (ص62)

-2- نقلا من تدريب الراوي للسيوطي (ص133) وهو ما يظهر من صنيع الألباني في كتابه إرواء الغليل , فقد رأيت عادته في سرد كتب الحديث فيبدأ بالصحيحين وقد يبدأ بالموطأ وإن كان الحديث في مسند أبي عوانة ثلّث به ثم يذكر سنن أبي داود ثم سنن النسائي ويكون الجامع حينها في المرتبة السابعة إذا خرّج الحديث منها جميعا .وهذا بناء على أن الإمام الألباني ممن يرى تساهل الإمام الترمذي والذي هو قول أكثر المتأخرين فيما علمت , أمثال مصطفى العدوي والدكتور الأعظمي والدكتور شريف خاتم العوني -.

-3- مجموع الفتاوى لابن تيمية (ج18/ص74).وقد اعتبر شرط أحمد أجود من شرط أبي داود(ج1/ص250)

-4- المرجع نفسه لنورالدين عتر (ص63)

-5- شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (ص298)

- قال المباركفوري عقب كلام الذهبي :" في قوله عندي نظر", ثم قال بأن الترمذي بين ضعفه, فيكون تخريج أحاديث أمثال هؤلاء من باب الشواهد والمتابعات [1]- فهو يترل إلى هذه الطبقة كما يترل البخاري إلى الطبقة الثانية ومسلم إلى الطبقة الثالثة ولقصد لتحصيل الشواهد والمتابعات وبيانها وإيضاح عللها - وهو ما دفع الحازمي إلى قوله:"وفي الحقيقة شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود لأن الحديث إذا كان ضعيفا أو مطلعه من حديث أهل الطبقة الرابعة فإنه يبين ضعفه وينبه عليه , فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات, ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة." [2]

- قال المباركفوري في التحفة :"ومع هذا فجامع الترمذي أكثر نفعا وأجمع فائدة من سنن أبي داود والنسائي"[3].

كيف وقد تفرد من دون السنن باسم الجامع وهو بذلك أقوى شرطا إن شاء الله .

- ليس في الجامع من حديث موضوع أو أنه نادر فيه - وفيه المنكر وغيره - دليل آخر على قرب الجامع من الصحيحين وإن كان فيه من الضعيف ما فيه [4] وقد اعتاد بيانه رحمه الله تعالى بخلاف غيره ممن شرط جمع السنن.

- مقصد الترمذي في كتابه إيراد الحديث وعلومه وما فيه من فقه, وقصد أبي داود

-1- تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي للمباركفوري (ج1/ص152)

-2- شروط الأئمة الخمسة للحازمي (ص151)

-3- المرجع نفسه للمباركفوري (ج1/ص152)

-4- هنا فائدة في مسألة وجود الضعيف في السنن الأربعة , أذكرها عن الشيخ الطاهر الجزائري حيث قال في كتابه توجيه النظر(ص153):"أما بالنظر إلى قلّة الضعيف في السنن , فالناظر يجد بأن سنن النسائي أقلها ضعيفا وأكثرها صحيحا بعد الصحيحين ." وهذا القول يرشح سنن النسائي ليكون ثالث الكتب السنة ويبقى الترجيح بين الجامع وسنن أبي داود أيهما الرابع وأظن الذي دفعه إلى هذا القول إنما هو ما قيل في شرط الإمام النسائي أنه أشد , ولا يكاد يخرج لمن يغلب عليه الوهم ولا من فحش خطؤه وكثر.ينظر شرح علل الترمذي لابن رجب (ص299) وقد قيل أن له شرطا أشد من شرط البخاري ومسلم في الرجال ينظر شروط الأئمة الستة للمقدسي (ص104) والباعث الحثيث لأحمد شاكر (ص31) وحكى ابن منده سماعه من محمد بن سعد البارودي قال :"كان مذهب النسائي أنه يخرج عن كل من لم يجمعوا على تركه " نقله العراقي في فتح المغيث (ص45) ونقل السيوطي في تدريب الراوي(ص131) وقد ذكره اختلاف مقاصد الأئمة في كتبهم :"والترمذي في فنون الصناعة الحديثية ما لم يشاركه غيره, وقد سلك النسائي أغمض تلك المسالك وأجلها"(ص133) المرجع نفسه للمباركفوري(88/1).

إيراد أحاديث الأحكام فقط ثم هو يرى أن الحديث الضعيف مقدم على رأي الرجال كما أنه يسكت عن بيان تلك الأحاديث التي اختلف العلماء في مراد أبي داود منها حين قال : "وما سكت عنه فهو صالح "[1].

ومن خلال كل ما سردته يظهر أن الجامع كتاب جمع الصحيح وما دونه وأنه قد حدد شرطه ومنهجه فيه مما أبانه من القواعد والمسائل في العلل الصغير[2].

وفي ما سبق مما جاء في أوجه المناقشة ظهر لي أن كتاب الإمام الترمذي يقع بعد الصحيحين في ا لرتبة الثالثة[3], وهو قول صاحب كشف الظنون و المباركفوري إلا أنه يساوي فيها سنن أبي داود ليكونا في مرتبة واحدة وهما أرفع رتبة من سنن النسائي.

وهو الذي جنح إليه الدكتور نورالدين عتر حيث قال :" قد تساوى الكتابان من حيث التخريج عن الرجال وبقي امتياز الترمذي بما ذكره الحازمي من أبلغية شرطه وتقدمه على أبي داود لأنه ينبّه على هؤلاء الضعفاء ولا يسكت عنهم, فمن الإنصاف إذن ألا تنزل رتبة كتاب الجامع عن الثالثة "[4], يعني مع الحفاظ على نفس رتبة سنن أبي داود بعد الصحيحين فيشتركا فيها وهو ما قاله ابن رجب وسبق ذكر كلامه [5], ومثل لهما بإخراج حديث إسحاق بن أبي فروة[6]ومن هم في مرتبته.

-1- رسالة الإمام أبي إلى أهل مكة (ص38) ومحل الخلاف:هل هو صالح للاحتجاج أم للاعتبار؟ وهل المراد به الحسن الذي عند الترمذي ؟ ينظر النكت على ابن الصلاح لابن حجر (ج1/ص435-436) ولقد تكلم الشيخ أبو غدة في تعليقه على هذا الكلام في رسالة أبي داود إلى أهل مكة بما لا مزيد عليه فلينظر في الصفحة(39-45)

-2- ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث لعبد الفتاح أبي غدة(ص85-الهامش)

-3- ولو اعتبرنا أن بعض الأئمة قد قوى شرط أحمد كابن تيمية فقد قال :"..ولهذا نزه أحمد مسنده عن أحاديث جماعة يروى عنهم أهل السنن كأبي داود والترمذي. مثل مشيخة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده. وان كان أبو داود يروى في سننه منها. **فشرط أحمد في مسنده أجود من شرط أبي داود في سننه**"[المجموع(ج1/ص250)]أو صحح كل حديث موطأ مالك أو صحح غيرها من الكتب بحكم الانتماء المذهبي أو الاجتهاد في إثبات شرط الصحة في أحد المصنفات كالمستخرجات مثلا, لوليها مباشرة الجامع في الرتبة.

-4- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين لنورالدين عتر (ص63)

-5- شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (ص298)

-6-إسحاق بن أبي فروة الأموي متروك من الرابعة مات سنة(144هـ) التقريب:ترجمة رقم368 (ص41) .
قال البخاري فيه:"تركوه ..نهى ابن حنبل عن حديثه"(ج1/396) ميزان الاعتدال (ج1/ص193).

المطلب الثالث: قيمة كتاب الجامع (الرواية والشرح والثناء عليه)

1-رواة كتاب الجامع عن الترمذي:

قال أبو جعفر بن الزبير في برنامجه :"روى كتاب الجامع رجال فيما علمته : أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي وهو أشهر رواة الجامع على الإطلاق ومنه وصل إلينا: – أبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي –أبو ذر محمد بن إبراهيم – أبو محمد الحسن بن إبراهيم القطان – أبو حامد أحمد بن عبد الله التاجر –أبو الحسن الفزاري "[1], ومنهم أبو علي محمد بن محمد بن يحي القراب [2].

وهذا دليل على اهتمام الناس بعلم الإمام الترمذي وأنه مدرسة جامعة لعلوم الحديث حاوية لها, وبه يرد الزعمالذي نقله أبو محمد بن عتاب عن أبي عمرو السفاقسي عن أبي عبد الله الفسوي حيث قال بأنه لا يصح سماع أحد في هذا المصنف من أبي عيسى ولا روايته عنفهذا كلام باطل قاله من قاله , فإن الروايات في الكتاب منتشرة متتابعة عن جملة معروفين عن المصنِّف.

ثم إن عبد الله بن عتاب وابنه أبا محمد المذكور و أبا علي الغساني وغيرهم من أئمة هذا الشأن قد أسندوا الكتاب في فهارسهم وما تعرضوا لشيء مما ذكره من تقدم كلامه من جهل الكتاب وانقطاع الرواية [3].

فأما عن أبي العباس المحبوبي (ت346) الراوية المشهور للجامع فقد ذكر الإمام الأسعردي في كتابه (فضائل الجامع) أنّ سماعه من أبي عيسى الترمذي كان سنة (266هـ) أو قبلها بسنة وذالك في رحلته إليه.

مع العلم أنه صرح بأن فراغ الترمذي من تأليف الكتاب كان يوم الأضحى من سنة سبعين ومائتين[4], ونقل الحافظ ابن حجر عن المؤتمن الساجي حيث قال:"رأيت في نسخة عتيقة زاد أبو عيسى في يوم الأضحى من سنة سبعين ومائتين"[5]

-1- تحفة الأحوذي للمباركفوري (ج1/ص275-276)

-2- فضائل الجامع للأسعردي(ص42)

-3- المرجع نفسه للمباركفوري (ج1/ص275-276)

-4- المرجع نفسه للأسعردي(ص42)

-5-تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني(ج9/ص389)

ولعل الجمع بين الروايتين أنه ألف أثناء الرحلة وهو ما يفهم من عرضه على الأئمة في أمصارهم, أو لم يكتمل تأليفه أو كان مسودة فقط وسمع منه مذاكرة.

والأقوى أن يقال لما انتهى الترمذي من الرحلة سنة (255هـ) كان قد جمع كتابه بقي يخرّفيه ويصحح أصله ثم جعل لإسماعه والتحديث منه , وكدليل قوي على ذلك أن تلميذه المحبوبي قد لازمه وعرف بفعله من ملازمته له كان أول من يروي هذا الكتاب في مثل هذا الزمن المبكر من تأليفه, كما يظهر أنه انتهى من تأليفه بعد موت البخاري وانتهاء ملازمته له والله تعالى أعلم.

2- اهتمام العلماء بجامع الإمام الترمذي:

لقد حظي جامع الترمذي باهتمام بالغ من قبل العلماء فانكبوا عليه شرحا واختصارا وتخريجا وغيرها, نقل في كشف الظنون حاجي خليفة [1] جهود جلّة منهم, نذكر بعضها إيجازا, فمن شروحه المهمة والمشهورة في الآفاق والتي تداولتها الأيدي ورضي بها الناس:

- "عارضة الأحوذي شرح سنن الترمذي لابن العربي المالكي(ت546)".
- "المنقح الشذي لابن سيد الناس اليعمري الشافعي(ت734)" ولم يتمه ثم أكمله الحافظ الجليل زين الدين العراقي(806هـ).
- "العرف الشذي على جامع الترمذي للبلقيني(ت805)"ولم يكمله.
- "قوت المغتذي على جامع الترمذي للسيوطي(ت991)".
- "تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي للمباركفوري(ت1100)وهو أشهرها.

وذكر غيرها مما يدل على أن الإمام الترمذي عالم بارع معتمد في هذا الشأن , وأن كتابه الجامع قد احتل مرتبة علمية راقية يعرفها من كان مشتغلا بالحديث ومدوّناته.

وممن عمل عليه مختصرا مختصر الجامع لنجم الدين محمد بن عقيل البالسي الشافعي [2] (ت729) ومختصر الجامع لنجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي(ت710).

وممن عمل على الجامع مستخرجا الإمام أبو علي الطوسي** [3].

-1- كشف الظنون لحاجي خليفة(ج1/ص441)

-2- المصدر نفسه(ج1/ص441)

-3- تدريب الراوي في شرح تقريب النووي للسيوطي(ص88) توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار للصنعاني =

3- ثناء الأئمة على كتاب الجامع:

لقد نال كتاب الجامع القبول عند كافة العلماء من المحدثين والفقهاء حتى عُدّ من بين الكتب الستة التي اتفق عليها أهل الحل والعقد من أئمة الإسلام , وما ذلك إلا لكثرة فوائده وغزارة علومه التي لا يتقنها إلا الأفذاذ.

وقد قال الحافظ الذهبي عنه :" في الجامع علم نافع وفوائد غزيرة ورؤوس المسائل وهو أحد أصول الإسلام .."[1] لذلك عوّلوا عليه واعتمدوه فيما نقله أو قاله , واهتم به أهل الشأن حفظا وشرحا , فكان الطراز الرفيع الذي أبان عن براعة الإمام الترمذي وأبرز طويل باعه في هذا الفن ومعرفته النافذة في مجمله ومفصله.

فقد روي عن الإمام الترمذي وهو يثني على كتابه قوله :"صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان , فرضوا به ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم"[2].

وكيف لا يرضون به وهو من أحسن ما كتب في الحديث وفقهه؟ وبيان علل الأحاديث وإظهار أحكامها, وزاد على ذلك تدوين مسائل الخلاف ورعاية ذلك بنقله مسندا.

وله قَدَم السبق في التدوينعلى وفق هذا المنهج المبتكر , ولذلك قال الخطابي في المعالم:

= (ج1/59)الرسالة المستطرفة للكتاني (ص24) وهو (مختصر الأحكام) حققه الدكتور أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي في أطروحته لنيل العالمية سنة:1412هـ, وطبعته مكتبة الغرباء الأثُرية ب(م ع س) سنة:1415هـ.

وموضوع المستخرج: هو أن يأتي المصنف فيخرج أحاديثأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب , فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه. تدريب الراوي للسيوطي(ص84) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي(ص18).

**- أبو علي هو الحافظ الحسن بن علي بن نصر بن منصور الطوسي (ت312هـ)قال الحاكم في تاريخه يلقب بكردوس. من تصانيفه كتابه الذي سماه الأحكام قال أبو الفضل العراقي:" أحاديثه أحاديث جامع الترمذي وأبوابه أبوابه وكلامه على الأحاديث كلامه وربما شاركه في شيوخه وكأنه مستخرج عليه." قال الحافظ ابن حجر:"وقفت على الكتاب المذكور وهو كما قال شيخنا إلا أنه يقول عقب كل حديث حيث يتكلم عليه يقال هذا حديث حسن ويقال هذا حديث حسن صحيح وما أشبه ذلك ولا يجزم بشيء وهذا يقوي ما ظنه شيخنا من أنه مستخرج على جامع الترمذي." لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (ج2/ص233) النكت على ابن الصلاح لابن حجر(ج1/ص430).

-1- سير أعلام النبلاء للذهبي (ج13/ص270)

-2- المرجع نفسه للذهبي (ج13/ص270) تذكرة الحفاظ له (ج2/ص634) تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر (ج9/ص389) جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير(ج1/ص129)

"وكتاب أبي عيسى أيضا كتاب حسن" [1], وقال ابن الأثير:"وهو من أحسن ما كتب"[2]

وقال طاش كبرى زاده يعدد منافعه :"وهذا كتابه الصحيح , أحسن الكتب وأكثرها فائدة وأحسنها ترتيبا وأقلها تكرارا , وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين أنواع الحديث من ا لصحيح والحسن والغريب وفيه جرح وتعديل وفي آخره كتاب العلل قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها"[3].

وقال ابن العربي في مقدمة شرحه على الجامع يشيد بجهود الإمام فيه وتعداد العلوم التي دونها فيه يستفيد كل من رام فيها تخصصه من علم الحديث أو فقه أو علم الرجال أو العلل فقال رحمه الله تعا لى:"وليس فيهم -أي الكتب الستة - مثل كتاب أبي عيسى حلاوة مقطع ونفاسة مترع وعذوبة مشرع وفيه أربعة عشر علما وفوائد , صنف وذلك أقرب إلى العمل , وأسند وصحح وأسلم وعدد الطرق وجرح وعدل وأسمى وأكنى ووصل وقطع وأوضح المعمول به والمتروك , وبين اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره وذكر اختلافهم في تأويله كل علم من هذه العلوم أصل في بابه وفرد في نصابه , فالقارئ له لا يزال في رياض مؤنقة وعلوم متفقة ومتسقة , وهذا شيء لا يعلمه إلا العلم الغزير والتوفيق الكثير والفراغ النذير .."[4].

و قال المباركفوري : "الطريقةأن يقال : أن كتاب الترمذي يضمن الحديث مصنفا على الأبواب وهو علم برأسه والفقه علم ثان وعلل الحديث ويشتمل على بيان الصحيح من السقيم وما بينهما من المراتب علم ثالث . والأسماء والكنى رابع والتعديل والتجريح خامس,ومن أدرك ا لنبي صلى الله عليه وسلم ممن لم يدركه ومن أسند عنه في كتابه سادس, وتعديد من روى ذلك الحديث سابع . هذه علومه المجملة وأما التفصيلية فمتعددة وبالجملة فمنفعته كثيرة وفوائده غزيرة"[5].

-1-معالم السنن للخطابي (ج1/ص6)وقال الحافظ الأ سعردي:"كان من أجلهم تأليفا الإمام أبو عيسى الترمذي اشتمل كتابه على فقه الحديث وعلله وبيان المجروحين من رجاله وتعديل نقلته" فضائل الجامع(ص30).

-2- جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير(ج1/ص129)

-3- نقلا من المصدر نفسه لابن الأثير(ج1/129)كتاب أبو عيسى الترمذي شيخ الحديث لكامل عويضة(99)

-4- عارضة الأحوذي شرح سنن الترمذي لابن العربي (ج1/ص5)

-5- تحفة الأحوذي للمباركفوري (ج1/ص281)

ثم أخذ الحافظ فتح الله بن سيد الناس يفصل في مجمل ما سبق من العلوم ومما لم يذكره فيما تضمنه من الشذوذ وهو نوع ثامن ومن الموقوف وهو تاسع ومن المدرج وهو عاشر, ثم قال :" وهذه الأنواع مما يكثر فوائده, وأما ما يَقِل فيه وجوده من الوفيات والتنبيه على معرفة الطبقات أو ما يجري مجرى ذالك فداخل فيما أشار إليه من فوائده التفصيلية"[1].

ونظرا لعموم نفعه وسرعة الوقوف على المراد منه يجد بعضهم يقدمه في ذالك على الصحيحين, فقد نقل الحافظ الذهبي عن ابن الطاهر قال سمعت أبا إسماعيل شيخ الإسلام[2] يقول:" جامع الترمذي أنفع من كتاب البخاري ومسلم لأنهما لا يقف على الفائدة منهما إلا العالم المتبحر والجامع يصل إلى فائدته كل أحد" [3].

وذلك لدقة منهج التأليف والتبويب حتى أضحى سهل المتناول لكل من نظر فيه يريد الإفادة من علومه , لأن الإمام الترمذي معدود من أهل الإتقان والصيانة وما أحسن ما وصفه به ياقوت الحموي حيث قال:" صنف الجامع والعلل تصنيف رجل متقن"[4].

وجملة القول في جامع الترمذي ما قاله الشيخ إبراهيم البيجوري(ت1277) في شرحه على الشمائل:"وناهيك بجامعه الصحيح الجامع للفوائد الحديثية والفقهية والمذاهب السلفية والخلفية فهو كاف للمجتهدين مغن للمقلدين"[5].

-1- المصدر نفسه(ج1/ص281-282)

-2- هو شيخ الإسلام الحافظ الإمام الزاهد أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن علي بن جعفر بن منصور الأنصاري الهروي من ذرية أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.صاحب منازل السائرين , سمع جامع الترمذي من عبد الجبار بن محمد الجراحي عن المحبوبي عن الترمذي . ولد سنة (396هـ) ومات في ذي الحجة سنة (481هـ) تذكرة الحفاظ للذهبي (ج3/ص1183)

-3- سير أعلام النبلاء للذهبي (ج13/ص270) وفي البداية والنهاية لابن كثير (ج11/ص67) :"قال ابن عطية سمعت محمد بن طاهر المقدسي سمعت أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري يقول كتاب الترمذي عندي أنور من كتاب البخاري ومسلم قلت ولما قال لأنه لا يصل إلى الفائدة منهما إلا من هو من أهل المعرفة التامة بهذا الفن وكتاب الترمذي قد شرح أحاديثه وبينها فيصل إليها كل أحد من الناس من الفقهاء والمحدثين وغيرهم."

-4- معجم البلدان لياقوت الحموي (ج1/ص441)

-5-نقلا من كتاب نورالدين عتر (الموازنةبين الجامع والصحيحين) الصفحة(54), وينظر تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي للمباركفوري (ج1/ص281-282).

المطلب الرابع: طريقة تأليف الجامع وبيان خصائصه:

ننظر إلى جامع الإمام الترمذي من وجهتين كل منهما تومئ إلى خصائصه ومميزاته:

- الأولى: هيكله الذي بنا عليه كتابه في وضع الأبواب وشكل كل باب منها.
- الثانية: منهج جمع الكتاب بالنظر إلى طريقة وضع الأبواب.

أما هذه فان الإمام التر مذي قد استحسن طريقتي شيخه الإمام البخاري والإمام مسلم في وضعهما لصحيحيْهما،ام ما رامه أبو داود في السنن إلا ا نه زاد على الثلاثة جميعا بيان مذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار فكان كتابا جامعا شاملا غنية في بابه للمحدث المبتدئ والمنتهي.

وقد نقل ذلك المباركفوري عن شيخ سماهالشاه عبد العزيز بقوله :" بل هو أحسن من جميع كتب الحديث من وجوه :

- الأول: من جهة حسن الترتيب وعدم التكرار .
- الثاني: من جهة ذكر مذاهب الفقهاء ووجوه الاستدلال لكل واحد من أهل المذاهب.
- الثالث: من جهة بيان أنواع الحديث من الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل
- الرابع: من جهة بيان أسماء الرواة وألقابهم وكناهم والفوائد الأخرى المتعلقة بعلم الرجال [1]".

وقد بيّن ذلك الدكتور نور الدين عتر بما لا مزيد عليه في وموازنته فقال: "هذه الفوائد نجدها في جملتها ترجع إلى أمرين : الصناعة الحديثية وذكر فقه الأئمة واختلافهم, فنستطيع أن نخلص إلى نتيجة وهي أن موضوع كتاب أبي عيسى الترمذي الجامع هو الحديث الشريف صناعة وفقها"[2].

ويدل على ذلك ما يحدّث به الإمام الترمذي عن تأليف كتابه فقال : وإنما حملنا على ما ابينفي هذا الكتاب من قول الفقهاء ,وعلل الحديث لأنّسُؤلنا عن ذلك فلم نفعله زمانا ,

---

1-تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي للمباركفوري (ج1/ص283)

2-الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين لنورالدين عتر (ص48)

ثم فعلناها لما رجونا فيه من منفعة الناس لأنّا وجدنا غير واحد من الأئمة تكلفوا من التصنيف ما لم يسبقوا" [1].

والحاصل أنّ الإمام الترمذي أبان عن مقاصده في مصنفه,فقد اختص عما سواه بخاصيتين حيث سهّل للناظر فيه الوقوف على الفائدة في بابها.

- أُولاهماأوجّه ملاحظاته ونقده للرجال و الأسانيد وعلومهما حيث شارك الإمام مسلما في مثل هذه الصناعات الإسنادية [2]وتأثّر به , فكان يجمع الأسانيد في موضع واحد ويأتي بالتحويل وقد يقطع الحديث وتجده قليل التكرار للحديث في مواضع مختلفة , وهي من أوجه الخلاف بين مسلم والبخاري في منهج التأليف كما هو معلوم عند أهل الفن.

- وثانيها أنه وجّه ملاحظاته النقدية للمتون وذكر الأحكام الفقهية التي عمل بها الفقهاء وزاد عليه إيراد المذاهب والخلاف الفقهي بين أربابها كما صرح في كتابه العلل حين قال:" وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء فما كان فيه من قول سفيان الثوري فأكثره ما حدثنا به محمد بن عثمان الكوفي ثنا عبيد الله بن موسى عن سفيان الثوري..."[3] ثم ذكر أسانيده إلى مالك وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم.

ومن هذه الناحية يعد الجامع أقدم مصنف وصل إلينا عن أوجه الخلاف [4], وبذلك يكون قد شارك البخاري في صنيعه في صحيحه لما ترجم للأبواب بما استنبطه من الفوائد الفقهية والنكت العلمية[5].

واستعمل الإمام الترمذي رحمه الله تعالى لكل من الصنيعيْن ألفاظا خاصة لها مدلولها في علم الحديث , ويعد بذالك كتابه الجامع من أوائل المصنفات في قواعد الحديث واستعمال المصطلحات في الحكم على الأحاديث ومصطلحات علم الرجال في باب الجرح والتعديل ونقل المذاهب الفقهية والآراء الخلافية.

فكان كتابا جامعا لهذه الأصول, وقد سبقه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه من بيان

1- علل الترمذي مع شرح ابن رجب الحنبلي بتحقيق كمال علي الجمل(ج1/ص80)

2- كشف الظنون لحاجي خليفة (ج1/ص439)

3- المصدر نفسه بتحقيق كمال علي الجمل(ج1/ص76-77)

4- دائرة المعارف (ج9/ص292)

5-كشف الظنون لحاجي خليفة (ج1/ص428)

قوانين الرواية وأحوال الرواة الذين يأخذ عنهم ومن لا يأخذ عنه , وذكر فيها بعض المصطلحات المستعملة في الفن وبعض المسائل الحديثية , وبعده الإمام أبو داود السجستاني في رسالته إلى أهل مكة وذكر فيها شرطه في كتابه وبعض مسائل المصطلح المشهورة في هذه الطبقة من الأئمة.

ثم وليهما الإمام الترمذي فألف كتابه الجامع وأودع فيه كثيرا من العلوم الحديثية واصطلاحات أهل الحديث , فذكر كتابه الجامع بما احتواه من ذلك المثال التطبيقي لعلم المصطلح وما استقرت عليه قواعده في هذه المرحلة, وقد جمع معظمها في كتابه العلل.

وأهم ما يذكر في هذا الباب من العبارات[1] التي استعملها الإمام الترمذي.

** **أولا**: ألفاظ الجرح والتعديل, أذكر منها على سبيل التمثيل والاختصار:

- "فيه مقال" أو "في إسناده مقال"[2]: والمراد به أي تكلموا فيه وطعنوا في صحته
- "ذاهب الحديث"[3]: أي غير حافظ لما رواه.
- "مقارب الحديث"[4]: وهذه من الألفاظ المستعملة عند شيخه البخاري.
- "شيخ ليس بذاك"[5]: و اختلف في المراد منها عند الإمام الترمذي.

1- وقد عددها الدكتور نورالدين عتر في الموازنة ومثل لكل منها (ص238- 244) والناظر في ألفاظ الترمذي في الجرح في غاية الاحتياط والورع ولعله استفاده من شيخه البخاري, فإنه لم يتزل عن قوله ذاهب الحديث.

2- جامع الترمذي أبواب الوتر - حديث رقم:479 (ج2/ص244) تحفة الأحوذي للمباركفوري(ج1/313)

3- جامع الترمذي أبواب الجمعة حديث رقم:509(ج2/ص383) تحفة الأحوذي للمباركفوري (ج1/313)

4- وقد اختلف الأئمة في ضبطها فتقرأ بفتح الراء وكسرها . ومقارَب بالفتح على وزن مفعول تعني غيره يقاربه في الحفظ, ومقارِب بالكسر على وزن فاعل تعني أنه هو يقارب غيره من أهل الحفظ . ونقل عن ثعلب قوله: هو مقارب أي رديء "والصحيح أنه من ألفاظ التعديل وعلى هذا البخاري والعراقي والذهبي وغيرهم . ينظر التقييد والإيضاح للعراقي (ص139-140) تدريب الراوي للسيوطي (ص300) تحفة الأحوذي للمباركفوري (ج1/ص313) ضوابط الجرح والتعديل لعبد العزيز آل عبد اللطيف (ص141) فتح المغيث للعراقي (ص173) النكت على ابن الصلاح للزركشي (ص286) دراسات في الجرح والتعديل لمحمد ضياء الأعظمي (ص223) ومثاله في جامع الترمذي من أبواب السفر -باب ذكر ما يستحب من الجلوس في المسجد -حديث:586(ج2/ص481)

5- قال الطيبي: "شيخ كبير غلب عليه النسيان ليس بذاك المقام الذي يوثق به في روايته ليست بقوية ". ولفظ شيخ يخالفه هنا على الذي جرى في استعمال أهل الجرح والتعديل وهذا محل إشكال في ألفاظ الترمذي , ف"شيخ" لفظ تعديل و"ليس بذاك" لفظ تجريح فكيف جمع بما هو مناف للآخر. فالصواب أن يحمل قوله:"وهو شيخ" على الجرح بقرينة. نقلا من تحفة الأحوذي للمباركفوري (ج1/ص313).

- قوله" ليس بذاك" [1]: وإن كان من ألفاظ التعديل ولإشعاره بالجرح, قال الشيخ المباركفوري في التحفة :"الظاهر أن مراد الترمذي بقوله "هو شيخ"معناه اللغوي لا معناه المصطلح عند المحدثين وإليه أشار الطيبي"[2].

** ثانيا :ألفاظ الحكم على الأسانيد أهمها وروردا في الجامع[3]:

- "إسناد ليس بذاك": أي ليس بذاك القوي.
- "حديث مرسل": استعمل هذا الفظ بمعنى المنقطع في كثير من المواضع.
- "حديث فيه اضطراب": والاضطراب أحد أنواع الضعف لعدم ضبط أحد رواته.
- "حديث غير محفوظ ":ويعني الشاذ والمراد ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه.
- "حديث جيد"قد يكون بمعنى صحيح [4]. وفي البر والصلة من الجامع قال في حديث "حسن جيد "[5] فظهر أنه لا يغاير بين الجيد والصحيح.
- "هذا أصح من ذلك ": يومئ إلى صحة الحديثين أو يكون بمعنى الأرجحية أو الأفضلية أو يكون الحديثان كلاهما ضعيف أحدهما أشد ضعفا من الآخر , وهذا كثير في كلام المتقدمين. فظهر أنه ليس كل ما قال فيه الترمذي هذا لزم أن يكون صحيحا عنده[6].
- "هذا الحديث أصح شيء في الباب وأحسن ": وهذه العبارة لا يلزم منها أيضا صحة كل ما روي في الباب ولكن المراد أن هذا الحديث أرجح من كل ما ورد

-1- ومثاله في الجامع ما رواه الإمام الترمذي في أبواب الطهارة - باب:ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة - حديث: 106(ج1/ص178)

-2- تحفة الأحوذي للمباركفوري(ج1/ص314 وج1/ص411)في شرح الحديث 106)والرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكنوي (ص149) وضوابط الجرح والتعديل لعبد العزيز بت محمد آل عبد اللطيف(ص141).

-3- تحفة الأحوذي للمباركفوري(ج1/ص314-317)

-4-قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للقاسمي (ص108)وقال:" إلا أن المحقق منهم لا يعدل عن الصحيح إلى جيد إلا لنكتة كأن يرتقي عنده عن الحسن لذ اته ويتردد في بلوغه الصحيح ".قال ابن المبارك :" ليس جودة الحديث قرب الإسناد بل جودة الحديث صفة الرجال"نقلا من النكت على ابن الصلاح للزركشي(ص120)

-5- جامع الترمذي أبواب البر والصلة-باب ما جاء في المتشبع بما لم يعطه-حديث:2035(ج4/ص380)

-6- المصدر نفسه للمباركفوري(ج1/ص316)

في هذا الباب سواء كان كل ما ورد فيه صحيحا أو ضعيفا,أو يراد به أقلها ضعفا[1].

- "حديث صحيح- حديث حسن – حديث ضعيف" وكذا يأتي بها مركبة كقوله "حسن غريب" و"حسن صحيح غريب"..

** ثالثا:الألفاظ الفقهية ومن أهمها أيضا:

- "الكراهة-الكراهية":يراد منه التنزيه والحرمة شاملا لهما ومثاله :"باب كراهية الاستنجاء باليمين"[2] وهي كثيرا في كلام المتقدمين بمعنى الحرمة[3].

- "أهل الرأي":والمراد بهم الحنفية واشتهروا بذ لك لإتباعهم الرأي والإغـــراق في الأقيسة[4].

- "أهل الكوفة":أكثر منه في بيان المذاهب والمراد به أبو حنيفة أو جـــلّ أئمتـــها . ومثاله ما جاء في الجامع من :باب "إشعار البدن" ونقل عن وكيع قوله:"لا تنظروا إلى قول أهل الرأي في هذا فإن الإشعار سنة وقولهم بدعة"[5].

وتجده رحمه الله تعالى قلّ ما يصرّح باسم أحدهم كوكيع مثلا.

- "أصحابنا": وأراد به أهل الحديث وفقهاء المحدثين لأن مذهب الترمذي هو إتباع الحديث والسنة عاملا بها , فلم يكن مقلدا لأحد من أئمة المذاهب المتبوعة بل كان مجتهدا وهو ظاهر من جامعه لمن أمعن النظر وتدبر فيه[6], فأئمة الحديث السنة حجتهم.

- "الفقهاء": والمراد بهم هنا فقهاء أهل الحديث كسفيان ومالك و الشافعي وأحمد. ولقد نقل عنهم أقوالهم بأسانيده إليهم كما سلف ذكره , وقال عنهم في الجامع في بـــاب غسل الميت: "الفقهاء أعلم بمعاني الحديث"[7].

-1-تحفة الأحوذي للمباركفوري(ج1/316)تدريب الراوي للسيوطي (64)قواعد التحديث للقاسمي(212) دراسات في الجرح والتعديل لمحمد ضياء الأعظمي(ص225) والموازنة بين الجامع وبين الصحيحين لد.عتر(112)

-2- جامع الترمذي(ج/ص21) المرجع نفسه للمباركفوري(ج1/ص315)

-3- إعلام الموقعين لابن القيم الجوزية(ج1/ص32)

-4- تحفة الأحوذي للمباركفوري(ج1/ص328) وينظر مقدمة ابن خلدون (ص353)

-5-المصدر السابق(ج1/ص233) جامع الترمذي-باب إشعار البدن (ج3/249)

-6- المصدر السابق(ج1/ص277) وينظر مجموع الفتاوى لابن تيمية(ج1/ص270)

-7- المصدر السابق(ج1/ص336) جامع الترمذي-باب ما جاء في غسل الميت(ج3/ص315)

والمسلك الثاني الذي أريد به بيان ما حواه الجامع من العلوم المودعة في الأبواب , فإنه قد ظهر من خلالها أن الإمام الترمذي محدث وفقيه ألف كتابه بطريقة لم يظفر بها أحد قبله كما أنه أعجز من بعده أن يسلك مثله , وقد أوضح منهجه الذي سلكه في العلل الصغير وسنبيّنه في النقاط التالية[1]:

- بيان حال أحاديث الكتاب إجمالا حيث قال أن جميع ما فيه قد عمل به الفقهاء أو بعضها خلا حديثين كما نص عليه في العلل[2]وهذا شرطه الأول في الجامع.
- نقل أقوال الفقهاء من أهل الحديث في آخر الباب الذي ساق فيه أدلة المسألة المنقولة فيها أقوالهم وذالك بأسانيده إليهم كما نص عليه في العلل أيضا[3].
- ذكر العلل والكلام في الرجال وتواريخ الرواة ونقلها عن أهل الصنعة بأسانيده إليهم, حيثقال رحمه الله تعالى :" وما كان فيه من العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ فهو ما استخرجته من كتاب "التاريخ", وأكثر ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل,ومنه ما ناظرت به عبد الله بن عبد الرحمن وأبا زرعة وأكثر ذالك من محمد,و أقل شيء فيه عبد الله وأبي زرعة"[4].
- بيان قواعد هامة في الجرح والتعديل مثل : مشروعيته وأقسام الرواة ومراتبهم وحكم الرواية عن الضعفاء وأهل البدع وأهل التهمة . وذكر الخلاف في الجرح وحكمها أهلها كما هو في العلل[5].
- بيان قوانين رواية الحديث كطرق التحمل والأداء وحكم الرواية بالمعنى وغيرها[6]
- وأهم ذالك كله هو بيانه لبعض اصطلاحاته [7] التي أكثر من استعمالها في الجامع

1- باختصار وتصرف من كتاب"الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين"(ص50)لنورالدين عتر.

2- علل الترمذي مع شرح ابن رجب بتحقيق كمال علي الجمل (ص61) والحديثين هما :حديث ابن عباس في الجمع في الصلاة (رواه البخاري في كتاب المواقيت [ج1/110] مسلم[ج2/150-152])وحديث جابر في شرب الخمر(رواه الترمذي في الحدود[ج4/ص48]وأبو داود في الحدود برقم:4484[ج3/ص164])

3- علل الترمذي مع شرح ابن رجب بتحقيق كمال علي الجمل (ص76)

4- المصدر نفسه (ص77)

5- المصدر نفسه (ص86-90-99-102-104-131)

6- المصدر نفسه (ص146-201)

7- المصدر نفسه (ص225-264)

وأشهرها فيه كالمرسل مع بيان ضعفه والحسن والغريب . وسكت عن بيان ما اشتهر بين أهل الحديث من الألفاظ الحديثية وأهمها مصطلح "الصحيح".

ومراده من هذه المسائل وجمعها في كتابه إنما هو إحداث منهج جديد في تأليف كتب الحديث, يرجو به النفع للناس وتقريب الفائدة للناظر والمتعلم في أيسر طريق وأقل كلفة في البحث [1].

وكان الإمام الترمذي قد جمع هذه الفوائد نظريا في كتابه العلل , فيعتبر بذلك كتابه الجامع المنهج التطبيقي لهذه المسائل وصياغة هذه العلوم في محالّها من الأبواب ,قال الشيخ كامل محمد عويضة في هذا الشأن : "جامع الترمذي مثال جيد للتطبيق العملي الذي كان يقوم به المحدثون من أجل معرفة الصحيح والحسن والضعيف , والكشف عن علل الأحاديث واستنباط الأحكام حينا, و معرفة الثقات من المتروكين أحيانا وغير ذالك.

وبهذا جمع هذا الكتاب فوائد كثيرة قد لا نجد معظمها في الكتب الأخرى التي استغنت عن ذالك بالتزامها تخريج الصحيح فقط, والترمذي لم يلتزم هذا وإلى جانب ما ذكرت فقد حفظ لنا هذا الكتاب من اصطلاحات المحدثين في أحكامهم على الرواة والمرويات , مما يزيدنا ثقة بقدم هذه المصطلحات ورُسُوِّا قواعد علوم الحديث قبل عصره" [2].

وبالتالي فإن هيكل الكتاب مبني على شكل واحد على وجه التغليب في وضع الأبواب ورصد هذه الفوائد بها , فتجده رحمه الله تعالى يبدأ بالأبواب مرتبة على وفق ما اعتاده أهل الحديثوعَدَل في ذ لك عن كلمة " كتاب كذا " ويقول مكانها " أبواب كذا ", ثم يورد التراجم التي لها علاقة با لباب بقوله:بابٌ ما جاء في كذا "وقد يور د الحديث من دون ذكر الترجمة لوضوح مسلك الدلالة من الحديث المذكور.

وبعدها يذكر للمسألة المترجم لها حديثا أو أكثر , ومن عادة الترمذي إذا ذكر أكثر من حديث يبدأ بالغريب من الأسانيد ثم يذكر المشهور منها[3].

ثم يحكم عليه بما ظهر له فيه من حكم كتصحيح أو تضعيف على وفق شرطه وعادته

-1- المصدر السابق لابن رجب (ص80)

-2-أبو عيسى الترمذي شيخ الحديث لكامل محمد عويضة(ص78)

-3- شرح علل الترمذي لابن رجب(ص307)

كقوله:"صحيح أو حسن أو غريب " أو يأتي بالألفاظ المركبة كقوله :" حسن صحيح أو حسن غريب ونحوها" وقد سبق بهذا الصنيع في مصنفه من بيان الأحكام صحة وضعفا[1].

قال الشيخ أحمد شاكر أنّه" يُعْنىَ كل العناية في كتابه بتعليل الحديث , فيذكر درجته من الصحة أو الضعف ويفصل القول في التعليل والرجال تفصيلا جيدا . وعن ذلك صار كتابه هذا كأنه تطبيق عملي لقواعد علوم الحديث, خصوصا علم العلل.."[2].

ثم يُعقِب ما أورده من الحديث بقوله : "وفي الباب عن فلان وفلان من الصحابة" وقد يورد طريقا إلى أحد هؤلاء الصحابة (ضي الله عنهم) للبيان أو بقصد الاستشهاد أو أنها غير معلولة ونحو ذالك وفائدة هذا أنه يَطّلع الناظر في الحديث إذا كان غير مشهور وإظهار ما في سنده من علة أو بيان زيادة أو غيرها[3].

والذي نص عليه أهل الحديث أن المراد من قول الترمذي "وفي الباب" أنه لا يريد ذلك الحديث بعينه بل يريد أحاديث أخر يصح أن تكتب في الباب , قال العراقي:" وهو عمل صحيح إلا أن كثيرا م ن الناس يفهمون من ذلك أن من سمي من الصحابة يروون ذلك الحديث بعينه وليس كذلك بل قد يكون كذلك وقد يكون حديثا آخر يصح إيراده في ذلك الباب "[4].

وعن هذا الصنيع الذي تفرد به الترمذي قال الشيخ أحمد شاكر :" وهذا أصعب ما في الكتاب على من يريد شرحه .وقد حاول ال شيخ المباركفوري رحمه الله تعالى في شرحه فلم يمكنه تخريج كل الأحاديث.. قال: وإنما خرج ما خرج من الأحاديث مقلدا لغيره"[5].

-1- المصدر السابق (ص84)

-2- مقدمة سنن الترمذي لأحمد شاكر (ج1/ص42)

-3- مقدمة تحفة الأحوذي شرج جامع الترمذي للمباركفوري(ج1/ص307)

-4- نقلا من قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للقاسمي (ص212)

-5- المرجع نفسه لأحمد شاكر (ج1/ص39-40)قال الدكتور نورالدين عتر في موازنته :" وهي ميزة بارزة في كتابه تفرد بها دون سائر كتب الحديث وأمكن بها الترمذي أن يجمع فيُوعب من السنة في كتابه العظيم مع الاختصار والحذر من التطويل.وبهذه مزية لها موقعها من الأهمية في نظر جهابذة النقد والبحث من المحدثين .ومقصد الترمذي بقوله(وفي الباب)أن هذه الأحاديث يصلح ذكرها في هذا الباب سواء كانت بلفظ الحديث المروي أم لا.وقد يكون تعلق بعض هذه الأحاديث بالمسألة تعلقا يسيرا "(ص112-113)

وقد يورد في هذا السياق الاختلاف في اسم الصحابي أو لعدم شهرته باسمه , وقد يذكر سماعه من النبي (صلى الله عليه وسلم) أو عدم سماعه منه.

وقد يتكلم عن بعض رواة السند بجرح أو تعديل أو بيان اسمه وكنيته وسماعه وغيرها من علوم الإسناد والرجال والعلل.

وفي الأخير يرتقي بطالب الحديث -بعد إفادته في مباحث الصناعة الحديثية المختلفة بما يقتضيه هذا الحديث -إلى بيان فقه الحديث وما فيه من الأحكام الشرعية العملية , مع نسبة الأقوال إلى أئمة المذاهب المتبوعة وفقهاء أهل الحديث ,وعادة ما يقول في عند ذلك:"والعمل عند أهل العلم كذا".

ثم تجده قد يورد دليل المخالف في المسألة المترجم لها [1], قال الشيخ أحمد شاكر:" أنه في أغلب أحيانه يذكر اختلاف الفقهاء وأقوالهم في المسائل الفقهية , وكثيرا ما يشير إلى دلائلهم ويذكر الأحاديث المتعارضة.

وهذا مقصد من أعلى المقاصد وأهمها إذْ هو الغاية الصحيحة من علوم الحديث , تمييز الصحيح من العيف للاستدلال والاحتجاج, ثم الإتباع والعمل"[2].

وهذا المنهج الراقي المتكامل الذي سلكه هذا الإمام العظيم إنما وضعه ليكون حافزا لطلاب الحديث على أن يغوصوا في أعماق فنونه,ويستخرجوا منه الدرر الغالية , التي بها يفقهون كتاب الله حق فقهه,ويؤدون أمانة الله حق أدائها , حتى يسموا كلهم بذلك إلى الذروة العالية في العلم والعمل به, ويكونوا قدوة في الدين وشؤون الدنيا.

فإن من أدرك علم أحكام الله في كتابه نصا واستدلالا , ووفقه الله للقول والعمل بما علم منه,فاز بالفضيلة في دينه ودنياه ,وانتفت عنه الرِّيَب ونورت في قلبه الحكمة , واستوجب في الدين موضع الإمامة[3].

-1- مقدمة تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي للمباركفوري(ج1/ص310)

-2- مقدمة سنن الترمذي لأحمد شاكر (ج1/ص40)

-3- المرجع نفسه(ج1/ص40)

المطلب الخامس: مناقشة مسألة تساهل الترمذي في حكمه على الأحاديث والرجال

وإن من المسائل المهمة والمرتبطة ارتباطا وثيقا بمبحث شرط الإمام الترمذي ومحلّه بين شروط أئمة الكتب الخمسة, وزيارة في قدر الترمذي ومحاسن كتابه سأورد في هذا الموطن مسألة تساهل الإمام الترمذي, فإن اعتبارهم ليوهن من شرطه ويزل رتبة جامعه.

ولقد ناقش الأئمة هذه المسألة فمنهم من رأى أنه من المتساهلين وقد مال إلى ذلك الحافظ المنذري[1] وشيخ الإسلام ابن تيمية [2] وتلميذاه الإمام ابن القيم [3] والإمام الذهبي[4], ومن قال فيه بالتساهل بعدهم إنما هو تعويلا على قولهم.

وقد ذهب غيرهم من أئمة الحديث إلى ألّالإمام الترمذي رجل من نقّاد الحديث العارفين بالعلل والتواريخ حافظ متقن ممن يعتمد عليهم في هذا الشأن وُوفقوا أم خُولفوا[5], تلمذ على البخاري و تخرّج عليه كما أن البخاري أثني عليه لما حصل له منه النفع والفائدة حال المناظرة في المباحثات الحديثية.

ومما خلال ذلك يبدو أن أول من أظهر هذه المسالة تصريحا هو الإمام المنذري ثم بعد زمن الإمام الذهبي وإن كان في كلام الإمام ابن تيمية فيه تلميح بذلك فقد قال رحمه الله تعالى وهو يُوَازِنه مع الإمام الحاكم:" فإن أهل العلم متفقون على أن الحاكم فيه من التساهل والتسامح في باب التصحيح حتى إن تصحيحه دون تصحيح الترمذي

1- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف للمنذري (ج1/ص38) قال:"وأنبه على كثير مما حضرني ..مما تساهل أبو داود في السكوت عن تضعيفه أو الترمذي في تحسينه أو ابن حبان والحاكم في تصحيحه .لا انتقادا عليهم بل مقياسا لمتبحر في نظائرها من هذا الكتاب.."

2- مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (ج22/ص426)و(ج23/ص24) وقال في هذا الشأن الإمام المباركفوري في التحفة (ج1/ص275):"تساهل الحاكم في تصحيح الحديث وتحسينه , كما أن الترمذي متساهل فيهما لكنهما ليسا بمتساويين في ذلك..بل تصحيحه كتحسين الترمذي وأحيانا يكون دونه.."

3- الفروسية لابن القيم (ص159)ذكر بعض من صحح لهم كعبد الله بن كثير. وقال في الآخر:" والمقصود أنه يصحح ما لا يصححه غيره وما يخالف في تصحيحه"..

4-الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي (ص83) وسيأتي كلامه لأنه العمدة في المسألة.

5-وما يظهر من تقل كثير من الأئمة لأحكام الترمذي ويعتمدها كالحافظ على سبيل المثال في الفتح. وينظر تحفة الأحوذي للمباركفوري(ج1/ص275)وهو قول الحافظ العراقي وسأذكره في محله . ينظر الموازنة بين الجامع والصحيحين لنورالدين عتر (ص268)

والدارقطني وأمثالهم بلا نزاع فكيف بتصحيح البخاري ومسلم"[1].

وأما الإمام الذهبي فقد أشهر قوله بتساهل الإمام الترمذي في عدّة من كتبه , فقد نقل في الموقظة مصرحا بذلك فقال رحمه الله تعالى :"ومن ثمَّ قيل :تجب حكاية الجرح والتعديل, فمنهم من نفَسُه حادّ في الجرح ومنهم من هو معتدل ومنهم من هو متساهل ..والمتساهل كالترمذي والحاكم والدار قطني في بعض الأوقات .."[2],وقال في رسالته (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل) :"..وقسم منهم متسمّح كالترمذي والحاكم"[3].

ثم فسّر الإمام الذهبي هذا التساهل فقال في كتابه تاريخ الإسلام :" ولكنه يترخص في التصحيح والتحسين ونفسه في التجريح ضعيف"[4].

وقال:" لكنه يترخص في قبول الأحاديث ولا يشدّد ونفسه في التضعيف رِخْو"[5].

وأما ما جاء في كتابه الميزانفكان فيه أشدّ وضوحا , فقد صحّح وحسّن الإمام الترمذي أحاديث كثير بن عبد الله بن عمرو المزني[6], وعدها في الجامع خمسة أحاديث[7].

-1مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (ج22/ص426) وتتمة كلامه:"وتحسين الترمذي أحيانا مثل تصحيحه –أي الحاكم-أو أرجح". وينظر ثناء الأئمة على الإمام الترمذي فإنه كما قيل معتمد من أئمة هذا الشأن. فلا مجال للشك في قوة أحكامه وأما ما أخطأ فيه فمما حصل له من جهة التوثيق المنتقد عليه.

-2- الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي (ص83) النكت على ابن الصلاح للزركشي(ص287)

-3- نقلا من الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكنوي (ص282-291) وأشار الشيخ أبو غدة في(ص131) من الرفع والتكميل للكنوي في الهامش إلى صفحة كتاب الذهبي المذكور وهي(ص158)وذكر أنه قد حققه.

-4- تاريخ الإسلام للذهبي (ج20/ص459)

-5- سير أعلام النبلاء للذهبي (ج13/ص270)

-6-قال في التحفة : قد أجمعوا على ضعفه وقد حسن الترمذي حديثه (ج1/ص79)قال ابن حجر في التقريب : ضعيف أفرط من نسبه إلى الكذب , من السابعة" (ص396) ولسان الميزان له (ج7/ص345)التاريخ الكبير للبخاري(ج7/ص217) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ج7/154)[الكامل في الضعفاء لابن عدي (ج6/57)]

-7- ينظر جامع الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيحين لنور الدين عتر(ص263) وهي كالآتي مخرجة من الجامع:

-حديث:"إن في الجمعة ساعة.."وقال: حسن غريب. الجامع:أبواب الجمعة باب ما جاء في الساعة.(ج2/31)

-حديث:"كبر في العيدين في الأولى سبعا.."وقال:حديث حسن الجامع أبواب العيدين.ما جاء في التكبير..(2/63)

-حديث:"الصلح جائز بين المسلمين.."وقال:حسن صحيح .الجامع كتاب الأحكام ما ذكر في الصلح(ج3/73)

-حديث:"إن الدين ليأرز إلى الحجاز.." وقال: حسن صحيح. كتاب الإيمان ما ذكر(بدأ الإسلام غريبا)(4/285)

-حديث:"من أحيا سنة من سنتي.."وقال:حديث حسن.الجامع كتاب العلم باب الأخذ بالسنة(ج5/ص45)

وكثير بن عبد الله هذا الأئمة متكلم فيه حتى قال الشافعي فيه :"هو ركن من أركان الكذب"[1]قال الذهبي في ترجمته بعد ذلك : "فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح حديثه "[1].

وقال في ترجمة محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني الكوفي [2]قال ابن معين فيه :"لم يكن ثقة",وقال مرة :"كان يكذب" فأما الترمذي فحسّن حديثه (من شغله القرآن عن ذكري)[3]فقال بعده الذهبي:"حسّن حديثه فلم يُحسّن "[4].

وقال في ترجمة يحي بن اليمان [5]لما حسّن الترمذي له حديث (أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل قبرا ليلا..)[6] قال بعده الذهبي:"لا تغترنّ بتحسين الترمذي فعند المحاققة غالبها ضعاف"[7].

وذكر الدكتور الأعظمي منهم عمرو بن جابر الحضرمي[8]وهو ضعيف ممن لا يحتج بمثله وقال:"صحح له الترمذي في الجامع"[9].

ولم يقف الذهبي إلى هذا الحد بل رمى الإمام الترمذي بالتلبيس كما في ترجمة إسماعيل بن رافع[10] حيث قال:"ومن تلبيس الترمذي قال: ضعفه بعض أهل العلم"[11].

-1- ميزان الاعتدال للذهبي (ج3/ص407)

-2- محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني بالسكون أبو الحسن الكوفي نزيل واسط.ضعيف من التاسعة . تقريب التهذيب لابن حجر (ص410).قال الذهبي:" ضعفه جماعة وقال النسائي متروك". الكاشف للذهبي(ج2/ص165)

-3- رواه الترمذي في كتاب فضائل القرآن باب:25 حديث رقم:2926 (ج5/ص194)

-4- المرجع نفسه للذهبي (ج3/ص515)

-5-يحي بن اليمان الكوفي صدوق عابد يخطئ كثيرا وقد تغير من كبار التاسعة .التقريب لابن حجر (ص528) وتهذيب التهذيب له(ج11/ص267) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ج9/ص199)

-6-رواه الترمذي في الجنائز باب الدفن بالليل حديث: 1057 (ج3/ص372)

-7- المرجع نفسه للذهبي (ج7/ص231)

-8-أبو زرعة المصري ضعيف شيعي من الرابعة . التقريب لابن حجر (ص356) الكاشف للذهبي(ج2/ص73) وكذبه جماعة. ينظر ذلك تهذيب التهذيب لابن حجر (ج8/ص10)الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(ج6/ص223)

-9- دراسات في الجرح والتعديل لمحمد بن ضياء الأعظمي(ص73)

-10-ابن عويمر الأنصاري المدني نزيل البصرة ضعيف الحفظ من السابعة . التقريب لابن حجر (ص46) وقال الذهبي في الكاشف (ج1/ص245):"ضعيف واه". وما قال ففي ميزان الاعتدال (ج1/ص227)

-11- المرجع نفسه للذهبي(ج1/ص227).

وذلك لما قال الترمذي بعدما أخرج حديثا(لقي الله بغير أثر من جهاد)[1]:" ضعفه بعض أهل العلم وسمعت محمدا يقول: هو ثقة مقارب الحديث".

ولكن الحافظ العراقي قد ردّ هذه الدعوى التي أثارها الحافظ الذهبي وذلك في شرحه على الجامع حيث قال :"وما نقله -أي الذهبي عن العلماء من أنهم لا يعتمدون على تصحيح الترمذي ليس بجيد, ومازال الناس يعتمدون تصحيحه"[2].

نعم والذهبي نفسه ممن جعل الترمذي وابن خزيمة وغيرهما ممن يعتمد على أحكامهم بعد الصحيحين فقال في الموقظة:"ومن الثقات الذين لم يخرج لهم في الصحيحين خلق, منهم من صحح لهم الترمذي وابن خزيمة.."[3].

ولعله في هذا قلد ابن الصلاح ومن عوّل على كتابه حيث قال :" ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الكتابين يتلقاها طالبها مما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة المشهورة لأئمة الحديث كأبي داود والترمذي.."[4].

وكذلك ما اعتمده أبو الحسن ابن القطان في كتابه الوهم والإيهام على تصحيح الترمذي في توثيقه لحبيب بن سليم العبسي وقال :" وأرى أن الترمذي وثقه بتصحيح حديثه في موطن آخر ذكر حديثا صححه الترمذي وفي إسناده من جُهّل فقال متعقبا :" وزينب لكلك ثقة وفي تصحيح الترمذي إياه توثيق لها, وتوثيق سعد بن إسحاق ولا يضر الثقة إذْ لا يروي عنه إلا واحد"[5].

وهذا اعتماد منه عليه و قول المباركفوري في شرح الجامع في حديث عائشة:(ما رأيت أحدا كان أشد تعجيلا للظهر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من أبي بكر ولا من عمر)[6] قال بعده الترمذي :(حديث حسن)فقال في الشرح :" قد حسن الترمذي هذا

1- رواه الترمذي في كتاب فضائل الجهاد باب فضل المرابط (ح1672/ج3/ص251)ابن ماجه في الجهاد .5- باب:التغليظ في الجهاد(ح3763/ج2/ص923)

2-الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين لنورالدين عتر(268) ونيل الأوطار للشوكاني(309/3)

3- الموقظة للذهبي (ص81)

4- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي (ص25)

5- بيان الوهم والإيهام لابن القطان. نقلا من كتاب المرسل الخفي لشريف العوني(ج1/ص114-315)

6- رواه الترمذي في أبواب الصلاة. باب ما جاء في تعجيل الظهر(ح155/ج1/ص292)

الحديث وفيه حكيم بن جبير وهو متكلم فيه, فالظاهر أنه لم ير بحديثه بأسا وهو من أئمة الفن"[1], فهذا دليل على أنه اعتمده وإن كان ممن يقول بتساهله.

ومن المتأخرين على سبيل الاقتصار وهم كثير في الحقيقة- الذين قالوا بتساهل الترمذي في أحكامه تقليدا لمن سبقهم:

1- الأمير الصنعاني فقد قال:"اعمل أنه يظهر من كلام المصنف أنه يعمل بما حسنه الترمذي وقد عرفت مما سقناه عن الحافظ ابن حجر أنه حسن الترمذي أحاديث فيها ضعفاء وفيها من رواية المدلسين ومن كثر غلطة وغير ذلك فكيف يعمل بتحسينه وهو بهذه الصفة"[2], وإن كان الإمام ابن الوزير ممن يقول بالاعتماد على أحكام الترمذي.

2-المباركفوري حيث قال:"اعلم أن الترمذي مع إمامته وجلالته في علوم الحديث , وكونه من أئمة هذا الشأن متساهل في تصحيح الأحاديث وتحسينها "ثم قال :" عدم اعتمادهم على تصحيح الترمذي وتحسينه, إنما إذا تفرد بالتصحيح والتحسين. أما إذا وافقه في ذلك غيره من أئمة الحديث فلا"[3].

أشار في الشرح إلى ذلك فمنه ما جاء في شرحه حديث "هل تزوجت يا فلان .."[4] فقال بعد ذكر تحسينه:"وإن حسّنه الترمذي فلعله تساهل لكونه من فضائل الأعمال"[5].

وفي شرحه لحديث ابن مسعود "لا أصلي لكم .."[6]وبعد ذكر تحسين الترمذي له وتضعيف الأئمة لهذا الحديث قال "بل" هو ضعيف لا يقوم بمثله حجة , أما تحسين الترمذي فلا اعتماد عليه لما فيه من التساهل"[7].

3-ناصر الدين الألباني فقد تكرر في كتبه القول بتساهل الترمذي حيث قال رحمه الله في

-1- تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي للمباركفوري (ج1/ص411)

-2- توضيح الأفكار للصنعاني (179/1)

-3- المصدر نفسه للمباركفوري (ج1/ص275) ولتساهله عنده يورد كلام الأئمة النقاد بعد حكمه على الحديث ليطمئن القلب وينشرح الصدر, ويذكر من خرجه من أصحاب الستة وغيرهم لهذا المقصد.

-4- رواه الترمذي في كتاب: فضائل القرآن -باب:ما جاء في إذا زلزلت (ح2895/ج5/ص153)

-5- المصدر نفسه للمباركفوري(ج5/ص165)

-6- رواه الترمذي في أبواب الصلاة -باب:ما جاء أن النبي لم يرفع إلا مرة واحدة(ح257/ج2/ص40)

-7- المصدر نفسه للمباركفوري (ج2/ص93)

مقدمة((ضعيف سنن الترمذي)):" المعلوم عند الدارسين لكتاب سنن الترمذي أن أسلوبه فيه يختلف فيه كثيرا عن سائر الكتب الستة , ومن ذلك أنه يعقب كل حديث الغالب بالكلام عليه تصحيحا وتحسينا وتضعيفا وهذا من محاسن الكتاب, لولا تساهل عنده في التصحيح عرف به عند النقاد من علماء الحديث قد نبهت عليه في كثير من كتبي.." ومنها ما جاء في كتابي الإرواء وتمام المنة فقد صرح به وأكثر[1].

4-الدكتور ضياء الدين الأعظمي فقد قال :" ومهما كانت الأسباب فالمنهج الذي اختاره إنما هو منهج المتساهلين ولذا ذكره الذهبي في مقدمة كتابه :"ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل في القسم الثاني الخاص بالمتساهلين , فيكون حكمه على الرجال وفق منهجه الذي اختاره لنفسه وكل مجتهد مأجور, كيف لا؟ ألم تر اختلاف العلماء في هذا الفن" [2].

و ذكر الدكتور ضياء الدين الأعظمي قول من ذهب يعتذر للإمام الترمذي مما وقع في جامعه من التسمح بعذرين هما:

الأول: أن نسخ الترمذي تختلف كثيرا في قوله حديث حسن أو حسن صحيح وفي الاختلاف قد يكون الحكم في بعض النسخ سليما لا مطعن فيه وفي بعضها يكون غير سليم, لما فيه من زيادة وصف ترفع الحديث عن رتبته.[3]

الثاني: أن الأئمة الذين ادّعوْا التساهل في صنيع الترمذي أنهم لم يفهموا اصطلاحاته والغفلة عنمقاصده بها إفرادا وتركيبا [4]والإمام الذهبي نفسه قال :" ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عرْف ذلك الإمام الجهبذ واصطلاحه ومقاصده بعباراته الكثيرة." [5]

-1-ضعيف سنن الترمذي للألباني (ص15) وينظرإرواء الغليل له (ج3/ص211) و(ج634/ص6) و(ج7/ ص207) و(ج7/ ص245)وتمام المنة له (ص108) و(391)وعادة ما يتعقبه في ما حسنه بالتضعيف ولا يكتفي بل يرده بدعوى التساهل وعدم الاعتماد عليه.

-2- دراسات في الجرح والتعديل لمحمد الأعظمي(ص76)

-3- المرجع نفسه (74) والإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين لنورالدين عتر (ص271-273)ونيل الأوطار شرح منتقى الأخبار (ج1/ص30) ولقد ذكر مسألة اختلاف النسخ الحافظ ابن الصلاح في المقدمة(ص21) والتقييد والإيضاح للعراقي(ص44) والنكت على ابن الصلاح للزركشي(ص107).

-4- المرجع نفسه لنورالدين عتر (ص271-273)

-5- الموقظة للذهبي (ص82)

والحاصل أن ما وقع من الإمام الترمذي إنما يحمل على عدة أوجه:

- **أولا:** أن ما حصل منه إنما هو اجتهاد وقد يخطئ المجتهد وخاصة إذا عُدَّ من كبار الأئمة من أهل هذا الفن.
- **ثانيا:** الترمذي حسن أحاديث صححها البخاري وغيره وهذا يعتبر من تشدده ولا أحد قائل بأنه متشدد, ومثاله قال الترمذي في حديث أبي بكر ((قلت يا رسول الله علمني دعاء أدعو به في صلاتي ..))[1] فقال بعده :"هذا حديث حسن " مع أنه متفق عليه. فما الدافع لإبراز التساهل وإغفال ما شدد فيه؟
- **ثالثا:** أن بعض ما وقع من الإمام الترمذي إنما هو من قبيل الطبع البشري ولا عصمة لأحد بعد النبي (صلى الله عليه وسلم) ويقال فيه كما يقال في غيره من أهل العلم والحديث إذا أخطئوا[2].
- **رابعا:**قال عبد الفتاح أبو غدة:" التسمح والتساهل الذي وقع من الترمذي والحاكم هو في تدوينهما حديث بعض الضعفاء فتساهلهما آت من توثيقهما الضعيف , أو من حيث تدوين حديثه في كتابهما "[3], و الترمذي إمام عارف بأحوال الرجال ومراتبهم

1- رواه البخاري في الأذان باب الدعاء قبل السلام (ح834/ج1/ص251) ومسلم في الذكر باب استحباب خفض الصوت بالذكر (ح2705/ص1084)والترمذي في الدعوات باب -96-[دون ترجمة] (ح3542/ ج5/ص314) والنسائي في صفة الصلاة 59-باب: نوع آخر من الدعاء (ح1302ج3/ص53) وأحمد في المسند(ج1/ص3)

2- توضيح الأفكار للصنعاني(ج1/ص157) وفيه:" هذا خطأ نادر والعصمة مرتفعة من الأئمة الحفاظ والعلماء"

3- وقد سبق قول الذهبي وأن نفس الترمذي في التضعيف رخو وأنه لم يشدد في الرجال ,والحق أن الناقد للرواية والرواة والمصنفين قبله لا بد له من صدق وأمانة وورع واجتناب تعصب يمنعه عن القول بغير حق في شيء من دين الله تعالى, وقد علم أن الإسناد من الدين وأن الجرح والكلام في الناس لا بد عن يكون على بصيرة وعلم بحال المتكلم فيه وقد قال الذهبي في الموقظة ص 82):"والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام وبراءة من الهوى والميل وخبرة كاملة بالحديث وعلله ورجاله".[ينظر الرفع والتكميل للكنوي (ص67-70) دراسات في الجرح والتعديل للدكتور محمد الأعظمي (ص54-55)]. كما لا بد من معرفة منهج الناقد والجارح وهيئته النفسية والأخلاقية اتجاه الرواة والذهبي رحمه الله تعالى يقول فيمن يتكلم فيهم موضحا منهجه في التضعيف :"لا أورد منهم في هذا الكتاب إلا من قد تبين ضعفه واتضح أمره.." ميزان الاعتدال (ج1/ص4)وهو صاحب الاستقراء التام كما قيل.

أما عن التساهل في الرواةفقد قال الحافظ :" وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل ,فإنه إن عدل أحدا بغير تثبت كان كالمثبت حكما ليس بثابت, فيخشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثا هو يظن=

- **خامسا:** أن كلام الذهبي في نقل توثيقه وإمامته لدليل على أنه معتمد في الفن , أن ما أخطأ فيه إنما هو معدود من مناقبه . فالذي حمله على التحامل عليه إنما هو فحش الخطأ في نظو من التصحيح للمتهم بالكذب . وهو لم يصحح له مطلقا بل بخصوص حديث هو من رواية الثقات[1]
- **سادسا:** الترمذي ألجأه أن يخرج ما عمل به الفقهاء صح أم ضعف . ومع أنه من أهل النقد والتعليل يصحح أو يحسن الحديث إذا وقع موافقا لقواعد الحديث التي اعتمدها ولا يسكت .
- **سابعا:** وّج عمل الترمذي بالرضا والقبول حين عرضه على شيوخه في بلاد مختلفة , فكان بمثابة الإجماع أو الاتفاق معه على ما أورده وقرره في الجامع في الجملة بما فيه التصحيح والتوثيق..[2]
- **ثامنا:** وعلى فرض التساهل فإنما هو في أخبار الفضائل والمواعظ والمغازي وهذا مذهب أكثرالسلف والمروي عن كبار أئمة الحديث قبله كأحمد بن حنبل وابن مهدي وأبي داود وغيرهم [3]و أما التساهل في أحاديث الأحكام ونقلها عن المتروكين والهلكى فمذموم باتفاقهم[4].

= أنه كنوبمن جرّح بغير تحرز أقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك ووسمه بميْ سم سوء يبقى عليه عاره أبدا [التزهة (ص37) نقلا عن اختلافات المحدثين والفقهاء في الحكم على الحديث ل.د.عبد الله شعبان علي]

-1-توضيح الأفكار للصنعاني (ج1/ص157)وهذا نصه:" (وفيه) أي في كلام الذهبي ما يدل على جواز الاعتماد على تصحيح الترمذي وتحسينه لانعقاد الإجماع الذي حكاه الذهبي (على ثقته وحفظه في الجملة ولكنه لما ندر منه الغلط الفاحش استحسنوا اجتناب ما صح أو حسن) ولما كان ظاهر كلام الذهبي التدافع وأنه لا يقبل تصحيح الترمذي ولا تحسينه ودفعه المصنف بقوله (وأما قول الذهبي أن العلماء لا يعتمدون على تصحيحه, فلعله يريد لا يعتمدون على تصحيحه فيما روي عن كثير بن عبد الله كما ذلك موجود في بعض النسخ) من الميزان(وقد قال ابن كثير الحافظ في إرشاده: وقد نوقش الترمذي في تصحيح هذا الحديث) ففي عبارته إرشاد إلي أن المناقشة في تصحيح هذا الحديث بخصوصه لا في ما صححه..وكذا الترمذي يحتمل أنه صحح هذا الحديث لثبوته من غير طريق كثير.."

-2-ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل لأحمد عبد الكريم(ص139) وعد اصطلاح الترمذي عاما لأجل هذا العرض.

-3- الخطيب البغدادي في الكفاية(ص64) ونقله ابن رجب في شرح علل الترمذي(ص105)

-4-معنى التساهل في عبارات الأئمة إنما هو التساهل بالرواية فكان من الأئمة من إذا سمع الحديث لم يروه حتى يتبين أنه صحيح أو قريب من الصحيح أو يوشك أن يصح إذا وجد ما يعضده. فإذا كان دون ذلك لم يروه البتة =

- **تاسعا:** أن من خالف الترمذي وانتقده أئمة قليلون ومن خالف فهو في بعض الأحكام الجزئية وبذلك يبقى القبول هو الغالب, قال الإمام الأسعردي :" كتابه أحد الكتب الخمسة التي اتفق أهل الحل والعقد والفضل والنقد من العلماء والفقهاء وحفاظ الحديث النبهاء على قبولها والحكم بصحة أصولها وما ورد في أبوابها وفصولها"[1] وقال القسطلاني(ت686):" فارتضاه ذووا الفهوم "[2]. وأما من جهة الشيخ ربيع بن هادي فقد رد على الذهبي ما زعمه وناقش الأحاديث التي اتهمه فيها بالتساهل وأعطى الحق فيها للإمام الترمذي , وذكر في خاتمة كلامه دفاع الدكتور نورالدين عتر في موازنة الجامع مع الصحيحين[3].
- **عاشرا:** لا يصح أن يكون صنيع الترمذي دليلا على تساهله وإلا لما نجا من هذا الاستدلال على التساهل أحدٌ من نقاد الحديث , إذْ لا يخلو أن يوثق العالم منهم راويا ويصحح أحاديثه بينما يُخالف بتضعيفه والعكس كذلك.

فالترمذي أحد الأئمة المعتمدين في هذا الشأن , الذين وقع الإجماع عليهم مثل شيوخه البخاري ومسلم وأبي داود, ومثل النسائي وأبي زرعة وابن أبي حاتم وغيرهم.

= ومنهم من إذا وجد الحديث غير شديد الضعف وليس فيه حكم ولا سنة إنما هو في فضيلة عمل نتفق عليه لم يتمعن روايته، فهذا المراد بالتساهل في عباراتهم ..وأما الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة فقد أثنى على المحدثين وأشاد لتساهلهم في الفضائل والثواب والعقاب ويرى أن ذلك من باب حفظ العلم وعدم التفريط في شيء مما يروى.. ينظر كتاب حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف للدكتور عبد الكريم الخضير (ص289) وقواعد علوم الحديث للتهانوي (ص17) أو بوجوب بيان حال أهل الكذب وعدم جواز رواية إخبارهم .وقد صرح الترمذي بذلك ينظر المسألة في شرح العلل لابن رجب (104) ومقدمة الترغيب والترهيب للمنذري (ص36).وقد نقل الدكتور عبد الكريم ما سبق من كتاب ظلمات أبي ريّة أمام السنة المحمدية لعبد الرزاق حمزة (ص101) والمعلمي في الأنوار الكاشفة (ص87-88) والحاصل لرفع التهمة بالتساهل في الرواية عن الضعفاء ورواية أخبار الفضائل.

-1- فضائل الجامع للأسعردي(ص30)

-2- نقلا عن ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتركيب لأحمد معبد عبد الكريم(ص140)

-3- تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف لربيع بن هادي المدخلي (ص141-147) وقال عن الإمام الذهبي تعقب على الذهبي حيث هوّل على الترمذي بسبب روايته حديث يحي بن يمان , ونظر إلى عمل الترمذي من زاوية ضيقة "(ص143) فقد رد حملاته عليه وسلّم للترمذي منهجه لأجل عمق علمه ودقة فهمه وبعد نظره في الحديث وطرقه ورواته وعلله.

خاتمة المطلب: أن دعوى التساهل غمرت مكانة الترمذي بين أئمة الحديث وجهابذة النقد والتعليل والجرح والتعديل , ونجم عليه القول بعدم الاعتماد على أحكامه في التصحيح والتضعيف والتوثيق.

فجعلوا المنهج المعتمد عليه عنده إنما هو قائم أساسا على التسمح والتساهل , وأصبح ما يحكم به على الحديث مقبولا إن وافقه غيره من الأئمة المعتمدين كالبخاري وأبي داود مثلا، وإن تفرد أو خولف فيما ذهب إليه من الأحكام فهو غير مأخوذ بقوله ومردودٌ عليه مع أنه لا يخفى على العلم أنه ممن يجوز لهم الاجتهاد والنقد كما عُلم من ثناء الأكابر عليه , وأنه خريج مدرسة الإمام البخاري وصفوة تلاميذه.

ولذا فإن تصحيح الترمذي أو تحسينه لأحاديث رواة خالفه فيهم جمع من الحفاظ بتضعيف حديثهم[1] أو العكس ,فهو حجة فيما قال وعمدة في مارجح ويعتبر إماما يحتكم إليه ويرجع في فهم الاصطلاح إليه[2].

وما كان من نقد أو ردٍّ بعض أهل العلم عليه فيما ذهب إليه من حكم في حديث أو راو ما فإنما هو لخلاف اجتهاد أو خطأ أو قصور أحدهما في البرهان على قوله ((ومن علم حجة على من لم يعلم))[3].

فلقد بذل الأئمة الوسع وخاصة الحافظ الذهبي والحافظ ابن حجر في نقد الرواة والمرويات[4], حتى أضحى كل منهما عمدة في الباب وعليهما المعول في تحصيل المراد من الحديث وعلومه ورجاله.

فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء ورحمهم الله رحمة واسعة.

1- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكنوي بتحقيق أبي غدة (ص292-الهامش:2)

2- جامع الإمام الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيحين لنور الدين عتر(ص158)

3-وهو أحد سبب الاختلاف في رفع الملام عن الأئمة الأعلام لابن تيمية .ينظر مجموع الفتاوى(ج20/ص214)وقواعد الحديث للتهانوي(ص38)ومنهج دراسة الأسانيد والحكم عليها لوليد العاني(67)

4- دراسات في الجرح والتعديل للأعظمي(ص65 – و363)

الفصل الثاني: الحديث الحسن ومنهج الترمذي في استعماله في كتابه الجامع

سأتكلم في هذا الفصل عن دراسة مفصلة لمصطلح الحسن من مادته اللغوية والاصطلاحية واستعماله عند المتقدمين والترمذي ثم من بعده إلى أن استقر تعريفه وتقسيمه وجعلوه قاعدة اتفق عليها أهل الحديث.

فبدأت بتعريف الحسن لغة و أردفته بإعطاء المناسبة بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي, وذلك من وجوه لعلها تكون سببا واضحا لما قلته:

- أن الأئمة المتقدمين استعملوه في معان مختلفة لا تكاد تتفق لما فيها من التباين في الوضع.
- أن الحد الذي قدمه الترمذي وجعله خاصا بصنيعه في كتابه الجامع لم يكن من جنس الحدود بل جمع فيه قيودا عنى بها الحسن الذي عنده في جامعه.

أن-الحسن في عرف المتأخرين قسمان يختلف أحدهما عن الآخر في الماهية , ولكل منها مناسبة لإطلاق الحسن عليه.

ثم لما كان استعمال المتقدمين للحسن على غير قاعدة اصطلاحية وقربه من الوضع , حيث كان من جنس النقل والاستعمال تغيرت دلالته الوضعية بهما وشابته شائبة الاصطلاح إلا أنه لم يكن اصطلاحا خالصا , بل كان في فن أهل الحديث وإطلاقاتهم في الحكم على الأحاديث مع الخ لف الحاصل بينهم في المراد منه جعلت استعمال المتقدمين للحسن مطلبا ثانيا .

واعتبرت بعد ذلك تعريف الترمذي البرزخ الفاصل بين مجرد الإطلاق للفظ وبين بداية اتخاذه كقاعدة تُحتلبالحكم على نوع خاص من الأحاديث , فأخرته للاستفاضة في دراسته لأتحدث عن مسألة هامة وهي قضية ظهور التقسيم الثلاثي ومدى أثره في علوم الحديث وأثره في الاستدلال بالحديث الضعيف.

ثم قمت بدراسة التعريف الاصطلاحي للحسن بعد الترمذي حسب العرف العام لأهل الحديث بداية من تعريف الإمام الخطابي ونهاية بما وصل إليه اليوم من تعريفه المشهور عند أهل ا لأثر, فلقد حاول الأئمة عبر التاريخ العلمي لهذه المادة بالذات مع وعورة المسالك وصعوبة الوقوف على النتائج التي قد لا تسلم من النقد والاعتراض.

ومهما كان من الحدود للحسن إلا أن المراد في هذا البـــاب الدراســـة الموضـــوعية للأحاديث التي من شأنها أن تكون حسنة , فلكل حديث نقد خاص لما فيه من الملابسات التي لا تخضع للقاعدة العامة في علم المصطلح كباب الحسن مثلا , فكم من حديث حسن وهو على غير القاعدة التي أسست عند المتأخرين في التحسين , وهذا جار كثيرا في أحكام المتقدمين[1].

وما أكثر الأحاديث التي تنازعفي حكمه أهل الحد يث إلا أن الحق فيه مـــع الـــذي تعامل مع الواقع الحديثي لمتنه وإسناده وهذا لا يخفى على من له قليل عناية بهذا الشأن.

-1- ينظر في هذه المسألة كتاب نظرات جديدة في علوم الحديث للدكتور حمزة عبد الله المليباري(ص19).

المبحث الأول: جهود أهل الحديث في دراسة مصطلح (الحسن)

المطلب الأول: التعريف اللغوي لمصطلح الحسن:

الحسن مادة (ح س ن) وهو ضد القبح ونقيضه والحسن نعت لما حَسُن.

الحُسن (بالضم) في الشيء الجمال والملاحة وهو ضد القبح من كل شيء جمعها محاسن على غير قياس.من أصل حَسَن وحَسُن حُسْناً فهو حَسَنٌ ج حِسَان وحُسَّان.

والحَسَن (بالفتح)صاحب الحُسْن, وهو من كل شيء كل مبهج يروق ويَسرّ.[1]

وبالتالي فإنه يتضح مما جاء في المعاجم العربية أن الحسن يدور معناه على الجمال والطيب, والقبول وما يفرح به وما يفضل علمه ومعرفته[2].

وقد جاء لفظ الحسن في القرآن الكريم في تصاريف مختلفة أذكر منها:

1- كما في قوله تعالى: ﴿وقولوا للناس حُسْنا -وفي قراءة حَسَنا﴾ البقرة (83)

2- وفي قوله تعالى: ﴿ فتقبلها ربها بقبول حَسَن وأنبتها نباتا حَسَنا﴾ آل عمران(37)

3- وفي قوله تعالى: ﴿الله نزّل أحسن الحديث كتابا متشابها﴾ الزمر (23)

وقد وصف في القرآن الكريم أشياء كثيرة بالحسن كالمقيل والمآب والتفسير وغيرها.

وجاء في الحديث أيضا:ما رواه البخاري قال:"حدثنا إسحق الواسطي -من طريقه إلى- سعيد بن جبير قال: خرج علينا عبد الله بن عمر فرجونا أن يحدثنا **حديثا حسنا** قال فبادرنا إليه رجل فقال يا أبا عبد الرحمن حدثنا عن القتال في الفتنة والله تعالى يقول﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ﴾ فقال هل تدري ما الفتنة ثكلتك أمك؟ إنما كان

-1- قال الرازي في مختار الصحاح(ص167مادة حسن)ح س ن : الحُسْنُ ضد القبح والجمع مَحَاسِنُ على غير قياس كأنه جمع مَحْسَنٍ وقد حَسُنَ الشيء بالضم حُسْنا ورجل حَسَنٌ وامرأة حَسَنَةٌ وقالوا امرأة حَسْناءُ و لم يقولوا رجل أحسن وهو اسم أُنث من غير تذكير كما قالوا غلام أمرد و لم يقولوا جارية مرداء فذكّروا من غير تأنيث و حَسَّن الشيء تحسينا زينه و أحْسَنَ إليه وبه وهو يحسن الشيء أي يعلمه ويستحسنه أي يعده حَسَنا و الحَسَنَةُ ضد السيئة و المَحَاسِنُ ضد المساوئ و الحُسْنَى ضد السّوءى و حَسَّانُ اسم رجل إن جعلته فعّالا من الحُسن أجريته وإن جعلته فعلان من الحس وهو القتل أو الحس بالشيء لم تجره.وينظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس(ج2/ص57-58) القاموس المحيط للفيروز أبادي(ص214-215) ولسان العرب لابن منظور(ج2/ص85)معجم متن اللغة لأحمد رضا (ج2/ص91) .

-2- الحديث الحسن مطلقا ومقيدا عند الإمام الترمذي لعمر بن حسن فلاتة (ص5)

محمد (صلى الله عليه وسلم) يقاتل المشركين وكان الدخول في دينهم فتنة وليس كقتالهم على الملك"[1].

وقال مسلم:"حدثنا قتيبة بن سيعد وإسحاق بن إبراهيم (واللفظ لقتيبة)- من طريق- خرشة بن الحر قال:"كنت جالسا في حلقة في مسجد المدينة قال وفيها شيخ حسن الهيئة وهو عبد الله بن سلام قال فجعل يحدثهم **حديثا حسنا** قال: فلما قام قال القوم من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا .."[2]

والمقصود من لفظة (حسن) أنها في وضعها اللغوي تطلق ويراد بها ما كان مقبولا مستحسنا من قبيل ما وصف بالجمال والكمال الذي ضده القبيح والناقص, والمستحسن عقلا هو كل مرغوب فيه وهو في العادة خير من المألوف المشهور لكونه يلفت الانتباه ويشد العقل إلى الفكر فيه.

ومن هذا المنظور حاولت أن أعطيَ المناسبة بين التعريف اللغوي وما حده به أهل الحديث,فأقول وبالله التوفيق : إن المدلول اللغوي لمادة حسن في الوضع إنما هو راجع لما حصلت له هيئة الكمال والجمال وانتفت عنه هيئة القبح والنقص الذين هما ضدا ما حَسُن.

وكل ما حسن من الأشياء والأمور حمل من بلغه على العجب والاستغراب مما علمه من حسنه في نظره وهذا الاستعمال لم يلتفت إليه من اصطلح بلفظ الحسن في حكمه على الحديث.

ولو كان كذلك لحصل تناقض لما في الحسن من وصف الكمال من جهة اللغة , وما في الغرائب والمناكير من قبيح ما رواه الضعفاء والمناكير وهذا في الاستعمال عند المتقدمين.

وهذه المرويات لضعفها ونكارتها إنما جاءت عن رجال ثقات يتعجب أهل الحفظ والصيانة العارفين بمخارج الحديث كيف حصلت هذه الأحاديث التي خولفوا فيها - فجاءت عن شيوخهم الثقات وأتت من طريق هؤلاء المتروكين والضعفاء.

-1- صحيح البخاري : كتاب الفتن باب قول النبي صلى الله عليه وسلم (فتنة من قبل المشرق)حديث:(6682) (ج8/ص432)ورواه النسائي في السنن كتاب التفسير سورة الأنفال(ج6/ص352)وأحمد في مسنده(ج2/71)

-2- صحيح مسلم كتاب الفضائل باب من فضائل عبد الله بن سلام (ح:2484/ص1008)

فكان محل التعجب الذي دار في هذه المرويات إنما هو تعجب إنكاري الذي تفر منه أنفس أهل الدراية بالرواية وهو غير التعجب الإقراري الذي يرغب فيه أهل الإتقان والصيانة [1].

فاجتماع التعجب الكائن في وصف الحسن لغة والتعجب من الحسان في الاصطلاح كان دافعا قويا لإطلاق هذا المصطلح على هذا النوع من المرويات, وهذا أول احتمال في إيجاد مثل هذه النسب بين المدلول اللغوي والمدلول الاصطلاحي وهذا قبل ظهور الحدود على الفنون واصطلاحاتها, ومثاله ما ذكره الدارقطني في السنن عند روايته لحديث(التيمم إلى المرفقين) وقال أبو إسحاق:فذكرته لأحمد بن حنبل **فعجب منه** وقال **ما أحسنه"**[2].

والمراد من هذا التوجيه أن أصل إطلاق الحسن لغة أو اصطلاحا إنما هو ما يحمل السامع أو الناظر إليه على التعجب والاستغراب في كيفيةحصوله على غير مثلا سابق , أو أنه غاير جنسه في أحد أجزائه.

وأما الوجه الآخر الذي نرجّح أن يكون أيضا أحد أسباب إطلاق الحسن على الأحاديث من جهة النقل من اللغة إلى ما تصالح عليه بعد ذلك أهل الحديث , ولو على وجه التقريب أنهم حكموا على مرويات أهل الحفظ من العدول الأمناء بالصحة وحكموا على مرويات الضعفاء والهلكى والكذابين بالضعف والنكارة والوضع.

وهذا سهل هين على الممارسين من النقاد والعارفين بالعلل وأحوال الرواة , ولكن بين الفريقين برزخ يخفى ويلتبس كثيرا [3]وهطبقة من أهل العدالة والأمانة والديانة والصدق .

-1- مثاله ما حكاهنجار في تاريخه حدثنا أبو عمرو أحمد بن محمد المقرئ حدثنا أبو بكر محمد بن يعقوب بن يوسف البيكندي سمعت على بن الحسين بن عاصم البيكندي يقول قدم علينا محمد بن إسماعيل قال فاجتمعنا عنده فقال بعضنا سمعت إسحاق بن راهويه يقول كأني أنظر إلى سبعين ألف حديث من كتابي فقال محمد بن إسماعيل **أو تعجب من بعض**ه في هذا الزمان من ينظر إلى مئتي ألف حديث من كتابه وإنما عنى به نفسه ." ينظر سير أعلام النبلاء للذهبي(ج12/ص416)

-2- سنن الدارقطني .حديث رقم:24(ج1/ص182)وواه البيهقي في السنن الكبرى (ج1/ص210) وهو في مسند البزار من حديث قتادة عن غزرة .قال إبراهيم بن هانئ فذكرته لأحمد بن حنبل فعجب منه "(ج4/ ص228) حديث رقم:139

-3- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد شاكر(ص37)

إلا أنهم ابتلوا في حفظهم فلم يكونوا في تلك الدرجة العالية والجودة في أداء الرواية فحصل لهم تخليط ومخالفة للأثبات , فلما كانوا بهذه الحال اختلف أهل النظر في حكم حديثهم فسلّكه بعضهم لعدالتهم وشهرتهم وتوقف فيها آخرون حتى تُعْرض على موازين الترقية كما لم يتأخر بعضهم في ردها , فتجاذب الطرفان هذه الفئة من الرواة للحكم على أحاديثهم, فحديثهم عند المحدثين أصبح في درجة الحسن الذي هو قسيم الصحيح والضعيف بعد استقرار المصطلح بقواعده وضوابطه.

فللاشتراك في وصف نقل الخبر استحسنوا أخبارهم حُسْن ظن بأهلها وهذا الاحتمال في توالجنسبة بينهما قد نقله اللكنوي حيث قال :" وإنما سمي الحسن حسنا لحسن الظن براويه, فإنه لما انحطت عن درجة رجال الصحيح وارتفعت عن حال من يعد ما لا ينفرد به من الحديث منكرا وكان مسلما , لاسيما مشهورا بصاحب الحديث وجب حسن الظن به وترجح جانب الصدق على الجانب الآخ ر, ولذلك جعل الكذب محتملا ولا كذلك الضعيف, فإنه لما بعدت درجة رواته عن درجة رجال الصحيح احتمل الصدق والكذب معا, بل قد يترجح الكذب بحيث لا صدق هناك بالكلية"[1].

وخلاصة الكلام أن تحسين حديث هذه الطبقة من الرواة لا على وجه العجب من حديثهم لكونها لا تحمل وطفًيدعو ناظره إلى التعجب , وإنما هو انتفاء الظِنّة من أخبارهم واطمئنان النفس إلى قبولها لانتفاء التهمة عنهم , معثلتهار عدالتهم عند الأئمة , وخاصة إذا كانت الرواية مما تلوح عليها أنها من أخبار النبوّة أو آثار وأخبار السلف.

المطلب الثاني :إطلاق مصطلح الحسن عند المتقدمين قبل الترمذي:

كان التحسين في استعمالات الأئمة المتقدمين عن عصر الترمذي كما أطلقوا على الأحاديث أحكاما بالتصحيح والتضعيف, واستعملوا لذلك ألفاظا تتميّز بها الأحاديث لكي يحتج بما صح منها ويتركوا الضعيف لا يُعْمل به.

ومن بين تلك الاستعما لات التي لم تتفق فيها مقاصدهم وتباينت فيها آراؤهم من جهة الاستعمال مصطلح **''الحسن''** فقد عبروا به عن أنواع من الأحاديث التي تصالح عليها المتأخرون فيعصر الحدود والرسوم أنها ليست من جنس الحسن الذي قد علموا

1- ظفر الأماني شرح مختصر الجرجاني للكنوي (ص184-185)وقواعد التحديث للقاسمي(ص102)

حده واشتهر بينهم كنوع ثالث بين الصحيح والضعيف .كما سأتعرض له بالبسط والبيان في الكلام عن تطور مصطلح الحسن إن شاء الله تعالى.

قال الإمام سراج الدين الأنصاري إن:"مِن الحفاظ مَن يعبر بالحسن عن الغريب والمنكر"[1] والحفاظ هنا هم الأئمة المتقدمون , ولقد ذكر ذلك الإمام الزركشي في نكته وأورد قول الإمام إبراهيم النخعي في إطلاقه الحسن وعنى به الغريب كما سيأتي نصه ,ثم قال:" لأن الغريب غير المألوف مستحسن أكثر من المشهور المعروف".

ثم قال:"أصحاب الحديث يعبرون عن المنكر بهذه العبارة ", ونقل عن الإمام شعبة بن الحجاج بأنه ممن يطلق الحسن على المنكر [2].

ويطلق الحسن ويراد به الصحيح الاصطلاحي وهو في كلام الشافعي كما سيأتي بإذن الله تعالى, وقد يطلق ويراد به المعنى اللغوي للحسن بغض النظر عن كونه صحيحا أو ضعيفا وحتى موضوع يطلق عليه ويراد به حسن متنه , كما في حديث معاذ بن جبل(تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية ..)وهو حديث طويل , قال ابن عبد البر:" وهو حديث حسن جدا ولكن ليس له إسناد قوى" انتهى[3].

والحاصل أنهم استعملوا الحسن على غير قاعدة , قال الحافظ:" قد وجد التعبير بالحسن في كلام من هو أقدم من الشافعي ..منهم من يريد المعنى الاصطلاحي ومنهم من لا

-1- نقلا من النكت على ابن الصلاح لبدر الدين الزركشي (ص101)

-2- المصدر نفسه (ص101) ونقل السيوطي في تدريب الراوي(ص128) بعد كلام الإمام إبراهيم النخعي(قال السمعاني:عني بالأحسن الغريب) وبعد كلام شعبة(قال: يعني أنها منكرة).ينظر تقسيم الحديث لربيع بن هادي(28)

-3- رواه ابن عبد البر في بيان آداب العلم(ج1/ص239) والنكت على ابن الصلاح للزركشي(ص116) قال البزار:"روى هذا الحديث عن أنس بأسانيد واهية أحسنها ما رواه إبراهيم بن سلام عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن أنس:الحديث"نقلا من ظفر الأماني للكنوي(ص194)وقال في المسألة كلاما قيما. وفي التقييد والإيضاح قال العراقي (ص51):"فأراد بالحسن حسن اللفظ قطعا,فانه من رواية موسى بن محمد البلقاوى عن عبد الرحيم ابن زيد العمى والبلقاوى هذا كذاب كذبه أبو زرعة وأبو حاتم ونسبه ابن حبان والعقيلى إلى وضع الحديث والظاهر أن هذا الحديث مما صنعت يداه وعبد الرحيم بن زيد العمى متروك الحديث أيضا."ونقل السيوطي في التدريب(ص128)ما أورده ابن دقيق واعتراضه على إرادته الحسن اللغوي لأنه يطلق على الموضوع إذا كان حسن اللفظ أنه حسن.قال الصنعاني:"..ولا يرد على هذا ما أورده تقي الدين على ابن الصلاح حيث حمل الحسن على اللغوي وهو من لزوم تحسين الموضوع, فالموضوع حسن لغة لكنه لا يحسن الاحتجاج به"(ج1/ص218).

يريده.."[1]

ومن الأئمة المتقدمين الذين أطلقوا الحسن إطلاقا على غير قاعدة اصطلاحية, فأقدمهم محمد بن واسع بن جابر الأزدي(ت123هـ)[2]وشعبة بن الحجاج(ت160هـ)[3] ومالك بن أنس(ت179هـ)[4] وعبد الله بن المبارك المروزي(ت181هـ)[5] وإبراهيم النخعي(ت196هـ)[6]ومحمد بن إدريس الشافعي(ت204هـ)[7]

-1- النكت على ابن الصلاح لابن حجر(ج1/ص424) وينظر الجامع الموازنة بين الصحيحين للعتر(ص158)

-2- محمد بن واسع بن جابر بن الأخنس الأزدي أبو بكر أو أبو عبد الله البصري أحد الأعلام روى عن أنس وأبي صالح الحنفي وأبي صالح السمان والحسن. وهو قليل الرواية روى عنه معمر والحمادان وهمام. ثقة عابد كثير المناقب من الخامسة مات سنة ثلاث وعشرين ومائة.لسان الميزان لابن حجر (ج7/ص378) وتقريب التهذيب له (ص445ترجمة6368) وسير أعلام النبلاء للذهبي (ج6/ص119)

-3- شعبة بن الحجاج بن الورد الواسطي أبو بسطام مولى بن عتيك العتكي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري ثقة حافظ متقن كان الثوري يقول هو أمير المؤمنين في الحديث وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذب عن السنة وكان عابدا سمع الحسن وطلحة بن مصرف روى عنه الثوري ويحيى القطان من السابعة مات سنة ستين ومائة.تقريب التهذيب لابن حجر (ص208) التاريخ الكبير للبخاري (ج4/ص244) تذكرة الحفاظ الذهبي(ج1/ص193) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (ج9/ص255)

-4- مالك بن أنس هو شيخ الإسلام حجة الأمة إمام دار الهجرة أبو عبد الله مالك ابن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث وهو ذو أصبح الحميري ثم الأصبحي المدني. رأس المتقنين وكبير المتثبتين حتى قال البخاري أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن بن عمر من السابعة مات سنة تسع وسبعين وكان مولده سنة ثلاث وتسعين وقال الواقدي بلغ تسعين سنة. التاريخ الكبير للبخاري (ج7/ص310)لسان الميزان لابن حجر (ج10/ص5-7) وتقريب التهذيب له (ص449ترجمة6425) سير أعلام النبلاء للذهبي (ج8/ص48-49)

-5- عبد الله بن المبارك المروزي مولى بني حنظلة ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد جمعت فيه خصال الخير من الثامنة مات سنة إحدى وثمانين وله ثلاث وستون.تقريب التهذيب لابن حجر (ص262ترجمة3570) شذرات الذهب لابن عماد الحنبلي(ج1/ص296) العبر في خبر من غبر للذهبي(ج1/ص217)

-6- إبراهيم النخعي هو بن يزيد بن قيس بن الأسود أبو عمران الكوفي الفقيه ثقة إلا أنه يرسل كثيرا من الخامسة مات سنة ست وتسعين وهو بن خمسين أو نحوها.تقريب التهذيب لابن حجر (ص35ترجمة270)تهذيب التهذيب له(ج10/ص109) تذكرة الحفاظ للذهبي(ج1/ص49)

-7- الشافعي هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب المطلبي أبو عبد الله الشافعي الإمام العلم حبر الأمة القرشي المكى نسيب رسول الله صلى الله عليه وسلم وناصر سنته ولد سنة خمسين ومائة بغزة ونزيل مصر رأس الطبقة التاسعة وهو المجدد لأمر الدين على رأس المائتين مات سنة أربع ومائتين. تقريب التهذيب لابن حجر(ص403/ت5717) تذكرة الحفاظ للذهبي(ج1/ص361)

وهشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي (ت230هـ)[1]ومحمد بن سعد البصري (ت230هـ)[2]ثم في طبقةعلي بن عبد الله بن المديني (ت234هـ)[3]ومحمد بن عبد الله بن نمير الهمداني (ت234هـ)[4]الإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ)[5]وهشام بن عمار(ت245هـ)[6]

-1- هشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي مولى باهلة البصري ثقة ثبت.يروى عن عكرمة بن عمار وقد سمع عكرمة من الهرماس بن رياد وللهرماس صحبة. من التاسعة مات سنة سبع وعشرين ومائتين يوم الجمعة وكان من عقلاء الناس. تقريب التهذيب لابن حجر (ص504ترجمة7301)تذكرة الحفاظ للذهبي (ج1/ص382) سير أعلام النبلاء للذهبي (ج10/ص341)الثقات لابن حبان(ج7/ص571).

-2- محمد بن سعد بن منيع الحافظ العلامة البصري مولى بني هاشم مصنف الطبقات الكبير والصغير ومصنف التاريخ ويعرف بكاتب الواقدي. صدوق فاضل من أوعية العلم ومن نظر في الطبقات خضع لعلمه . قال بن فهم كان كثير العلم كثير الكتب كتب الحديث والفقه والغريبوهو من العاشرة . وتوفي في جمادي الآخرة سنة ثلاثين ومائتين عن اثنتين وستين سنة. تقريب التهذيب لابن حجر (ص415ترجمة5903) تذكرة الحفاظ للذهبي(ج2/ص425) سير أعلام النبلاء للذهبي (ج10/ص664).

-3- علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم أبو الحسن بن المديني بصري ثقة ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلله حتى قال البخاري ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني وقال فيه شيخه بن عيينة كنت أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني وقال النسائي كأن الله خلقه للحديث. عابوا عليه إجابته في المحنة لكنه تنصل وتاب واعتذر بأنه كان خاف على نفسه. من العاشرة مات سنة أربع وثلاثين على الصحيح.تقريب التهذيب لابن حجر (ص342ترجمة4760) تاريخ بغداد للخطيب (ج11/ص458) تذكرة الحفاظ للذهبي (ج2/428)

-4- محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني ثم الخارفي ويكنى أبا عبد الرحمن.كان أحمد وابن معين يقولان في شيوخ الكوفيين ما يقول بن نمير فيهم. قال ابن الجنيد:وما رأيت بالكوفة مثل بن نمير وكان رجلا نبيلا قد جمع العلم والفهم والسنة والزهد وكان فقيرا.قال النسائي ثقة مأمون. قال الحافظ: ثقة حافظ فاضل من العاشرة.توفي بالكوفة سنة أربع وثلاثين ومائتينتقريب التهذيب لابن حجر (ص425 ترجمة6053) تهذيب التهذيب له (ج9/ص251) الطبقات الكبرى لابن سعد(ج6/ص413) تذكرة الحفاظ للذهبي(ج2/ص439)..

-5-أحمد بن حنبل :شيخ الإسلام وسيد المسلمين في عصره الحافظ الحجة.من العلماء الجهابذة النقاد من الطبقة الثالثة من أهل بغداد أبو عبد الله احمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله المروزي ثم البغدادي خرجت به أمه من مرو وهي حامل فولدته ببغداد و بها طلب العلم ثم طاف البلاد رحمه الله. تهذيب التهذيب لابن حجر(ج1/ص62)تقريب التهذيب له (ص23ترجمة96)الجرح والتعديل لأبي حاتم الرازي (ج1/ص272) تذكرة الحفاظ للذهبي(ج2/ص431)

-6-هشام بن عمار بن نصير (بنون مصغر) بن أبان بن ميسرة الظفري السلمي من أهل دمشق كنيته أبو الوليد كان مولده سنة 153هـ وكان يخضب بالحناء وكانت أذناه لاصقتين برأسه السلمي الدمشقي الخطيب صدوق=

وأبو عبد الله البخاري (ت256هـ)[1] وأحمد بن عبدالله بن صالح العجلي (ت261هـ)[2] ويعقوب بن أبي شيبة (ت262هـ)[3] وأبو زرعة الرازي (ت277هـ)[4] وأبو حاتم الرازي(ت277هـ)[5] ويعقوب بن سفيان الفسوي (ت277هـ)[6].

= مقرئ كبر فصار يتلقن فحديثه القديم أصح من كبار العاشرة مات سنة خمس وأربعين على الصحيح وله اثنتان وتسعون سنة. تقريب التهذيب لابن حجر(ص504ترجمة7303)الثقات لابن حبان(ج9/ص233)

-1- البخاري: هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه وقيل بن الأحنف الجعفي مولاهم أبو عبد الله البخاري.صاحب الصحيح ولد سنة 194هـ وطلب العلم بن عشر ورحل سنة عشر ومائتين. جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث. وقال غنجار في تاريخ بخاري قال له أبو عيسى الترمذي:" قد جعلك الله زين هذه الأمة يا أبا عبد الله" وقال في الجامع :"لم أر في معنى العلل والرجال أعلم من محمد بن إسماعيل" من الحادية عشرة.مات سنة ست وخمسين في شوال وله اثنتان وستون سنة. الكاشف للذهبي(ج2/ص156) تقريب التهذيب لابن حجر (ص404ترجمة5727) تهذيب التهذيب له(ج9/ص41) تذكرة الحفاظ للذهبي(ج2/ص555-556)

-2- العجلي: هو الإمام الحافظ القدوة أبو الحسن احمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي نزيل طرابلس المغرب. ذكره عباس الدوري فقال كنا نعده مثل احمد ويحيى بن معين. مولده سنة اثنتين وثمانين ومائة ومات بطرابلس سنة إحدى وستين ومائتين. تذكرة الحفاظ للذهبي(ج2/ص560-561)

-3يعقوب بن شيبة :هو الحافظ أبو يوسف يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور البصري الشهير بالسدوسي نزيل بغداد المتوفى سنة 262 اثنتين وستين ومائتين . له المسند الكبير في الحديث, ما صنف مسند أحسن منه ولكنه ما أتمه.وثقه الخطيب وغيره تذكرة الحفاظ للذهبي(ج2/ص577)تاريخ بغداد للخطيب (ج14/ص281)

-4-أبو زرعة الرازي : هو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشي مولاهم الرازي سمع أبا نعيم وقبيصة وخلاد بن يحيى ومسلم بن إبراهيم والقعنبي ومحمد بن سابق وطبقتهم بالحرمين والعراق والشام والجزيرة وخراسان ومصر. وكان من أفراد الدهر حفظا وذكاء ودينا وإخلاصا وعلما وعملا.قال الحافظ: إمام حافظ ثقة مشهور من الحادية عشرة مات سنة أربع وستين وله أربع وستون.تقريب التهذيب لابن حجر (ص313ترجمة4316) الجرح والتعديل لأبي حاتم الرازي(ج1/ص328) تذكرة الحفاظ للذهبي(ج2/ص557)

-5-أبو حاتم الرازي : هو الحافظ الكبير محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي أحد الأعلام ولد سنة خمس وتسعين ومائة وقال كتبت الحديث سنة تسع ومائتين قلت رحل وهو أمرد.تخرج عن الأكابر وتلمذ عليه الأكابر .من الحادية عشرة مات سنة سبع وسبعين. تقريب التهذيب لابن حجر (ص403ترجمة5718)تهذيب التهذيب له (ج9/ ص28) تذكرة الحفاظ للذهبي(ج2/ص567) الجرح والتعديل لأبي حاتم الرازي(ج7/ص204)

-6-يعقوب بن سفيان: هو يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي أبو يوسف بن أبي معاوية الفسوي الحافظ. كان ممن جمع وصنف مع الورع والنسك والصلابة في السنة. وقال الحاكم :كان إمام أهل الحديث بفارس. له كتاب المعرفة والتاريخ. مات سنة سبع وسبعين ومائتين. تقريب التهذيب لابن حجر (ص537ترجمة7817) تهذيب التهذيب له(ج11/ص338) تذكرة الحفاظ للذهبي(ج2/ص582)

وسأنقل قريبا عن بعضهم أقوالهم في التحسين ومرادهم به[1].

والنتيجة هي أن الحسن قبل الترمذي كان مستعملا على غير قاعدة اصطلاحية , بل كل إمام وصنعته ومنهجه في الحكم به على الحديث أو الإسناد المعين, والراوي المعين.

ومعلوم أن أي مصطلح له مراحل يمر بها حتى يستقر على المعنى الذي تصالح عليه أهل الفن, والحسن أيضا من هذا الجنس.

لذلك قال الدكتور عمر حسن فلاتة :"والذي يظهر والله أعلم أن مصطلح الحسن استعمل لمعاني اصطلاحية متدرجة "[2]والذي يظهر من طريقة المتقدمين في إطلاقهم للفظ الحسن تجد بعضهم من يحّسن الحديث فيقول (حديث حسن), ومنهم من يقول (إسناد حسن), ومنهم من يحكم على حديث الراوي جملة لا حديثا بعينه فيقول (فلان حديثه حسن) أي ليس ممن هو في مرتبة الصحيح إن حمل على الاصطلاح وقد يراد به حسن حديثه بالمعنى اللغوي.

وهذه الاستعمالات أطلقها أصحابها على معان مختلفة كالصحيح والغريب والمنكر وقد لا يعدو معناه اللغوي وهذا بيانه **, وهو دليل على أن الاستعمال كان شائعا قبل اصطلاح الترمذي عليه وتحديد معالمه, وفي هذا يقول الدكتور عمر فلاتة:"إن استخدامات

1- استفدت تحسين الأئمة من بحث الدكتور نهاد عبد الحليم في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية (السنة العاشرةوالعدد27.شعبان1995م) (ص119)وحديث الحسن عند الترمذي للدكتور عمر حسن فلاتة (ص27) واستعنت بكتابالفوائد المستمدة من تحقيقات العلامة لشيخ عبد الفتاح أبي غدة في علوم مصطلح الحديث . للدكتور ماجد الدرويش(ص142-151) وقد بين الأخير بوضوح المعنى الذي لأجله الاستعمل مصطلح الحسن.

** وظهر لي مما يلزم ذكره في هذا الموضع أن الإمام أبا داود قد سبق الترمذي إلى التقسيم في الحكم على الأحاديث حيث قال في رسالته إلى أهل مكة (ص37-39):" ذكرت في كتابي الصحيح وما يشبهه وما يقاربه, وما كان فيه ضعف شديد بينتهوما لم أ؟ذكر فيه شيئا فهو صالح ..و"لم يصرح بالتحسين قال العراقي :" ولم ينقل لنا عن أبي داود هل يقول بذلك (يعني الاصطلاحي)أم لا؟وأجاب عن هذا الإشكال الحافظ ابن حجر فقال :" ومن هنا يتبن أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي بل هو على أقسام :..(ثم ذكرها) النكت على ابن الصلاح له (ج1/ص435).ولقد أفاد الشيخ أبو غدة في تعليقه على هذه المسألة والكلام على شرط أبي داود في تحقيق لرسالة إلى أهل مكة (ص38-44).

2-الحديث الحسن لعمر حسن فلاتة (ص27) ولقد ذكر دراستي الدكتور ربيع المدخلي والدكتور حمزة المليباري للحسن قبل الترمذي وان الحسن لم يستعمل بالمعنى الاصطلاحي الذي استقر عليه أهل الحديث بعد ذلك في الحكم.

الأئمة السابقين للإمام الترمذي لعبارة (الحسن, حسن الإسناد,حسن الحديث) كان استعمالا شائعا وهو كثير وإن كان دون استخدام الترمذي كل ذلك يؤكد أن الترمذي ليس أول من استخدم هذا المصطلح"[1]وهذا عرض لبعضها مع بيان المراد منه:

1- قولهم (حديث حسن):

قال إبراهيم النخعي:"كانوا إذا اجتمعوا كرهوا أن يخرج الرجل **حسان** حديثه".

وقيل لشعبة:كيف تركت أحاديث العرزمي- هو عبد الملك بن أبي سليمان صدوق له أوهام- وهي حسان؟ قال :" من **حسنها** فررت"[2].

قال الأئمة في قولهما بأن مراد إبراهيم بالحسان الغريب وأما شعبة فأراد المنكر[3].

وقال خلاد بن أسلم:أحمد بن أصرم أنه سأل أحمد بن حنبل عن حديث أم حبيبة -رضي الله عنها- (في مس الذكر) فقال:(هو **حديث حسن**)[4].

وقول مالك إنما هو في حديث (تخليل أصابع الرجلين) "ذكره ابن القطان عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب قال سمعت عمي عبد الله بن وهب يقول : سئل مالك عن تخليل الأصابع...فقال لي مالك: إن هذا لحسن, وما سمعت به قط إلا الساعة.."[5].

قال الحافظ ابن حجر :"وأما علي بن المديني فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة

-1- المرجع السابق (ص49) وقال بأن هذه الاستعمالات أطلقت في الجملة تدريجيا من الغرابة إلى الفرد إلى تفرد صغار الحفاظ فمن دونهم بروايات مدارها عليهم , وأن هذه الروايات قد تكون صحيحة أو فيها ضعف يحتمل ويتقوى بأساليب التقوية المتعددة, أما إذا كان الحديث مردودا فلا يوصف بالحسن أو بحسن الإسناد.

-2-النكت على ابن الصلاح لابن حجر (ج1/ص424) النكت على ابن الصلاح للزركشي (ص107) محاسن الاصطلاح للبلقيني(ص176)الجرح والتعديل لأبي حاتم الرازي(ج1/ص146)والترجمة من التقريب (ت4184)

-3- المصدر نفسه لابن حجر(ج1/ص424) المصدر نفسه للزركشي (ص107)

-4-المصدر نفسه لابن حجر (ج1/ص424)ونقل في التحفة (ج1/ص228) عن الخلال تصحيح الإمام أحمد . والحديثرواه الترمذي في الجامع في أبواب الطهارة 61-باب الوضوء من مس الذكر (حديث:82/ج1/ص14) وأبو داود في الطهارة .91-باب الوضوء من مس الذكر (حديث:181ج1/ص46)والنسائي في الطهارة.118-باب الوضوء من مس الذكر (ج1/37)وابن ماجه في الطهارة 63-باب الوضوء من مس الذكر (حديث476/ ج1/161) أحمد في المسند(ج6/406)مالك في الموطأ في الطهارة.15-باب الوضوء من مس الفرج(ح91/ 32)

-5-التمهيد لابن عبد البر (ج9/ص286)ذكره في شرح الحديث الذي رواه مالك في الموطأ في كتاب الطهارة بلاغا.1- باب العمل في الوضوء (حديث:36ص20).النكت على ابن الصلاح للزركشي (ص107)

والحسن في مسنده وفي علله[1]".

ومن ذلك ما ذكره الترمذي في العلل الكبير أنه سأل البخاري عن أحاديث التوقيت في المسح على الخفين, فقال حديث صفوان بن عسال صحيح, وحديث أبي بكرة حسن"[2].

ونقل الترمذي عنه في الجامع تحسنه حديث (من زرع في أرض قوم..)[3].

وعن أبي زرعة لما سأله الترمذي عن حديث أم حبيبة في نقض الوضوء بمس الذكر قال فاستحسنه[4].

وقال ابن أبي حاتم :"سمعت أبا زرعة وذكر حديث المقدام بن معدي كرب، عن النَّبيِّ (صلى الله عليه وسلم): الخال وارث من لا وارث له. قال: هو حديث حسن"[5].

وسأل ابن أبي حاتم أباه عن عمرو بن محمد روى عن سعيد بن جبير ..روى عنه إبراهيم بن طهمان فقال:"هو مجهول وحديث سعيد بن جبير **حسن**"[6].

2- قولهم (إسناد حسن):

وجد في كلام علي بن المديني وأبي زرعة الرازي وأبي حاتم ويعقوب بن شيبة وجماعة: (هذا من أحسن الأحاديث إسنادا), منها ما قال علي بن المديني عقب حديث ابن عمر:((إني ممسك بحجزهم عن النار)) قال:(**هذا حديث حسن الإسناد**)[7] .

ومنه ما قاله الشافعي في حديث (صلاة المنفرد خلف الصف): وذكره بإسناده إلى وابصة ثم قال:" وقد سمعت من أهل العلم بالحديث من يذكر أن بعض المحدثين يدخل بين هلال بن يساف ووابصة فيه رجلا، ومنهم من يرويه عن هلال عن وابصة، سمعه منه.

-1- النكت على ابن الصلاح لابن حجر(ج1/ص424)

-2-حديث صفوان بن عسال عند الترمذي في الطهارة .71-باب:جاء في المسح على الخفين وقال : حسن صحيح(ح96/ج1/ص 153)والنسائي في الطهارة.98-باب:التوقيت في المسح ..(ج1/ص)وابن ماجه في الطهارة.62-باب:الوضوء من النوم(ح478/ج1/ص).وأحمد في المسند(ج4/ص238)وأبي بكرة في الشواهد.

-3-رواه الترمذي في الجامع في كتاب الأحكام .29-باب:ما جاء فيمن زرع في أرض بغير إذنهم (ح 1371/ج3/81)أبو داود في البيوع.32-باب في زرع الأرض بغير إذن صاحبها (ح3403)وابن ماجه في كتاب الرهون.13-باب: باب:ممن زرع في أرض بغير إذنهم(ح2466/ج2)

-4- نقله البيهقي في السنن الكبرى (ج1/ص130)و النكت على ابن الصلاح لابن حجر(ج1/ص424)

-5- العلل للابن أبي حاتم(ج2/510) -6-المصدر نفسه لابن حجر(ج1/ص424)

-7- المصدر نفسه(ج1/ص424) والحديث رواه أحمد في المسند(ج1/ص424)

وسمعت بعض أهل العلم منهم كان يوهنه بما وصفت، وسمعت من يروي **بإسناد حسن** أن أبا بكرة ذكر للنبي أنه ركع دون الصف فقال له النبي:(زادك الله حرصا ولا تعد)[1].

وقال في حديث (استقبال القبلة) عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: إن ناسا يقولون: إذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة، ولا بيت المقدس، قال ابن عمر:" لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله على لبنتين مستقبلا بيت المقدس لحاجته"ثم حكم عليه فقال :"وحديث ابن عمر عن النبي **مسند حسن الإسناد**"[2].

3- قولهم (**فلان حسن الحديث**) أو(**حديثه حسن**) أو(**يحسن الحديث**) وهذا كثير جدا في نقد الرواة وأحكامهم:

مثاله ما قال أحمد في(**محمد بن إسحاق بن يسار**)كما نقله الأثرم عنه :" **هو حسن الحديث**" وفيه قال يعقوب بن شيبه:" سمعت بن نمير يقول إذا حدث عن من سمع منه من المعروفين **فهو حسن الحديث** صدوق وإنما أتى من أنه يحدث عن المجهولين أحاديث باطله"[3].

وفي العلل ومعرفة الرجال لعبد الله بن أحمد قال : "قال أبي روى أسامة بن زيد عن نافع أحاديث مناكير قلت له أن أسامة **حسن الحديث**. قال إن تدبرت حديثه فستعرف النكرة فيها"[4].

وقال الذهلي في(**محمد بن عبد الله بن أبي عتيق**):" **وهو حسن الحديث عن الزهري** كثير الرواية مقارب الحديث"[5].

وقال الإمام البخاري في ترجمة (**سيف بن وهب أبي وهب**):" قال لي عمرو بن علي سمعت أبا عاصم قال رأيت سيف بن وهب وكان **حسن الحديث** سمع منه شعبة"[6].

-1- اختلاف الحديث للشافعي(ص130-131)و النكت على ابن الصلاح للزركشي (ص107)

-2- المصدر نفسه(165)استعمال اصطلاحي يفيد ثبوت الأحاديث والاحتجاج.الحديث الحسن لعمر فلاتة(29)

-3- تهذيب التهذيب لابن حجر (ج9/ص36-37) تاريخ بغداد للخطيب(ج1/ص218)

-4- العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل(ج2/ص24)

-5- المرجع نفسه لابن حجر (ج9/ص246).

-6- التاريخ الكبير للبخاري(ج4/ص169)

وما جاء في ترجمة **(قيس بن الربيع الأسدي)** حيث نقل الحافظ ابن حجر قـــول أبي الوليد:" كان قيس ثقة **حسن الحديث**"[1], وفي ترجمة **(محمد بن إبراهيم بن مسلم)** قال:" ابن يونس كان من أهل الرحلة فهما بالحديث وكان **حسن الحديث**"[2].

وأما باعتبار **مراد الأئمة من إطلاق الحسن** فأقول:

إطلاقهم على الحديث: فالمراد به عندهم الغريب والمنكر وغير ذلك.

يقول الدكتور ربيع بن هادي بعد ذكره لكلام الحافظ ابن حجر :" فإذا ألقينا نظـــرة على كلام الأئمة الذين ذكرهم الحافظ ظهر لنا أن قول النخعي ..إخبار عن أهل عصره من شيوخه وأقرانه أنهم يقصدون بالحسن : المعنى اللغوي, أي أنهم يطلقون الحسن علـــى الأحاديث الضعيفة والغريبة والمستنكرة التي ينمقها رواتها ..وظهر لنا من ســـؤال الـــسائل للإمام شعبة وجواب شعبة-قصد المعنى اللغوي "[3].

أما مراد الشافعي فيقول الحافظ ابن حجر :" فأما ما وجد من ذلك في عبارة الشافعي ومن قبله بل وفي عبارة أحمد بن حنبل : فلم يتبين لي منهم إرادة المعنى الاصطلاحي, بـــل ظاهر عبارتهم خلاف ذلك فإن حكم الشافعي على حـــديث ابـــن عمـــر (رضـــي الله عنهما) في-استقبال بيت المقدس -بكونه حسنا خلاف الاصطلاح , بل هو صحيح متفق على صحته..وأما أحمد-أي تحسينه حديث أم حبيبة - فظاهر هذا أنه لم يقـــصد المعـــنى الاصطلاحي, لأن الحسن لا يكون أصح من الصحيح.

وأما أبو حاتم في تحسينه حديث عمرو بن محمد - فكلامه محتمل, فغنه يطلق المجهول على ما هو أعم من المستور وغيره فيحتمل أن يكون حكم بالحسن وأراد المعنى اللغوي , أي أن متنه حسن والله أعلم"[4].

وأما البخاري فالمراد بالتحسين عنده يقول في ذلك الدكتور وليد العاني:" لكن مـــا يجب التنبيه إليه أن البخاري عندما يحسن حديثا بعينه فمراده بالتحسين ســـند الحـــديث

1-ولذلك قال عمرو بن علي:"قلت لأبي الوليد كما رأيت أحدا أحسن رأيا منك في قيس"قال:" أنه كان ممـــن يخاف الله". تهذيب التهذيب لابن حجر (ج8/ص351)

2- المصدر نفسه (ج9/ص14)

3- تقسيم الحديث لربيع بن هادي(ص29) 4- النكت على ابن الصلاح لابن حجر(ج1/ص424-426)

وليس أصله .. فهو قد يسأل عن حديث واحد وله أسانيد عدة فتراه يحسن سندا ويضعف آخر مما يدل على أن تحسينه منصرف إلى إسناد بعينه لا إلى متن الحديث..."[1].

وقال الدكتور ربيع المدخلي أن مراده بالحسن اللغوي[2].

وأما ابن أبي حاتم فقال الدكتور ربيع المدخلي بأن مراده به يختلف فتارة يريد الحسن اللغوي وتارة يطلقه على رواية المجهول وتارة على رواية الصدوق الذي يمكن أن حديثه حسن, ويمكن أن يقال: أن حديثه صحيح.

ثم قال:" وهذا الاختلاف في إطلاقه هذا اللفظ أقوى دليل على أنه يريد به المعنى اللغوي لا المعنى الاصطلاحي"[3], لأن الاستعمال الاصطلاحي لم يستقر في وقته[4].

وأما تحسين حديث الرواة فالمراد به أنهذا الراوي في مرتبة أقل من درجة الصحيح ويسلّك حديثه حسن ظن به لشهرته وأمانته ومعرفته بالصدق والصلاح في دينه.

وكنتيجة لما جَلت به المسألة نورد ما قاله حسن فلانة حيث قال:"وبعد هذا الاستعراض لاستخدامات الأئمة قبل الترمذي لمصطلح الحسن يمكن القول بأنه مصطلح تدرّج في الاستخدام من الغرابة إلى التفرّد إلى تفرد صغار التابعين فمن دونهم بروايات مدارها عليهم, وأنّ هذه الروايات قد تكون صحيحة أو فيها ضعف يحتمل ويتقوّى بأساليب التقوية المتعددة أما إذا كان الحديث مردودا فلا يوصف بالحسن أو بحسن الإسناد كما أن استخدامات الأئمة السابقين للإمام الترمذي لعبارة الحسن (حسن الإسناد, حسن الحديث) كان استعمالا شائعا, وهو كثير وإن كان دون استخدام الترمذي, كل ذلك يؤكد أن الترمذي ليس أول من استخدم هذا المصطلح ولا أن استخدامه اصطلاح خاص به ولا أنه أراد به كتابه الجامع, بل ما دوّنه في كتابه العلل الكبير دليل كاف على شيوع الاستعمال قبله, وأنّ الإمام الترمذي لم يكن أول من قسمّ الحديث إلى ثلاثة أقسام : صحيح وحسن وضعيف وإنما كان هذا من صنيع الإمام الخطّابي"[5].

-1- منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها لوليد بن حسن العاني(ص65)

-2- تقسيم الحديث لربيع بن هادي (ص41-70)فقد يريد الغريب أو الضعيف ويطلق على الصحيح.

-3- المرجع نفسه (ص114)

-4- الحديث الحسن مطلقا ومقيدا عند الإمام الترمذي لعمر حسن فلاتة (ص49)

-5- المرجع نفسه (ص49)

وقال الدكتور نهاد عبد الحليم أن السلف اختلفوا في المراد في حكمهم بالحسن وأنه على ثلاثة أنحاء:

- **الأول:** يطلق ويراد به الغريب والمنكر وخبر الفرد.
- **الثاني:** يطلق ويراد به معنى المقبول.
- **الثالث:** يطلق ويراد به المقبول متابعة واستشهادا(أي الحسن لغيره)[1].

والظاهر من كلام الدكتور العاني أن هذه الإطلاقات إنما أراد بها الأئمة الحكم على الأسانيد دون المتون حيث قال :" ولو شئنا لأتينا بعشرات الأمثلة التي تبين أن أحكام الأئمة على الأحاديث إنما هي باعتبار أسانيدها وليس باعتبار أصولها إلا ما يحسنه الترمذي فتحسينه يكون باعتبار المجموعية على ما قرّره غير واحد من العلماء"[2].

المطلب الثالث: ظهور القسمة الثلاثية للحديث بعد حد الترمذي:

اختلف الأئمة في هذه المسألة على قولين : أحدهما رجّحفيه أصحابه أن القسمة إنما هي من صنيع الإمام الترمذي رحمه الله تعالى بتعريفه للحديث الحسن وفصله عن الحديث الصحيح, وأن عند من قبله كان الحديث على قسمين فقط الصحيح والضعيف.

وذهبت طائفة إلى أنها راجعة في الاصطلاح إلى الإمام الخطابي رحمه الله تعالى وأن الترمذي اختص ذلك بنفسه وفي جامعه.

وإن لم يكن لهذه المسألة في الواقع كبير أثر إلا من جهة معرفة الفضل لأهله و أن الأسبقية يحوز بها صاحبها الفضل مما يستوجب عليه الثناء الجميل , ولكن بالنظر إلى كلا القولين فإن لذاك أثرا يعود على نوعية الأحاديث التي يحتج بها السلف قبل ظهور التقسيم الاصطلاحي, والذي صار معمولا به في المدونات الفقهية بعد ذلك.

-1- بحث الأدلة القاطعة على أن الضعيف عند من قبل الترمذي لا يماثل الحسن لنهاد عبد الحليم (ص119) في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية (السنة العاشرةوالعدد27.شعبان1995م) وينظر أيضا في ذلك الفوائد المستمدة من تحقيقات العلامة الشيخ عبد الفتاح أبي غدة في علوم مصطلح الحديث. لماجد الدرويش(ص142-151) فقد بين أن الأئمة المتقدمين وإن لم يستقر المعني المصطلح عليه في التحسين والذي هو ين الصحيح والضعيف فقد استعملوه على المعنى الاصطلاحي وقال في (ص145):" بل قد جاء هذا الوصف بالمعنى الاصطلاحي في عهد من متقدّم جدا عن الترمذي" وكل إمام ممن سبق ذكرهم إلا وأورد له مثالا يدلل به على ما قال, مخالفا ما سبق بيانه.

-2- منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها لوليد بن حسن العاني(ص67)

والمقصود منه هل الضعيف والمعلول بعلة ظاهرة ما لم تأثر في الحديث , يعتبر حجة في الأحكام العملية؟ والجواب عنه في بيان خلاف الأئمة في المسألة وهذه أقوالهم:

القول الأول: وهو قول ابن رجب وابن تيمية والذهبي وغيرهم ممن ذهب مذهبهم:

فقد قال ابن رجب :" اعلم أن الترمذي قسم في كتابه هذا الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف وغريب**وقد** نسب طائفة من العلماء الترمذي إلى هذا التفرد بهذ ا التقسيم, ولا شك أنه هو الذي اشتهرت عنه هذه القسمة ...وأكثر ما كان الأئمة المتقدمون يقولون في الحديث: إنه صحيح أو ضعيف, ويقولون منكر وموضوع وباطل.

وكان الإمام أحمد يحتج بالحديث الضعيف الذي لم يرد خلافه , ومراده بالضعيف قريب من مراد الترمذي بالحسن"[1].

وقال شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية :" وأما قسمة الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف, فهذا أول من عرف أنه قسّم هذه القسمة أبو عيسى الترمذي و لم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله و**قد** بين أبو عيسى مراده بذلك , فذكر أن الحسن (ما تعددت طرقه..), وهو دون الصحيح الذي عرفت عدالة ناقليه وضبطهم.."[2].

وقال في موضع آخر :"وأول من عرف أنه قسم الحديث ثلاثة أقسام صحيح وحسن وضعيف هو أبو عيسى الترمذي في جامعه والحسن عنده (ما تعددت طرقه ..)" ثم بين هو نفسه أثر هذه الدعوى فقال رحمه الله :" فهذا الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضعيفا ويحتج به ولهذا مثل أحمد الحديث الضعيف الذي يحتج به بحديث عمرو بن شعيب وحديث إبراهيم الهجري ونحوهما"[3].

وقال مبينا لمسلكه الذي انتحله :" وأما من قبل الترمذي من العلماء فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثي لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف , والضعيف عندهم نوعان: **عيفضضعفا لا يمنع العمل به وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي** , وضعيف ضعفا يوجب تركه وهو الواهي**وهذا** بمنزلة مرض المريض قد يكون قاطعا بصاحبه فيجعل التبرع من الثلث, وقد لا يكون قاطعا بصاحبه وهذا موجود في كلام الإمام أحمد وغيره"[4]

1- شرح علل الترمذي لابن رجب(ص265-267) 2- علوم الحديث لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص81)

3- مجموع الفتاوى لابن تيمية (ج1/ص252) 4- المصدر السابق لابن تيمية (ص84).

ومثل شيخ الإسلام لهذه الطبقة بابن لهيعةقال بأنه من أكابر علماء المسلمين , وكان قاضيا بمصر كثير الحديث لكن احترقت كتبه فصار يحدث من حفظه فوقع في حديثه غلط كثير مع أن الغالب على حديثه الصحة ونقل قول الإمام أحمد فيه:" قد أكتب حديث الرجل للاعتبار به مثل ابن لهيعة"[1].

وبه قال الشيخين ابن القيم والذهبي وجماعة عدّدهم الدكتور المدخلي في كتابه تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف[2].

وخلاصة هذا المذهب أن القسمة الثلاثية هي من أعظم آثار الترمذي في الصناعة الحديثية وأنه سبق إليها دون ما سواه من أهل الحديث ممن قبله أو في زمنه [3], فلم يعرف قبله هذا التقسيم عن أحد لأنهم كانوا يقسمون الأحاديث إلى صحيح وضعيف.

والضعيف عندهم نوعان ضعيف لا يحتج به وهو الضعيف في اصطلاح الترمذي, والثاني ضعيف يحتج به وهو الحسن في اصطلاح الترمذي.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:" ولهذا يوجد في كلام أحمد وغيره من الفقهاء أنهم يحتجون بالحديث الضعيف كحديث عمرو بن شعيب وإبراهيم الهجري وغيرهما, فإن ذلك الذي سماه أولئك ضعيفا هو أرفع من كثير من الحسن بل هو مما يجعله كثير من الناس صحيحا والترمذي قد فسر مراده بالحسن .."[4].

القول الثاني: ذهب إليه جماعة من أهل الحديث منهم الإمام العراقي في نكته حيث قال رحمه الله تعالى مصرحا به:

"لم أر من سبق الخطابي إلى تقسيمه المذكور- يعني الثلاثي- وإن كان في كلام المتقدمين ذكر الحسن فهو موجود في كلام الشافعي والبخاري وجماعة, ولكن الخطابي نقل التقسيم عن أهل الحديث وهو إمام ثقة فتبعه ابن الصلاح"[5].

-1- المصدر نفسه(ص84)وهو عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه ورواية بن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما وله في مسلم بعض شيء مقرونا مات سنة أربع وسبعين وقد ناف على الثمانين.تقريب التهذيب لابن حجر(ت3563/ص261)

-2- تقسيم الحديث لربيع المدخلي(ص160-172) -3- نظرات جديدة في علوم الحديث للملباري(31)

-4- مجموع الفتاوى لابن تيمية(ج18/ص248-249) وينظر(ج18/ص23-25)

-5- التقييد والإيضاح للعراقي(19) وينظر تدريب الراوي للسيوطي(44)

وقال الشيخ طاهر الجزائري:" وأراد الخطابي بأهل الحديث في قوله (الحديث عند أهله ثلاثة أقسام) أكثرهم ويمكن إبقاؤه على عمومه نظرا لاستقرار اتفاقهم على ذلك بعد الاختلاف"[1].

وقد اعترض بعضهم على هذا التقسيم بأنا إن نظرنا إلى نفس الأمر فما ثم إلا صحيح وغير صحيح وإن نظرنا إلى اصطلاح المحدثين فهو ينقسم عندهم إلى أكثر من ذلك[2].

وأجابوا بأن هذا التقسيم مبني على اصطلاح المحدثين والأقسام التي أشار إليها راجعة إلى هذه الثلاثة, فأما المتقدمون فقد كان أكثرهم يقسم الحديث إلى قسمين فقط صحيح وضعيف, وأما الحسن فذكر بعض العلماء أنهم كانوا يدرجونه في الصحيح لمشاركته له في الاحتجاج به, وهو مذهب أكثر أهل الحديث من المتقدمين, وهو شرط الحاكم وابن خزيمة وابن حبان وجماعة في مصنفاتهم.

قال الحافظ ابن حجر :" واعلم أن أكثر أهل الحديث لا يفردون الحسن من الصحيح فمن ذلك ما رويناه عن الحميدي شيخ البخاري قا ل:" الحديث الذي ثبت عن النبي (صلى الله عليه وسلم) هو أن يكون متصلا غير مقطوع معروف الرجال".

وروينا عن محمد بن يحي الذهلي قال :" ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث المتصل غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول ولا مجروح "قال الحافظ ابن حجر :" فهذا التعريف يشمل الصحيح والحسن معا"[3].

ولا نذهب بعيدا عن صاحبي الصحيح البخاري ومسلم فقد أخرجوا لرواة الصحيح والحسن أيضا, قال الذهبي في هذا الشأن:" من أخرج له الشيخان على قسمين:

- أحدهما: ما احتجا به في الأصول.
- وثانيهما: من خرّجا له متابعة وشهادة واعتبارا.

فمن احتجا به أو أحدهما, و لم يوثق ولا غمز فهو ثقة حديثه قوي.

-1- توجيه النظر لطاهر الجزائري(ص68) وقال الدكتور عمر بن فلاتة بأن الحسن أصبح قسيما لهما من الخطابي فمن بعده وأن من الترمذي ومن قبله حكموا بالحسن دون اعتبار الصحة والضعف أو القبول وا لرد..ينظر كتابه الحديث الحسن عند الترمذي مطلقا ومقيدا(ص50)

-2- الباعث الحثيث لأحمد شاكر(ص22) والمرجع نفسه للجزائري(ص68)

-3- النكت على ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني (ج1/ص480)

ومن احتجا به أو أحدهما وتكلم فيه فتارة يكون الكلام فيه تعنّتا , والجمهور على توثيقه فهذا حديثه قوي أيضا.

وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار , **فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن التي قد نسميها بمن أدنى درجات الصحيح .**" إلى أن قال :" نعم الصحيح مراتب والثقات طبقات, فليس من وثق مطلقا كمن تكلم فيه.."[1]وهنا محل الشاهد.

ولعل الذين قالوا بصحة ما في كتب السنن كالحاكم وأبي الطاهر السلفي وابن منده أنما حملهم عليه هذا المذهب في اندراج الحسن عندهم في مسمى الصحيح[2].

والحاصل منه كما قال الذهبي :" أن الحسن قسم داخل في الصحيح وأن الحديث النبوي قسمان ليس إلا صحيح وهو على مراتب وضعيف وهو على مراتب"[3].

وذهب بعضهم إلى أن الأحاديث ثلاثة أنواع بغض النظر عن الاحتجاج بها فقال الحافظ ابن حجر موضحا ذلك ويؤيده قول البيهقي في رسالته إلى أبي محمد الجويني :

الأحاديث المروية ثلاثة أنواع :

- نوع اتفق أهل العلم على صحته.
- ونوع اتفقوا على ضعفه ونوع اختلفوا في ثبوته , فبعضهم صححه وبعضهم يضعفه لعلّة تظهر له بها.
- إما أن يكون خفيت العلة على من صححه, وإما أن يكون لا يراها معتبرة قادحة "[4].

مناقشة أصحاب القسمة الثلاثية:

ومهما قيل في القسمة الثلاثية فإن الباحثين اختلفوا في أثر هذه المسألة فذهب بعضهم إلى أن الحديث الضعيف قبل الترمذي هو غير الحسن عنده وأن من الضعيف ما يحتج به , ومنهم من قال أن الترمذي هو صاحب القسمة الثلاثية وأن الحسن الذي استعمل قبله كان يراد به الحسن اللغوي.

1- الموقظة للذهبي (ص79-81) وللفائدة ينظر هدي الساري لابن حجر في رجال الصحيح(ص497)
2- النكت على ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني (ج1/ص479)
3- سير أعلام النبلاء للذهبي(ج7/ص339)
4- المصدر نفسه لابن حجر العسقلاني (ج1/ص386)

فالقول الأول: ذهب إليه عبد الفتاح أبو غدة وأبو عوامة والدكتور ماجد الـــدرويش [1] والدكتور نهاد عبد الحليم[2].

والقول الثاني: ذهب إليه الدكتور ربيع بن هادي المدخلي , وقد ناقش فيه الـــشيخ عبـــد الفتاح أبا غدة وشيخه أبا عوامة[3].

وسأتكلم إن شاء الله تعالى عن تصوير دعوى ابن تيمية ومن قال بقوله ومناقشتها , لأن الدعوى هذه ترمي إلى أن ما قبل الترمذي من الأحاديث نوعان الصحيح والضعيف فقط , ويلزم من ذلك أن ما يحتج به من الأحاديث قبل اصطلاح الترمذي إنما هـــو الـــصحيح والحسن لذاته وهو الذي لم يميزه كثير من السلف عن الصحيح[4].

ويلزم أنهم يحتجون بالضعيف المنجبر بالمتابع وهو الذي عرّفه الترمذي وسماه بـ الحسن, وقسم من الضعيف المحقق وهذا النوع اشترط له المتأخرون شروطا . فيكون من الـــضعيف ما يحتج به ويصبح القول منسوبا إلى الأئمة كأحمد وأبي داود وغيرهما [5], فقد جاء عـــن الإمام أحمدوهو من كبار أهل الحديث والفقه في زمنه - أنه يعمل بالحديث الضعيف إذا لم يوجد في الباب غيره وليس هناك ما يعارضه, وأن الأخذ به خير من القياس والرأي[6].

-1- الفوائد المستمدة من تحقيقات العلامة عبد الفتاح أبي غدة لد.ماجد الدرويش(ص139)

-2 بحث قدمه لمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية الصادرة بجامعة الكويت السنة العاشرة . والعدد27 (شعبان 1416 - ديسمبر1995)بعنوان الأدلة القاطعة على أن الضعيف عند من قبل الترمذي لا يماثل الحسن له(92).

-3- في كتابه تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف لربيع بن هادي المدخلي.

-4-قال ابن الصلاح :" من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن ويجعله مندرجا في أنواع الصحيح لاندراجـــه في أنواع ما يحتج به .وهو الظاهر من كلام (الحاكم أبي عبد الله الحافظ) في تصرفاته". التقييد والإيـــضاح للعراقـــي (ص51) والنكت على ابن الصلاح لابن حجر(ج1/ص480)

-5- قال الدكتور الأعظمي:" وحمل جماعة من العلماء كلام أحمد وغيره على جواز رواية الأحاديث الضعيفة في غير الأحكام والعقائد كالنووي والعراقي وابن حجر والسخاوي والسيوطي وغيرهم, واشترط الحافظ في ذلك ثلاثة شروط وهي:1- أن يكون الضعف غير شديد..ونقل العلائي الاتفاق عليه. 2- أن يندرج تحت أصل معمول. 3- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط". ثم قال:" ورغم هذه الشروط التي تلقاها المتأخرون, فإننا لا نسلم برواية الحديث الضعيف ولو كان يتعلق بالفضائل, فإن ما ثبت عن رسول الله(صلى الله عليه وسلم) في الصحاح والحسان فيها كفاية لنا عن غيرها.." دراسات في الجرح والتعديل له (ص205-206)

-6-قواعد التحديث للقاسمي(ص117)ولكن هذا ليس من باب الأحكام فإنه لا يجوز أن نحل أو نستحب أو نحرم بدليل لا نستأنس بثبوته فإن القلب لا يطمئن له والنفس لا تنشرح له, فإن ديننا قائم على اليقين وصدق النقلة =

قال الإمام أحمد: "لا تكاد ترى أحدا ينظر في الرأي غلا وفي قلبه دغل, والحديث الضعيف أحب إلي من الرأي "وقال لابنه: "أردت أن اقتصر على ما صح عندي لم أرو من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء , ولكن يابُنَي تعرف طريقي في الحديث إني لا أخالف ما يضعف إلا إذا كان في الباب شيء يدفعه "[1] ونقل الخطيب وغيره قوله :" إذا روينا عن ر سول الله (صلى الله عليه وسلم)في الحلال والحرام والسنن والأحكام شددنا في الأسانيد, وإذا روينا عن النبي (صلى الله عليه وسلم)في فضائل الأعمال وما لا يضع حكما ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد"[2].

وبهذا يرى ابن تيمية ومن وافقه أنّ الضعيف الذي ورد في كلام أحمد هو نوع من الحسن, فقد قال رحمه الله تعالى :"ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن فقد غلط عليه ولكن كان في عرف أحمد بن حنبل ومن قبله من

= الأخبار.قال ابن تيمية: "يقل أحد من الأئمة أنه يجوز أن يجعل الشيء واجبا أو مستحبا بحديث ضعيف , ومن قال هذا فقد خالف الإجماع, بل كان أحمد ولا أمثاله من الأئمة يعتمدون على مثل هذه الأحاديث في الشريعة ,ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالضعيف الذي ليس بصحيح فقد غلط .."التوسل والوسيلة(87) نقلا من تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف لربيع بن هادي(ص138)

1- النكت على ابن الصلاح لابن حجر (ج1/ص437)فتح المغيث للسخاوي(ج1/ص82) توضيح الأفكار للصنعاني(ج1/ص197)

2- الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص164)قال السيوطي في حكم الاحتجاج بالضعيف :"(ويجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد) الضعيفة (ورواية ما سوى الموضوع من الضعيف والعمل به من غير بيان ضعفه في غير صفات الله تعالى. وما يجوز ويستحيل عليه وتفسير كلامه (والأحكام كالحلال والحرام و) غيرهما وذلك كالقصص وفضائل الأعمال والمواعظ وغيرها (مما لا تعلق له بالعقائد والأحكام) ومن نقل عنه ذلك ابن حنبل وابن مهدي وابن المبارك قالوا إذا روينا في الحلال والحرام شددنا وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا".

تنبيه: لم يذكر ابن الصلاح والمصنف هنا وفي سائر كتبه لما ذكر سوى هذا الشرط وهو كونه في الفضائل ونحوها وذكر شيخ الإسلام له ثلاثة شروط أحدها أن يكون الضعف غير شديد فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه نقل العلائي الاتفاق عليه. الثاني أن يندرج تحت أصل معمول به الثالث أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط وقال هذان ذكرهما ابن عبد السلام وابن دقيق العيد وقيل لا يجوز العمل به مطلقا قاله أبو بكر بن العربي وقيل يعمل به مطلقا وتقدم عزو ذلك إلى أبي داود وأحمد وأنهما يريان ذلك أقوى من رأي الرجال وعبارة الزركشي الضعيف مردود ما لم يقتض ترغيبا أو ترهيبا أو تتعدد طرقه و لم يكن المتابع منحطا عنه وقيل لا يقبل مطلقا وقيل يقبل إن شهد له أصل واندرج تحت عموم انتهى ويعمل بالضعيف أيضا في الأحكام إذا كان فيه احتياط". تدريب الراوي للسيوطي(ص258)وينظر دراسات الجرح والتعديل للأعظمي(ص201-202)

العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين صحيح وضعيف والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متروك لا يحتج به وإلى ضعيف حسن كما أن ضعف الإنسان بالمرض ينقسم إلى مرض مخوف يمنع التبرع من رأس المال وإلى ضعيف خفيف لا يمنع من ذلك"[1].

وقال في منهاج السنة النبوية:" أما نحن فقولنا إن الحديث الضعيف خير من الرأي ليس المراد به الضعيف المتروك لكن المراد به الحسن كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث إبراهيم الهجري وأمثالهما ممن يحسن الترمذي حديثه أو يصححه.

وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي إما صحيح وإما ضعيف والضعيف نوعان ضعيف متروك وضعيف ليس بمتروك, فتكلم أئمة الحديث بتلك الاصطلاح فجاء من لا يعرف اصطلاح الترمذي فسمع بعض قول الأئمة في الحديث:"الضعيف أحب إلي من القياس" فظن أنه يحتج بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذي, وأخذ يرجح طريقه من يرى أنه اتبع للحديث الصحيح وهو في ذلك من المتناقضين الذين يرجحون الشيء على ما هو أولى بالرجحان"[2].

وتابعه تلميذه ابن القيم فيما ذهب إليه حيث قال:" الأخذ بالمرسل والحديث والضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه وهو الذي رجحه على القياس وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا ما في روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه فالعمل به, بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح وقسم من أقسام الحسن و لم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بل إلى صحيح وضعيف.

وللضعيف عنده مراتب فإذا لم يجد في الباب أثرا يدفعه ولا قول صاحب ولا إجماعا على خلافه كان العمل به عنده أولى من القياس, وليس أحد من الأئمة إلا وهو موافقه على هذا الأصل من حيث الجملة فإنه ما منهم أحد إلا وقد قدم الحديث الضعيف على القياس"[3].

-1- مجموع الفتاوى لابن تيمية (ج1/ص251).

-2منهاج السنة النبوية لابن تيمية (ج4/ص341).وقال الدكتور ربيع بأن الإمام أحمد تحاشى الرواية عن كثير من الضعفاء. وقال إنه يقدم الضعيف على الرأي في البلدة التي لا يوجد فيها إلا صاحب رأي.

-3- إعلام الموقعين لابن القيم(ج1/ص21-وص67) وينظر الفروسية له(ص49).

وهو قول الذهبي في الموقظة :"وأما الترمذي فهو أول من خص هـذا النـوع باسـم الحسن"[1].

وقال في ما نص عليه الإمام أبو داود في رسالته من أن ما سكت عنه فهـو صـالح :

"قلت - أي الذهبي - فقد وفى رحمه الله بذلك بحسب اجتهاده وبين ما ضـعفه شـديد محتمل وكاسر عن ما ضعفه خفيف محتمل , فلا يلزم من سكوته والحالة هذه عن الحديث أن يكون حسنا عنده ولا سيما إذا حكمنا على حد الحسن باصطلاحنا المولـد الحـادث الذي هو في عرف السلف , يعود إلى قسم من أقسام الصحيح, الذي يجب العمل بـه ثم جمهور العلماءالذي يرغب عنه أبو عبد الله البخاري ويمشيه مسلم وبالعكس , فهـو داخل في أداني مراتب الصحة فإنه لو انحط عن ذلك لخرج عن الاحتجاج ولبقي متجاذبا بين الضعف والحسن"[2].

وتحرير محل النزاع في كلام ابن تيمية ومن تبعه في قوله : أنه إذا كان يقصد بالضعيف الذي في العرف القديم هو ما له شواهد يساوي الحسن (أي الحـسن لغـيره في عـرف المتأخرين) فيمكن, لكن بتكلف لأن الضعيف الذي له شواهد لا يسمى ضـعيفا عنـد الجميع.كان يقصد بالضعيف الفرد الذي ليس له متابع أو شاهد وبأن هذا يـسمه المتأخرون حسنا فمرفوض[3].

لأن أهل الحديث أهل الدقة في الألفاظ والأحكام على الراوي وروايتـه , والـسؤال الذي يطرح نفسه أن الإمام أحمد ومن قال باعتبار الضعيف دون الرأي كانوا ممن أشـهر

1- الموقظة للذهبي (ص27)قال الشيخ أبو غدة معلقا:" والصواب أن استعمال الحسن موجود قبـل الترمـذي بزمن طويل". والذي يظهر أن الوجود غير الذي نحن فيه, لأن الكلام في التقسيم والاصطلاح الحادث بالحدود.

2- سير أعلام النبلاء للذهبي (ج13/ص214)وللفائدةقال الدكتور ربيع بن هادي :"اعترض ابن رشيد على ابن الصلاح حينه لما يسكت عليه أبو داود فدافع العراقي عن ابن الصلاح وقال في خلال كلامه :".. فان كان أبو داود يرى الحسن رتبة بين الصحيح والضعيف فالاحتياط بل الصواب ما قاله ابن الصلاح وإن كان رأيه كالمتقدمين أن الحديث ينقسم إلى صحيح وضعيف فما سكت عنه فهو صحيح والاحتياط أن يقال فهو صالح كما عـبر أبـو داود به" تقسيم الحديث لربيع بن هادي المدخلي(ص170) وينظر التقييد والإيضاح للعراقي (ص45)

3- مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية الصادرة بجامعة الكويت - السنة العاشرة .والعـدد27(شـعبان1416-ديسمبر1995)بحث الدكتور نهاد عبد الحليم عبيد.بعنوان الأدلة القاطعة على أن الضعيف عند من قبل الترمذي لا يماثل الحسن.(الهامش:ص92) ولقد ذكر الجزائري نوعي الضعف في الترقية والاحتجاج في التوجيه النظر(ص147)

الحسن وقاله به في الحكم على الرواة والمرويات , فما حاصله وكيف التوفيق بين الاصطلاحين؟ وهل يكون الحسن المراد به الذي هو قسيم الصحيح وهو الحسن اللغوي كما قال غير واحد من السلف والخلف وليس الحسن في القسمة الثلاثية؟

ومهما كان من الخلاف في مبتدأ هذا التقسيم الترمذي أم الخطابي فإننا نجد أن الحديث الحسن في حد ذاته وبنوعيه فيه خلاف من جهة الحجية . وفي هذه المسألة يقول الدكتور عبد الكريم الخضير :" يرى جماهير العلماء أن الحديث الحسن كالصحيح في الاحتجاج به,كان دونه في القوة ولهذا أدرجه طائفة في نوع الصحيح . وذهب البخاري إلى أن الحسن لا يعمل به في التحريم والتحليل كما قال الصنعاني واختاره ابن العربي"[1].

وقال الأمير الصنعانيرحمه الله تعالى :"وقد صرح أبو الحسن بن القطان أحد الحفاظ النقاد من أهل الغرب في كتابه بيان الوهم والإيهام أن هذا القسم لا يحتج به كله بل يعمل به في فضائل الأعمال ويتوقف عن العمل به في الأحكام إلا إذا كثرت طرقه أو عضده اتصال عمل أو موافقة شاهد صحيح أو ظاهر القرآن وهذا حسن قوي رائق ما أظن منصفا يأباه ويدل على أن الحديث إذا وصفه الترمذي بالحسن لا يلزم أن يحتج به لأنه أخرج حديث خيثمة البصري عن الحسن عن عمران بن حصين وقال بعده هذا حديث حسن وليس إسناده بذاك"[2].

وقال الحافظ ابن حجرالعسقلاني في الاحتجاج بما حسنه الترمذي من هذا النوع : فأما ما حررناه عن الترمذي أنه يطلق عليه اسم الحسن من الضعيف والمنقطع إذا اعتضد , فلا يتجه إطلاق الاتفاق على الاحتجاج به جميعه ولا دعوى الصحة فيه إذا أتى من طرق.

ويؤيد هذا قول الخطيب البغدادي: (أجمع أهل العلم أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به[3])"[4].

1-الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به لعبد الكريم الخضير(ص48)وأحال على توضيح الأفكار للصنعاني(ج1 /ص180) والعارضة لابن العربي(232/2)وينظر نيل الأوطار للشوكاني(ص32) قال:" والحق ما قاله الجمهور".

2- نقلا من توضيح الأفكار للصنعاني (ج1/ص 179-180)

3- الكفاية في علم الرواية للخطيب(ص55)

4- النكت على ابن الصلاح لابن حجر(ج1/ص402)

وسبب ظهور هذه القسمة إنما هو وجود طبقة من الرواة اختلف أهل الحديث في الحكم على حديثهم فمنهم من رجح جانب العدالة والأمانة فصحح لهم , وهذا غير لائق بهم لأجل أن التصحيح له شروط أخرى ومع العدالة , وضعف حديثهم فئة أخرى من المحدثين ورده وهذا غير لائق أيضا لأنهم أهل الصدق والتحري في الرواية والذي حصل بهم من القصور في الحفظ إنما هو طبع يلحق البشر.

ومن خلال ذلك كله توسط في حكمهم أهل الحديث فحسنوا حديث بعضهم بذاتهم لغلبة الصدق مع كثرة الحديث وقلة الريبة في مروياتهم . وتوقفوا في البعض الآخر فحسنوا لهم بالشواهد والمتابعات.

وبالتالي فمناهج التحسين عند الأئمة قائمة على الاختلاف في الحكم نفسه والمحكوم عليه من جهة الراوي في ضبطه أو عدالته ومن جهة المروي , فالأئمة بين متشدد ومعتدل ومتساهل فيما ينتهجونه, فهي إذاً على أحد الأوجه التالية:

- في الحكم على حديث ما فيسلّك الحديث ويصبح حسنا.

في إسناد ما فيكون عند قوم صحيحا محتجا به ويخالفهم آخرون فيضعفوه لأجل انقطاع فيه مثلا فيجلب له أهل التحقيق في الرواية التحسين خروجا من الاختلاف.

- في راو معين وهو أساس الموضوع الحسن فيحسن حديثه حسن ظن به لاشتهاره بالصدق والأمانة في نفسه.

ومما يحسنه العلماء ما وقع لبعض المتساهلين في التصحيح كالحاكم فيحسن وهو أقل أحواله إذا تفرد بالتصحيح و لم يكن له مخالف من أهل الفن.

- وما كان من الأحاديث التي سكت عنها المتقدمون ونظر فيها المتأخرون فظهر لهم أنها صحيحة لاجتماع شروط الصحيح فيحكم بحسنها وهو أقل أحواله . وهذا على وفق منهج من فرق بين المتقدمين والمتأخرين وأغلق باب التصحيح وغيره في الأعصر المتأخرة[1]

-وهو قول جماعة من أهل العلم والباحثين في العلوم الحديثية , و لا شك أن المتقدمين عاصروا الرواية وتحملوا الحديث عن أهله عيانا ورحلوا إلى الشيوخ في عصر كان نقد الرواة والمرويات يعتبر صنعة خاصة بأهلها ومن أشكل عليه شيء سأل عنها رجالها ممن هم بينهم , وأما المتأخرون فقد وجدوا كل ذلك مكتوبا في مدونات ليس لهم إلا استقراء وتتبع منهج التأليف للوصول إلى المطلوب وهذه قد يكون إلى حد ما أغلبيا أو ظنا راجحا أو مرجوحا حسب ما يقع في نفس الناقد, ولكن الواقع يثبت أن طول الممارسة لأي مادة يكسب صاحبها الخبرة.

المطلب الرابع: تعريف الحديث الحسن بعد ظهور المصطلحات وحدودها وتطوره في أعصار الأئمة المتعاقبة:

كان عند المتقدمين إطلاق الأحكام الحديثية على الأسانيد والمتون من خلال التعامل التطبيقي معها و لم يكونوا في ز منهم بحاجة إلى ضبط اصطلاحاتهم , لأنها كانت واضحة لديهم لكثرة ممارستهم للنقد مع توافر الأئمة النقاد وسؤالهم في المشكلات.

ولما تأخر الزمن وقلت الرحلة ومات الشيوخ ومع ضعف الهمة وقلة الحفظ , وزيادة إلى تأثر أهل الإسلام بالمنطق حيثظهرت الحدود والرسوم وتحد يد التعريف لكل مادة أو مصطلح في أي علم من علوم الدين.

وأهمها عندنا في بحثنا هو علم الحديث الذي تأثر أهله أيضا بالمنطق , فبعدما كان المحدث يمارس صناعته ويباشر النتائج على وفق ما وعاه من العلوم الحديثية , وما ناظر به شيوخه فتحول من حالة الإلهام في النقد و التعليل [1]-كما أطلق عليها صيارفة النقد من أهل الصنعة الحديثية الراقية في عصر الإسناد والرواية والرحلة - إلى حالة اعتمد فيها على الحدود والتعريفات والقواعد التي من شأنها أنها أغلبية , ثم حكّم إليها أحكام المتقدمين وخالف منهجهم في النقد والحكم كما نوّه به كثير من الباحثين[2].

ومن خلال دراستي للحديث الحسن, فإنه هو الآخر قد نال حظا كبيرا من الاهتمام فأخذ الأئمة في كل عصر يقدّمون أحسن ما يمكن أن يكون تعريفا للحسن , مع النقد والاعتراض على ما سبقهم من التعريفات للحسن.

فكان أول من أعطى له حدا هو الإمام الترمذي إلا أنه نسبه إلى نفسه و لم يجعله اصطلاحا لأهل الحديث [3] وسأتكلم عنه بالتفصيل في مبحث وحده إن شاء الله تعالى لأنه عمدة موضوع هذه الرسالة.

1- قال عبد الرحمن بن مهدي : "معرفة علل الحديث إلهام لو قلت للعالم بعلل الحديث : من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة"وكم من شخص لا يهتدي لذلك .فهو وغيره من الأئمة يقولون ذلك . الباعث الحثيث لأحمد شاكر(ص62-63) تدريب الراوي للسيوطي(ص217) ..

2- أمثال الدكتور حمزة المليباري في كتابه نظرات جديدة في علوم الحديث(ص13-17) وصفحات شبكة الاتصال مليئة بمثل هذه المباحث وأعزّها فائدة موقع (ملتقى أهل الحديث) قد تكلم الباحثون في هذه المسالة وأكثروا

3- التقييد والإيضاح للعراقي(ص39).

ولقد تحشّم بعده الأئمة حدّه وللناس فيه عبارات, فهذا الإمام الخطابي (ت388) أعطى لأهل الحديث في عصره تعريفا هذا نصه : "هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله, وعليه مدار أكثر الحديث, وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عمّة الفقهاء"[1].

وهذا أول تعريف وصل إلينا للحسن في اصطلاح أهل الأثر حيث ذكر الخطابي القسمة الثلاثية للحديث عند أهل الحديث ثم حدّ كلا منها , ولما كان من شأن الحدود أن تكون جامعة مانعة انتقده أهل الاصطلاح بعده.

قال الحافظ الذهبي: "هذه عبارة ليست على صناعة الحدود والتعريفات , إذ الصحيح ينطبق ذلك عليه أيضا, ولكن مراده مما لم يبلغ درجة الصحيح"[2].

وبعده تعريف الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي فقال: "الحديث الذي فيه ضعف قريب

1-معالم السنن له (ج1/ص 6)التقييد والإيضاح للعراقي (ص38) وجل كتب المصطلح تذكرونه ويعلقون عليه وجملة ما قيل فيه أنه لم يميز الحسن عن الصحيح بل ولا الضعيف وهو قول ابن الصلاح وابن جماعة وابن كثير والعراقي وابن دقيق العيد وقد قال في الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص191):" ليس في عبارة الخطابي كبير تلخيص ولا هي على صناعة الحدود والتعريفات ". وعند قوله(عامة الفقهاء) قال العراقي في فتح المغيث (ص37): وعامة تطلق بإزاء معظم الشيء وبإزاء جميعه والظاهر أن الخطابي أراد الكل ولو أراد الأكثر لما فرق بين العلماء والفقهاء"ولقد أحسن في تحليل هذا التعريف الأمير الصنعاني في توضيح الأفكار (ص144-145) فليرجع إليه فإنه مفيد. ولقد تابع الخطابيَ الإمامُ الميانشيُ (ت583هـ) في تعريفه وزاد عليه فقال :" وأما الحسن فهو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله بالرواية فإنه من الاحتجاج به وإن اختلف في كمال حفظ رواته وعدالتهم " نقلا عن كتاب ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل لأحمد معبد عبد الكريم (ص120). ومما يلاحظ على حد الميانشي أنه بيّن نوع الشهرة المقصودة فزاد لفظة (بالرواية) بها و لم يطلق كما فعل الخطابي في حده وفي هذا القيد ترفع جهالة الحال عن الراوي إجمالا عن رواة الحسن , وأما عي العبارة الأخيرة (وإن اختلفت..) حدد فيه درجة رواة الحسن حيث أثبت لهم أصل ركني العدالة والضبط لكن اختلفت الآراء في بلوغهم الكمال فيهما , وبالتالي يكون قصورهم عن الكمال لا خلاف عليه .وأقول والحالة هذه أن محل الوفاق بين أهل الحديث قائم بلا منازع لكن المتلبس بوصف هذه الطبقة والمحكوم عليه بأنه من رجال الحسن هو محل البحث القائم في معترك الأقوال المتجاذبة بين التصحيح والتضعيف فضلا عن التحسين ومن المهمات أنه قد حاول بعضهم إيجاد موقع توافق واشتراك بين كلام الترمذي والخطابي سنتكلم عليه في مبحث تحليل حد الترمذي إن شاء الله تعالى.

2- الموقظة للذهبي (ص26) نوقش هذا الاعتذار بما ذكره الشيخ أبو سعيد العلائي حيث قال :" إنما يتوجه الاعتراض على الخطابي أن لو كان عرف الحسن فقط , أما وقد عرف الصحيح أولا ثم عرف الحسن فيتعين حمل كلامه بقوله(عرف مخرجه واشتهر رجاله)ما لم يبلغ درجة الصحيح ويعرف هذا من مجموع كلامه "نقلا من النكت على ابن الصلاح لابن حجر(ج1/ص404) وتوضيح الأفكار للصنعاني (ص145).

محتمل هو الحديث الحسن ويصلح للعمل به"[1].

وقد اعتنى ابن الصلاح بإيضاح حد الحسن بقدر الاستطاعة منه فقال بعد أن أورد الحدود الثلاثة المذكورة وهو ينطلق من حيث توقف بحث القوم ويصرح فيقول: "وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث, جامعا بين أطراف كلامهم ملاحظا مواقع استعمالاتهم فتنقح لي واتضح أن الحسن قسمان:

أحدهما: الحديث الذي لايخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه ولا هو متهم بالكذب في الحديث أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولاسبب آخر مفسق ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روى مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة تابع راويه على مثله أو بما له من شاهد وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذا ومنكرا **وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزّل.**

1-الموضوعات لابن الجوزي (35/1) نقله كافة أئمة المصطلح في كتبهم واعترضوا عليه بما حاصله : فقال السخاوي فيه:"هذا كلام صحيح في نفسه لكنه ليس على طريقة التعاريف فإن هذه صفة الحسن الموصوف بالحسن إذا اعتضد بغيره حتى لو انفرد لكان ضعيفا .."من فتح المغيث له (76/1) وقال ابن حجر في النكت (404/1): بأن هذا القدر غير منضبط ". وقال أنه ولو قيل أن فيه راو فيه مقال لم يظهر فيه مقتضى الرد فيحكم على حديثه بالضعف و لم يسلم من غوائل الطعن فيحكم له بالصحة وذكر حد ابن دحية وقال نفس كلام ابن الجوزي وفسره . وقال الزركشي:"وهو ملتبس فإن الضعف القريب لا ضابط له ينتهي به القدر المحتمل من غيره وإذا اضطرب هذا الوجه لم يحصل الوجه المبين للحقيقة ولا يجيء في قوله(حسن صحيح) النكت على ابن الصلاح(ص100). وقال ابن دقيق العيد بأنه ليس مضبوطا بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره . وإذا اضطرب هذا الوصف لم يحصل التعريف المميز للحقيقة "الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص195)وفتح المغيث للعراقي (ص34)وقال البدر بن جماعة في المنهل:"فيتوقف على معرفة الضعف القريب المحتمل وهو أمر مجهول وأيضا فيه دور لأنه عرفه بصلاحيته للعمل به,وذلك يتوقف على معرفة كونه حسنا "المنهل الروي له (ص36)نقله السيوطي وعقب عليه بقوله:" ليس قوله(ويعمل به)من تمام الحد بل زائد عليه لإفادته أنه يجب العمل به كالصحيح , ويدل على ذلك أنه فصله من الحد" تدريب الراوي له(ص123) وقال الإمام الطيبي في الخلاصة(ص44):" ما ذكره ابن الجوزي مبني على أن معرفة الحسن موقوفة على معرفة الصحيح والضعيف , لأن الحسن وسط بينهما.فقوله (قريب) أي قريب مخرجه إلى الصحيح,ومحتمل لكونه رجاله مستورين".وتدريب الراوي للسيوطي (ص123) ولما ذكر الحافظ ابن الصلاح هذه الحدود الثلاثة حد الترمذي والخطابي وابن الجوزي - قال:" قلت كل هذا مستبهم لا يشفي الغليل وليس في كلام الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح.." المقدمة لابن الصلاح (19) التقييد والإيضاح للعراقي(ص40).

القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد مـــا يتفرد به من حديثه منكرا ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذا ومنكرا سلامته من أن يكون معللا وعل هذا القسم يتنزل كلام الخطابي"[1].

وهذا الذي ذكره ابن الصلاح هو ما تحصل من الأبحاث التي استفرغ فيهـــا جهـــده , ويعتبر أول فاصل في تطور مصطلح الحسن من جهة الحد كما أنه لم يسلم من النقد [2].

-1- المقدمة لابن الصلاح(ص21)والذي لاحظته من خلال هذا التقسيم أن الحسن بنوعيه أدنى من الصحيح مـــن جهة العدالة الضبط . فالقسم الأول قاصر من جهة عدالة رواته في كونهم مستورين ومع ذلك لا تنفـــك عنـــهم أن يكونوا من أهل الصدق وتنتفي عنهم تهمة الغفلة والخطأ والكذب في النقل وهذا راجع إلى وجود التابع أو الشاهد لما روي بلفظه أو في معناه وهذا الذي عناه الترمذي بالتعريف . والقسم الثاني إنما هو ما كان أحد رجاله أو أكثـــر قاصرا عن درجة أهل الحفظ والصيانة في النقل ويكتسب الحُسن بذاته ولا يحتاج لمعضد يقيمـــه للاحتجـــاج بـــه كسابقه,ويشترك القسمان في لزو م أن يكون الإسناد متصلا فالأول بمجيئه من وجه آخر, وهذا عند المتأخرين أمـــا الترمذي فلا يشترط الاتصال في الحسن كما ستعلمه بعد إن شاء الله تعالى ينظر توضيح الأفكـــار للـــصنعاني (ج1/ ص153)والقسم الثاني فالاتصال مشروط من السلسلة نفسها وقد ذكر الحافظ العراقي اعتراض ا لبعض المتأخرين يعني ابن جماعة وكلامه في المنهل الروي (ص36)-فقال:" يرد على الأول المنقطع والمرسل الذي في رجاله مستور وروى مثله أو نحوه من وجه آخر ويرد على الثاني المرسل الذي اشتهر رواته بما ذكر " التقييد والإيضاح له(ص40). ويشتركان في انتفاء الشذوذ والنكارة فالأول انتفاؤها إنما بالتابع والآخر إنما لصدق الراوي وأمانته و كـــون العلـــة تنتفي في الثاني زيادة قيد لأن ميدان التعليل إنما هو في أخبار الثقات ولا تظهـ ر إلا للجهبذ الصيرفي المتقن.قال الإمام السخاوي في شرحه :"(وزاد) أي ابن الصلاح في كل منهما كونه ما عللا ولا بنكر أو شذوذ أي بكـــل منـــهما (شملا)بناء على تغايرهما أما مع ترادفهما كما سيأتي البحث فيه فاشتراط انتفاء أحدهما كاف"فتح المغيث له (ج1/ ص69)وقد عاب الدكتور المليباري هذا العمل كله في كتابه نظرات (ص23). ومن هذا التأصيل لتعريف الحسن ظهر التفريق بين نوعي الحسن في الاصطلاح فسمّي الأول الحسن لغيره والآخر الحسن لذاته ودرج عليه الأئمة بعد ذلك.ومن هذا الاعتبار سأقوم بدراسة الحسن في كتاب الترمذي ونسلط الأضواء على منهجه في الاستعمال للفـــظ الحسن بنوعيه أحدهما عرّفه,والآخر كان في عمله التطبيقي على الأسانيد التي أو الرجال الذين حسّن لهم الأئمة.

-2- قال ابن دقيق العيد في الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص196):"وهذا كلام فيه مباحثات ومناقـــشات علـــى بغض الألفاظ". وكذا الذهبي في الموقظة (ص28)قال الدكتور ربيع بن هادي : بعـــد ســـياق هـــذه التعـــاريف الأربعة:"لم تشف هذه التعاريف كلها القاضي بدر الدين ابن جماعة (639-733هـــ) قال بعد ذكرها مع تعريف ابن الصلاح: قلت:وفي كل هذه التعاريف نظر ..ثم قال:" وأما الأول من القسمين فيرد عليه الـــضعيف والمنقطـــع والمرسل الذي في رجاله المستور ويروي مثله أو نحوه من وجه آخر ويرد على الثاني وهو أقربهما المتصل الذي اشتهر راويه بما ذكر , فإنه كذلك وليس بحسن في الاصطلاح".

وأما ما كان بعد الإمام ابن الصلاح من التعريفات إنما هو عالة عليه إلا أن الأئمة اجتهدوا في تلخيص العبارة والتقليل من الألفاظ وفقا لقاعدة الحدود والرسوم في العرف عند المناطقة.

وكعادة الأئمة ذهب الحافظ ابن جماعة(ت733هـ) ينظر في تلك الحدود التي سبقه بها أهل الحديث ممن قبله فلم تشف غليله , فأخذ هو الآخر يورد عليها بإمعان وتدقيق ما رآه فيها من تقصير في شمولية الحد للمحدود.

ثم عرَّف الحسن فقال :"ولو قيل الحسن كل حديث خال عن العلل وفي سنده ا لمتصل مستور له به شاهد أو مشهور قاصر عن درجة الإتقان لكان أجمع لما حددوه , وقريبا مما حاولوه..وأخصر منه ما اتصل سنده وانتفت علله ...في سنده مستور وله شاهد أو مشهور غير متقن"[1].

ولقد تناول الأئمة هذا التعريف بالتحليل والبيان كما هو مبين في الهامش , لما فيه من دعوى الحُسْن والجودة لقربه من حقيقة الحديث الحسن عنده[2].

و لم يسلم هذا التعريف لابن جماعة كغيره مع شدة التحري والنظر العميق من النقد

-1- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لابن جماعة (ص53-54) والنكت على ابن الصلاح لابن حجر(ج1/ص406). وينظر تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف لربيع بن هادي المدخلي(ص17)

-2- قال اللكنوي : فقوله(خال عن العلل) احتراز عن دخول الأسباب الخفية الغامضة القادحة في الحديث , وقوله(في سنده المتصل) احتراز من المرسل والمنقطع ونحوهما .وقوله (له به شاهد أو مشهود) صفة والضمير المجرور في(له) راجع إلى المستور وفي (به) للحديث أو فيه للتنويع لا للتردد .والمعنى للراوي المستور العدالة بهذا الحديث(شاهد) حديث آخر مروي بلفظه بغير هذا الإسناد يشهد له بالقوة . أو لراوي الحديث طريق آخر فيه معنى هذا الحديث يشهد لمتنه ومعناه يكون هذا الحديث شاهد وذلك مشهود بهذا المعنى , واحترز به عن الضعيف الذي لم يعتضد بمثل ذلك الحديث أو آخر بمعناه .وقوله(قاصر عن درجة الإتقان) صفة أخرى للراوي المستور العدالة, فعلم منه أن عدالة رجال الحسن وإتقانهم قاصران عن عدالة رجال الصحيح وإتقانهم وبه يخرج الصحيح " وبعد التحليل والشرح رجّح هذا الحد ليكون أحسن الحدود ثم نقل اعتراض الطيبي عليه في الخلاصة (ص43) إذ قال:"ولكن يرد على قوله (في سنده المتصل) مرسل الثقة الذي اعتضد بالمسند , فإن ثبت تبين بأن العمل حينئذ بالمسند لا به "قال اللكنوي معقّبا:" لو لم يرو المسند من وجه آخر ووجدت الشروط الباقية , أفلا يكون حسنا؟ بلى فلم يشمله التعريف , وقد قصد بهذا القيد الاحتراز عن الصحيح لأن شرط الصحيح أن يكون مشهور العدالة"ثم قال:"وقد يجاب عنه أيضا بما ذكره الحافظ أبو الفتح بأنه اشترط في الحسن أن يروى من وجه آخر و لم يشترط ذلك في الصحيح". ظفر الأماني في مختصر الجرجاني للكنوي(ص178).

والاعتراض كما هو مبين في الهامش أسفل الصفحة[1].

ولكن هذه المرحلة جعلت التعريف أكثر دقة ويقترب نوعا ما من حقيقة الحسن.

وقال بعده الإمام الطِّيْبي(ت743هـ):" الحسن مسند من قرب من درجة الثقة ومرسل ثقة وروى كلاهما من غير وجه وسلم من شذوذ وعلة" [2].

وهذا تعريف بالمثال وببعض أنواعه الضعف المنجبر.

ومن هنا ينطلق الحد في مرحلة جديدة من التحقيق والتقعيد على منهج المتأخرين بعيدا عن التمثيل بل قائم على التأصيل والتدليل وهو زمن الإمام الذهبي (ت748هـ) مع أنه قال في الموقظة:" لا تطمع بأن للحسن قاعدة عامة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها , فأنا على إياس من ذلك"[3].

1- قال الحافظ ابن حجر يرد على ما استحسنه ابن جماعة من التعريف للحديث الحسن :"فليس يحسن في حد الحسن فضلا عن أن يكون أحسن لأوجه : أحدها: أن قيد الاتصال إنما يشترط في رواية الصدوق الذي لم يوصف بتمام الضبط والإتقان وهذا هو الحسن لذاته وهو الذي لم يتعرض الترمذي لوصفه ..ثانيها: اقتصاره على رواية المستور مشعر بأن رواية الضعيف السيئ الحفظ ومن ذكرنا معه ..ليس تعد حسانا إذا تعددت طرقها, وليس الأمر في تصرف الترمذي كذلك فلا يكون الحد الذي ذكره جامعا . ثالثها: اشتراط نفي العلة لا يصلح هنا لأن الضعف في الراوي علة في الخبر و [لانقطاع في الإسناد , وعنعنة المدلس,وجهالة حال الراوي] علة في الخبر.ومع ذلك فالترمذي يعلي ذلك كله بالحسن إذا جمع الشروط التي ذكرها فالتقييد بعدم العلة يناقض ذلك والله أعلم "وعن هذا الوجه قال الدكتور ربيع في الهامش :" هذا الوجه غير وارد في نظري.لأنه اشترط نفي العلة المصطلح عليها بين أهل الحديث -ثم عرفها- اعترض به الحافظ كله ليس من هذا القبيل" ثم قال ابن حجر رابعها :" الذي ذكر غير منضبط فيرد عليه ما يرد على ابن الجوزي". النكت على ابن الصلاح لابن حجر(ج1/ص407-408)

2- الخلاصة في أصول الأثر للطيبي (ص43) قال في بداية الكلام :" اعلم أن هذا المقام صعب مرتقاه وعقبة كؤود من استعلى ذروتها ثم انحدر منها وقف على أكثر اصطلاحات هذا الفن..ثم ذكر الجود وناقشها ثم ذكر تعريفه المختار". تقسيم الحديث لربيع بن هادي المدخلي(ص18) ونقله السيوطي في تدريب الراوي(ص124).

3- قال الدكتور أحمد معبد عبد الكريم في قول الذهبي وهذا الكلام من الإمام الذهبي يعكر على ما قرره بنفسه قبله بخصوص الحسن لذاته حيث جعل له ضابطا إجماليا, وهو القصور القليل في راويه عن مرتبة الصحيح عند الجمهور وذكر له عدة أمثلة .. وقوله أن القاعدة التي يندرج فيها كل الأحاديث الحسان لا يطمع فيها لأنه ميئوس من وجودها غير مسلم بهذا الإطلاق لأن القواعد الكلية عموما تبنى على الأغلب وبالتالي لا يلزم اندراج الجميع فيها بل يخرج البعض عنها .. أما تعليله اليأس من وجود تلك القاعدة بتغير اجتهاد الحفاظ أو أحدهم في حكم الحديث الواحد من وقت لآخر فهذا لا يصلح تعليلا لأن صنيع الأكثرين من الحفاظ والنقاد خلاف ذلك , ومتى حصل التردد المذكور في الحكم فسنجد السبب في تغيره ليس تغير الاجتهاد كما قال,ولكن السبب هو عدم تحقق =

فقد حاول هو الآخر كغيره من الأئمة في تقريب مفهوم الحسن وتحرير معناه الـــذي قال فيه:"في تحرير معناه اضطراب وذكر حدود من سبقه ثم قال :" وقد قلت لـــك : إن الحسن ما قصر سنده قليلا عن رتبة الصحيح"[1].

وهذا نوع معدود من الصحيح ولذلك قال في ترجمة : (محمد بن طلحة بن مـــصرف اليامي)[2]:" ويجيء حديثه من أدابي مراتبالصحيح ومن أجود الحسن وبهذا يظهر لك أن الصحيحين فيهما الصحيح وما هو أصح منه وإن شئت قلت فيهما الصحيح الذي لا نزاع فيه والصحيح الذي هو حسن , وبهذا يظهر لك أن الحسن قسم داخل في الـــصحيح وأن الحديث النبوي قسمان ليس إلا صحيح وهو على مراتب وضعيف وهو على مراتب"[3].

ثم قال في الموقظة بعد ذلك يمثل للحسن من هذا النوع الذي يقتـــرب مـــن مرتبـــة الصحيح وهو من أدناه:" فأعلى مراتب الحسن: بهز بن حكيم عن أبيه عن جده[4].

=مطالب الاجتهاد فيمن يتغير حكمه . وبالتالي عدم تحقق الاجتهاد في هذه المواضع بمعناه الاصطلاحي وشـــروطه الدقيقة،وحصول التساهل كما عرف من الحاكم في مستدركه مثلا . والاسترواح من آخرين في البحث عن طـــرق الحديث وعلله وعدم الاستيعاب والتدقيق في تحرير حال الرواة ونحو ذلك وعليه فلا يكون الـــتغير في مثـــل هـــذه الحالات دليل على اليأس من وجود قاعدة عامة الاطراد".من ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل له(ص144-146).

-1- الموقظة للذهبي (ص28)قال الحافظ بن حجر:" الذهبي من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال " نزهة النظر بشرح نخبة الفكر(ص83) وينظر قواعد في علو الحديث التهانوي(ص38)

-2- كوفي صدوق له أوهام وأنكروا سماعه من أبيه لصغره.من السابعة مات سنة سبع وستين.التقريب(ت5982)

-3- سير أعلام النبلاء للذهبي(ج7/ص339)

-4-بهز بن حكيم بن معاوية القشيري أبو عبد الملك صدوق من السادسة مات قبل الستين. وأبوه حكـــيم بـــن معاوية بن حيدة القشيري صدوق من الثالثة ذكره ابن حبان في الثقات . وجده معاوية بن حيدة بن معاويـــة بـــن كعب القشيري صحابي نزل البصرة ومات بخراسان.وسئل يحيى بن معين عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده فقـــال إسناده صحيح إذا كان من دون بهز ثقة.ينظر ما قيـــل في هـــذا الـــسند في تهـــذيب التهـــذيب لابـــن حجـــر (ج1/ص437).الحاصل أنه على شرط الترمذي وقد صحح حديثه في الجامع كما في حـــديث فـــضل الـــشام (ح2199/ج 4/ص83) وحسن في بعضها كما في حديث كراهية الـــصدقة لأهـــل البيـــت (ح656/ج2/ ص141) وذكره الحافظ فيمن علق لهم البخاري في الصحيح لأنه ليس من شرطه هدي الـــساري لـــه (ص586) ونقل النووي قول الحاكم حيث جعله ومن هم في رتبته في الدرجة الخامسة مما هو متفق فيه من الحديث المحتج بـــه وإن لم تكن مخرجة في الصحيحين فقال :" القسم الخامس أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجـــدادهم و لم تتواتر الرواية عن آبائهم عن أجدادهم بها إلا عنهم كصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وبهز بن حكيم عن أبيه عن جده وإياس بن معاوية عن أبيه عن جده وأجدادهم صحابيون وأحفادهم ثقات قال الحاكم فهذه الأقسام=

وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده- وذكر غيرهما-"[1].

ثم بين تعامل أهل الحديث مع هذه المرتبة في الحكم على أحاديثها فقال رحمه الله تعالى:"هو قسم متجاذب بين الصحة والحسن , فإن عدة من الحفاظ يصححون هذه الطرق" ثم يصرّح فيقول:" وينعتونها بأنها من أدنى مراتب الصحيح"[2].

وهذا هو القسم الأول من الحسن وهو الموسوم بالحسن لذاته.

ثم ذكر رحمه الله تعالى أمثلة النوع الثاني من مراتب الحسن لذاته فقال :" ثم بعد ذلك أمثلة كثيرة يُتنازع فيها بعضهم يحسنونها , وآخرون يضعفونها كحديث الحارث بن عبد الله[3]وعاصم بن ضمرة[4]

= الخمسة مخرجة في كتب الأئمة فيحتج بها" شرح النووي على صحيح مسلم (ج1/ص192)وقال العظيم أبادي في عون المعبود شرح سنن أبي داود :"فيه مقال. تابعي مختلف في الاحتجاج به, من الأئمة من وثقه ومنهم من قال لا يحتج به"عون المعبود شرح سن ن أبي داود (ج1/ص60)و(ج6/ص464)تراجمهم في التقريب لابن حجر على الترتيب (ت772/ص67)-(ت1478/ص116)-(ت6755/ ص469).

-1-عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص صدوق من الخامسة مات سنة ثماني عشرة ومائة. وأبوه شعيب بن محمد صدوق ثبت سماعه من جده من الثالثة. وجده محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي الطائفي مقبول من الثالثة وجده الثاني عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل أحد السابقين المكثرين من الصحابة وأحد العبادلة الفقهاء مات في ذي الحجة ليالي الحرة على الأصح بالطائف على الراجحقال أبو حاتم :" عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أحب إلي-أي من بهز -"تهذيب التهذيب لابن حجر (ج1/ص437)حسن الترمذي حديثه في الجامع واحتج به قال :" أما أكثر أهل الحديث فيحتجون بحديث عمر و ابن شعيب فيثبتونه منهم أحمد و إسحق وغيرهما". الجامع(ج2/ص134)وقاله حديث النهي عن التناشد في المسجد (ح322/ج1/ص345) و حديث زكاة مال اليتيم(ح641/ج2/134)وتراجمهم في التقريب لابن حجر على الترتيب(ت5050/ص360)= =(ت2806/ص209)(ت6037/ص423)(ت3499/ص257)وسأورده في مبحث منهج الترمذي في التحسين باعتبار الإسناد المختلف فيه وهو معدود في الجامع ممن صحح وحسن لهم الترمذي واحتج بهم. ينظر باقي الأمثلة في الموقظة للذهبي(ص32).ونقل عنه وأقرّه في تدريب الراوي للسيوطي(ص125)

-2 - الموقظة للذهبي(ص33).

-3- الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني بسكون الميم الحوتي بضم المهملة وبالمثناة الكوفي أبو زهير. صاحب علي كذبه الشعبي في رأيه ورمي بالرفض, وفي حديثه ضعف وليس له عند النسائي سوى حديثين مات في خلافة بن الزبير.تقريب التهذيب لابن حجر(ت1029/ص86)

-4- عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي. صدوق من الثالثة مات سنة أربع وسبعين. تقريب التهذيب لابن حجر(ت3063/ص228).

وحجاج بن أرطاة[1]وخُصيْف[2] ودراج بن أبي السمح [3] وخلق سواهم"[4].

وبعدها تكلم عن الحديث الضعيف وعرفه بأنه ما نقص درجة الحسن قليلا , ثم وليه الصنف الآخر الذين هم من رجال الحسن وهو القسم الثاني منه وهم الرواة الذين تحقق فيهم الضعف.

ولكنهم على ضعف يسير وإن كان لا ضابط لليسر إلا أنه قال عنهم :" وبلا ريب فخلق كثير من المتوسطين في الرواية بهذه المثابة . فآخر مراتب الحسن هي أول مراتب الضعيف –ومثل لهذه الطبقة بابن لهيعة[5] وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم[6].."[7].

وهؤلاء رواة غير متروكين وهم بمثابة القاعدة لمن هم أمثالهم في طبقتهم.

ثم كان عصر الإمام المحقق ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)ومرحلة علم المصطلح هذه هي في الواقع المرحلة الحاسمة والراجحة من جهة التدقيق والنظر في حد الحسن , وعليها المعول بعد ذلك في مؤلفات كتب المصطلح, فمنهم الشارح والمبين ومنهم الناظم والراجز.

فقد ناقش ما سبقه من الحدود والتعاريف والاعتراضات والردود عليها وساق نقودها في كتابه العظيم "النكت على ابن الصلاح" من الصفحة(404) إلى الصفحة (408).

وبعد هذا الاجتهاد المتواصل أعطى للحسن تعريفا في ألطف عبارة وأقل ألفاظ

-1- حجاج بن أرطاة بفتح الهمزة بن ثور بن هبيرة النخعي أبو أرطاة الكوفي القاضي أحد الفقهاء. صدوق كثير الخطأ والتدليس من السابعة مات سنة خمس وأربعين.تقريب التهذيب لابن حجر(ت1119/ص92)

-2- خصيف بالصاد المهملة مصغر بن عبد الرحمن الجزري أبو عون صدوق سيء الحفظ خلط بأخرة, ورمي بالإرجاء من الخامسة مات سنة سبع وثلاثين وقيل غير ذلك. تقريب التهذيب لابن حجر(ت1718/ص133)

-3- دراج بتثقيل الراء وآخره جيم بن سمعان أبو السمح بمهملتين الأولى مفتوحة والميم ساكنة قيل اسمه عبد الرحمن ودراج لقب السهمي مولاهم المصري القاص صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف من الرابعة مات سنة ست وعشرين. تقريب التهذيب لابن حجر(ت1824/ص141)

-4- الموقظة للذهبي(ص33).

-5-عبد الله بن لهيعة بفتح اللام وكسر بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه ورواية بن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما وله في مسلم بعض شيء مقرون مات سنة أربع وسبعين وقد ناف على الثمانين. تقريب التهذيب لابن حجر(ت1824/ص141)

-6-عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم قال أبو حاتم:ليس بقوي في الحديث كان في نفسه صالحا وفي الحديث واهيا.من الثامنة مات سنة(82). تقريب التهذيب لابن حجر(ت1824/ص141)والتهذيب(ج6/161)

-7- الموقظة للذهبي(ص33-34)

فقال رحمه الله في النخبة:" فإن خف الضبط فالحسن لذاته, وبكثرة طرقه يصحح"[1].

فخفة الضبط مع باقي شروط الصحيح هي قيود الحسن لذاته , وهذا القسم لو تعددت طرقه بمثله صار صحيح بالمجموع وهو الصحيح لغيره[2].

وأما القسم الآخر فهو الحسن لغيره وهو الضعيف الذي انجبر بالمتابع والشاهد كحديث المستور إذا روي من وجه آخر.

قال الحافظ ابن حجر :" للصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح"[3].

وعلى منواله نسج من بعده من أهل الحديث في النظم ونختار من ذلك الإمام السيوطي فقد قال في ألفيته يعرّف الحديث الحسن:

المرتضى في حده ما اتصل بنقل عدل قلّ ضبطه ولا
شذّ ولا علّل وليرتّب مراتبا والاحتجاج يجتبي
الفقها وجل أهل العلم فإن أتى من طرق أخرى ينمي
إلى الصحيح أي لغيره كما يرقى إلى الحسن الذي قد وسما
ضعفا لسوء الحفظ أو إرسال أو تدليس أو جهالة إذا رأوا
مجيئه من جهة أخرى وما كان لفسق أو يرى متهما
يرقى عن الإنكار بالتعدد بل ربما يصير كالذي بُدي

1- نزهة النظر لابن حجر (ص24) الدكتور أحمد معبد عن تعريف الحافظ ابن حجر :" فنلاحظ أن الحافظ قيد ما أطلقه الذهبي , حيث بين أن الاستبعاد واليأس يمكن حمله على وجود وصف جامع أو قاعدة عامة تجمع الحسن لذاته ولغيره معا وعلل ذلك بكون الحسن لغيره الذي عرفه الترمذي أمره مشكل , أما الحسن لذاته فرأى أنه لا استبعاد ولا يأس من دخول عامة أفراده تحت قاعدة عامة . وبالتالي صاغ له تعريفا اصطلاحيا يراه جامعا مانعا ومقنعا لدى الفقهاء والمحدثين بصفة عامة" ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل له(ص147).

2- التقدم من الحسن صالح للاحتجاج باتفاق الأئمة وإن كان دون الصحيح لكونه يقاربه ,كما أنه يشابهه في أنه على مراتب بعضها فوق بعض.هذا الذي شرطه أبو داود في سننه كما صرح به في رسالته إلى أهل مكة .

3- المصدر نفسه لابن حجر (ص25) وقد الأمير الصنعاني قيد الحافظ ابن حجر في الحد (خفة الضبط)وقال:" خفة الضبط أمر مجهول "(ج1/ص156) وقال السخاوي في فتح المغيث (ج1/ص68) بأن خفة الضبط غير منضبطة.وأجيب عن هذا بأن الراوي الذي أراده الحافظ خفيف الضبط هو الذي تأخر عن درجة الصحيح تأخرا يسيرا, لكونه يقصر عنه في الحفظ والإتقان, ولم يبلغ مرتبة من يعد ما انفرد به منكرا, وهذا المعنى منضبط.

قال الشيخ أحمد شاكر في الشرح :" أما إذا كان ضعف الحديث لسوء حفظ الراوي أو نحو ذلك فإنه يرقى إلى درجة الحسن أو الصحة إن بعدد طرقه إذا كانت كذلك , وأما إذا كان ضعف الحديث لفسق الراوي أو اتهامه بالكذب ثم جا ء من طرق أخرى من هذا النوع فإنه لا يرقى إلى الحسن. بل يزداد ضعفا إلى ضعف"[1].

وللحسن تعاريف غير هذه لم نذكرها اقتصارا على أهمها عبر التسلسل الزمني لهـــذه الحدود التي أراد أصحابها أن يحُ كموا المعنى الحقيقي والدقيق للحديث الحسن على ســـبيل الحصر والتدقيق والتقنين.

ولكن لما بعد حصول المبتغى في هذ ا المطلب الشاق على الأنفس , ولما اجتمعت كلمـــة ثلاثة من الأئمة وهم : الإمام الذهبي والإمام ابن كثير والإمام البلقيني أنه ليس للحسن حد ولا ضابط متفق عليه, لأنه وسط بين طرفي نقيض الصحيح والضعيف.

كما لايطمع به المت بحر فضلا عن الباحث وذلك لصعوبة المسلك وكثرة الأنـــواع , فلو صارت حدا لصار تعريف الحسن في أسطر عديدة ولكان من أطول الحـــدود علـــى الإطلاق, ومعلوم أنه لا بد في الحدود أن تكون جامعة مانعة يسيرة الألفـــاظ وهـــي في تعريف الحسن تكون كشبه المتعذر وقوعه.

يقول البلقيني:" الحسن لما توسط بين الصحيح والضعيف عند الناظر كان شيئا ينقدح في نفس الحافظ وقد تقصر عبارته عنه كما قيل في الاستحسان فلذلك صَعُب تعريفه"[2].

وسبقه إلى ذلك ابن كثيرفقد قال :" وهذا النوع لما توسط بين الصحيح والـــضعيف عند الناظلا في نفس الأمر عسر التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هـــذه الـــصناعة وذلك لأنه أمر نسبي شيء ينقدح عند الحافظ ربما تقصر عبارته عنه"[3].

وقال طاهر الجزائري :"وقال بعضهم إنه لا مطمع في تمييز الحسن من غيره تمييزا يشفي الغليل غير أن من برع في هذا الفن يمكنه أن يقرب على الطالب مطلبه"[4].

-1- شرح ألفية السيوطي أحمد شاكر (ص15-16) وخطّأ الشيخ أحمد شاكر الإمام السيوطي في حكمه على كثير من الأحاديث بالحسن بمجرد تعدد الطرق بغض النظر عن درجة ضعفها.

-2- محاسن الاصطلاح للبلقيني (ص176) وينظر تدريب الراوي للسيوطي(ص125)

-3- الباعث الحثيث (ص37) وينظر توجيه النظر لطاهر الجزائري(ص146)

-4- المرجع نفسه لطاهر الجزائري(ص146-147)

ولا يمكن أن نحدد معالم الحسن بذكر أنواعه أو من يصدق أن يكون حديثهم حسن من بين رواة الإسناد المحكوم به أو على متنه بالحسن وذلك فيما نقله الإمام الـ زركشي عن الإمام أبي الحجاج السالسي حيث قال رحمه الله تعالى:

"ووجدت بخط الإمام الحافظ أبي الحجاج يوسف بن محمد السالسي: "الحسن ما لـه من الحديث منزلة بين منزلتي الصحيح والضعيف ويكون الحديث حسنا هكذا إمـا بـأن يكون أحد رواته مختلفا فيه وثقه قوم وضعفه آخرون, ولا يكون ما ضعف به مفسرا فإن كان مفسرا قدّم على توثيق من وثقه, فصار الحديث ضعيفا, وإما أن يكون أحد رواته إما مستورا وإما مجهول الحال"[1].

وقال الدكتور وليد العاني :"من خلال هذه التعاريف نفهم أن بعض المحدثين يقـصر الحسن على الحديث الذي يرويه الراوي الذي تجاذبته أطراف التوثيق وأطراف التضعيف , فلم يترجح إلحاقه بمن فوقه ولا إلحاقه بمن هو دونه , ولذا اختص بمرتبة بين الصحة وبـين الضعف وهي الحسن . وتكاد تستقر فحوى هذه التعاريف للحديث الحسن عند المحققـين من علماء الحديث , ولكن بتفصيل أكثر فيطلقون اسم (الحسن لذاته) على الحديث الذي يرويه الصدوق الضابط المتقن لكن غير تام الضبط والإتقان.

وعبارة السخاوي[2] توضح هذا تمام التوضيح عندما يعرف الحسن فيقول :" مطلـق الحسن هو الذي اتصل سنده بالصدق الضابط المتقن غير تامهما أو بالضعيف بمـا عـدا الكذب إذا اعتضد مع خلوهما عن الشذوذ والعلة"[3].

1- النكت على ابن الصلاح للزركشي(ص100)

2- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي(ج1/ص70)

3- منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها للدكتور وليد بن حسن العاني (ص95-96) وممن حصر الحسن في هذا النوع في التعريف الشيخ مصطفى أمين التازي –رئيس قسم الحديث بالأزهر -فقال: الحسن هو الذي اتصل سنده بنقل العدل الضابط ضبطا غير تام عن العدل الضابط ولو ضبطا غير تام من مبتدأ السند إلى منتهاه من غير شـذوذ ولا علة"عرف الحسن لغيره فقط الذي فقد شرطا أو أكثر من شرط الحسن لذاته غير أنه روي مـن طريـق أخرى بمثله أو بنحوه بما يمكن أن ينجبر بها ما فيه من نقص ".ذكره الدكتور أبو لبانة الطاهر صالح في كتابه أصـول علم الحديث بين المنهج والمصطلح (ص18) [من مقاصد الحديث في القـديم والحـديث (ج2/ ص102-104)] وقال عنه بأنه تعريف يؤدي إلى معنى الحديث الحسن الذي يميزه عن باقي أنواع الحديث ودون أن تطاله يد النقد.

ولما استبعد ذلك الشيخ طاهر الجزائري قال عنه في عبارة كالمعترض عليه :" وقد حاول محاولون أن يحدوا الحسن مطلقا -ثم ذكره-"[1].

خاتمة المبحث:

والحاصل من كل ما أوردته من حدود الحديث الحسن الذي تداولته العقول والفهوم بالدراسة والنظر أن الحديث الحسن وعورة مسالكه إنما جلت لأجل كونه وسطا بين الصحيح والضعيف فإن الصحيح حديثهم صحيح بشرطه ما يكن شاذا أو معللا , وحديث الضعفاء درجات حسب ما لحق الحديث من الضعف كانقطاع أو طعن في راو , ومنه المنجبر المعتضد بمثله ومنه ما لا يندفع ضعفه وهو ساقط الاعتبار لا يشتغل برايته ملا تجوز إلا ببيان حاله[2].

فإذا كان الراوي مشهورا بالعدالة والصدق خفيف الضبط فلا ريب في حسن حديثه ما لم يخالف حديث الأثبات عن الثقات , وأن من اختلف فيهم بين تصحيح حديثهم وتضعيفهم مع ثبوت الصدق فحديثهم حسن أيضا , وأن من ضعفوا في حفظهم أو جهل حالهم أو ساقوا أسانيد منقطعة لتدليس أو إرسال, فحديثهم حسن لكن بالمجوع لا لذاته.

ومن خلال هذا التقسيم لا يتأتى التعريف للحسن في ألفاظ تلم أجزاء جنس المحدود , وقد يُخالف المحدث على تحسينه بين مصحح أو مضعف , وسبب الخلاف إنما هو راجع لأمور نعدد منها:

- سعة الاطلاع وقلته للباحث في علل الأحاديث وتتبع المرويات والأسانيد لجمع المتابعات والشواهد.
- الاختلاف في الحكم على الراوي الذي دار حديثه بين القبول المطلق أو النسبي والرد المطلق أو النسبي.
- مناهج المحدثين مختلفة مؤسسها متباينة إلى حد أدى بهم إلى الاختلاف في إطلاق الأحكام على الأحاديث وعادة ما يرمي المتشدد على غيره بالتساهل والعكس بالعكس , وإنما الأمر في القضية إنما هو يعود للأكثر بحثا ونظرا واطلاعا وأقوي حجة وبرهانا.

-1- توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري(ص147) وأظنه عنى بقوله هذا الإمام السخاوي.

-2- النكت على ابن الصلاح لابن حجر(ج1/ص408).

وبالتالي ظهر لي من خلال ما استعرضته من التعريفات أن الحسن هو الحديث الـــذي نقل بإسناد الثقات جمعوا بين قوة الضبط والعدالة حيث تخللهم راو اشتـ ـمل علـــى أحـــد الأوصاف التالية:

- إما أن يترل عن درجة الصحيح قليلا لخفة الضبط مع الصدق والشهرة[1].
- أو راو اختلف فيه بين مجرح ومعدل ولا مرجح بين القولين فسلك حديثه حـــسن ظن به لكثرة حديثه وشهرته بالرواة[2].
- أو راو مستور جهلت عدالته وخفي ضبطه عن النقاد وهو مجهول الحال[3].
- أو هو راو تحقق الكلام فيه بالتضعيف لسوء حفظه واختلاط أو وهم وغفلة مـــع غلبة عبادة عليه أو نحو ذلك من الجرح الخاص بخلل في الحفظ حيـــث لم يـــؤمن تفرده بما روى حتى يقوى من وجه غيره.
- أو راو ضعيف بما ذكر كان سببا في انقطاع السند لتدليس أو إرسال لم يسلم منه إلا بمتابع أو شاهد.

وهذه هي مراتب الحَسن لذاته ولغيره في الاصطلاح الذي استقر عليه المتـــأخرون في تعريفهم وتطبيقهم وسنناقش هذه الأنواع في الكلام عن تحسين الترمذي[4].

ومما لا بد من ذكره في هذا الموطن أنه لا يصح أن نجمع بين القـــسمين في حـــد واحد كما فعله الإمام ابن الوزير في تنقيح الأنظار , وقد انتقده على ذلـــك شـــارحه الإمام الصنعاني حيث قال في تنبيه مايلي:

" عرف المصنف الحسن في مختصره بقوله (فإن خف - الضبط- وكان لـــه مـــن جنسه تابع أو شاهد فالحسن)[وهذا مثل حد الحافظ من دون ذكر التابع والشاهد].

-1- وهو القسم الذي ورد في تعريف الحافظ ابن حجر هو الحسن لذاته وهو في أدنى درجات الصحيح.

-2- ينظر في ذلك منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها للدكتور وليد بن حسن العاني(ص95-96)

-3- وهو الذي أراده الترمذي بالتحسين فيما شرط على ما قاله الحفظ ابن الصلاح في بحثه لتعريف الترمذي.

-4- هذا والذي قبله هما قيد الحسن لغيره لأن أصله ضعيف بأحد أنواع الضعف المذكورة ونال التحسين من جهة الإعتضاد والترقية بالمتابع والشاهد وهذا النوع في الاحتجاج به خلاف مشهور . فمن جعل الحسن واحـــدا فهمـــا حجة جميعا زمن قسمهما فالخلاف قائم, والعبرة بالقوة من جهة السند وكذا الموافقة لأصول الشريعة الإسلامية.

وقد عرفلنَ الحسن لذاته لا يحتاج إلى شاهد وتابع .. والثاني هو الذي يحتاج إلى شاهد وتابع هو الحسن لغيره, وهذا الذي أراده الترمذي وحملوا عليه عبارته.

فإذا عرفت هذا عرفت أم المصنف رحمه الله خلط التعريفين, فأخذ خفة الضبط من رسم الحسن لذاته, وأخذ اعتبار الشاهد والتابع من رسم الحسن لغيره , فإن الحسن للغير لا يلاحظ فيه خفة ضبط رواته بل يقبل مع حصول ضعف الراوي أو غلطه , كما لا يلاحظ لشاهد أو التابع في رسم الحسن لذاته فرسم المصنف غير صحيح على التقديرين, ولا يقال هذا اصطلاح له لأنه بصدد بيان اصطلاح أئمة الحديث"[1].

ولذلك أقول في تعذر أو ثقل الحصول على عبارة جامعة لحد الحديث الحسن الذي تنوعت مراتب رواته واختلفت منازلهم زيادة إلى اختلاف المناهج العلمية , ولأجل ذلك نقول:

ومن الحَسَن ما تعجز عنه العبارة لحال الأسانيد التي بين يدي الباحث الناقد فيطلق الحُسن على الحديث لشيء انقدح في نفسه , كأن يكون موافقا للكليات الشرعية أو مندرجا تحت مقصد جليل , أو يدخل في حكمه ضمن عام مشروع أو سبق إليه أحد الأعلام الذين يُقْتَدى بهم في الدين والرأي , أو أمر صالح معمول بجنسه عقلا كما في الفضائل والرقاق ليكون في مقام تزكية النفوس , أو ما كان في طب وعلاج يقدح في الذهن مخافته لحكم محكم أو تجربة في الواقع ويعتبر به في مقام الإرشاد[2], وفي كل ما ذكرته من الأوجه إنما قد يعوّل عليه ما لم يفتح باب بدعة في الدين تضاهي الشرعية, فمقصد حفظ الدين من المحدثات يكون حينها المقدم.

1- توضيح الأفكار للصنعاني (ج1/ص155)

2- هذا خاص بالمتن من ألفاظ أو حكم جاء فيه وهذا دون الإسناد .كما أن هذه المسلك لا تثبت به العقائد بل بالصحيح لا ما دونه. والله تعالى يحفظ العقيدة الصحيحة للناس بما جاء مرويا عن الأثبات الثقات في القرآن والسنة.

المبحث الثـــاني: الحسن في عرف الترمذي واستعمالاته في الجامع

المطلب الأول: أهمية تعريف الترمذي للحسن في عصره

لقد نال الإمام الرامهرمزي قدم السبق في وضع تعريف لـ لحديث الحسن في زمن اختلفت فيه آراء الأئمة فيه , حيث استعمله كل محدث ناقد على ما يراه لائقا به إلا أنه لم يعْدُ أن يكون من جنس الحكم اللغوي وهو استحسانه لعلامة فيه كما ذكرته عن جماعة من الأئمة والنقاد من المتقدمين.

فيعد الترمذي رحمه الله تعالى بهذا أول من وضع الـ لبنة الأولى لهذا النوع من الأحاديث فقيده بتلكم القيود التي سنحللها ونتكلم عليها بالتفصيل في المطلب الموالي.

ولقد كان الأئمة في هذا العصر على دراية تامة بالحديث وعلله ومخارجه وكثرة الممارسة مع المذاكرة والمناظرة فيه مع الأكابر والصيارفة الأجلاء , ولم تكن لديهم الحدود إذ ذاك محل اهتمام ومن نظر إلى كلام الإمام الشافعي مثلا في تعريفه للحديث الصحيح , حصل له معرفة ذلك يقينا[1].

فقد يطوّل العبارة للبيان وتحصيل المراد كما فعل ابن رجب في تحليل مفرداته [2], فكل قيد سيق في التعريف إنما يحوي قسما من أقسام علوم الحديث.

ومن الأدلة الواضحة أن أهل الحديث أبعد الناس عن المنطق وعلومه وتحديداته مثل الإمام مسلم وأبي داود وغيرهما, ولم يلتفتوا إليها في ما كتبوه من قواعد الحديث.

وهذا في من قبل الترمذي أما من بعده أمثال الإمام الرامهرمزي في المحدث الفاصل والحاكم في معرفة علوم الحديث وإلى زمن الخطيب الـ بغدادي في مؤلفاته حيث لم يعوّلوا على الحدود, تقول في باب : ((كلام المحدث على الحديث ووصفه إياه بالصحة والثبوت وغير ذلك من الصفات والنعوت))- ولم يصنع كما صنع المتأخرون في صناعة الحدود-:

"يستحب للراوي أن ينبه على فضل ما يرويه ويبين المعاني التي لا يعرفها إلا الحفاظ من أمثاله وذويه فإن كان الحديث عاليا علوا متفاوتا وصفه بذلك.

وإن كان على الوصف الذي ذكرنا آنفا وانضاف إليه أن يكون رواته من أهل الفقه

-1- الرسالة للشافعي(ص370-372) ويعتبر أقدم تعريف للصحيح وصل إلينا.

-2- شرح علل الترمذي لابن رجب(ص268-276) ومثله فعل الخطيب في الفقيه والمتفقه(ج1/ص103).

والفتيا فناهيك به ومثله.

وهكذا إذا كان رواته غاية في الثقة والعدالة مشهورين عند الكافة بضبط الرواية نحو رواية عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن عائشة ورواية عبيد الله أيضا ومالك بن انس جميعا عن نافع عن ابن عمر وما شاكل ذلك.

ومن كتب عنه بعض الحفاظ المبرزين وأحد الشيوخ المتقدمين حديثا كان استحسنه أحببت له ذكر ذلك إذا أورده, وربما كان ما يستحسن من الحديث راجعا إلى متنه مع سلامة إسناده مثال ذلك:

ما أنبأنا أبو نعيم الحافظ(ذكر سنده إلى)أبي موسى قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم):" إذا كان يوم القيامة دفع إلى كل مؤمن رجل من أهل الملل فقيل هذا فداؤك من النار", قال محمد بن عاصم وسمعت أبا أسامة يقول هذا خير من الدنيا وما فيها وإسناده كأنك تنظر إليه..(ذكر بسنده إلى عيسى بن أبي حرب) قال سمعت ابن المديني يقول:"كنا في مجلس سفيان بن عيينة فحدث بحديث عن النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال رجل(ما أحسنه) فقال سفيان: أتقول لحديث النبي (صلى الله عليه وسلم) ما أحسنه, إلا قلت هو أحسن من الجوهر أحسن من الدر أحسن من الياقوت أحسن من الدنيا كلها"..

وقد يعبر عن مثل ما ذكرناه آنفا بأنه غريب وأكثر ما يوصف بذلك الحديث الذي ينفرد به بعض الرواة بمعنى فيه لا يذكره غيره إما في إسناده أو في متنه فأما العبارة عن الحديث المستحسن بأنه غريب"[1].

ثم بدأ الأئمة في التنبه لهذا الابتكار في الصناعة الحديثية من وضع الحدود لرسم معالم المصطلحات وذكر شروطها وقيودها , حتى تكون جامعة مانعة تعين العقل على ضبط الألفاظ والتحقيق في إطلاق الأحكام , ومهما كان فيها من السلبيات أو الاعتراضات إلى أنها مفتاح لكل من استصعب الفن أو راح يخبط خبط عشواء كما قيل في من لا يتقن ما يصنع.

-1- جامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (ص121-126) وعلى ضوء تعريف الترمذي للحسن وحال رواته صاغ الخلف عدة تعريفات للحسن لذاته ثم الحسن لغيره وتنوعت عباراتهم فيهما كما سلف.

ومن فائدة الحد أن نلزم القائل به والواضع له ونحاكمه إليه هذا إذا لم نقف على ما صرح به في المنهج وبيان المقصد الذي سيق لأجله الحد , لأن الحدود أغلبية ومجملة لا تتبين المراد إلا من الشرح بالتفصيل مع التمثيل لذلك كما عودنا المتأخرون في مؤلفاتهم.

ومن فائدة الحدود هي إلزام الخصوم عند الدعاوى من غير البيّنات القائمة على برهان ودليل من الواقع التطبيقي للمحدث أو التصريح الصريح منه فيما انتهجه من المسالك في الأحكام, غريبا على أهل هذا الفن أن يطيل من ليس منهم الكلام في شأنهم , ونحن في عصر شاهدنا من ذلك الكثير ولا يخفى عن المبتدأ والمنتهي.

ومن خلال ذلك نرى أن الإمام الترمذي بتعريفه هذا قد فتح بابا واسعا لمن بعده للاجتهاد والنظر في القواعد النظرية الهامة.

فأهمية تعريف الترمذي في واقع أهل الحديث في زمن كان المحدثون فيه ليس لهم في الكلام عن الحدود كبير اهتمام- تكمن في النقاط التالية:

أنه أخرج نوعا جديدا في الصناعة الحديثة ويهو وضع الحدود في شكل شروط مبينة , وكان الأئمة بعده تبع له في ذلك , وجعلوا تعريفاتهم على الاصطلاح العام لا خاصا بأحدهم كما فعله الترمذي[1].

وحصل به التقسيم الثلاثي للحديث وكان به الحديث ثلاثة أقسام في نفس الأمر لا اثنان كما سبق وهو الذي مشى عليه أهل التأليف في قواعد المصطلح.

ثم فتح لأهل الحديث بابا جديدا للتعبير على الأحكام في شكل حدود جمعت شروط المحدود والمحكوم به, أخذت عنه هذه الطريقة فحدد الخطابي الحسن في عرف أهله كما علم, ابن الجوزي ثم من ولي بعده وكل اجتهد رأيه في قوله الذي ذهب إليه , وهذه هي حقيقة الانتفاع بالعلم.

-ظهر النقد ورغب الأئمة في البحث عن الحق في هذه المسائل التي عسر أمرها وقبولها لتحصيل ما سيقت له الحدود.

أبان من خلال كلامه قوة وعمق البحث العلمي القائم على التطبيق الحديثي والممارسة له, وإعطاء آليات التمكن العلمي في نقد الأسانيد والمتون وتعليل أحكامها.

-1- ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتركيب لأحمد معبد عبد الكريم(ص140)

المطلب الثاني : تحليل تعريف الترمذي وبيان شروطه

لقد عرف الإمام الترمذي باصطلاحاته المفرد ة والمركبة في الجامع , ومـــع ذلـــك لم يفصح عن القصد بتلك الاستعمالات مع كثرتها.

مما دفع الأئمة إلى استقصاء الجهود في معرفة المراد منها ولكن اختلفوا وتباينت أقوالهم لتنوع الاجتهادات وأوجه النظر , إلا أن الترمذي قد أعطى لمصطلح الحسن تعريفا جمع فيه قيود الحديث الحسن عنده ولم يجعله اصطلاحا عاما لأهل الفن -[1] كما حدد معـــالم الغريب وأقسامه في جامعه ومثل له في علله.

وليس غيرهما مما استعمله من الاصطلاحات الحديثية التي تفرد بها أو شارك فيها غـــيره من أهل الحديث،عجيب من الحافظ ابن كثير في قوله بجهالة حد الترمذي للحـــسن :" وهذا إذا كان قد روي عن الترمذي أنه قاله ففي أي كتاب له قاله؟ وأين إسناده عنـــه؟ وإن كان فهم من اصطلاحه في كتابه الجامع فليس ذلك بصحيح.."[2]

والحد كما روي عنه في العلل الصغير هو قوله :'' **وما ذكرنـــا في هـــذا الكتـــاب حديث حسن،فإنما أردنا حسن إسناده عندنا : كل حديث يروى لا يكون في إســـناده متهم بالكذب،ولا يكون الحديث شاذاويروى من غير وجه نحو ذلك .فهـــو عنـــدنا حديث حسن**''[3].

1- عبارة حد الترمذي قد نسبها إلى نفسه وقيدها بقوله "عندنا" فهو تعريف خاص به في صنيعه في كتابـــه , ولم يرد بها أن يكون الحد عاما لأهل الحديث،فقد قال الحافظ العراقي بعد نقل عبارة الترمذي في تعريف الحسن :" فقيد الترمذي تفسير الحسن بما ذكره في كتابه الجامع فلذلك قال أبو الفتح اليعمري في شرح الترمذي : إنه لو قال قائل: إن هذا إنما اصطلح عليه الترمذي في كتابه هذا ولم يقله اصطلاحا عاما .كان له ذلك . فعلى هذا لا ينقـــل عـــن الترمذي حد الحديث الحسن بذلك مطلقا في الاصطلاح العام ." ينظر التقييد والإيـــضاح لـــه (ص39) وتـــدريب الراوي للسيوطي(ص121) والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد شاكر (الهامش ص38).

2- المصدر نفسه لأحمد شاكر (ص37) وقد رد الأئمة هذا الزعم ووهنوه . قال الحافظ الزركشي بأن ابن كثير قد توقف في ثبوت الحد عنه ينظر النكت على ابن الصلاح له (ص98) قال السيوطي في التدريب (ص121):"وقـــول ابن كثير ..مردود بوجوده في آخر جامعه كما أشرنا إليه". وقال الحافظ العراقي :" وهذا الإنكار عجيب فإنـــه في آخر العلل التي في آخر الجامع وهي داخلة في سماعنا وسماع المنكر لذلك وسماع الناس ."ثم أخـــذ في ســـرد تلـــك الأسانيد المتصلة إلى الإمام الترمذي ينظر التقييد والإيضاح له (ص39)

3-كتاب العلل مع الجامع بشرح أحمد شاكر(ج1/ص76) شرح العلل لابن رجب (ص264)

ومن خلال هذه الجمل الثلاث نلحظ أمورا نلخّصها في هذه النقط التالية:

الأولى: عصر الترمذي قد استشرى فيه علم المنطق والتعقيدات الفلسفية من تراكيب وألفاظ لم يعهدها السلف الصالح , وانتشر في أوساط الباحثين والمبدعين في سائر العلوم الإسلامية الحدود والرسوم , ومعلوم أن الحدود والرسوم كانت من جنس علوم المنطق الأجنبية والدخيلة على العلوم الحديثية كغيرها من الفنون والاصطلاحات العلمية , ودأب الأئمة هجر المحدثات من الألفاظ والجمل.

ولذلك فقد عرّفنا الإمام الترمذي على الحديث الحسن على غير طريقة المناطقة التي درجوا عليها في وضع الحدود والرسوم، فقد استعمل فيه جملا متعاطفة بمجموعها يحصل مراده بالحسن الذي استعمله (فيكون بمثابة بيان منهجه في التحسين لا غير[1]).

الثانية: قوله :(عندنا) يريد به أنه اصطلاح خاص بالترمذي ومن معه, ولم يكن عاما لجميع أهل المصطلح كما بيناه سابقا في مسألة التقسيم الثلاثي للحديث.

الثالثة: قوله في بداية الحد(إسناده حسن) وفي آخره(حديث حسن) فهل بينهما فرق؟

وللجواب عنه: يقول الحافظ العراقي في ألفيته وشرحها:

والحكم للإسناد بالصحة أو...بالحسن دون الحكم للمتن رأوا

وقال في الشرح :أي رأوا الحكم للإسناد بالصحة كقولهم : هذا حديث إسناده صحيح دون قولهم: هذا حديث صحيح, وكذلك حكمهم على الإسناد بالحسن كقولهم :إسناده حسن دون قولهم : حديث حسن لأنه قد يصح الإسناد لـ توثيق رجاله, ولا يصح الحديث لشذوذ أو علة[2].

وقال الإمام السيوطي :" قال - أي الترمذي- في آخر الجامع "وما قلنا في كتابنا حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا" فقد صرح بأنه أراد حسن الإسناد فانتفى أن يريد حسن اللفظ"[3].

-1- نظرات جديدة في علوم الحديث لحمزة المليباري(ص29)

-2- فتح المغيث للعراقي(ص46) والتقييد والإيضاح له(ص50) والباعث الحثيث لأحمد شاكر (ص42).

-3-تدريب الراوي للسيوطي (128) وينظر توضيح الأفكار للصنعاني(ج1/211) وفي الرفع والتكميل للكنوي (187) بحث قيم في هذه المسألة والحكم على الأسانيد, وينظر تحفة الأحوذي للمباركفوري(ج1/ص377).

الرابعة: قوله **((كل حديث يروى ..))** قال الدكتور نور الدين عتر :" عام بمنزلة الجنس من الحد يشمل أنواع الحديث وقد ميّز المعرف عن غيره بثلاثة قيود هي بمنزلة الفصول"[1].

الخامسة: الشطر الأول من التعريف في قوله**((أن يكون في إسناده من لا يتهم بالكذب))** فالواضح من هذا الشرط هنا أن الإسناد إذا كان المتهم أو الكذاب معدومين أو أحدهما كان عند الترمذي حسنا مع الباقي فيما شرط له , وإن كان فيه متهم ولو توبع فليس بحسن عنده.

قال الحافظ ابن رجب :"على ما ذكره الترمذي : كل حديث في إسناده متهم فليس بحسن, وما علم حسن بشرط أن لا يكون شاذا ..وبشرط أن يروى نحوه من غير وجه على هذا الحديث الذي يرويه الثقة العدل ,ومن كثر غلطه , ومن يغلب على حديثه الوهم, إذا لم يكن أحد منهم متهما كله حسن.."[2]

وقال الزركشي عن هذا الشرط :" احترز به عما في سنده متهم فإنه ضعيف" أي من لايحتج به, ثم قال:"يتناول مشهور العدالة لكنه غير مراد بل المراد المستور "[3], وهذا موافقة لما ذهب إليه ابن الصلاح في مقدمته فقد حصره في المستور , وهذا اللزوم للفرار من دخول الصحيح في حد الحسن كما اعتُرِض به على الترمذي وأنه لم يميز بينهما[4].

-1- جامع الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيحين لنور الدين عتر(ص162)

-2شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (ص123و154و292) وذكر رحمه الله تعالى أن مراتب الرواة أربعة:منهم الثقات العدول الذين يقل في حديثهم الغلط . ومنهم الثقات الذين يكثر في حديثهم الغلط. ومنهم من يغلب على حديثه الوهم والخطأ , وهذه المراتب الثلاث كلها من شرط الحسن عند الترمذي لأنه لم ينفي إلا المرتبة الرابعة وهم أهل التهمة بالكذب . ومذهب سائر أهل الحديث ترك الرواية عن أهل التهمة كما صرح به مسلم في المقدمة(ص21)والترمذي قال:لايشتغل بالرواية عنهم في العلل (ص107)قال ابن رجب في شرح العلل (ص104): "فكل من روى عنه حديثا ممن يتهم أو يضعف لغفلته أو لكثرة خطئه ولا يعرف ذلك الحديث إلا من حديثه فلا يحتج به"يدخل في شرط الحسن من الرواة : المستور-الذي لم يذكر بجرح ولا تعديل - ومن اختلف في جرحه وتعديله لم يرجّح فيه شيء ,والمختلط إذا روى بعد الاختلاط والمدلس إذا عنعن ,والمفسق بالمعصية أو بخارم والمبتدع ما لم يكفر.قال نور الدين عتر:"فإن أوصاف هؤلاء لا تنافي شرط عدم الاتهام بالكذب"الموازنة له(ص162)

-3- النكت على ابن الصلاح للزركشي(ص98)وينظر فتح المغيث للسخاوي(ج1/ص66)

-4ينظر توضيح الأفكار للصنعاني (ج1/ص147-148)ونازع من اعترض على الترمذي في الشرط باللوازم عليه كعدم التمييز بين الصحيح والحسن بدعوى العموم والخصوص بقيده هذا بأن مراده الإفهام وليس التحديد المنطقي.

وأجيب عنه بما نقله السيوطي عن شيخ الإسلام حيث قال:" قد ميز الترمذي الحسن عن الصحيح بشيئين:

أحدهما: أن يكون راويه قاصرا عن درجة راوي الصحيح بل وراوي الحسن لذاته وهو أن يكون غير متهم بالكذب فيدخل فيه المستور والمجهول ونحو ذلك, وراوي الصحيح لا بد وأن يكون ثقة وراوي الحسن لذاته لا بد وأن يكون موصوفا بالضبط ولا يكفي كونه غير متهم.

قال: و لم يعدل الترمذي عن قوله ثقات وهي كلمة واحدة إلى ما قاله إلا لإرادة قصور رواته عن وصف الثقة كما هي عادة البلغاء"[1].

ومن هنا يتفهّم لي أن وصف الثقة في الحد قاصر غير تام , لأن الثقات طبقات ومراتب متفاوتة من جهة الضبط وإن كانوا في العدالة والأمانة والصدق سواء.

وغرض الترمذي إفهام مراده , فقد رام بقوله هذا إيراد التفصيل والبيان لمرتبة أهل الاحتجاج بأنه نفي التهمة ضمان من جهة ثبوت الديانة والعدالة مع الصدق , وأما الضبط فمضمون بذاته في كل مراتب الصحيح ,أما الحسن فمن جهة ما عُضّد بصالح الاعتبار أو موافقته للأثبات في ما رووا.

وما كان مرويا من وجه واحد وحسنه فهو خارج عن مسمى الحد الذي قصد بيانه . لأن هذا محل وفاق بين أهل العلم و لم يعمد إلى تعريفه , لعل ذلك اكتفاء منه بشهرته كما فعل مع باقي الاصطلاحات الحديثية وأشهرها الصحيح[2].

وأما الذي فيه الخلف فقد رسم له سلما يقاس به كل من كان حاله من أهل الضعف

1-تدريب الراوي للسيوطي (ص126) وإنما تركت الوجه الثاني عمدا لعدم فائدته هنا . وأفاد الدكتور نور الدين عتر فقال:"لكن عدوله عن (ثقة) إلى (غير متهم بالكذب) يشعر بأنه قاصر عن درجة الصحيح فيخرج الثقة - أي من التعريف ويبقى من دونه-" الموازنة بين الجامع الصحيحين له(ص162).

2-وهو وإن لم يعرف بها بالطريقة الاصطلاحية كما اعتاده المتأخرون , فقد تكلم على كل فن منها بالكلام على رواة كل منها فبدأها بالحديث عن مشروعية الجرح والتعديل. ثم ذكر أول من بدأ في الكلام في الرجال وبيان أحوالهم.وأخذ في بيان مراتب الرواة وأنواعها وكأنه يريد أن يجعل في كل مرتبة بعض الرجال ليكونوا بمثابة القاعدة في الباب فكل راو لم يرد بيانه في العلل وهو يشابه أحد الرواة المقعد بهم فله حكمه وحديثه معتبر من تلك الدرجة.و تكلم عن طرق التحمل والأداء وباقي العلوم الإسنادية..ينظر كل هذا في كتابه العلل الصغير.

يسيرا أو كثيرا ما لم يصل به الأمر إلى التهمة كما صرّح به في التعريف.

السادسة: وهي قوله((**ولا يكون حديثا شاذا**[1]))

قال الزركشي:"عنى بالشاذ وهو ما يخالف فيه الثقة روايات الثقات"[2]

وأقدم تعريف قبل الترمذي للشاذ إنما هو تعريف الإمام الشافعي رحمه الله تعالى.

فقال الدكتور حمزة المليباري:" فإنه جعل سلامة الحديث من مخالفة الثقات فيه من شروط الاحتجاج وذلك معنى الشذوذ عنده كمابينه ابن رجب"[3].

-1- **الحديث الشاذ:**قال عراقي في الألفية:

وذو الشذوذ ما يخالف الثقه ... فيه الملا فالشافعي حققه

والحاكم الخلاف فيه ما اشترط ... وللخليلي مفرد الراوي فقط

ورد ما قالا بفرد الثقه ... النهي عن بيع الولا والهبه

يقول مسلم روى الزهري ... تسعين فردا كلها قوي

اختار فيما لم يخالف إن من ... يقرب من ضبط ففرده حسن

أو بلغ الضبط فصحح أو بعد ... فمما شذ فاطرحه ورد

قال الإمام السخاوي في شرحه: الشاذ **لغة:** المنفرد عن الجمهور يقال شذ يشذ بضم الشين المعجمة وكسرها شذوذا إذا انفرد. وذو الشذوذ **اصطلاحا:**وما يخالف الراوي الثقة فيه بالزيادة أو النقص في السند أو في المتن (الملا) بالهمز وسهل تخفيفا, أي الجماعة الثقات من الناس بحيث لا يمكن الجمع بينهما. فالشافعي بهذا التعريف حققه وكذا حكاه أبو يعلي الخليلي عن جماعة من أهل الحجاز وغيره عن المحققين. لأن العدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد وهو مشعر بأن مخالفته للواحد الأحفظ كافية في الشذوذ وفي كلام ابن الصلاح ما يشير إليه حيث قال:" فإن كان مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذا مردودا".ولذلك قال شيخنا:" فإن خولف أي الراوي بأرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات فالراجح يقال له المحفوظ ومقابله وهو المرجوح يقال له الشاذ".فتح المغيث للسخاوي(ج1/ص197)قال الصنعاني:"ملخص الأقوال أن الشافعي قيد الشاذ بقيدين الثقة والمخالفة والحاكم قيد بالثقة فقط على ما قاله المصنف والخليلي على نقله عن حفاظ الحديث لم يقيده بشيء".توضيح الأفكار للصنعاني(ج1/ص341)معرفة علوم الحديث للحاكم(ص199) النكت على ابن الصلاح لابن حجر (ج 2/ ص652) تدريب الراوي للسيوطي(ص195)التبصرة التذكرة للعراقي(195/1)وفي عقد الدرر للألوسي(ص212) بعد ما عرف الشاذ بمخالفة المقبول:"فإن هذا هو المعتمد في تعريف الشاذ لأنه يصدق براوي الصحيح وبراوي الحسن".وفي تحفة الأحوذي شرح الجامع للمباركفوري(ج82/2) بحث قيم عن الحديث الشاذ ونقل قول الحافظ ابن حجر في هدي الساري (ص498):"وأما المخالفة وينشأ عنها الشذوذ والنكارة فإذا روى الضابط والصدوق شيئا فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عددا بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذ"

-2- النكت على ابن الصلاح للزركشي(ص98)جامع الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيحين لعتر(ص164)

-3- الحديث المعلول للمليباري (ص70) وخالف قوله في كتابه نظرات جديدة(ص34)وقال بأنه لا يستقيم.

حيث قال ابن رجب **:"الظاهر** أنه أراد بالشاذ ما قاله الشافعي , وهو أن يروي الثقات عن النبي (صلى الله عليه وسلم) خلافه"[1].

وقال الدكتور نور الدين عتر :" فاشترط أن يسلم من المعارضة لأنه إذا خالف الثقات كان مردودا"[2]. ولماذا للشافعي دون غيره؟ والجواب في نظري: لأنه أقدم من كتب في مسائل الحديث والأصول وكان متقنا ومصيبا في ما قعد له رحمه الله تعالى[3].

وأما ما قيل على هذا الشرط فقد قال الأمير الصنعاني :" قلت قد أُورِد على كلام الترمذي أنه لا حاجة إلى قوله (ولا يكون شاذا) إذ قوله (ويروى من غير وجه) يغني عنه.

وقال الحافظ ابن حجر:" ليس في كلامه تكرار والشاذ عنده ما خالف فيه الراوي من هو أحفظ منه أو أكثر سواء تفرد به أو لم يتفرد كما صرح به الشافعي, وقوله (ويروي من غير وجه) شرط زائد على ذلك, وإنما يتمشى ذلك على رأي من يزعم أن الشاذ ما تفرد به الراوي مطلقا وحمل كلام الترمذي على الأول أولى, لأن الحمل على التأسيس أولى من الحمل على التأكيد سيما في التعاريف"[4].

السابعة: في قول **((وأن يروى نحو ذلك من غير وجه))**

وهو الشرط الثالث في التعريف قال ابن رجب :".. وبشرط أن يروى نحوه من غير وجه يعني أن يروى معنى الحديث من وجوه أُخر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) بغير ذلك الإسناد"[5].

وقال اللكنوي:أي يروى هذا الحديث من أوجه بلفظ آخر , لا أنه لا بد أن يروى من وجه آخر مثله أي بلفظه الأول"[6] وهذا التعدد إنما هو لجبر الضعف ودفع مظنة الخطأ.

-1- شرح علل الترمذي لابن رجب (ص292)

-2- جامع الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيحين لنور الدين عتر(ص164)

-3- ولتمام الفائدة يقول حاتم العوني أن أقدم من تكلم في علوم الحديث فالأول هو الشافعي في الرسالة ثم الحميدي في جزء له عن أصول الرواية ثم مسلم في المقدمة ثم أبو داود في رسالته إلى أهل مكة ثم الترمذي في العلل الصغير. وهؤلاء هم أهل القرن الثالث وهم أكبر أئمة المصطلح الذين دونوا بعض القواعد التي كانت بحاجة في زمنهم إلى تقييد وإيضاح.ثم وليهم أهل القرون الموالية ينسجون على منوالهم وأكثر..المنهج المقترح للعوني(ص183)

-4- توضيح الأفكار للصنعاني(ج1/ص147) والنكت على ابن الصلاح لابن حجر(ص406).

-5- شرح علل الترمذي لابن رجب (ص292) -6- ظفر الأماني في مختصر الجرجاني للكنوي (ص174)

قال الزركشي:" وقوله (ويروى من غير وجه) ما لم يرد إلا من وجه واحد فإنه لا يكون حسنا لأن تعدد الروايات يقوي ظن الصحة , واتحادها مما يؤثر ضعفا فإنه إذا روي من وجهين مختلفين علم أنه محفوظ له أصل , إذا لم يكن إحدى الطريقين آخذة عن الأخرى"[1].

والمراد أنه يكفي أن يرد من وجهين فأكثر ولا يشترط في الأوجه أن تكون على مرتبة واحدة في القوة , ولأجل اشتراطه تكاثر الطرق أغفل شرط الاتصال فلم يذكره في قيود الحسن, وإن كان في عرف المتأخرين أنه من شرطه بل من آكد الشروط التي تدفع الريبة عن مصدر الحديث وصحة مخرجه , والوثوق بحملته التلميذ عن الشيخ من الثقات ولأن الإسناد من الدين.

وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر :" وأن يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعدا, ليس كلها في المرتبة على حد سواء بل بعضها أ قوى من بعض . ومما يقوي هذا ويعضده أنه لم يتعرض لمشروطية اتصال الإسناد أصلا بل أطلق ذلك , فلهذا وصف كثيرا من الأحاديث المنقطعة بأنها حسانا"[2].

"ومنهم من قال شرط تعدد الطرق لا بد وأن يكون أقوى من الطريق الذي فيه الضعف والذي طلب له المعضد وهذا ليترجح أحد الاحتمالين ,فكلما كثر التابع -ولو بالمعنى دون اللفظ ويدلنا على ذلك قوله (نحوه) و لم يقل مثله[3]- قوي الظن"[4].

ولقد نقل الزركشي عن جماعة من العلماء إلى اتهام الترمذي بالتناقض أو أنه خالف قاعدته و لم يف بما شرطفي الحسن حيث قال:" قال بعض المحققين :و لم يف الترمذي بهذا الشرط في الحسن وقد حكم بحسن أحاديث لم تجمع هذه الصفات, قلت -أي الزركشي- ومنه قوله (هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه) فأين هذا من قوله: (ويروى من غير وجه)"[5].

-1- النكت على ابن الصلاح للزركشي(ص98)ودراسات في الجرح والتعديل للأعظمي(ص240).

-2- النكت على ابن الصلاح لابن حجر(ج1/ص387-388)

-3-والفرق أن (نحوه) إذا كان بمعناه و(مثله) إذا كان باللفظ نفسه. ينظر لذلك تدريب الراوي للسيوطي(398)

-4-جامع الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيحين لنورالدين عتر(ص164)وقدخالف فيه الحافظ كما ذكرت آنفا

-5- المرجع نفسه للزركشي(ص99)

وقال الإمام السخاوي:" مع اشتراط الترمذي عدم التفرد فيه قد حسن في جامعه بعض ما انفرد راويه به من الأحاديث بتصريحه هو بذلك, حيث يورد الحديث ثم يقول عقبه أنه (حسن غريب) أو(حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه)"[1].

وقال الأمير الصنعاني :"وأورد الشيخ زين الدين على كلام الترمذي هذا سؤلا متجها, وذلك أنه شرط في الحديث أن يروي من غير وجه, وهو أنه قد حسن أحاديث لا تروى إلا من وجه واحد كحديث:

إسرائيل بن يونس بن أبي اسحق السبيعي عن يوسف بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه أبي بردة عن عائشة قالت:" كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال غفرانك"[2], قال الترمذي فيه بعد روايته له: (حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف عن أبي بردة, ولا يعرف في هذا إلا حديث عائشة).

فوصفه بالحسن مع تصريحه بأنه لا يعرف هذا الباب غيره, فدل على أنه لم يأتي من وجه آخر فكان نقضا لما رسم به الحسن"[3].

ولكن قد أجاب عنه ابن سيد الناس بأنه عرف ما يقول فيه حسن فقط من غير صفة أخرى لا الحسن مطلقا[4].

وقال الإمام السخاوي:" وتبعه شيخنا -ابن حجر- مع تردده في سبب اقتصاره عليه وأنه إما لغموضه أو لأنه اصطلاح جديد له, وهو الذي اقتصر عليه ابن سيد الناس بل خصه بجامعه فقط"[5].

-1- فتح المغيث للسخاوي(ج1/ص67)

-2-جامع الترمذي في أبواب الطهارة باب 5-ما يقول الرجل إذا خرج من الخلاء (ح7/ج1/ص87) وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح.وأبو داود في الطهارة :باب17-ما يقول الرجل إذا خرج من الخلاء (ح30/ج1/ص8) وابن ماجه في الطهارة:باب10-ما يقول الرجل إذا خرج من الخلاء (ح300/ج1/ص110)نقل المنذري كلام أبي عيسى وأقره.ينظر عون المعبود شرح سنن أبي داود للعظيم أبادي(ج1/ص39).

-3- توضيح الأفكار للصنعاني(ج1/ص147)

-4- المصدر نفسه(147/1). المصدر نفسه للسخاوي(ج1/ص67) النكت على ابن الصلاح للزركشي(ص99)

-5-المصدر نفسه للسخاوي(ج1/67)قال الدكتور الأعظمي :" لقد عرف الترمذي بكثرة الاصطلاحات المركبة في جامعه...مما جعل العلماء يكشفون مرادفاختلفت أقوالهم وتشعبت مشاربهم في فهم هذه العبارات . والسبب في ذلك هو أن الترمذي لم يعرف في كتابه العلل إلا الحديث الحسن.."دراسات في الجرح والتعديل(239-240).

وقال الدكتور محمد ضياء الأعظمي:" وأجاب العلماء عن هذا الإشكال بأجوبة منها:

- أولا: إن أوصاف هذه الأحاديث وحدها كافية لجعلها حسانا بدون حاجة إلى ما يقويها, وقاربت أن تكون صحيحة لولا خفة ضبط رجاله, وتعريف الترمذي يشمل نوعا خاصا من الحسن.

-ثانيا: أن يروى من غير وجه لما لا يصل بنفسه إلى درجة الحسن , ولأجل ضعف فيه وسبق كلام ابن سيد الناس : كأن يكون في إسناده راو مستور ومن لم تثبت عدالته-.

- ثالثا: أن الترمذي لم يقل ويروى من غير وجه عن النبي (صلى الله عليه وسلم) فيحتمل أن يكون مراده عن النبي (صلى الله عليه وسلم) يحتمل أن يكون كلامه على ظاهره , وهو أن يكون معناه يروى من غير وجه ولو موقوفا, ليستدل بذلك على أن هذا المرفوع له أصل يعتضد به , وهكذا كما قال الإمام الشافعي في الحديث المرسل إنه إذا عضده قول صحابي أو عمل عامة أهل الفتوى به كان صحيحا"[1].

وذكر الإمام الزركشي ما اعتُرِض به على هذا القيد فقال:" أن روايته من غير وجه لا يشترط في الصحيح فكيف الحسن فعلى هذا الأفراد الصحيحة ليست بحسنة عند الترمذي, إذ يشترط عنده في الحسن أن يروى من غير وجه كحديث(الأعمال بالنيات)[2] و(السفر قطعة من العذاب)[3] و(نهى عن بيع الولاء)[4].. إلا أن يريد اللفظ دون اعتبار الشاهد للمعنى توفيقا بين كلاميْه" [5].

-1- دراسات في الجرح والتعديل للأعظمي(ص241-242).وينظر النكت على ابن الصلاح للزركشي(ص99)

-2-رواه البخاري في الصحيح في مواضع مختلفة (ح1[ج1/ص3]وح54-2529-3198)ومسلم في الصحيح من كتاب الإمارة باب قوله(صلى الله عليه وسلم):(إنما الأعمال بالنية)(ح:1907/ص792).

-3-البخاري في الصحيح في العمرة باب -19-السفر قطعة من العذاب (ح:1804/ج2/ص554) ومسلم في الصحيح من كتاب الإمارة. باب: السفر قطعة من العذاب(ح/ 1927 /ص797).

-4-البخاري في الصحيح كتاب العتق باب بيع الولاء وهبته (ح2535/ج3/ص169)ومسلم في الصحيح كتاب العتق باب بيع الولاء وهبته(ح:1506/ص612)

-5- النكت على ابن الصلاح للزركشي(ص98-99)

وليعلم أنه ليس مجرد ورود الحديث من وجه آخر يتقوى من كونه ضعيفا إلى الحسن أو الصحة إن تعددت الطرق وانجبرت ببعضها.

وهذا يجرنا إلى مسألة مهمة جدا وهي التقوية بتعدد الطرق فكم من حديث تعددت وجوه روايته فأخطأ من قوّاه, وفيه يقول ابن الصلاح:

" أنه ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه بل ذلك يتفاوت فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئا من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة, فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه و لم يختل فيه ضبطه له, وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته, وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب أو كون الحديث شاذا. وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث فاعلم ذلك فإنه من النفائس العزيزة والله أعلم"[1].

وقال في باب الاعتبار:" ثم اعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده بل يكون معدودا في الضعفاء . وفي كتاب (البخاري) و (مسلم) جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد وليس كل ضعيف يصلح لذلك ولهذا يقول(الدارقطني)وغيره في الضعفاء (فلان يعتبر به وفلان لا يعتبر به)"[2].

وقال الإمام السيوطي في الألفية:

..... فإن أتى من طرق أخرى ينمي
إلى الصحيح أي لغيره كما يرقى إلى الحسن الذي قد وسما
ضعفا لسوء الحفظ أو إرسال أو تدليس أو جهالة إذا رأوا
مجيئه من جهة أخرى وما كان لفسق أو يرى متهما
يرقى عن الإنكار بالتعدد بل ربما يصير كالذي بُدي

-1- مقدمة ابن الصلاح (ص21) التقييد والإيضاح للعراقي(ص43-44)

-2- المصدر نفسه (ص49) المصدر نفسه للعراقي (95)"ويدخل في المتابعة .من لا يحتج به , ولا يصلح لذلك كل ضعيف". ينظر تدريب الراوي للسيوطي(ص207)

قال الشيخ أحمد شاكر في الشرح :" أما إذا كان ضعف الحديث لسوء حفظ الراوي أو نحو ذلك فإنه يرقى إلى درجة الحسن أ و الصحة إن تعددتطرقه إذا كانت كـذلك , وأما إذا كان ضعف الحديث لفسق الراوي أو اتهامه بالكذب ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع فإنه لا يرقى إلى الحسن. بل يزداد ضعفا إلى ضعف"[1].

ولقد عدد الحافظ ابن حجر من تتقوى متابعتهم إذا جاء الحديث من أوجه مختلفـة . فقال رحمه الله تعالى:

"ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبر وكذا المستور والمرسل والمدلس . صـار حـديثهم حسنا لا لذاته بل بالمجموع " وسيئ الحفظ يجمع كل من صار غير حافظ لمـا راوه كمـا سمعه, إما أن يكون أصليا فيه أو من اختلط من الثقات .

ثم قال في الشرح:" بالمجموع: من المتابِع والمتابَع, لأن مع كل واحد منـهم احتمـال كون رواويصوابا أو غير صواب على حد سواء , فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقـة لأحدهم رجّح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين , ودل ذلك على أن الحديث محفوظ فارتقى من درجة التوقف على درجة القبول ,ومع ارتقائه إلى درجة القبول فهو مـنحط عن رتبة الحسن لذاته, وربما توقف بعضهم عن إطلاق الحسن عليه"[2].

قال الشيخ علي التهانوي :" ليس كل راو ضعّف به الحديث ارتقى أو صلح للاعتبـار فإن المتهم والمتروك لا يحتج بخبره وإن تعددت طرقه.

فلا يتوهم القارئ أن مجرد تعدد طرق الحدي ث الضعيف يعد مداويا لضعفه ويرتقي إلى درجة الحسن وإنما الضعيف المقصود هنا ما كان في رواته راو ضعيف الحفظ أو ضـعف حفظه في آخر حياته إلا أنه عدل ثقة , وتعدد طرقه هنا قد يعالج ضعف حفظه أو خـور ذاكرته بأن يأتي نفس الحديث من طرق أخرى بنفس المعنى إلا أن هذا الذي سمي ناه ضعيفا قد بدل فيه الراوي الضعيف الحفظ لفظا أو ألفاظا دون أن يؤثر ذلك في معنى الحديث ولا في مضمونه ولا في حكمه"[3].

-1- شرح ألفية السيوطي لأحمد شاكر(ص15-16)

-2- نزهة النظر بشرح نخبة الفكر لابن حجر(ص55) وضوابط الجرح والتعديل لآل عبد اللطيف(ص130)

-3- قواعد في علوم الحديث للتهانوي(ص41) وللفائدة ينظر تدريب الراوي للسيوطي(136-137)

وقال العلامة الألباني :" تقوية الحديث بكثرة الطرق ليس على إطلاقه من المشهور عند أهل العلم أن الحديث إذا جاء من طرق متعددة فإنه يتقوى بها ويصير حجة وإن كان كل طريق منها على انفراده ضعيفا ولكن هذا ليس على إطلاقه بل هو مقيد عند المحققين منهم بما إذا كان ضعف رواته في مختلف طرقه ناشئا من سوء حفظهم لا من تهمة في صدقهم أودينهم وإلا فإنه لا يتقوى مهما كثرت طرقه وهذا ما نقله المحقق المناوي في (فيض القدير) عن العلماء قالوا: " وإذا قوي الضعف لا ينجبر بوروده من وجه آخر وإن كثرت طرقه ومن ثم اتفقوا على ضعف حديث: "من حفظ على أمتي أربعين حديثا "[1].

مع كثرة طرقه لقوة ضعفه وقصورها عن الجبر خلاف ما خف ضعفه و لم يقصر الجابر عن جبره فإنه ينجبر ويعتضد.

وعلى هذا فلا بد لمن يريد أن يقوي الحديث بكثرة طرقه أن يقف على رجال كل طريق منها حتى يتبين له مبلغ الضعف فيها, ومن المؤسف أن القليل جدا من العلماء من يفعل ذلك ولا سيما المتأخرين منهم, فإنهم يذهبون إلى تقوية الحديث لمجرد نقلهم عن غيرهم أن له طرقا دون أن يقفوا عليها ويعرفوا ماهية ضعفها, والأمثلة على ذلك كثيرة من ابتغاها وجدها في كتب التخريج وبخاصة في السلسلة الضعيفة"[2].

قال الدكتور الأعظمي :"وأما إذا كان الضعف لا ينجبر فهذا لا يدخل في تعريف الحسن, لأنه قال(روى من وجه آخر) والضعف الشديد الذي لا ينجبر لا ينفعه ولو جاء من طريق آخر"[3].

وذكر الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف شروط تقوية الحديث الضعيف فقال:

"وإنما تتقوى رواية الضعيف في ضبطه بثلاثة شروط هي:

- أن لا يكون الضعف شديدا.
- أن تعتضد بمتابعة أو شاهد من مثله أو أقوى منه.

1- قال الألباني بأنه حديث موضوع كما في السلسلة الضعيفة (ح4589/ج10/ص90) وينظر ما نقله عبد الرءوف المناوي في فيض القدير(118/6) عن الأئمة في تضعيفه وتكذيب إسحاق بن نجيح الملطي الذي تفرد به.

2- تمام المنة للألباني:القاعدة العاشرة(ص31-32)وينظر إرواء الغليل(ج1/ص160)و(ج2/ص236و248..)

3- دراسات في الجرح والتعديل للأعظمي(ص244) وينظر كتاب ظفر الأماني للكنوي(ص198)

- أن لا تخالف رواية الأوثق أو الثقات"[1].

خاتـــمة المطلـــب:

وفي ختام هذا المبحث أورد كلمة قيمة للخطيب البغدادي في صيانة الحديث بتتبع الأخبار من كل أو أغلب وجوهها حتى تحفظ السنة وتتنزه من أخبار الضعفاء والمتهمين. فروى بإسناده إلى محمد بن حاتم بن المظفر قال:

" إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها، قديمهم وحديثهم إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم، وتمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوا عن غير الثقات.

وهذه الأمة إنما تنص الحديث من الثقة المعروف في زمانه، المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة.

ثم يكتبون الحديث من عشرين وجها وأكثر حتى يهذبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه ويعدوه عدا, فهذا من أعظم نِعَم الله تعالى على هذه الأمة"[2].

1- وضوابط الجرح والتعديل لآل عبد اللطيف (ص130) فهذه شرط المجبور المتَابَع وأما شرط الجـــابر وضـــابطه فقد فيه قال الحافظ ابن حجر في المتابِع الجابر عند قول ابن الصلاح (أنه ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجه أقول): لم يذكر للجابر ضابطا يعلم منه ما يصلح أن يكون جابرا أولا والتحرير فيه أن يقال : أنه يرجع إلى الاحتمال في طرفي القبول والرد , فحيث يستوي الاحتمالان فهو الذي يصلح لأن ينجبر وحيث يقوى جانب الرد فهو الذي لا ينجبر وأما إذا رجح جانب القبول فليس من هذا بل ذلك في الحسن الذاتي " النكت علـــى ابـــن الصلاح لابن حجر(ج1/ص409)

2- شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي(ص85)

المطلب الثالث: ما قيل في التعريف من نقد واعتراض:

وبعد ظهور هذا التعريف الذي تلقاه أهل العلم بالقبول لكن من دون تسليم لـــه في كل شيء, بل نظروا في التعريف وناقشوه فيه ويتجلى الحديث عنه هنا في أمرين:

أحدهما: في صلاحية هذه القيود في التعريف الترمذي وعلاقتها بالحديث الحسن عند أهل الاصطلاح.

فقد عده بعض أهل العلم أن تعريف الترمذي من أجود الحدود فقال عنه ابن ســـيد الناس: "الجملة فأجود هذه التعاريف للحسن ما قاله الترمذي , وعليه من الاعتراض مـــا رأيته وهو أبو عذرة هذا المترع , ولم يسبق أحد إلى هذا المراد بالحسن ولم يعد من بعده مراده"[1].

أما من نقده وناقشه فإنه مع العلم أن للترمذي جعله اصطلاحا خاصا به كما عُلـــم . لكن أهل الفن درجوا على النقد والتحقيق في هذا التعريف للكشف عن مراد الترمـــذي وهو من العقول العاملة في هذا الفن وأحد أئمة المعتمدين في هذا الشأن.

قال عمر حسن فلاته: "مع تسليم كثير من الباحثين من أن استخدام الترمذي للحسن اصطلاح خاص به , إلا أنّ جل اعتراضاتهم عليه تنطلق من اصطلاحهم للحسن الذي هو نوع متوسط, وقسيم لكل من الصحيح والضعيف"[2]

ومما يبدو من حد الترمذي في وضع هذه القيود أمورا نعدد أهمها:

أولا: لم يشترط الترمذي في تعريفه الاتصال مع أنه قيد مهم جدا وإلا للزم أن يحسن المنقطع وقد فعل [3], وقد ذكر هذا القيد أغلب المتأخرين في حد الحسن وجاء في عبـــارة الطيبي ما يلي: "الحسن مسند ما قرب من الثقة .."[4] ومعنى مسند أي ما اتـــصل ســـنده مرفوعا أو موقوفا أو مقطوعا[5].

1- النفح الشذي لابن سيد الناس(ج1/ص268-278)نقلا من عن تقسيم الحديث لربيع بن هادي(ص19) وبه قال بعض الباحثين أنه أليق تعريف للحسن منهم محقق كتاب العلل الصغير كمال الجمل. المقدمة (ص29)

2- الحديث الحسن مطلقا ومقيدا لعمر حسن فلاته (ص17)

3- توضيح الأفكار للصنعاني(ج1/ص151) دراسات في الجرح والتعديل للأعظمي(ص244)

4- نقلا من قواعد التحديث للقاسمي(ص102) وينظر الجامع والموازنة لنور الدين عتر (ص164)

5- الباعث الحثيث لأحمد شاكر(ص44)وذكر قول ابن عبد البر وأنه المرفوع اتصل أم لم يتصل ولا نعول عليه=

قال السخاوي:"وحينئذ فقد تبين عدم كون هذا التعريف جامعا للحسن بقسميه فضلا عن دخول الصحيح بقسميه وإن زعمه بعضهم فراويه لا يكتفي في وصفه بما ذكر بل لا بد من وصفه بما يدل على الإتقان"[1].

وقال الدكتور نورالدين عتر :" هذا التعريف من أبي عيسى له قيمته العلمية العظيمة لأنه صادر من إمام أسهم في تدوين السنة وهو أقدم تعريف له .لكن اعترض على الترمذي بأمور:

الأول: الحد غير مانع لأنه لم يميز الحديث الحسن من الصحيح , فإنه لا يكون صحيحا إلا وهو غير شاذ رواته غير متهمين بل ثقات , والصحيح يأتي مرويا من وجه كما يروى من وجهين فأكثر فيكون الصحيح داخل في الحسن , فلا يكون التعريف صحيحا"[2].

وهو ما نقله العراقي والزركشي وغيرهما عن الحافظ أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن المواق المراكشي[3] حيث قال :"لم يخص الترمذي الحسن بصفة تميزه عن الصحيح فلا يكون صحيحا إلا وهو غير شاذ ورواته غير متهمين بل ثقات,

فظهر من هذا أن الحسن عند أبي عيسى صفة لا تخص هذا القسم , بل قد يشركه فيها الصحيح. فكل صحيح عنده حسن وليس كل حسن صحيح"[4].

والثاني: من أوجه الاعتراض على تعريف الترمذي : أنه اشترط في الحسن أن يروى من غير وجه آخر ولم يشترط ذلك في الصحيح فكيف يشترط في الأدنى ما لا يشترط في

= قال الحافظ ابن حجر في شرح نخبة الفكر:"والمسند في قول أهل الحديث هذا حديث مسند هو مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال" نقلا من توجيه النظر للجزائري(ص63)

-1- فتح المغيث للسخاوي(ج1/ص67)

-2جامع الترمذي والموازنة لنور الدين عتر(ص167) وبه اعترض كثير من أهل العلم كابن جماعة في المنهل الروي(ص36) قال اللكنوي:: وحاصله أن هذا التعريف للحسن يصدق على الصحيح فلا يكون مانعا لدخول ما ليس من جنس المحدود في الحد فإن الصحيح والحسن قسيمان عنده البتة". ظفر الأماني للكنوي(ص178)

-3- ابن المواق:هو الحافظ أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن المواق المغربي المراكشي, محدث أصولي من آثاره بغية النقاد في أصول الحديث.توفي سنة: 197 من معجم المؤلفين(ج6/ص197).

-4-فتح المغيث للعراقي (ص33)التبصرة والتذكرة للعراقي (ج1/ص85)محاسن الاصطلاح للبلقيني (ص174) تدريب الراوي للسيوطي(ص121) النكت على ابن الصلاح للزركشي(ص99)

الأعلى[1] قال ابن سيد الناس:" بقي عليه أنه اشترط في الحسن أن يروى من وجه آخر و لم يشترط ذلك في الصحيح"[2].

الثالث: أن أبا عيسى خالف تعريفه فحسن أحاديث لم ترو من وجه آخر بصريح عبارته إذْ يقول (هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه).

واعترض به العراقي في شرحه على الجامع[3] فقال:"إنه حسّن أحاديث لا تروى إلا من وجه واحد كحديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه عن عائشة((كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال غفرانك)) فإنه قال فيه:حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ولا نعرف في الباب إلا حديث عائشة "[4].

وأجاب ابن سيد الناس عن هذا الحديث بأن الذي يحتاج إلى مجيئه عن غير وجه ما كان راويه في درجة المستور ومن لم تثبت عدالته قال:"وأكثر ما في الباب أن الترمذي عرف بنوع منه لا بكل أنواعه"[5].

ولقد ذكر الدكتور نور الدين عتر أجوبة هذه الاعتراضات نقلا عن الإمام السيوطي:

"نجد ما يفصل الحسن عن الصحيح ويميز في كلا م الترمذي وذلك من وجهين:

1-أنه قال في رواته أن(يكون غير متهم بالكذب) وهذا يكون قاصرا عن درجة الصحيح بل وراوي الحسن لذاته لأنه يدخل فيه المستور والمدلس ونحو ذلك , وراوي الصحيح لا بد أن يكون ثقة وكذا راوي الحسن لذاته لا بد أن يكون ضابطا , وإن كان ضبطه أخف من ضبط الصحيح ولايكفي كونه غير متهم , و لم يعدل الترمذي عن قوله ثقات وهي كلمة واحدة إلى ما قاله إلا لإرادة قصور رواته عن وصف الثقة كما هي عادة البلغاء.

-1-جامع الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيحين لنورالدين عتر(168)النكت على ابن الصلاح للزركشي(100)

-2- تدريب الراوي للسيوطي(ص121) التبصرة والتذكرة للعراقي(ج1/ص86)

-3- جامع الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيحين لنور الدين عتر(ص168) المصدر نفسه للسيوطي(ص121)

-4-جامع الترمذي أبواب الطهارة .5-باب ما يقول إذا خرج من الخلاء (ح:7/ج1/ص87)وفي هذه النسخة التي حققها أحمد شاكر قال : حسن غريب وهو في سنن أبو داود في كتاب الطهارة .17-باب ما يقول الرجل إذا خرج من الخلاء (ح:30/ج1/ص10)سنن ابن ماجه كتاب الطهارة .10-باب ما يقول إذا خرج من الخلاء (ح:300/ج1/ص) وأحمد في مسنده (155/6)

-5- المصدر نفسه للسيوطي(ص121) والمصدر نفسه للزركشي(ص100).

2- مجيئه من غير وجه على أن عبارة الترمذي فيما ذكره في العلل التي في آخر جامعه "وما ذكرنا ..حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده.." إلى آخر كلامه, فاشتراط مجيئه من غير وجه لأنه يشعر باحتياجه إلى جابر ورواية الثقة لا تحتاج إلى جابر"[1].

وأجاب عن القول الثاني من أوجه الاعتراض بقوله : أن الترمذي قد تساهل في راوي الحسن وفي إسناده , فلم يشترط فيهالاتصال ولا انتفاء العلة, فلأجل ذلك اشترط ألا يكون فردا[2].

وأجاب عن القول الثالث من أوجه الاعتراض بقوله : عبارة الترمذي يدل على أن الحد المذكور إنما يكون حيث يفرد كلمة حسن ولا يأتي بها مع صفة أخرى كما في الأمثلة التي اعترض بها العراقي , فتعريفه إنما هو لنوع خاص وقع غي كتابه وهو ما يقول فيه حسن فقط من غير صفة أخرى[3]وهو نفس كلام ابن سيد الناس.

والحاصل منه أن الترمذي يوافق المحدثين في تسمية الحسن لكن يخالفهم في التمييز بين نوعيه, فإذا أطلق كلمة حسن من غير صفة أو قرينة أخرى فمراده الحسن لغيره.

أمالمحدثون فيريدون الحسن لذاته , وإذا أراد الحسن لذاته أشعر في حكمه بتفرد هذا السند في الحكم بالحسن على نحو ما سبق , وأما المحدثون فإنهم يطلقون هذا النوع ولا يقيدونه بشيء كما يفعل الترمذي(فقد قال عندنا[4])"

فإذا أراد الترمذي التمييز بينهما أطلق الحسن وضم إليه كلمة (غريب) وعنى به الحسن لذاته, وإذا أطلق الحسن من دون قيد فهو الحسن لغيره في عرف المتأخرين , ولعل بهذا يزول الإشكال والأليق بالتحسين[5].

-1- جامع الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيحين لنور الدين عتر(ص168) تدريب الراوي للسيوطي(ص121)

-2- المرجع نفسه(ص168).

-3- المرجع نفسه(ص169)وينظر فتح المغيث للسخاوي(ج1/ص66-67)

-4-قال الحافظ السخاوي : أنه لم يرد بقوله عندنا حكاية اصطلاحه مع نفسه وإنما أراد عند أهل الحديث كقول الشافعي وإرسال ابن المسيب عندنا أي أهل الحديث فإنه كالمتفق عليه بينهم انتهى وبعد قوله وما ذكرنا وكذا قوله فإنما أردنا به وحينئذ فالنون لإظهار نعمة التلبس بالعلم المتأكد تعظيم أهله بقوله تعالى﴿وأما بنعمة ربك﴾ مع الأمن من الإعجاب ونحوه المذموم معه مثل هذا ﴿ فحدث ﴾ فتح المغيث (ج1/ص67-68).

-5- المرجع نفسه لنور الدين عتر(ص170-171)بتصرف

ثانيهما: مترلة الحد بين باقي الحدود وهذا من جهتين:

الأولى: مع حد الإمام الخطابي باعتباره أول حد بعده وأقربه زمنا, فنقل السيوطي عن بعض المتأخرين قال:" قول الترمذي مرادف لقول الخطابي فإن قوله (ويروي نحوه من غير وجه) كقوله (ما عرف مخرجه) وقول الخطابي (اشتهر رجاله) يعني به السلامة من وصمة الكذب كقول الترمذي (ولا يكون في إسناده من يتهم بالكذب) وزاد الترمذي (ولا يكون شاذا), ولا حاجة إليه لأن الشاذ ينافي عرفان المخرج فكأن المصنف أسقطه لذلك"[1].

هذا ولكن العرقي أجاب عنه فقال:" وما فسر به قول الخطابي (ما عرف مخرجه) بأن يروى من غير وجه لا يدل عليه كلام الخطابي أصلا, بل الذي رأيته في كلام بعض الفضلاء أن في قوله (ما عرف مخرجه) احترازا عن المرسل وعن خبر المدلس قبل أن يبين تدليسه وهذا أحسن في تفسير كلام الخطابي, لأن المرسل الذي سقط بعض إسناده وكذلك المدلس الذي سقط منه بعضه لا يعرف فيهما مخرج الحديث لأنه لا يدرى من سقط من إسناده, بخلاف من أبرز جميع رجاله فقد عرف مخرج الحديث من أين"[2].

وقال الحافظ ابن حجر في قول الحافظ ابن الصلاح بعد تنزيله كل نوع من الحسن على تعريفي الترمذي والخطابي :" بين الخطابي والترمذي في ذلك فرق , وذلك أن الخطابي قصد تعريف الأنواع الثلاثة عند أهل الحديث, فذكر الصحيح ثم الحسن ثم الضعيف.

وأما الذي سكت عنه وهو : حديث المستور إذا أتى من غير وجه فغنما سكت عنه لأنه ليس عنده من قبيل الحسن . فقد صرح بأن رواية المجهول من قسم الضعيف وأطلق ذلك و لم يفصل, والمستور قسم من المجهول.

-1-تدريب الراوي للسيوطي (ص122) ونقل قول البلقينيفي قيد الشهرة :" اشتهار الرجال أخص من قول ولا يكون في الإسناد متهم لشموله المستور"وقال طاهر الجزائري في قوله :"(ولا يكون شاذا) فهو مستغنى عنه في عبارة الخطابي لأن عرفان المخرج ينافي الشذوذ وقال بعضهم إن عرفان المخرج لا ينافي الشذوذ لأن الشاذ قد أبرز فيه جميع رجاله قد عرف فيه مخرج الحديث ذ لا يدرى من سقط ولا يخفى ما في تطبيق أحد الحدين عن الآخر من التكلف لا سيما بعد أن تبين أن الترمذي قد حد أحد قسمي الحسن وهو الحسن لغيره والخطابي قد حد القسم الآخر وهو الحسن لذاته". توجيه النظر لطاهر الجزائري (ص146).

-2- التقييد والإيضاح للعراقي(ص38)

وأما الترمذي: فلم يقصد التعريف بالأنواع المذكورة عند أهل الحديث بدليل أنه لم يعرف بالصحيح ولا بالضعيف بل ولا بالحسن المتفق على كونه حسنا , بل المعرف به عنده وهو حديث المستور على ما فهمه المصنف, لا يعده كثير من الأئمة من قبيل الحسن.

وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصورا على رواية المستور , بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ والموصوف بالغلط والخطأ وحديث المختلط بعد اختلاطه والمدلس إذا عنعن وما في إسناده انقطاع خفيف , فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة - وذكرها وهي معلومة-"[1].

قال طاهر الجزائري :" فهذا الذي ذكرناه جامع لما تفرق في كلام من بلغنا كلامه في ذلك وكان الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن وذكر الخطابي النوع الآخر مقتصرا كل واحد منهما على مارأى أنه يشكل معرضا عما رأى أنه لا يشكل أو أنه غفل عن البعض وذهل والله أعلم. هذا تأصيل ذلك وتوضيحه"[2].

الجهة الثانية: تعريف الحافظ ابن الصلاح حيث قسم الحسن إلى قسمين وجعل أحدهما منطبقا مع حد الترمذي وهو قسم الحسن لغيره , وبعد الإمعان والنظر كما قال وقف على ما ذكره من النتيجة التي توصل إلى من صنيع المتقدمين في إطلاق الحسن حسب ما استقر عليه الاصطلاح بعد الترمذي.

ومع ذلك فقد توبع في ما رأوه مصيبا فيه إذ عندهم الحسن ما هو بذاته والآخر ماكان ضعيفا فهو قسم منه لكن بالمجموع المقوي. وانتقد عليه ما حجر في من واسع لكثرة أنواع الضعف المنجبر لأنه حصر الراوي الذي لم يتهم بالراوي المستور[3].

-1- النكت على ابن الصلاح لابن حجر(ص387)

-2- توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري(ص146)

-3- ولقد عرفنا الإمام الزركشي بالمستور فقال :" فأما المستور فمن لم تثبت عدالته ممن قد روى عنه اثنان فأكثر فإن هذا يختلف في قبول روايته من لا يرى رواية الراوي العدل عن الراوي بعد إسلامه وطائفة منهم يقبلون روايته وهؤلاء هم الذين لا يبتغون غير الإسلام مزيدا في حق الشاهد والراوي بل يكتفون بمجرد الإسلام مع السلامة عن فسق ظاهر ويتحققون إسلامه برواية عدلين عنه إذ لم يعهد أحد ممن يتدين يروي الدين إلا عن مسلم وطائفة يردون روايته وهم الذين يبتغون وراء الإسلام مزيدا وهو العدالة" النكت على ابن الصلاح (ص100) وينظر المجموع للنووي(34/9) توضيح الأفكار للصنعاني(ص165-168) ومنهج دراسة الأسانيد والحكم عليها للعاني(ص42).

وفيه يقول طاهر الجزائري:"واعترض عليه بأنه جعل الحسن عند الترمذي مقصورا على رواية المستور وليس كذلك بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ والموصوف بالغلط والخطأ والمختلط بعد اختلاطه والمدلس إذا عنعن وما في إسناده انقطاع ضعيف.

فأحاديث هؤلاء من قبيل الحسن عنده إذا وجدت الشروط الثلاثة وهي:

((أن لا يكون في الإسناد من يتهم بالكذب وأن لا يكون الحديث شاذا وأن يروى مثل ذلك أو نحوه من وجه آخر فصاعدا, وليست كلها في درجة واحدة بل بعضها أقوى من بعض)) ومما يقوي هذا أنه لم يتعرض لاشتراط اتصال الإسناد ولذا وصف كثيرا من الأحاديـــث المنقطعة بالحسن.

وأما قوله (وكان الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن وذكر الخطابي الآخر) مقتصرا كل واحد منهما على ما رأى أنه يشكل معرضا عمارأى أنه لا يشكل أو أنه غفل عن البعض وذهل فقال:" بعضهم فيه إن الخطابي لا يطلق اسم الحسن إلا على النوع الذي ذكره, وهو النوع الذي يسميه من يجعل الحسن قسمين باسم الحسن لذاته.

وأما النوع الذي تركه وهو الذي يسمى عندهم بالحسن لغيره فهو من قبيل الضعيف عنده فتركه لذلك لا لما ذكر ويظهر أن الترمذي أيضا إذا أطلق اسم الحســـن فإنما يريد به النوع الذي ذكره وهو الذي يسمى عندهم بالحسن لغيره, وأما النوع الذي تركه فهو عنده من قبيل الصحيح فتركه أيضا لذلك لا لما ذكر وهذا لا ينافي إطلاق اسم الحسن على هذا النوع إذا وجدت قرينة تدل على ذلك"[1].

وانتقد جماعةٌ من أهل العلم ابنَ الصلاح على ذلك[2] كابن رجب والطيبي وحاصل النقد:

1- أن عبارة الترمذي أعم من قوله مستور لأن نفي التهمة تتناول كل المراتب الـــتي فوقها من مرتبة الثقة إلى أقوى درجات الضعف وهي فحش الغلط والغفلة .

-1- توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري(ص146)

-2- قيّده ابن الصلاح برواية المستور دون غيره ووافقه عليه بعضهم كالزركشي والسخاوي . ولقد بـــين الإمـــام الطيبي الذي حملهم على حصره في المستور دون غيره في كلامه عن المراد بنفي مرتبة أهل التهمة من الحد فقـــال :" يحتمل معنيين: أحدهما:لا يتوهم الغفلة والكذب والفسق في الراوي فيتهم به .وثانيهما: أن يتوهم فيه ذلـــك ولا يتهم به هذا هو معنى مستور العدالة.قال:وهو المعني في التعريف"الخلاصة(40)نقلا من ظفر الأماني للكنوي(178)

2- المستور لا قول فيه من جرح أو تعديل فلا يكون من أهل الغفلة وباقي المجروحين, وهؤلاء يتهم ضعيف لا تقوم به حجة باتفاق الأئمة , وأما المستور ففيه خلاف في قبول حديثه[1].

3- قال محمد بن يوسف البنوري :" ما قاله ابن الصلاح غير صالح حيث يضطر أن يدخل في الحسن عند الترمذي ما كان في إسناده مستور الحال , ومنشأ ما زعمه عدم ذكر الترمذي في الحسن شرط إتقان الرواة وغيرهم . وهذا الزعم غير صحيح لأن ذلك وراد عند الكل , ولكون معرفة هذا الشرط واشتهاره لم يصرح به الترمذي لا أنه صرح بعدم هذا وحقيقة الأمر أن الترمذي اشترط التعدد في الحسن إذا كان هناك تفرد مضر .."[2].

وقد أجاب الدكتور نور الدين عتر عما ذكر من الاعتراض على ابن الصلاح:

أن ابن الصلاح ذكر المستور للتمثيل أي الضعف الذي في درجة المستور - ودل عليه كلامه في الضعيف الذي يرتفع للحسن حيث لم يخصه بالمستور وهذا جواب عن الاعتراض الأول.

وأما عن الثاني فقيل فيه وجهان الأول:

الوجه الأول: ابن الصلاح والمحدثين على أنه ليس كل ضعيف يصلح للتقوية , بل هناك ضعف لا يصلح معه جابر.

الوجه الثاني: ما ذهب إليه ابن رجب أنه يؤكد هذا القيد من كلام الترمذي حيث ذكر في العلل أن من كان فاحش الغلط من أهل الغفلة أو متهما لا يشتغل بالرواية عنهما .فهذا القول يدل على صحة ما ذكره الحافظ ابن الصلاح.

وأما الجواب عن الثالث :فالي فيه شرط إتقان الرواة نوع آخر من الحسن وليس فيه شرط التعدد وهو غير الذي عرفه الترمذي واشترط فيه التعدد"[3].

1- ذكر الخلاف فيه الدكتور عبد العزيز ال عبد اللطيف في ثلاثة مذاهب (ص85)وتوقف فيه الحافظ ابن حجر في نزهة النظر(ص50)

2- جامع الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيحين لنورالدين عتر(ص162).

3- المرجع نفسه (ص163) ودراسات في الجرح والتعديل للأعظمي(ص240)

المبحث الثـــالث: قاعدة التحسين عند الترمذي في الجامع

المطلب الأول: استعمال الحسن مركبا مع الصحيح والغريب

استعمل الترمذي رحمه الله تعالى مصطلح الحسن في جامعه وأشهره , ولكنـــه درج في استعماله بما لم يُشْ هر قبله من جهة تركيبه ومنهجه فيه أطلقه مفردا ومركبا مـــع غـــيره الاصطلاحات التي اعتاد العلماء استعمالها مفردة في نوع من أنواع الأحاديث كالصحيح.

وقد علم حدها عند أهل الفن , ولذلك استغرب أو قلْ استنكر بعض الأئمـــة بعـــد الترمذي هذه الطريقة في الحكم على الأحاديث في مصنّفه , قال الدكتور عمـــر حـــسن فلاته:" إن استخدامات الترمذي للحسن مقرونا (حسن غريب) (حسن صحيح) (حسن صحيح غريب)عمّق من المشكلة , لأن ظاهر هذا الإطلاق جمع بين الضدين أو النقيضين لما بين هذه الاصطلاحات من التباين"[1].

وسبب ذلك كله أن الإمام الترمذي لم يعط فكرة عما سلكه و لم يحـ ـدد شرطه فيـــه , ومما زاد القضية تعقيدا هو تعريفه للحسن دون غيره وقد اشترط فيه تلك القيود المعلومة , فظهر من خلالها منافاة الإطلاق في حد ذاته من جهة, ثم الجمع من جهة ثانية.

وسأبدأ بالحديث على أحد جهتي منهجه في إطلاق الحسن , ألا وهو استعماله مركبـــا مع لفظتي "الصحيح" و"الغريب", وسببه اختلاف نسخ الجامع في الحكم مـــن إفـــراد أو تركيب, وسأورد كلام المحدثين ممن استشكل وناقش ورجح ما ذهب إليه .

أوّلا: جمع الحسن مع الصحيح:

لقد أكثر من الحكم على الحديث بقوله (حسن صحيح)وعدد الأحاديث في الجامع من هذا النوع هو(1641) كما صرح به الدكتور عمر حسن فلاته.[2]

ولقد حصل بهذا الإطلاق إشكال تبارت أفهام الأئمة في الكشف عن مقاصد الترمـــذي منها, فاجتهدوا وبحثوا في المسألة وما من إمام أبدى رأيه في هذه المسألة إلا كثرت الردود والنقود عليه لعدم الإصابة فيها في نظر المعترض.

قال الدكتور عمر حسن فلاته :"وبالرغم من محاولة الإجابة عن هذا التضاد من عـــدد

1- الحديث الحسن مطلقا ومقيدا عند الإمام الترمذي لعمر بن حسن فلاته(ص18)

2- المرجع نفسه (ص52)

كبير من الباحثين قديما وحديثا إلا أنّ كل جواب يثار حوله اعتراض لا إجابة له, حتى قال الشيخ مصطفى التازي و:"لم يقف أحد من أهل الحديث أو المشتغلين به على جواب عن هذا في كلام الترمذي أو غيره ممن جمع بين هذين الوصفين (أو الأوصاف)من كلامه، لذلك اجتهد أهل الحديث في مراد الترمذي وحاول كل منهم أن يجد لكلامه حلا يجيب به عن هذه المشكلة , وكان ولا بد أن تختلف أجوبتهم لأنها مبنية على مجرد الظن منهم والتخمينعندهم بمراد الترمذي , و لم يسلم جواب منها من الرد عليه وبقي المعنى في بطن الشاعر كما يقولون, وتداولت الأبحاث هذه المشكلة"[1].

ومما يبدو أن الترمذي لم يحدث هذا الاستعمال بل سبقه إليه الإمام أحمد وعلي بن المديني ومن شيوخه البخاري وابن أبي حاتم ويعقوب بن أبي شيبة وأبي علي الطوسي[2].

وقد وقع ذلك في الجامع في حديث المستحاضة (حديث حمنة بنت جحش)[3]فقال الترمذي بعده "حسن صحيح"وذكر تابعه وقال :" وسألت محمدا يعني به البخاري - عن هذا الحديث؟ فقال :هو حديث حسن صحيح وهكذا قال أحمد بن حنبل :هو حديث حسن صحيح"[4].

-1- المرجع السابق(ص18) وقد نقله من كتابه مقاصد الحديث في القديم والحديث(ج2/ص106-107)

-2- شرح علل الترمذي لابن رجب (ص266)نكت على ابن الصلاح لابن حجر (ج1/ص475) تدريب الراوي للسيوطي (ص126) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار لأبي إبراهيم للصنعاني(ص213) توجيه النظر إلى أصول الأثر للطاهر الجزائري (ص161)في النكت على ابن الصلاح للزركشي (ص115) ذكر عن البخاري قال في حديث[لم يختصم الملأ الأعلى]:(حسن صحيح) الجامع للترمذي كتاب التفسير سورة (ص)حديث رقم3246 (ج5/ ص161)قال العراقي في التقييد والإيضاح(ص45):" وقد اعترض أيضا على المصنف في قوله أن الترمذي أكثر من ذكره في جامعه. بأن يعقوب بن شيبة في مسنده وأبا على الطوسي شيخ أبي حاتم أكثرا من قولهما حسن صحيح انتهى.وهذا الاعتراض ليس بجيد لأن الترمذي أول من أكثر من ذلك ويعقوب وأبو على إنما صنفا كتابيهما بعد الترمذي وكأن كتاب أبي على الطوسي مخرج على كتاب الترمذي لكنه شاركه في كثير من شيوخه."

-3- رواه الترمذي في أبواب الطهارة .95-باب ما جاء في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد.حديث رقم:128(ج1/ص175)نحوه عند أبي داود في الطهارة .111-باب من قا ل تجمع بين الصلاتين وتغتسل لهما غسلا حديث :294(ج1/ص130)وابن ماجه في الطهارة .117-باب ما جاء في البكر إذا ابتدأت مستحاضة أو كان لها أيام حيض فنسيتها.حديث:627(ج1/ص205)وأحمد في المسند(ج6/ص381-439).

-4- الجامع للترمذي (ج1/ص177) وعلق هنا الشيخ أحمد شاكر فذكر ما علل به الحديثفليرجع إليه غير مأمور فإنه مفيد لطالبه.

فدل هذا على أن الترمذي قد سُبِق إلى ذلك , وإن كان قد أشهره وأكثر منه حتى عرف به دون غيره فقال ابن الصلاح :"في قول الترمذي وغيره هذا (حديث حسن صحيح)إشكال"[1].

محل الإشكال يقول عنه الإمام الصنعاني :" وإنما استشكل لأن الحسن قاصر عن الصحيح بخفة ضبط رواته ..فكيف يجمع إثبات القصور بوصف بالحسن ونفيه أي القصور بوصفه بالصحيح في حديث واحد وهل هذا إلا تناقض"[2].

وأشهر ما فسر به هذا التركيب عدة أقوال نذكر المهم منها على وفق الشهرة والقوة:

فالقول الأول: ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر فقال إن كان للحديث إسناد واحد فهو للتردد في الناقل فحذف منه حرف(أو), ولهذا قال: "وعلى هذا فما قيل فيه (حسن صحيح) دون ما قيل فيه(صحيح). لأن الجزم أقوى من التردد"[3].

فالعبرة في هذا القول إنما هو بالمجتهدين واختلاف الحكمين في النظر, وأما الاختلاف من جهة الإسناد وورود الحديث من جهتين فأكثر فهو اعتبار ثان , إذْ يكون الحديث حسنا من طريق وصحيحا من الطريق الأخرى , ويكون قد حذف منه حرف العطف الواو, ولا يعول من هذه الجهة على اختلاف أهل النظر.

فقال الحافظ ابن حجر حالتئذ :"وعلى هذا فما قيل فيه (حسن صحيح) فوق ما قيل فيه (صحيح)فقط إذا كان فردا, لأن كثرة الطرق تقوي"[4].

القول الثاني: ذهب إليه ابن الصلاح بأن المراد بالحسن اللغوي دون الاصطلاحي , وقال:" وهو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب"[5].

-1- مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح(ص34) وينظر التقييد والإيضاح للعراقي (ص50)

-2- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار لأبي إبراهيم للصنعاني(ص213)

-3- نزهة النظر لابن حجر(ص25)قال اللكنوي:"وفي هذا الجواب تكلف صريح".ظفر الأماني(ص197).

-4- المرجع السابق (ص25) وهو ما ذهب إليه الإمام السيوطي حيث قال:" الذي أرتضيه ولا غبار عليه وهو الذي مشى عليه في النخبة وشرحها –وذكره-..وإلا فبحسب اختلاف النقاد في راويه ..وكأنه قال حسن عند قوم صحيح عند قوم ..وهذا الجواب مركب من جواب ابن الصلاح وابن كثير." تدريب الراوي للسيوطي (ص128)

-5- المرجع نفسه للعراقي(ص50) والموقظة للذهبي(ص30)وفي المرجع نفسه للصنعاني(ج1/ص213-214) قال عنه بأنه جوّز جوابا آخر بعدما ذكر الجواب الأول ثم ذكر رد ما اعترض من أنه يلزم أن يطلق الحسن =

فجوّزه وعني بالصحيح الإسناد وبالحسن المتن لفظا أو معنى.

القول الثالث: وأجاب به ابن دقيق العيد بعد رده لجوابي ابن الصلاح, فقال بأن الحسن لا يشترط فيه القصور عن الصحة إلا حيث انفرد الحسن أما إذا ارتفع إلى درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة تبعا للصحة لأن وجود الدرجة العليا وهي الحفظ والإتقان لا ينافي وجود الدنيا كالصدق فيصح أن يقال حسن باعتبار الصفة الدنيا صحيح باعتبار العليا ويلزم على هذا أن كل صحيح حسن [1].

القول الرابع: وهو لابن كثير وجواب هو: أن الجمع بين الصحة والحسن درجة متوسطة بين الصحيح والحسن قال:"يشرب الحكم بالصحة على الحد يث كما يشرب الحسن بالصحة, فعلى هذا ما يقول فيه (حسن صحيح) أعلى رتبة من الحسن ودون الصحيح"[2].

قال الإمام الزركشي:"هذا يقتضي إثبات قسم آخر وهو خر ق لإجماعهم"[3], وقال العراقي:" وهذا تحكم لا دليل عليه وهو بعيد من فهم كلام الترمذي والله أعلم "[4].

القول الخامس:قال ابن رجب :"إنما يكون الحديث صحيحا حسنا إذا صح إسناده

=اللغوي على الموضوع فقال :"قال ابن حجر الإلزام عجب, لأن ابن الصلاح إنما فرض المسألة حيث يقول القائل (حسن صحيح) كمه بالصحة يمتنع أن يكون معه موضوعا "وقال الزركشي في نكته (ص115):" وإنما لا يبعد أن يكون المراد بقوله(حسن صحيح) الصحيح هو الذي نقله العدل عن العدل بشرط الضبط .. والحسن هو الحديث الوارد فيه بشرى للمكلف وتسهيل عليه وتيسير مأخوذ مما تميل إليه النفس .وهو الذي أشار إليه ابن الصلاح في الجواب"وقال السيوطي:"ويلزم عليه أيضا أن كل حديث يوصف بصفة فالحسن تابعه, فإن كل الأحاديث حسنة اللفظ بليغة. ولما رأينا الذي وقع له هذا كثير الفرق فتارة يقول حسن فقط وتارة صحيح فقط ..عرفنا أنه لا محالة جار مع الاصطلاح مع أنه قال في آخر الجامع وما قلنا في كتابنا حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا فقد صرح بأنه أراد حسن الإسناد فانتفى أن يريد حسن اللفظ".تدريب الراوي للسيوطي(ص128)وسأبين هذا في محله

-1-الاقتراح لابن دقيق العيد (172)وظفر الأماني للكنوي (193) المرجع نفسه للسيوطي(ص128)التقييد والإيضاح للعراقي (ص25)ل الإمام الزركشي في نكته (ص116)"ويلزم على ذلك أن كل صحيح حسنا ويلتزمه ويؤيده ورود قول المتقدمين: هذا حديث حسن في الأحاديث الصحيحة"توضيح الأفكار للصنعاني(ج1/ص215).

-2-الباعث الحثيث لابن كثير(ص42-43)شرح العلل لابن رجب(ص297) المرجع نفسه للسيوطي(ص128)

-3- النكت على ابن الصلاح للزركشي(ص117)

-4- المرجع نفسه للعراقي (ص52) تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي للمباركفوري (ج2/ص321)

برواية الثقات العدول , ولم يكن شاذا وروي نحوه من غير وجه , وأما الصحيح المجرّد فلا يشترط فيه أن يروى نحوه من غير وجه. ولكن لا بد أن يكون شاذا .."[1].

القول السادس: قاله السيوطي في ألفيته وعلل هذا التركيب فنظم قائلا:

"وقد بدا لي فيه معنيـــان لم يوجدا لأهل هذا الشأن

أي حسن لذاتـــه صحيـــح لغيـــره لما بدا الترجيح

أو حسن على الذي به يُحدّ وهو أصـــح ما هنا ورد"[2]

وهذا القول الإمام زكريا الأنصاري والمباركفوري وذكره الطاهر الجزائري في توجيه النظر فقال:" ظهر لي توجيهان آخران:أحدهما:أن المراد حسن لذاته صحيح لغيره" [3].

القول السابع: قول الشيخ أحمد شاكر وهذا نصه :" الذي أراه أن كل هذه الأجوبة عن قول الترمذي (حسن صحيح) عقب أحاديث كثيرة في سننه , فيها تكلف ظاهر وتقييد له ظاهر لعله لم يتقيد به , وما أظنه يريد بهذا إلا تأكيد صحة الحديث بالترقي من الحسن إلى الصحة والله أعلم بالصواب"[4].

ومهما قيل في هذه المسألة من الاحتمالات فلا تنفك أن تكون ضربا من الاجتهاد والتخمين, فمنهم من أبعد النجعة ومنهم من قارب الصواب.

ولقد ذكر الزركشي أربع احتمالا ت حكاها من سبقه فكان الأول ما حكا ه ابن الصلاح والآخر عن ابن دقيق والثالث قال فيه :"يحتمل إطلاق الحسن فيه اجتهاد من الترمذي أو بالعكس "أما الاحتمال الرابع فقال :" يحتمل أن يكون الحديث في أعلى درجات الحسن وأول درجات الصحيح فيجمع بينهما باعتبار مذهبين"[5].

-1- شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي(ص294)لأن الحسن يشمل شرط الصحيح أيضا في حد الترمذي.

-2- ألفية السيوطي مع الشرح لأحمد شاكر (ص19)وقال الألوسي في عقد الدرر (ص199):" اعلم أن الذي يجمع الترمذي بينه وبين الصحيح هو الذي قل ضبط راويه, ولم يعرفه الترمذي لكونه معروفا عندهم.."

-3-فتح الباقي له بحاشية التبصرة والتذكرة للعراقي (ج1/ص86)تحفة الأحوذي للمباركفوري (ج1/ص163) وفي(ص167)قال الشبهة في جواز اجتماع الحسن والصحة بأن يكون حسنا لذاته صحيحا لغيره ."توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري(ص161) وقال الوجه الآخر:" المراد حسن باعتبار إسناده, أصح شيء ورد في الباب".

-4- ألفية السيوطي مع الشرح لأحمد شاكر (ص19)

-5- النكت على ابن الصلاح للزركشي(ص117)

وهذا الذي ارتضاه السيوطي من بعد ومن رأى رأيه بعده - ومثل له بحديث جـــابر في (السلام على من يبول)[1].

ثم قال الزركشي :"فحسن صحيح باعتبارين , فحسن من وجه مضعف وصحيح على عدم الاعتداد به،وقوي هذا قول الترمذي في حديث عائشة (لغسل بمجاوزة الختان)[2] حسن صحيح مع نقله عن البخاري في كتاب العلل أن إسناده خطأ "[3], ثم قال رحمه الله تعالى:" وأنت إذا تأملت تصرف الترمذي لعلك تسكن إلى سنده هذا والله أعلم"[4].

وقد قيل غير ذلك من الافتراضات إلا أني رأيت أن قول الترمذي (حسن صحيح) أمر نسبي من حديث إلى آخر فقد يصدق احتمال من هذه الاحتمالات دون ما أبعده الأئمة منها على حديث لا يصدق على غيره.

والحاصل أن هذا اصطلاح يستوجب التثبت فيه وإرجاع المقصد إلى صاحبه, وتحكيم القائل إلى واقعه العلمي وبيئته الحديثية [5] التي ما فتئ أهل الحديث في بيان هـــذا العلـــم والكشف عن اصطلاحاته وتدوين قواعده والتطبيق عليها , ومع ذلك فلا يزال للعقل مجال نظر وبحث فكان القول المختار الذي يخرج من حيز الشك – إن صحت الكلمة- إلى ظن راجح غالب تميل النفس إليه , ولكونه أبعد تماما عن التصادم مع الواقع العملي في الحكـــم

1- رواه مسلم في صحيحه في كتاب الحيض باب :28 حديث رقم :370.والترمـــذي في الجـــامع في كتـــاب الاستئذان باب:27-ماجاء في كراهية التسليم على من يبول حديث رقـــم :2729(ج4/ص330) أبـــو داود في السنن في كتاب الطهارة باب :8-أيرد السلام وهو يبول . حديث رقم:16 (ج1/ص51).وابن ماجه في السنن في الطهارة باب الرجل يسلم وهو يبول .حديث رقم: 353(ج1/127) وقد قال الترمذي فيه (حسن صحيح) قـــال عن الحديث :"سكت عبد الحق سكوت مصحح وحسنه ابن القطان للاختلاف في رواية عبد الله بن محمـــد بـــن عقيل" .ينظر النكت على ابن الصلاح للزركشي(ص117)

2- رواه الترمذي في الجامع في كتاب الطهارة باب :80-ما جاء إذا التقى الختانان وجـــب الغـــسل حـــديث رقم:108(ج1/ص161)و وابن ماجه في للسنن في الطهارة باب 111: ما جاء في وجـــوب الغـــسل إذا التقـــى الختانان.حديث رقم: 608(ج1/199)وأحمد في مسنده(ج6/ص161)

3- قال الترمذي في العلل:"سألت محمدا عن هذا الحديث فقال هذا حديث خطأ . إنما يرويه الأوزاعي عن عبـــد الرحمن بن القاسم مرسلا"(ص57).

4- المرجع نفسه للزركشي(ص117) والبحث في توضيح الأفكار للصنعاني(ج1/ص213-221)

5- وينظر كتاب حمزة المليباري نظرات جديدة(ص24) فإنه قال أن هذا التركيب ليس محل إشكال لا لغويا ولا فنيا,وإنما ظهر الاشكال فيه من جهة تفسيره بمنهج المتأخرين الذي يفصل كلا منهما على الآخر..فلا مجال للاشكال

على الأحاديث عند المتقدمين والمتأخرين على حد سواء, وأقل اعتراضا ما أمكنه.

فالقول المختار: لدي وبعد عرض هذه الأقوال التي ساقها أئمتنا أن القول الراجح في هذا المسألة أن مراد الترمذي بقوله (حسن صحيح) قوله صحيح وهو بمنزلته لا غير . ولقد استحسنت هذا القول بعد أن اطلعت في شبكة الاتصال عن هذه المسألة في موقع (ملتقى أهل الحديث) فوقع في نفسي اختياره وبيانه بمايلي:

لقد جعلهما مترادفين في حكمه على حديث واحد وهو حديث عدي بن أبي حاتم حيث قال الترمذي في جامعه :حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو داود أخبرنا شعبة عن أبي بشر قال سمعت سعيد بن جبير يحدث عن عدي بن حاتم قال:(قلت يا رسول الله أرمي الصيد فأجد فيه من الغد سهمي قال: إذا علمت أن سهمك قتله و لم تر فيه أثر سبع فكل)[1]

ثم قال:" قال أبو عيسى هذا حديث **حسن صحيح** والعمل على هذا عند أهل العلم.

وروى شعبة هذا الحديث عن أبي بشر و عبد الملك بن ميسرة عن سعيد بن جبير عن عدي بن حاتم و عن أبي ثعلبة الخشني مثله. وكلا الحديثين **صحيح** و في الباب عن أبي ثعلبة الخشني "[2].

ففيه دليل واضح من صنيع الترمذي نفسه أنه لا يغاير بينهما إذ جعلهما حكما واحدا على هذا الحديث فهما عنده مترادفان,وإن قال أحدهم : ما دام أنهما بمنزلة حكم واحد فلماذا لم يكتف بأحدهما كما فعل غيره من أهل الحديث و لم يتفرد من بينهم في إشهار هذا الصنف من الأحاديث؟ فالجواب عنه من وجوه:

- أن هذا الحديث هو أول شاهد ودليل على ما ذهبت إليه.

- أن كل ما أجاب به أهل العلم قد يكون مستبعدا لو جئنا إلى التطبيق العملي والنقدي.

أن قوله صحيح فقط له اعتبار وقوله حسن صحيح له اعتبار آخر غيره , وخاصة إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما أو على شرطهما أو شرط أحدهما . فهو حسن

1- جامع الترمذي كتاب الصيد باب :4-جاء في الرجل يرمي الصيد فيغيب عنه .حديث رقم :1473(ج3/ص145)النسائي في الصيد باب :19-في الذي يرمي الصيد فيغيب عنه حديث (4311-وله طرفان:4312-4313) وابن ماجه في الصيد باب:6-الصيد يغيب ليلة.

2- جامع الترمذي لأبي عيسى الترمذي(ج3/ص145)

صحيح لتلك المزية والموافقة.

دعوى التردد بين إسنادين منتفية بقوله هو (حسن صحيح غريب) أو ما ليس له إلا إسناد واحد فيقول (لا نعرفه إلا من هذا الوجه).

قال الإمام الزركشي:" قد رُدَّ بوجهين:

أحدهما: ذكره ابن أبي الدم [1] لأنه قد يمكن أن يكون الحديث صحيح الإسناد ولا يكون المتن صحيحا لكونه شاذا أو معللا , فوصف الإسناد بالصحة أو الحسن غير وصف الحديث نفسه بالصحيح أو الحسن , فلا يحسن أن يقال أن مراده بقوله (حسن صحيح) بعد التصريح بوصف الحديث بهما راجع إلى وصف بإسناده .فإن الحديث شيء وإسناد الحديث شيء آخر..

ثانيهما: ذكره ابن دقيق العيد , أنه ينتقض بقول الترمذي في كثير من المواضع (حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه) يصرح بأنه ليس له إلا مخرج واحد"[2].

ثم هو يطلق مثل هذه العبارة على أعلى الأسانيد صحة وهي في الصحيحين أو على شرطهما و لم يخرجاه, وليس هذا من شأن التردد أيضا.قال المباركفوري في تحفته:" فتتبعت فوجدت أنه إذا كان الحديث مرويا في الصحيحين أو في أحدهما فيقول بعد روايته (هذا حديث حسن صحيح) مع اللفظين هذا هو الغالب من عادته وقد يخالفه "[3], أي يحكم به على أحاديث خارجهما ذكرا أو شرطا.

ثانيا:جمع الحسن مع الغريب:

حد الحسن عند الترمذي أوجد إشكالا آخر عند جمعه مع الغرابة , فإن حد الغريب يناقض فيه حد الحسن عنده , لأنه قيده بأن يروى من غير وجه) وهو يقول (حسن غريب), وقد يقول (حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه) حتى يندفع به من قال بأن

-1- ابن أبي الدم: هو أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن عبد المنعم الهمداني الحموي الشافعي كان فقيها مؤرخا له كتاب أدب القاضي على المذهب الشافعي , وإيضاح الأغاليط الموجودة في الوسيط للغزالي وغيرهما توفي سنة (342هـ) كشف الظنون (ج5/ص12-13)

-2- النكت على ابن الصلاح للزركشي (ص115)وذكر للوجهين أجوبتها فلتراجع من غير أمر(ص116)

-3- تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي للمباركفوري(ج1/ص163)

الغريب أنواعه أجاب عن هذا الإشكال الإمام الزركشي حيث قال :" الغريب يطلق على أقسام: غريب من جهة المتن وغريب من جهة الإسناد .والمراد هنا الثاني دون الأول فإن حسب المتن حسن لأنه عرف مخرجه واشتهر فوجد شرطه الحسن , وبحسب الإسناد غريب لأنه يروه عن تلك الجماعة إلا واحد , ولا منافاة بين الغريب بهذا المعنى وبين الحسن بخلاف سائر الغرائب فإنها تنافي الحسن"[1].

وهذا التنافي إنما هو راجع إلى ما جمع بين الغريب والحسن الذي عرفه. قال الشيخ ناصر الدين الألباني :" جمع الترمذي بين لفظي (غريب) و(حسن), إنما يعني في اصطلاحه أنه حسن لذاته بخلاف ما لو قال (حديث حسن) فقط دون لفظة (غريب). فإنه يعني أنه حسن لغيره, وبخلاف ما لو قال (غريب) فقط فإنما يعني أن إسناده ضعيف"[2].

ولعل شدة غموض ما أوده الترمذي من المسائل التي سبق إليها أو كان سببا في شهرتها هي التي حملت الأئمة على التنازع في المراد منها وخاصة وأن الترمذي لم يبيّن كل شيء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :" ولكن هؤلاء الذين طعنوا على الترمذي لم يفهموا مراده في كثير مما قاله, فإن أهل الحديث قد يقولون هذا الحديث غريب أي من هذا الوجه, وقد يصرحون بذلك فيقولون غريب من هذا الوجه, فيكون الحديث عندهم صحيحا معروفا من طريق واحد فإذا روى من طريق آخر كان غريبا من ذلك الوجه وإن كان المتن صحيحا معروفا. فالترمذي إذا قال (حسن غريب)قد يعنى به أنه غريب من ذلك الطريق, ولكن المتن له شواهد صار بها من جملة الحسن"[3], كعمل صحابي أو مرسل تابعي.

ثالثا: جمع الحسن مع الصحيح والغريب : وقد يجمع الترمذي رحمه الله تعالى الأوصاف الثلاثة معا في قوله(حديث حسن صحيح غريب) والكلام فيه كسابقيه.

فنقل الإمام الزركشي قول الحافظ أبي العباس أحمد بن عبد المحسن العراقي :" قول أبي

1- النكت على ابن الصلاح للزركشي (ص118) وينظر محاسن الاصطلاح للبلقيني(ص176) فقد قال:"وما نسب إلى الترمذي لا يفهم من اصطلاحه في جامعه لقوله في كثير من الأحاديث(حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه)وإن كان ذلك صريحافهو مخالف لما في جامعه إلا أن يتزل قوله (لا نعرفه غلا من هذا الوجه) على اللفظ دون اعتبار الشاهد. ثم ذكر بعده قول إبراهيم النخعي بإطلاقه الحسن على الغريب.

2- السلسلة الضعيفة للألباني[حديث رقم:764](ج2/ص185)

3- مجموع الفتاوى لابن تيمية (ج18/ص24) (ج1/ص39) وينظر قواعد التحديث للقاسمي(ص105)

عيسى هذا حديث حسن صحيح)و(هذا حسن غريب)..إنما يريد به ضيق المخرج أنه لم يخرج إلا من جهة واحدة و لم يتعدد خروجه من طرق , إلا أن كان الراوي ثقة فلا يضر ذلك. فيستغربه هو لقلة المتابعة, وهؤلاء الأئمة شروطهم عجيبة"[1].

وأما الحافظ ابن رجب فلا يستشكل هذه التراكيب فيقول رحمه الله تعالى :" من كان من الرواة الثقات العدول الحفاظ فالحديث حينئذ حسن صحيح , وإن كان من رواة غيرهم من أهل الصدق الذي في حديثهم وهم وغلط - إما كثير أو غالب عليهم فهو حسن ولو لم يرو لفظه إلا من ذلك الوجه, لأن المعتبر أن يروى معناه من غير وجه لا نفس لفظه, وعلى هذا:فلا يشكل قوله..(حسن غريب) ولا قوله (صحيح حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه).."[2].

ونستخلص من كل ما ورد أن الترمذي قد عرف الحسن مفردا دون غيره ثم جمع فيه شروطا تنافي ما ركبه مع الحسن كالصحيح والغريب أو الثلاثة جميعا , فقال والحالة هذه الحافظ ابن حجر :"أنّ الترمذي لم يعرف الحسن مطلقا , وإنما عرّف بنوع خاص منه وقع في كتابه, وهو ما يقول فيه حسن من غير صفة أخرى"[3].

وبهذا التقرير الذي حرره ا لحافظ تندفع كثير من الإيرادات التي طال البحث فيها و لم يسفر وجه توجيهها.

وقال الألوسي:" والحاصل أن الترمذي أورفي كتابه سبعة أصناف من الأحاديث , وعبر عن كل صنف بعبارة خاصة في بعضها (حسن) وفي بعضها(صحيح) – وذكر الباقي- ثم قال - و لم يعرف من تلك الأصناف سوى الحسن وشرط فيه ما شرط"[4].

وقد تبين ذلك من خلال الحد الذي أورده وبينه عمليا في جامعه , فأما ما تركب مع وصف آخر فلم يعرض له ببيان أو تحديد , وتركه في ميدان البحث ومعترك فهوم الأقران ومدارك الفحول.

-1- النكت على ابن الصلاح للزركشي(ص118)تحفة الأحوذي للمباركفوري(ج1/ص169)

-2- شرح علل الترمذي لابن رجب (ص295)

-3- نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر(ص26) وعقد الدرر للألوسي(ص199)

-4- المرجع نفسه للألوسي(ص200) قواعد التحديث الحديث للقاسمي(ص105)ظفر الأماني للكنوي(196)

المطلب الثاني: إطلاق الحسن مفردا:

إن دراسة مصطلح عند الإمام الترمذي والبحث عن منهجه في جامعه , إنما يراد بها الكشف عن مقاصده في إطلاقاته للحسن مفردا ومركبا.

وبعدما عرفنا اختلافات الأئمة في معنى تراكيبه , فسأحاول في هذا القسم من البحث تمييز الحسن المفرد والنظر في طريقة تحسين الترمذي لإعطاء المنهج المتبع في عمله للحسن.

وخاصة وأنه رحمه الله تعالى قد عرّفنا بتلكم الشروط الثلاثة والتي بمجموعها يطلق الحسن على الحديث, وهو الحسن لغيره إذْ يُحسّن بالتابع والشاهد وهو في أصله ضعيف.

وفي الجامع من الأحاديث الحسان في إطلاق الترمذي ليست على قاعدته المعرف بها , والذي وسمه الإمام بالحسن إنما هو الحسن لغيره عند المتأخرين في الاصطلاح.

فهل أطلق الحسن وأراد به الحسن لذاته وإن لم يعرفه؟

أم أشار إليه كما فعل مع الصحيح والضعيف دون أن يعرف به؟

ومعلوم أن الترمذي أشهر في كتابه الجامع مصطلح الحسن وأكثر منه فأطلقه على عدد من الأحاديث بلغت(298حديثا) [1] أفرد فيها الحسن في الحكم باتفاق النسخ, أما ما اختلف فيه بين النسخ من الإفراد أو التركيب مع الصحة والحسن فقد وصل عددها إلى(312حديثا)[2].

1- ذكر الدكتور عمر فلاته في بحثه الماتع (الحديث الحسن عند الترمذي)(ص53-61) أنه انتقد النقاد هذه الأحاديث التي حسنها الترمذي : فوجد منها(178حديثا) محكوم بصحتها [(19حديثا)منها في البخاري ومسلم و(9أحاديث)على شرط الصحيح و (العشرة الباقية)من مسند الصحابي الذي أخرج له أصحاب الصحيح من طريق غير طريق الترمذي]. و(55حديثا) وافقوه على تحسينها, و(65حديثا) قد ضعفوه.وكنتيجة لما سيق لهذا التعداد للأحاديث التي حسنها الترمذي وتكلم عنها النقاد بحكم غير حكمه قال :"فإطلاق الترمذي وصف الحسن على هذا العدد من الأحاديث مختلفة المراتب من حيث الصحة والضعف, وأحوال الرواة من حيث التوثيق والتجريح, تؤكد أنه لم يقصد بهذا الوصف الحسن الاصطلاحي الذي استقر عليه المحدثون من وقت الخطابي " ودلل عليه بتحسينه للأحاديث الصحيحة منها أحاديث شيخيه البخاري ومسلم وقال بأنه خبير بأحاديثهما وحسن أحاديث صححها أو صحح لمن حسن له في موضع آخر, وحسن الضعيفة مع الإشارة لوجه الضعف فيها(ص61-62).

2- المرجع نفسه.عمر بن حسن فلاتة (ص50)قال عن الحكم بالتحسين أنه" مشعر من التعريف بأنه مقبول عنده , لانتفاء التهمة والشذوذ ومعرفته في أوساط المحدثين وهذا التعريف نص فيه الترمذي على القدر الأدنى من درجة القبول, وهو متضمن الدرجات العليا من الحديث المقبول.خلافا لما فهمه كثير من الباحثين –كابن الصلاح – =

ونستطيع أن نقسم رواة الحسن الذاتي باعتبار مرتبة رواته ودرجة نقلته إلى قسمين:

- قسم خفّ ضبطهم وإن عدهم البعض من قسم رجال الصحيح , ويخـرّج لهـم أصحاب الصحيح في الشواهد والمتابعات [1] وغالبا مـا يقرنـوهم إذا كـان في الأصول.

- قسم ممن اختلف فيهم بين الجرح والتعديل ولا مرجّح وهذا القسم على نوعين:

الأول: باعتبار الراوي بمفرده المختلف فيه عند النقاد وحكم تحسين حديثه.

الثاني: باعتبار الإسناد كله المختلف فيه من جهة ثبوت الاتصال وعدمه فيُحسَّن به.

وهذا بيان مجمل وخلاصته أن كل قسم منها مما سبق يعتبرقاعدة في بابه يحتكم إليها .

وهذا تفصيل ما أجملته فأقول:

أما القسم الأول: فهم رجال يقول في مثلهم النقاد من المحدثين :(فلان حسن الحـديث وفلان حديثه حسن) فيسمى راو بعينه حيث يعرف حاله ومنزلته في العدالة والضبط.

ومُنزِّلهذه المرتبة بحديث محمد بن عمرو بن علقمة [2] فإنه من كان في منزلتـه أخـذ حكمه, وهو الذي درج عليه الترمذي فإنه حسن حديث هذه الفئة.

قال ابن الصلاح :" إذا كان راوي الحديث متأخرا عن درجة أهل الحفظ والإتقان غير أنه من المشهورين بالصدق والستر وروي مع ذلك حديثه من غير وجه فقد اجتمعت له

قصروا التعريف على ما دون الصحيح وقد حملهم على ذلك ما استقر في علف المتأخرين من أهل الاصطلاح .. أن الحديث الحسن مرتبة بين الصحيح والضعيف".

1- ينظر الموقظة للذهبي (ص78)وعقد الدرر للألوسي (198) وكمثال لهلأبي(بن العباس بن سهل بن سـعد) أخرج له البخاري حديثا في ذكر خيل النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال:حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر حـدثنا معن بن عيسى حدثنا أبي بن عباس ابن سهل عن أبيه عن جده قال: كان للنبي صلى الله عليه وسلم في حائطنا فرس يقال له اللحيف"صحيح البخاري مـع الفـتح :في الجهـاد والـسير .بـاب-46:اسـم الفـرس والحمـار ح 2855(ج6/ص64)ضعفه لسوء حفظه أحمد وابن معين والنسائي .أخرج له البخاري في موضع واحـد متابعـة وقال فيه (ليس بالقوي)[ترجمته في تهذيب التهذيب لابن حجر(ج1/168)وميزان الاعتدال للذهبي وقـال:" وإن لم يكن بالشيء فهو حسن الحديث "(ج1/ص78)]قال الألوسي:فحديثه حسن. ولكن لما تابعه عليه أخوه عبد المهيمن ارتقى إلى درجة الصحة وإن كان عبد المهين أيضا ضعيفا[ترجمته في التهذيب لابن حجر (ج6/ص377)وميـزان الاعتدال للذهبي(ج2/671) وقد وهم من قال ثقة. التحفة للمباركفوري(ج6/ص130)]".

2- محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني أبو عبد الله ويقال أبو الحسن: اختلف الأئمة فيه بين معدل=

القوة من الجهتين وذلك يرقي حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح, مثاله حـــديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

(لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة) فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة لكنه لم يكن من أهل الإتقان, حتى ضعفه بعضهم مـــن جهة سوء حفظه ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته فحديثه من هذه الجهة حَسَن, فلما انضم إلى ذلك كونه روى من أوجه آخر زال بذلك ما كنّا نخشاه من جهة سوء حفظه وانجـــبر به ذلك النقص اليسير فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح "[1].

ومثل هؤلاء الرواة جاء بمنزلتهم الأسانيد التي عدها الأئمة من أعلى مراتب الحـــسن

=ومجرح, تكلم فيه يحي ومالك وقال أحمد مضطرب الحديث وذكر الترمذي أن يحي بن سعيد روى عنه وكـــذلك مالك وخرج له مسلم متابعة وخرج له البخاري مقروناً[شرح علل الترمذي لابن رجب (ص128)]وهو من الجلة المحدثين مشهور بالصدق والصيالة مع القصور عن درجة الإتقان . خلاصة الكلام فيه أنه صدوق له أوهـــام, ومـــن السادسة مات سنة خمس وأربعين على الصحيح[تهذيب التهذيب لابـــن حجـــر (ج9/ص332) والتقريـــب لـــه (ت6188/ص434)]تاريخ الكبير للبخاري (ج1/ص191)[جرح والتعديل لابن أبي حاتم (ج8/ص30) ويعتـــبر محمد بن عمرو المثال الذي يعد قاعدة في الحسن لذاته لكل راو ماثله في المرتبة وفي الحال وقد عدد بعضهم الحـــافظ ابن رجب في شرح العلل (ص128-145) كابن لهيعة وشريك وابن أبي ليلى وعبد الرحمن بن حرملة ومبارك بـــن فضالة ومحمد بن عجلان وغيرهم كثير . وعلى هذا الأئمة من السلف والخلف في هذه القاعدة, قال الألباني في يحـــي بن أيوب:"اختلف فيه الأئمة , فمنهم الموثق مطلقا ومنهم من قال ثقة حافظ ومنهم من قال لا يحتج به ومنهم مـــن قال سيء الحفظ ولم أر من أطلق فيه الضعف فمن كان في هذه الحالة **لا بد من التوفيق بـــين هـــذه الأقـــوال** المتعارضة إذا أمكن وإلا فتقديم الجرح والتعديل ..والذي ذهب إليه الحافظ الذهبي والعراقي والعسقلاني, وهو الـــذي أختاره وهو أنه **حسن الحديث** لا صحيحة ولا ضعيفة إلا إذا تبين خطؤه"السلسة الصحيحة(ج2/ص29).

قال أبو سماء ماجد بن محمد في مقدمة كتاب الرواة المختلف فيهم للمنذري (ص136):"إن الراوي إذا اختلف فيـــه جرحا وتعديلا وثقه بعضهم وضعفه بعضهم فهو حسن الحديث – ومحل ذلك إذا تعذّر الترجيح – وعليه فيكـــون حديثه حسنا وكذلك إذا كان الحديث مختلفا فيه صحّحه أو حسّنه بعضهم وضعّفه آخرون فهو حـــسن . قـــال الشيخ التهانوي في كتابه قواعد في علوم الحديث (ص40)إذا كان الحديث مختلفا فيه :صحّحه أو حسّنه بعضهم وضعفه آخرون فهو حسن , وكذا إذاكان الراوي مختلفا فيه وثّقه بعضهم وضعّفه بعضهم فهو حسن الحديث .وقال الذهبي فيمن قيل فيهم ثقة وصدوق ولاس به وحسن الحديث وصالح الحديث :" فهذه العبارات كلها جيدة ليست مضعّفة لحال الشيخ نعم ولا مرقية لحديثه إلى درجة الصحة الكاملة المتفق عليها لكن كثير ممن ذكرنا متجاذب بـــين الاحتجاج به وعدمه"(ص136) وينظر مقدمة الترغيب والترهيب للمنذري(ج1/ص37)

-1- مقدمة ابن الصلاح(ص20) وينظر التدريب للسيوطي(ص123) والموازنة لنورالدين عتر(ص271)

كما نصّ عليه الذهبي في الموقظة[1] ليعلم أن الحسن في ذاته على مراتب متفاوتة[2]، ومثل لذلك الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى فقال:

"فأعلى مراتب الحسن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده[3] وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ومحمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة[4] وابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي[5] وأمثال ذلك - ثم قال وهو قسم متجاذب بين الصحة والحسن , فإن عدة من الحفاظ يصححون هذه الطرق وينعتونها بأنها من أدنى مراتب الصحيح"[6].

وهذا القسم الأول مما يحكم بتحسين حديثه لذاته , وهو النوع الذي يتزّله الحافظ ابن الصلاح على تعريف الخطابي وهو الحسن لذاته في عرف المتأخرين.

قال الحافظ ابن حجر يذكر نوعي ما يحكم بحسنه باعتبار الإسناد :" الحديث الذي يروى بإسناد حسن لا يخلو إما أن يكون فردا أو له متابع.

والثاني: يخلو المتابع إما أن يكون دونه أو مثله أو فوقه , فإن كان دونه فإنه لا يُرقيه عن درجته.

-1- الموقظة للذهبي (ص32)

-2- عقد الدرر للألوسي(194)وقال بأن الثقة يتناول العدل التام والضبط والذي قصر ضبطه والصدوق(213).

-3- بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مختلف الأئمة فيه بين موثق له ومجرح وأقولهم محكية نقلها أو معظمها ا لحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (ج1/ص437)قال الإمام الترمذي :" وقد تكلم شعبة في بهز وهو ثقة عند أهل الحديث وروى عنه معمر الثوري و حماد بن سلمة وغير واحد من الأئمة".وحسن حديثه لأجل الاختلاف الذي فيه وقوله في الجامع له من كتاب البر والصلة -1- بابما جاء في بر ا لوالدين الحديث:1904(ج3/ص358).قال الألباني يوافق الإمام الترمذي في تحسينه لحديثه كما في الإرواء:" وهو كما "(7/ص233).

-4- محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة :ينظرتهذيب التهذيب لابن حجر (ج9/ص333)و(ج9/219) أخرج الترمذي عددا من الأحاديث في مواطن مختلفة وصحح أغلبها وحكم بحسن بعضها ولكل حديث نقد خاص.

-5- ابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم : ينظرتهذيب التهذيب لابن حجر (ج9/ص6)وعند الترمذي موضع واحد صحح له حديثه كأنه يحتج به.الجامع أبواب الصلاة .25-باب: ما جاء في بدأ الأذان(ح189/ج1/ص233).

-6- الموقظة للذهبي (ص32) والمختلف فيه هو في منزلة متجاذبة بين الصحة والضعف كما أن المختلف فيه لا يؤمن خطؤه كما أنه ليس تضعيفا له وبين ذلك العلامة الألباني في صحيحته فقال تحت حديث رقم:468 ".. (مختلف فيه)نصا في تضعيفه بل هو إلى تقويته اقرب منه إلى تضعيفه لان المعهود في ا ستعمالهم لهذ ه العبارة (مختلف فيه)أنهم لا يريدون به التضعيف بل يشيرون بذلك إلى أن حديثه حسن, على الأقل قريب من الحسن ,ولا يريدون تضعيفه مطلقا لأنّ من طبيعة الحديث الحسن أن يكون في راويه اختلاف وإلا كان صحيحا فتأمّل".

قلت -أي ابن حجر -يقيده إذا كان عن غير متهم بـ الكذب قوة ما يرجح بها لـو عارضه حسن آخر بإسناد غريب , وإن كان مثله أو فوقه فكل منهما يرقيه إلى درجة الصحة"[1].

ولقد ذكر الحافظ ابن رجب الرواة المختلف فيهم وأوجه الاختلاف فذكر صنفا من الرواة اختلف فيهم بين التهمة بالكذب والبراءة منه ,ومنهم من اختلف فيهم بين الوهم وبين التوثيق في الحفظ, ومنهم من اختلف فيهم بين كثرة الخطأ وقلته.

وأود لكل صنف أمثلة [2]والناظر في مسائل النزاع في هذه المواطن إنما هو راجع للتباين في منهاج النقاد وطبيعتهم في النقد وقد سبق ذكره.

وأما القسم الثاني: فهم الرواة الذين يحسن حديثهم بالجابر من متابع أو شاهد فيكون بنفسه ضعيفا بأحد أنواع الضعف , إلا أن مما يصلح للاعتبار راويه حيث لم يكن مغفلا أو متهما في دينه بفسق أو كذب.

ولذلك يحسن الترمذي بعض الأحاديث وفيها ضعف ظاهر , وإنما يحسنها للتابع والشاهد,وقد يخالفه الأئمة في ذلك فيرمونه بالتساهل, وتجد بعضهم يعتذر له بأن يكون الحديث في الفضائل والرقاق مثلا, ويقبل منه غيرهم اعتبارا به لأنه من أهل الصنعة.

والمقصود أنه ليس كل ما قال فيه الترمذي (يروى من وجه آخر) إنما هو الصالح للاعتبار والترقية,كما لو تعددت طرق الحديث بالمتروكين والفسقة فلو كثرت ما ارتقى بها الحديث بل يزيده ذلك ظلمة على ظلمة ويبقى مطروحا لا يشتغل بروايته[3].

والترمذي معدود في حيز أهل الحديث المتقدمين فلم يشذّ عنهم في شيء , بل هو مدرسة قائمة بذاتها في علم الحديث.

-1- النكت على ابن الصلاح لابن حجر(ج1/ص420).وينظر الموقظة للذهبي(ص78)

-2-شرح علل الترمذي لابن رجب (ص 122-ومن 253 إلى263). وقال ابن تيمية في شأن الرواة:" الراوي إما أن تقبل روايته مطلقا أو مقيدا , فأما-الأول-فلابد أن يكون مأمون الكذب بالمظنة وشرط ذلك العدالة وخلوه من الأغلاط المفسدة التي يظن معها جواز الوضع وأن يكون مأمون السهو بالحفظ والضبط والإتقان , وأما المقيد فيختلف باختلاف القرائن, ولكل حديث ذوق ويختص بنظر ليس للآخر" مجموع الفتاوى(ج18/ص47).

-3-دراسات في الجرح والتعديل للأعظمي(ص243)

فكيف نحكم على كل حديث حـ سنّه أنه على وفق شروط التعريف؟ وهذا يرد مـا زعمه طاهر الجزائري حيث قال:" يظهر أن الترمذي إذا أطلق الحسن فإنما يريد به النـوع الذي ذكره,وهو الذي يسمى عندهم بالحسن لغيره , وأمل النوع الذي تركه فهو عنـده من قبيل الصحيح"[1].

فأخطأ النظر من جهة تحجير تحسين الـ ترمذي على الحسن لغيره وأن ما تركه من قبيل الصحيح وهذا يرده الاستقراء , فكيف ننسى أنه يطلق الحسن كما هو الشأن في عـصره عند غيره من الأئمة الذين استعملوا الحسن في أنواع مختلفة من الأحاديـث كالغريـب والمنكر والفرد وحتى الصحيح الذي عند الشيخين وعلى شرطهما ويطلقـه و يريـد بـه المطروح الذي يرويه الهالك.

فالذي يظهر أن الترمذي لا مطعن عليه في إطلاق الحسن على أي وجه كان مـا دام أنه خارج عن تساهل أو خطأ في الحكم , وقد سبق أن بينت أن الإمام الترمذي إنما عرف بنوع واحد من الحسن واصطلح عليه بهذه الشروط المجموعة في الحد.

وعلى وفق شرطه في التعريف الذي وضعه , نجد أن الترمذي يحسن لستة أنواع مـن الرواة في كتابه الجامع وهم[2]:

-1-(المجهول) المستور -2- الضعيف بسبب سوء الحفظ

-3-الضعيف بسبب الغلط والخطأ -4- المختلط بعد اختلاطه

-5- المدلس إذا عنعن -6- الانقطاع المتحقق في السند أو إعضال

((فالأربعة الأولى لها علاقة بضبط الراوي وعدالته وما بقي له علاقة بشرط الاتصال)).

والنتيجة من ذلك إنّ تحسين الترمذي يقع على من تلبس بإحدى هذه الصفات , وهـو إنما يريد الحسن لغيره لأن هذ ه الأوجه كلها يضعف بها الحديث بالاتفاق وإنما اكتـسبت الحسن من ورودها من طرق أخرى وهذا المراد به من التعريف الذي عول ع ليـه حيـث اشترط مجيئه من غير وجه,فالحديث باعتبار أصله ضعيف ولكن بالتابع يكون حسنا لغيره.

-1- توجيه النظر لطاهر الجزائري(ص147).

-2-توضيح الأفكار للصنعاني (ج1/ص151) منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها لوليد بن حسين العاني (ص29) ودراسات في الجرح والتعديل للأعظمي(ص243)

وفي ذلك يقول الشيخ ناصر الدين الألباني :"إذا قال الترمذي في حديث (حسن) ولم يقرن مع لفظة حسن لفظة غريب فهو يعني حسن لغيره , وعلى هذا فينبغي على طالب العلم أن يتنبه لهذه النكتة , وهي أن كل حديث يقول فيه الإمام الترمذي حديث حسن يعني إسناده ضعيف إنما جاء تحسينه إياه من علمه بأن له متابعات أو شواهد , وبذلك ارتقى من الضعف الذي يقتضيه إسناده إلى الحسن الذي يقتضيه متنه بسبب مجيئه بطرق أخرى"[1].

فبالنظر إلى التحسين كحكم على الحديث بحد ذاته فهذا شيء, والتحسين للإسناد مفردا أو المتن مفردا شيء آخر , فهذا يتطلب البحث عن منهج العالم فيما يريده من تحسين كل حديث بعينه, ومعلوم لدى أهل الفن أن لكل حديث نقد وذوق خاص.

ولهذا أورد الدكتور وليد العاني تنبيها لهذه المسألة فقال :"ولكن مما يجب التنبيه إليه هنا أن الترمذي في تحسينه لهؤلاء الضعفاء الذين لم يتهموا بالكذب ليس تحسينا لسند الحديث إنما هو لأصل الحديث كما يفهم من تصريحه أو صنيعه"[2].

وأماللكنوي فقد نسب لأهل ا لحديث أن الحكم على الحديث بحسن وغيره إنما هو عمل بظاهر الإسناد لا أنه مقطوع به في نفس الأمر , وعلله بجواز الخطأ على الثقة وصدق الضعيف[3] فليتنبه لذلك, ومن جهة أخرى ننظر في التحسين إلى الراوي الذي جاء الحديث من طريقه, وحسّن له الترمذي حديثه اطراد أو أنه خاص بحديث دون غيره.

وأجاب عن هذا الإشكال الدكتو ر العاني أيضا بقوله:" هذا ولا يظنّن ظانّ أن الترمذي إنما يحسّن لأمثال من ذكرنا هنا على الاطراد .كلاّ فربما كان الحديث في الصحيحين و لم يرفعه إلى درجة الصحيح واكتفي بتحسينه ..ومن أكثر الأحاديث التي حسّنها ورواتها رواة الصحيح لكنه تساهل إلى حدّ تحسين أحاديث بعض الضعفاء"[4].

-1- فتاوى المدينة المنورة للألباني(ص14).

-2- منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها لوليد العاني(ص30).

-3- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكنوي(ص189).

-4- المرجع نفسه(ص31) وكتدليل للمسالة فقد ذكر الدكتور وليد العاني زمرة من الضعفاء الذين يحسن لهم الترمذي فقال:"وممن حسن لهم الترمذي عاصم بن عبيد الله بن عاصم في النكاح:1113– مجالد بن سعيد الهمداني في البيوع:1263- وإسماعيل بن مسلم المكي في الأحكام:1489- وعبيد بن معتب الضبي في الصيام:787. =

ولقد تناول النقاد والباحثون مراتب الرو اة الذين حكم الترمـــذي علـــى حـــديثهم بالحسن, وهممن نزلوا عن درجة الصحيح منَ الذين يحتج بهم وأقوي ممن هم في درجـــة الضعيف, فقد تكلم أئمة الجرح والتعديل عنهم وبينوا حالهم حتى يعلم حكم حديثهم من غيلبس حاصل أو إشكال وارد , تندرج تحت قاعدة أغلبية معمول بها في دراسة الأسانيد والحكم عليها مما ينبئ تحصيل هذه المرتبة في ملابسات مشتركة.

وفي ذلك يقول الحافظ العراقي يبين مراتبهم بعد ما ذكر مراتب الاحتجاج في ألفيته[1]:

..... وتلا محله الصدق رووا عنه إلى

الصدق ما كذا شيخ وسط أو وسط فحسب أو شيخ فقط

وصالح الحديث أو مقاربـــه جيده حسنه مقاربـــه

صويلح صدوق إن شاء الله أرجوا بأن ليس به بأس عراه

فهذه مراتب نوعي الحسن لذاته ولغيره, ومن الحسن لغيره ما كان في مرتبة أهل الاعتبـــار وهي أربع مراتب بينها ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل:"

-1- صالح الحديث يكتب حديثه للاعتبار

-2- لين الحديث يكتب حديثه وينظر فيه

-3- ليس بقوي دون الأولى

-4- ضعيف الحديث لا يطرح حديثه بل يعتبر به"[2]

قال الدكتور العاني :"هؤلاء الأربعة لا يطرح حديثهم بل يكتـ ب وينظر فيه ويعتبر به ولكن على الترتيب المذكور".

وحسن من هم أنزل مرتبة من هؤلاء أمثال :جريث ابن أبي م طر الفزاري - حكيم بن جبير الأسدي– إسماعيل بن مسلم المكي – طريق بن شهاب السعدي – باذام أبو صالح – إسماعيل بن إبراهيم التيمي – كثير بن عبد الله –على بن زيد بن عبد الله جدعان (وهؤلا الضعفاء عند الحافظ من الثامنة). وسعيد بن عبد الله الجهني- قبيصة بن هلـــب الطائي –يزيد بن عبد الله بن مغفل – أبو الابردي زياد المدني مولى بني خطمة – يزيد بن شريح الحضرمي –أبـــو الاحوص مولى بني ليث أو مولى بني غفار – غلب بن نجيح بشير الكوفي (وهؤلاء عند الحافظ في مرتبة المقبـــول)".

من كتابه منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها(ص29-30) وينظر حال بعضهم في شرح العلل لابن رجب(122)

-1- فتح المغيث للعراقي(ص171)فتح المغيث للسخاوي(ج1/ص361)تدريب الراوي للسيوطي(ص296).

-2- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(ج1/ص37)وينظر ضوابط الجرح والتعديل لعبد العزيز العبد اللطيف(161).

ونقل قول الحافظ السخاوي [1] في الراوي الذي يعتبر به : فإن يكن ذاك الراوي شورك من راو معتبر به بأن لم يتهم بكذب وضعف إما لسوء حفظه أو غلطه أو نحو ذلك"[2].

ومن خلال هذه المرتبة التي علّها أهل العلم من درجة الحسن أ ورد اجتهاد بعض الباحثين وعلاقتها بتحسين الإمام الترمذي, والميزان المعتبر هو تعريفه الذي وضعه وأذكر:

أولا الشيخ أحمد شاكر:

نظر الشيخ إلى مراتب الرواة وقال بأن المرتبة الرابعة هي التي يحسن لها الترمذي في الجامع وقال:"ما كان من الدرجة الرابعة فحديثه صحيح من الدرجة الثانية , وهو الذي يحسنه الترمذي ويسكت عنه أبو داود"[3]

وهي التي يقول فيها الحافظ ابن حجر :" من قصر عمن قبله كصدوق سيء الحفظ أو لا بأس به أو ليس به بأس"[4].

وظهر من خلال كلامه رحمه الله أنه يريد الحسن لذاته وأما حسن لغيره فهو كما قال:"وما بعدها فمن المردود إلا إذا تعددت طرقه ممال كان من الدرجة الخامسة والسادسة, فيتقوى بذلك ويصير حسنا لغيره"[5].

-1- فتح المغيث للسخاوي (ج1/ص208)

-2-منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها لوليد بن حسين العاني (ص179)بين الدكتور وليد العاني فيه مراتب الضعفاء (ص181) ومراتب الحسن لغيره(ص186). وللفائدة ينظر الموازنة لنورالدين عتر(ص51)

-3-الباعث الحثيث لأحمد شاكر (ص98)وعنه قال الألوسي :"راوي الحسن هو الصدوق الذي امن مما يخشى عليه من سوء ا لحفظ الذي قصر ضبطه عن درجة الصحيح". عقد الدرر (ص212).قال الدكتور وليد العاني في منهج دراسة الأسانيد (ص31):" وبعد هذا يبدو واضحا أنّ من يحسّن لهم الترمذي ليسو من الدرجة الرابعة عند ابن حجر بل إن هؤلاء صحّح لهم وهم كثر وكذا صحّح لم ن بعدهم من أصحاب الدرجة الخا مسة. أما تحسينه فنزل إلى أصحاب الدرجة السادسة والسابعة وحتى الثامنة .."قال بعد استقراء لتحقيقه على الجامع :" هذا وقد تتبعت المجلدين الذين حققهما الشيخ شاكر رحمه الله من سنن الترمذي لأقف على الأحاديث التي حسّنها الترمذي ودرس أسانيدها الشيخ شاكر رحمه الله تعالى فوجدت جملة من الأحاديث حسنها وفيها من الرواة من دون المرتبة الرابعة بكثير .."

-4- تقريب التهذيب لابن حجر (ص14)

-5-المصدر نفسه (ص98). وقال الدكتور وليد العاني:"أما تحسينه فينزل إلى أصحاب الدرجة السادسة والسابعة وحتى الثامنة"(ص31)وقال في منهج الترمذي في قاعدته كالخلاصة :"وهذا الذي يحسنه الترمذي في سننه إذ قرّر غير واحد من العلماء أن تحسين الترمذي إنما هو للحسن لغيره. قال الحافظ في نزهة النظر:"إنّ الترمذي لم يعرّف =

والذي عليه أهل العلم أن الترمذي إنما عرف الحسن لغيره وأما الذي قاله الشيخ أحمد

شلكريحسن ما يسكت عنه أبو داود والمراد به الحسن لذاته .وهذا الـــذي لم يعرفـــه الترمذي بالحد بل بالمثال كما هو عادة أهل الحديث من المتقدمين[1].

ثانيا الدكتور وليد بن حسين العاني:

قال:"أما ما يحسنه الترمذي فقد أفصح الترمذي نفسه عنه وبيّن مراده مـــن قولـــه حديث حسن,أدل ولا أفصح من تفسير صاحب المصطلح لما ا صطلح هو عليه , قال رحمه الله تعالى :وما قلنا في كتابنا وهذا واضح جداّ فالحسن عنده هوا لحـــدي ث الـــذي يرويه الضعيف ولكن لا تصل درجة ضعفه إلى الاتهام بالكذب , ثم يروي هذا الحديث من وجه أخر لفظا أو معنا ولا يكون الإسناد شاذا.

هذا ما يفهم من المراد بالحسن عند التر رمذي, وقد أوضح هذا المراد ابن حجر فقـــال يبين الحسن عند الترمذي وليس هو في ا تحقيق عند الترمذي مقـــصورا علـــى روايـــة المستور.."[2].

ثالثا الدكتور عمر حسن فلاته:

قال:"قد تبين لنا في المبحث السابـ ق أن الذي عليه علماء الحديث في عصر الترمذي فمن قبله أن الحديث الحسن وصف لأحاديث مدارها على صغار التابعين وأتباع التابعين , دون اعتبار صحة الخبر أو ضعفه وقبوله أو رده وهو ما توصلت له هذه الدراسة مستـ عينة بالمنهج الوصفي والاستقرائي والتحليلي للوصول إلى هذه النتيجة الـــتي تبـــدو مـــستبعدة

=الحسن مطلقا وإنما عرفه بنوع خاص منه وقع في كتابه .عبارته ترشد إلى ذلك حيث قال في آخر كتابـــه ..." فعرف بهذا أنه إنما عرف الذي يقول فيه (حسن) فقط" (ص45).

-1قال الدكتور معبد عبد الكريم :" التعريف بالمثال أنسب للمحدثين الذين عرفوا بعدم الميل إلى تكلف حـــدود المناطقة وتقيداتهم بالفصل والنوع وغير ذلك إلا مؤخرا بحكم المقتضيات والمطالب العلمية لكل عصر . وقد انتـــهج غير واحد من المحدثين وبخاصة المتقدمين استعمال المثال للتعريف ببعض أنواع مصطلح الحديث ونقد الرواة , وأقرب مثال لذلك نوع الاعتبار والمتابعات والشواهد"(ص128)

-2- منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها لوليد العاني(ص27). وينظر النكت على ابن الصلاح(ج1/ص387).

وقال:"نخلص إلى أن المستور إذا توبع فحديثه حسن لغيره والحديث الذي يحسنه التر مذي"والمعنى أنه لا يحتـ ج بالمستور فهو كغيره من أنواع الضعف لأن المستور غير معلوم العدالة. (ص 45).

ومستغربة لكن قيام الأدلة وظهور القرائن يدفع هذا الاستبعاد وذلك الاستغراب"[1].

وأخذ بعد ذلك يعدد الأحاديث التي حسنها الترمذي في الجامع وبين أن بعضها صحيح على شرط الشيخين أو صححها النقاد من غيرهما , ثم عدد الأحاديث التي حسنها الترمذي وضعفها غيره من أهل الحديث, وبعدها قال:

"فإطلاق الترمذي وصف الحسن على هذا العدد من الأحاديث مختلفة المراتب من حيث الصحة والضعف وأحوال الرواة من حيث التوثيق والتجريح , تؤكد أنه لم يقصد بهذا الوصف الحسناصطلاحي الذي استقر عليه المحدثون من وقت الخطابي , وبتتبع أوجه المشابهة بين هذه الأحاديث وُجد أنها تشترك في مدارات رواتها على طبقات صغار التابعين وأتباعهم غالبا . ويدعم هذا الزعم أن الترمذي أطلق وصف الحسن على عدد من الأحاديث التي رواها الشيخان أو أحدهما, وهو الخبير بأحاديث شيخه البخاري ومسلم.

بل إنه حكم على أحاديث صحيحة مع وصفه لها بأنها حسنة -أي في موضع آخر - ..وفي مقابل ذلك فقد وصف الترمذي أحاديث في جامعه بأنها حسنة ثم أشار إلى تضعيف بعضها أو انقطاعها [2]وقد حكم النقاد عليها بالضعف ... -ثم أخذ في التدليل على ما ذهب إليه إلى قوله - ومن هنا يمكن القول بأن الحسن عند الترمذي لا يعني مرتبة معينة تلي مرتبة الصحة ,وتفوق مرتبة الضعف , بل وصف للحديث يمكن من خلال تحديد مواطن التفرد ومدارات الرواة الذين تقبل أحاديثهم وتحتاج إلى قرائن تعزز قبول هذه الراويات كالشاهد, وعمل الأئمة بمقتضى الحديث"[3].

فهذا ما وصل إليه هؤلاء الباحثون من نتائج مختلفة كل اتفق على أن الترمذي قد عرف نوعا من الحسن وأنه اصطلح عليه في جامعه وحكم به [4], ولكن اختلفوا في المراد منه وتلك أقوالهم تشهد للترمذي بعمق نظره وبعد إدراكه في دراسة الأسانيد والحكم عليها.

-1- الحديث الحسن مطلقا ومقيدا عند الترمذي لعمر بن حسن فلاته(ص50-51)

-2- وهذه أرقام بعضها كما أشار إليها في الهامش: 182-230-1034-1822..-528-598-2697-

-4- المرجع نفسه لعمر بن حسن فلاته(ص52-66)

-5- قال الدكتور حمزة:" الترمذي لم يعرف الحسن كمصطلح متداول لدى المحدثين, ولم يبين بأن الحسن عندهم ما دون الصحيح .."وخطأ ما شاع عند المتأخرين فيما ذهبوا إليه من أن الترمذي أفرد الحسن عن الصحيح وقال:" بل هو شامل عند النقاد ولهذا السبب لا يكاد فرد الصحيح من غير إضافته غلى الحسن"نظرات جديدة له(ص29).

المطلب الثالث: نماذج من تحسين الترمذي باعتبار التعريف:

لقد سبق وأن ذكرت أن الإمام الترمذي عرفنا على الحديث الحسن بنوعيه فالذي لا يطمع أن يقف العلماء على حده ولا حصر قاعدته وطال فيه الخلف بين النقـــاد عرّ فـــه واصطلح على ما اجتمعت فيه ثلاثة قيود انتفاء التهمة عن الراوي ,ونفي الشذوذ عنـــه , وروده من طرق تجبر الضعف الذي دون التهمة.

ولقد بينت أنواع الضعف التي يحسن لمثلها الترمذي, وهو المراد به في هذا المطلب.

وإن كان قد كفانا المؤنة الحافظ ابن حجر فقد قام بدراسة بعض ما يحسنه الترمـــذي وفيه ضعف ظاهوقد زدت في إيراد بعض الأمثلة غير ما مثل به الحافظ , وهو قد يصرح به بعد الحكم بالضعف كالانقطاع مثلا وذكرت أنه إنمـــا يحـــ سن باعتبـــار الـــشواهد والمتابعات وكثير من الأئمة من يحسن الظن في الترمذي لإمامته معرفته بالعلـــل ومخـــارج الحديث فيقول:" ولعل تحسين الترمذي الحديث لشواهده"[1].

وهذه أوجه الضعف التي يحسن لها الإمام الترمذي في جامعه مع التمثيل لكل وجه:

أولا الانقطاع:

والانقطاع هو السقط في السند وغالبا يكون في أثنائه, وأما إذا كان من جهة المصنف يقال له المعلق ,وإذا كان من جهة الأعلى يقال له المرسل, وأما المعضل فهو ما سقط منـــه راويان فأكثر على التوالي [2], ومع السقط لا يعلم مخرج الحديث في محل الانقطاع وطريقة الكشف عنه هو بالعلم بتواريخ الرواة ومعرفة شيوخهم وبلادهم ومـــن حـــدث عنـــهم وبذلك يعلم الاتصال في السند.

-1- مثالها قاله الإمام الألباني في حديث من(زرع في أرض قوم بغير ..)[رواه الترمـــذي في الأحكـــام .29- باب:جاء فيمن زرع في أرض قوم (ح1371/ج3/ص81) وقال: قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريـــب لا نعرفه من حديث أبي إسحق إلا من هذا الوجه من حديث شريك بن عبد الله. وسألت محمد بن إسماعيل عن هـــذا الحديث فقـــال: هو حديث حسن. وقال لا أعرفه من حديث أبي إسحق إلا من رواية شـــريك] فقـــال الـــشيخ ناصر:"ولعل تحسين الترمذي إياه إنما هو لشواهده ..وإلا فإن هذا الإسناد ضعيف وله ثلاث علل: الأولى الانقطـــاع بين عطاء ورافع الثانية اختلاط أبي إسحاق وعنعنته . الثالثة ضعف شريك القاضي".وكرر الألباني تحسين الترمـــذي بالشواهد في الإرواء (ج6/ص266) و(ج3/ص150وص226).وينظر مثلا التحفة للمباركفوري(2/ص216).

-2- التقييد والإيضاح للعراقي(75) تدريب الراوي للسيوطي(ص170) الباعث الحثيث لأحمد شاكر(ص48).

فمن أمثلة ما وصفه بالحسن وهو منقطع الإسناد – ما رواه من طريق عمرو بن مرة عن أبي البحتري عن علي – رضي الله عنه قال : " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر في العباس رضي الله عنه : "إن عم الرجل صنو أبيه ". وكان عمر (رضي الله عنه) تكلم في صدقته"[1] وقال -أي الترمذي-: (هذا حديث حسن)

قال الحافظ ابن حجر :"قلت أبو البحتري : اسمه سعيد بن فيروز و لم يسمع من علي رضي الله عنه فالإسناد منقطع ووصفه بالحسن لأن له شواهد مشهورة من حديث أبي هريرة وغيره"[2].

ومن ذلك ما رواه من طريق الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن إسحاق بن عمر عن عائشة (ضي الله عنها) قالت:" ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة لوقتها الأخر مرتين حتى قبضه الله عز وجل "[3] قال الترمذي:(هذا حديث حسن وليس إسناده بمتصل).

فهو حسن باعتبار الشواهد لكنه ضعيف بذاته للانقطاع قال الحافظ ابن حجر :"وإنما وصفه بالحسن لما عضده من الشواهد من حديث أبي برزة الأسلمي وغيره"[4].

ثم ذكر الحافظ ابن حجر بعض ما يحسنه الترمذي مع الإقرار بانقطاعه فقال :"وقد حسن عدة أحاديث من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه وهو لم يسمع منه

-1- تفرد به الترمذي من دون الستة. رواه في كتاب المناقب.28-باب:فضل العباس(ح3786/ج5/ص423).

-2- النكت على ابن الصلاح لابن حجر(ج1/ص396) توضيح الأفكار للصنعاني(ج1/ص153).

-3-رواه الترمذي في أبواب الصلاة .13-باب جاء في الوقت الأول من الفضل (ح174/ج1/ص218).و لم يروه غيره من أصحاب ا لوسنن إلا أشار أحمد شاكر إلى أنه عند البيهقي في الكبرى (ج1/ص435) والدارقطني في السنن (ج1/ص249برقم:17) وقال:إسناده منقطع.ثم ذكر له متابعات عند الدارقطني والحاكم في المستدرك (ج1/ ص190)ثم قال:وبالجملة فالحديث حسن . ومن أمثلة ما يحسنه الترمذي مع الاعتراف بانقطاعه ويبينه ما رواه في الصلاة .117باب ما يقال عند دخول المسجد (ح314/ج1/ص339) وينظر كلام الشيخ أحمد شاكر وكذا تحفة الأحوذي للمباركفوري (ج1/ص628). ومن أمثله ذلك حديث عمر في الرخصة في السّمر بعد العشاء في الصلاة.12-باب الرخصة في السّمر بعد العشاء (ح169/ج1/ص215).بسنده عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عمر بن الخطاب :"كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم)يسمُر مع أبي بكر .." وهذا سند منقطع بسبب عدم سماع علقمة من عمر(رضي الله عنه).قال الشيخ شاكر:"إسناده صحيح على شرط الشيخين"وذكر من خرجه.

-4-المرجع نفسه لابن حجر(ج1/ص397)ومنها أحاديث برقم:315-366...

عند الجمهور حديث من رواية أبي قلابة الجرمي عن عائشة (ضي الله عنها) وقال بعدلم:يسمع أبو قلابة عن عائشة (ضي الله عنها) ورأيت لأبي عبد الرحمن النسائي نحو ذلك، فإنه روى حديثا من رواية أبي عبيدة عن أبيه، ثم قال :" أبو عبيد لم يسمع من أبيه إلا إن هذا الحديث جيد".

وكذا قال في حديث رواه من رواية عبد الجبار بن وائل بن حجر : عبد الجبار لم يسمع من أبيه لكن الحديث في نفسه جيدإلى غير ذلك من الأمثلة , وذلك مصير منهم إلى أن الصورة الاجتماعية لها تأثير في التقوية"[1].

ثانيا التدليس:

ومثلةأما وصفه بالحسن وهو من رواية مدلس قد عنعن , ما رواه من طريق يحيي بن سعيد عن المثنى بن سعيد عن قتادة عن عبد الله بن بريدة عن أبيه (ضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" المؤمن يموت بعرق الجبين"[2] وقال:(هذا حديث حسن)

وقد قال بعض أهل العلم : لم يسمع قتادة من عبد الله بن بريدة (ضي الله عنه) قال الحافظ ابن حجر :" وهو عصريّه وبلديّه كلاهما منأهل البصرة ولو صح أنه سمع منه , فقتادة مدلس معروف بالتدليس وقد روى هذا بصيغة العنعنة، وإنماوصفه بالحسن لأ ن له شواهد من حديث عبد الله بن مسعود وغيره(رضي الله عنهم)[3].

مثال آخر: ما رواه من طريق هشيم عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب(رضي الله تعالى عنهما) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"إن حقا على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة وليمس أحدهم من طيب أهله فإن لم يجد فالماء له طيب"[4] قال:(هذا حديث حسن).

1-المصدر السابق(ج1/ص397)

2- رواه الترمذي في كتاب الجنائز.10- باب (دون ترجمة)(ح984/ج2/ص295) ورواه النسائي في الجنائز.5- باب:علامة موت المؤمن(ج4/ص5).وابن ماجه في الجنائز.6-باب:ما جاء في المؤمن يؤجر عند التزع(467/1)

3- النكت على ابن الصلاح لابن حجر (ج1/ص394). توضيح الأفكار للصنعاني(ج1/ص152).

4- رواه الترمذي في كتاب الجمعة.29- بابما جاء في السواك والطيب يوم الجمعة (ح529/ج2/ص59) وأشار الشيخ شاكر إلى روايتي أحمد في المسند (18514/6)وصححه. ولقد حسن الترمذي أحاديث عطية العوفي في الجامع مثل:1329/2174/2351/ 2524/ 2590/2926/3071/3192/3727..ومن ذاك تحسينه=

قال الحافظ ابن حجر:" وهشيم موصوف بالتدليس لكن تابعه عنده أبو يحي التيمي . وللمتن شواهد عن أبي سعيد الخدري وغيره(رضي الله تعالى عنهم)"[1].

ثالثا سيء الحفظ[2]:

ومن أمثلة ما وصفه بالحسن وهو من رو اية الضعيف السيئ الحفظ ما رواه من طريق شعبة عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه قال:

إن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" أرضيت من نفسك ومالك بنعلين؟ قالت : نعم. قال: فأجازه النبي (صلى الله عليه وسلم)"[3] قال الترمذي: (هذا حديث حسن[وفي نسخة حسن صحيح]).

وذكر شواهده فقال :" وفي الباب عن عمر وأبي هريرة وعائشة وأبي حدود (رضي الله عنهم)".

قال الحافظ ابن حجر :"وذكر جماعة غيرهم , وعاصم بن عبيد الله قد ضعفه الجمهور ووصفوه بسوء الحفظ وعاب ابن عيينة على شعبة الرواية عنه وقد حسن الترمذي حديثه هذا لمجيئه من غير وجه كما شرط والله أعلم"[4].

رابعا المجهول:

وما وصفه بالحسن وهو من رواية المستور فكثير لا نحتاج إلى الإطالة به , حتى أن ابن الصلاح حصر مجال التحسين عند الترمذي بالمستور وتعقبه أهل العلم.

ومما حسنه من هذا القبيل أن يكون الراوي في طبقة التابعين والراوي عنه ثقة كما في حديث الطيب للرجال والنساء فقد رواه من طريق سفيان عن الجُرَيْري عن أبي نضرة عن رجل عن أبي هريرة قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم):" طيب الرجال ما ظهر

= لأبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي حديث (كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعا وبعدها ركعتين) أبواب الصلاة: 315 باب- الأربع قبل الظهر.وينظر تحفة الأحوذي للمباركفوري(ج1/ص721).

-1- النكت على ابن الصلاح لابن حجر(ج1/ص294)

-2- هناك فرق بين سيئ الحفظ وفاحش الغلط وفاحش الغفلة ذكره أحمد الغماري في المداوي لعلل الجامع(36)

-3رواه الترمذي في كتاب النكاح .21- باب:ما جاء في مهور النساء (ح1115/ج2/ص360) وابن ماجه في النكاح.17- باب: صداق النساء (ج1/ص608).

-4- المرجع نفسه لابن حجر (ج1/ص388). وينظر توضيح الأفكار للصنعاني(ج1/ص151).

ريحه.."[1] قال: (هذا حديث حسن).

وقد يُنْكر على الترمذي تحسين حديث المجهول وعذره أنه قد عرفه , كما قال ابـــن الملقن مجيبا على من أنكر تحسين الترمذي لحديث زيد بن ثاب ت:" أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم تجرد لإهلاله.."[2]. وقال الترمذي: (حديث حسن غريب).

-1- رواه الترمذي في كتاب الأدب.36-باب: ما جاء في طيب الرجال والنساء(ح2796/ج4/ ص361) قال أحمد شاكر:"وإسناده ضعيف فيه رجل مجهول" وذكر له الترمذي شاهد آخر وفي إسناده الطفاوي لا يعرف اسمه ولا يعرف إلا في هذا الحديث. وأبو داود مطولا في النكاح.50-باب:ما يكره من ذكر الرجل ما يكون من إصابته أهله(ح2174[وله طرف فيح4019/ج2/ص252) وأقره المنذري على التحسين والنسائي.32-باب: الفصل بين طيب الرجل وطيب النساء(ج8/ص151)وأحمد في المسند(ج2/ص540).وينظر تحفة الأحوذي للمباركفوري(ج8/ص99)حيث قال:" قال ميرك حسنه الترمذي وإن كان فيه مجهول لأنه تابعي والراوي عنه ثقة فجهالته تنتفي من هذه الجهة.قال القارئ أو بالنظر إلى تعدد أسانيده فيكون حسنا لغيره انتهى. قلت – أي المباركفوري-: تحسين الترمذي لشواهده وأما انتفاء جهالة التابعي المجهول الرواية الثقة عنه كما قال ميرك فممنوع والحديث أخرجه الطبراني والضياء عن أنس قال المناوي إسناده صحيح".ومن باب الفائدة في هذا الموطن تقول أن الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين في الحكم على الحديث بضعف أو صحة إنما هو خلاف منهج واعتبار السبب المضعف للحديث وعدمه. ولذلك قال الشيخ المباركفوري:" فلا يلزم من وجود الضعف عند المتأخرين وجوده عند المتقدمين, مثلا رجال الإسناد في زمن أبي حنيفة كان واحدا من التابعين يرويه عن الصحابي أو اثنين أو ثلاثة إن لم يكونوا ثقات من أهل الضبط والإتقان ثم روى ذلك الحديث من بعده من لم يكن في الدرجة فصار الحديث عند علما ء الحديث كالبخاري ومسلم والترمذي وأمثالهم ضعيفا ولا يضر ذلك في الاستدلال به عند أبي حنيفة فتدبر وهذه نكتة جيدة". تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي(ج1/ص379)فيظهر من هذا التحقيق أن العصر مختلف عن من بعده في منهج الإعلال والنقد والصناعة متباينة فلا بد والحالة هذه أن يحكّم القائل إلى زمنه وبيئته والحديث إلى ملابساته وواقعه. وانظر فإذا هم يحتجون بالمرسل والمنقطع ثم بعدهم جرى الخلاف ولما ترجح ضعفه سقط به الاستدلال. وكذلك شروط المتقدمين في الرواة مختلفة بالنسبة للمتأخرين كما نص عليه ابن الصلاح حيث قال:" أعرض الناس في هذه الأعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما بينا من الشروط في رواة الحديث ومشايخه فلم يتقيدوا بها في رواياتهم لتعذر الوفاء بذلك.. ووجه ذلك ..كون المقصود المحافظة على خصيصة هذه الأمة في الأسانيد والمحاذرة من انقطاع سلسلتها . فليعتبر من الشروط المذكورة ما يليق بهذا الغرض على تجرده. وليكتف في أهلية الشيخ بكونه: مسلما بالغا عاقلا غير متظاهر بالفسق والسخف وفي ضبطه : بوجود سماعه مثبتا بخط غير مهتم وبروايته من أصل موافق لأصل شيخه". ينظر التقييد والإيضاح للعراقي(ص135)ونقله الدكتور عبد العزيز آل عبد اللطيف ثم قال: وقد اعتبر الحافظ الذهبي الحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر رأس سنة ثلاثمائة". ضوابط الجرح والتعديل(ص69) ونقل في الهامش قوله كاملا من مقدمة كتابه ميزان الاعتدال(ج1/ص4).

-2- رواه الترمذي متفردا. في الحج.16- باب ما جاء في الاغتسال عند الإحرام(ح831/ج2/ص228).

فقال ابن الملقن[1]:" لعله إنما حسنه لأنه عرف عبد الله بن يعقوب المدني[2]".

وفي مثال المجهول فإقد حسن حديث أنس بن مالك :" أن النبي صلى الله عليه وسلم باع حلسا وقدحا.."[3], وقال: (لا نعرفه إلا من حديث الأخضر بن عجلان و عبد الله الحنفي الذي روى عن أنس هو أبو بكر الحنفي).

وفي سنده أبو بكر الحنفي وهو مجهول [4],فقال ابن القطان :" والحديث معلول بأبي بكر الحنفيفإني لا أعرف نقل عدالته فهو مجهول الحال , وإنما حسن الترمذي حديثه على عادته في قبول المشاهير"[5].

والذي استقر عليه أهل الحديث رد خبر المجهول والتوقف فيه حتى تستبين عدالته ودرجة ضبطه, وإن كان البعض قد قبلها مطلقا وخاصة إذا كان الراوي عنه ثقة[6].

خامسا المضعف بالغلط وكثرة الخطأ:

ومن أمثلة ما وصفه بالحسن وهو من رواية الضعيف الموصوف بالغلط والخطأ ما أخرجه من طريق عيسى بن يونس عن مجالد عن أبي الوداك عن أبي سعيد (ضي الله عنه) قال:"

كان عندنا خمر ليتيم، فلما نزلت المائدة سألت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال:

-1- نقلا من تحفة الأحوذي للمباركفوري(ج1/ص309)وقال الشوكاني :" أخرجه الدارقطني والبيهقي والطبراني..وضعفه العقيلي, ولعل الضعف لأن في رجال إسناده عبد الله بن يعقوب المدني – ونقل قول ابن الملقن-) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للشوكاني (ج1/ص334) قلت:وله شاهد من حديث عائشة قالت:" نفست أسماء بنت عميس بالشجرة. فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر أن يأمرها أن تغتسل وتهل" رواه ابن ماجه في المناسك.12-باب: النفساء والحائض تهل بالحج(ح2911/ج2/ص971)

-2-عبد الله بن يعقوب بن إسحاق المدني مجهول الحال من التاسعة.تقريب التهذيب لابن حجر(ت3720/272)

-3-رواه الترمذي في البيوع .10-بابما جاء في بيع من يزيد (ح1222/ج3/ص9)والنسائي في البيوع .22-باب: البيع فيمن يزيد(ج7/ص259) وابن ماجه في التجارات.25-باب: بيع المزايدة(ح2198/ج2/ص740).

-4- عبد الله الحنفي أبو بكر البصري لا يعرف حاله من الرابعة. تقريب التهذيب(ت3724/ص272).

-5- نقلا من المرجع نفسه للمباركفوري(ج1/ص309) وينظر تمام كلامه في نصب الراية للزيلعي:"وقد روى عنه جماعة ليسوا من مشاهير أهل العلم وهم: عبد الرحمن وعبيد الله بن شميط وعمهما الأخضر بن عجلان والأخضر وابن أخيه عبيد الله ثقتان وأما عبد الرحمن فلا يعرف حاله"(ج4/ص34).

-6- تمام المنة للألباني(ص20) وقال:"على هذا عمل المتأخرين من الحفاظ كابن كثير والعراقي والعسقلاني.."

"اهرقوه"[1] قال: (هذا حديث حسن)[في نسخة حسن صحيح , وقال: وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه].

قال الحافظ ابن حجر:" ومجالد ضعفه جماعة ووصفوه بالغلط والخطأ وإنما وصفه بالحسن لمجيئه من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث انس وغيره (رضي الله عنهم)"[2].

وقال أشد من هذا ما رواه من طريق الأعمش عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن عبد الله بن مغفل (رضي الله عنه) في الأمر بقتل الكلاب وغير ذلك "[3] وقال: (هذا حديث حسن).

قلت أي الحافظ ابن حجر -:"وإسماعيل اتفقوا على تضعيفه ووصفه بالغلط وكثرة الخطأ لكنه عضده بأن قال روي هذا الحديث من غير وجه عن الحسن مثله "يعني لمتابعة إسماعيل بن مسلم عن الحسن[4].

ومثله ما رواه من طريق علي بن مسهر عن عبيدة بن معتب عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة (رضي الله عنها) قالت: " كنا نحيض عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نطهر فيأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقضاء الصيام، ولا يأمرنا بقضاء الصلاة "[5]

قال - أي الترمذي -:(هذا حديث حسن).

-1- رواه الترمذي متفردا في البيوع.37-باب: في النهي للمسلم أن يدفع الخمر إلى ذمي (ح1267/3/33).

-2- النكت على ابن الصلاح لابن حجر (ج1/ص390). توضيح الأفكار للصنعاني(ج1/ص152).

-3-رواه البخاري في الذبائح .6-باب:من اقتنى كلبا ليس بكلب صيد أو ماشية (ح5480/ج9/ص570) ومسلم في المساقاة .10- باب:الأمر بقتل الكلاب (ح1574/ص641) ومالك في الموطأ في الاستئذان .5-باب:ما جاء في أمر الكلاب (ح1808/ص539) والترمذي في الأحكام والفوائد .4-باب: ما جاء من أمسك كلبا ما ينقص من أجره(ح1492/ج3/ ص157)والنسائي في الصيد.باب: الرخصة في إمساك الكلب للصيد(ج8/188)

-4- المرجع نفسه لابن حجر (ج1/ص390-391).

-5-رواه البخاري في الحيض باب لا تقضي الحائض الصلاة (ح321/ج1/ص504) ومسلم تقضي الحائض الصلاة (ح321/ج1/ ص504)ومسلم في الحيض .15- باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة (ح67-69/ ص152)والترمذي في الصوم .68-باب:ماء في قضاء الحائض الصيام دون الصلاة (ح787/ ج2/ص205)أبو داود في الطهارة .105- بابفي الحائض لا تقضي الصلاة (ح261/ج1/ص68) وابن ماجة في الطهارة.119-باب: الحائض لا تقضي الصلاة(ج1/ص206) وأحمد في المسند(ج6/ص32)

قال الحافظ ابن حجر :" قلت:وعبيدة ضعيف جدا [1] قد اتفق أئمة النقل على تضعيفه إلا أنهم لم يتهموه بالكذب ولحديثه أصل من حديث معاذة عن عائشة (رضي الله عنها) مخرج في الصحيح، فلهذا وصفه بالحسن , ويؤيد هذا ما رويناه عن أبي زرعة الرازي أنه سئل عن أبي صالح كاتب الل يث، فقال:"لم يكن ممن يتعمد بالكذب، ولكنه كان يغلط وهو عندي حسن الحديث"[2].

سادسا المختلط:

ومن أمثلة ما وصفه بالحسن وهو من رواية من سمع من مختلط بعد اختلاطه، ما رواه من طريق يزيد بن هارون عن المسعودي عن زياد بن علاقة قال :" صلى بنا المغيرة بن شعبة(رضي لله تعالى عنه) فلما صلى ركعتين قام فلم يجلس فسبح به من خلفه، فأشار إليهم إن قوموا، فلما فرغ من صلاته سلم وسجد سجدتي الس هو وسلم, وقال: هكذا صنع رسول الله صلى عليه وسلم"[3] وقال:"هذا حديث حسن".

قال الحافظ ابن حجر :" قلت: والمسعودي[4] اسمه:عبد الرحمن وهو من بالاختلاط وكان سماع يزيد منه بعد أن اختلط , وإنما وصفه بالحسن لمجيئهم أوجه أخر بعضها عن المصنف أيضا"[5].

-ومن الرواة الذين يجد ر تحسين حديثهم قوم من الثقات إلا أنهم يضعفون في بعض الحالات وقد عدها الحافظ ابن رجب ثلاثة أنواع:

1-منهم من يضعف حديثه في بعض الأوقات دون بعض , وهم الذين خلطوا في

-1- عبيدة بن معتب بكسر المثناة الثقيلة الضبي أبو عبد الرحيم الكوفي الضرير ضعيف واختلط بأخرة من الثامنة وما له في البخاري سوى موضع واحد في الأضاحي.تقريب التهذيب لابن حجر(ت4416/ص320).

-2- النكت على ابن الصلاح لابن حجر (ج1/ص392).

-3- رواه الترمذي في الصلاة .152-باب: ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين سهوا (ح364/ج1/ص379) ينظر تخريج الشيخ احمد شاكر للحديث في الجامع (ج1/ص380)وأبو داود في الصلاة.198- باب من نسي أن يتشهد وهو جالس (ح1030/ج1/ص271) وأحمد في المسند(ج4/ ص247).

-4- عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي المسعودي صدوق اختلط قبل موته وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط من السابعة مات 66هـ وقيل سنة65. التقريب(ت3919/ص286)

-5- المرجع نفسه لابن حجر (ج1/ص393-394). توضيح الأفكار للصنعاني(ج1/ص152).

آخر عمرهم ومثاله: عطاء بن السائب[1].

2- ومنهم من يضعف في بعض الأماكن دون بعض وهم على ثلاثة أضرب : فالأول أهل الاختلاط كمعمر بن راشد[2].

ومنهم من حدث عن أهل مصر فحفظ , وحدث عن غيرهم فلم يحفظ ومن هؤلاء إسماعيل بن عياش[3].

ومنهم من حدث عنه أهل مصر فحفظو ا حديثه وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه كزهير ابن محمد الخراساني[4].

3- ومنهم من هم ثقات إلا أنهم ضعفاء في روايتهم عن بعض المشايخ , ومن هؤلاء أئمة مشهورين كحماد بن سلمة[5].

-1- عطاء بن السائب أبو محمد ويقال أبو السائب الثقفي الكوفي صدوق اختلط من الخامسة. مات سنة ست وثلاثين تقريب التهذيب لابن حجر (ت4592/ص331) حسن له الترمذي في مواضع منها حديث : ابن عباس قال :" إنما صلى النبي صلى الله عليه وسلم الركعتين بعد العصر.."(ح184/ج1/ص227).

-2- معمر بن راشد الأزدي مولاهم أبو عروة البصري نزيل اليمن ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئا وكذا فيما حدث به بالبصرة. من كبار السابعة مات سنة أربع وخمسين وهو بن ثمان وخمسين سنة. تقريب التهذيب لابن حجر(ت6809/ص473).صحح له الترمذي في أكثر حديثه.

-3- إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي بالنون أبو عتبة الحمصي صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم من الثامنة مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين وله بضع وسبعون سنة.تقريب التهذيب لابن حجر(ت473/ ص48) حسن له الترمذي في مواضع مثل حديث :(لا يحل لامرئ أن ينظر في جوف بيت امرئ حتى يستأذن) في الجامع (ح357/1/ 373) ومثاله: حديث: قال الله تعالى: (ابن أدم اركع لي أربع ركعات من أول النهار أكفك أخره) رواه الخمسة إلا ابن ماجه. قال الألباني : صحيح, رواه الترمذي فقط من طريق إسماعيل بن عياش عن بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن جبير بن نفير عن أبي الدرداء وأبي ذر عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن الله عز وجل أنه قال : ابن آدم اركع لي من أول النهار ركعات.. الحديث. وقال: (حديث حسن غريب). قلت: بل هو صحيح وإن كان إسناده حسنا فإن له طريقا أخرى عن شريح بن عبيد الحضرمي وغيره عن أبي الدرداء مرفوعا به نحوه . قلت: وإسناد صحيح. وله شاهد من حديث نعيم بن همار". إرواء الغليل للألباني(ح465/ج2/219).

-4- زهير بن محمد التميمي أبو المنذر الخراساني سكن الشام ثم الحجاز رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها قال البخاري عن أحمد كأن زهيرا الذي يروي عنه الشاميون آخر وقال أبو حاتم حدث بالشام من حفظه فكثر غلطه من السابعة مات سنة اثنتين وستين تقريب التهذيب لابن حجر (ت2049/ص158)حسن له الترمذي أحاديث منها: حديث (أيما عبد تزوج بغير إذن سيده) (ح1113/ج2/ص359)

-5-حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخرة من كبار الثامنة=

وحال هؤلاء في التحسين أو التضعيف إنما إذا جاء حديثهم من الطريق الـــذي جـــاء التضعيف بسببهم حدث قبل الاختلاط ليس كمن حدث بعده , ويلتحق بهم من أضر ببصره أو احترقت كتبه و لم يـ كن يحفظ مروياته, وهؤلاء كثير معدودون من جلـــة أهـــل العلم.

ويقال في غيرهم ممن حُديثه بشيء مما سبق أو غيرها مما يعلل به النقاد [1] فحديثه ضعيف يُحسَّن بالجابر إذا صلُح أن يعضد.

ولا غرابة في إخراج أصحاب الصحيح لمثل هذه الفئة من الرواة , فإنما هو على ســـبيل الانتقاء عن شيخ ثقة مثله وهو عنه صحيح الحديث[2].

في الختام نورد النتيجة التي خلص إليها الحافظ ابن حجر في نها ية بحثه عن الأنواع التي يحسن للترمذي في الجامع حيث قال :" وذلك مصير منهم إلى أن الصورة الاجتماعية لها تأثير في التقوية , وإذا تقرر ذلك كان من رأيه -أي الترمذي- إن جميع ذلك إذا اعتـــصد بمجيئه من وجه أخر أو أكثر نزل منزلة الحسن , احتمل إن لا يوافقه غيره على هذا الرأي أو يبادر للإنكار عليه إذا وصف حديث الراوي الضعيف , أو ما إسناده منقطع بكونه حسنا فاحتاج إلى التنبيه على اجتهاده في ذلك وأفصح عن م قصده فيه, ولهذا أطلق الحسن لمـــا عرف به فلم يقيده بغرابة ولا غيرها ونسبه إلى نفسه وإلى من يرى رأيه فقال :" عندنا كل حديث إلى أخر كلامه الذي ساقه شيخنا بلفظه"[3].

= مات سنة سبع وستين.تقريب التهذيب لابن حجر (ت1499/ص117). حسن حديثه ومنه حديث:(لا تقبـــل صلاة الحائض إلا بخمار) في الجامع (ح377/ج1/ص389)

-1- شرح علل الترمذي لابن رجب (ص390-461) فقد عدد كثيرا من أمثلة لكل نوع من أسباب التعليل.

-2- المصدر نفسه (ص467)

-3- المصدر نفسه (ج1/ص399)للفائدة ينظر توضيح الأفكار للصنعاني (ج1/ص153). وقد ختم الـــدكتور ربيع بن هادي المدخلي بعد ذكر هذه الأمثلة بملاحظة قال ما نصه :" هذه الأمثلة التي ساقها الحافظ لبيان اصـــطلاح الترمذي في ما سماه بالحسن فيها نظر ولا يصح أن يؤخذ منها قاعدة في اصطلاح الترمذي في هذا اللفظ –ثم ناقش الأمثلة واحدا واحدا واعتبر في ذل ك اختلاف النسخ –ثم قال : أن النسخة التي اعتمد عليها الحافظ في هذه الأمثلة الأمر فيها كما قال الحافظ في هذه الأحاديث. والجواب:

- (أ) أن الحافظ يعلم أن بين نسخ جامع الترمذي اختلافا وفي اعتقادي انه لو قارن نسخته بعدد من النـــسخ لظهر الاختلاف بينها ولما مثل بهذه الأمثلة بل كان يلتمس غيرها في هذا الموضوع الهام. ==

المطلب الرابع: نماذج من تحسين الترمذي على غيراصطلاحه:

وهو القسم الثاني من أنواع الحسن الذي يسميه أهل الحديث من المتأخرين الحسن لذاته وقد جرت عادة الترمذي في جامعه التحسين لمرتبة من الرواة وقد يُصحح لهم , وقد يكون لهم متابعات يُصحح بها الحديث ويقتصر على التحسين وهو عارف بما حكم به.

فهو يحسن الحديث الذي روي من أحد الطريقين:

- فإما أن يحسن الحديث بسبب راو بعيه ممن هو مختلف فيه.
- وإما بطريق (إسناد) مختلف فيها بين النقاد كالاتصال أو الانقطاع.

وقبل بيان ذلك فإني رأيت الترمذي يَخرج عن هذين القيدين ليوافق المتقدمين في الحكم على الحديث بالحسن ويراد به اللغوي فقد يحسن الحديث المنكر , ليوافق بعض المتقدمين في صنيعهم ولو بعدما استقر الاصطلاح عنده.

ومثال ذلك: حديث ((الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة)) هو صحيح بهذا اللفظ [1], لكن فيه زيادة رواها الترمذي من طريق يحي بن اليمان عن سفيان عن زيد العمي عن أبي إياس معاوية بن قرة عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:((الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة)) قال: "فماذا نقول يا رسول الله ؟ قال سلوا الله العافية في الدنيا والآخرة", فقال أبو عيسى:" هذا حديث حسن.وقد زاد يحيى بن اليمان في هذا الحديث هذا الحرف قالوا فماذا نقول ؟ قال سلوا الله العافية في الدنيا والآخر"[2].

- (ب)أن بعض هذ ه الأمثلة قد رواها مسلم في صحيحه وبعضها قد حكم له الترمذي في جامعه بأنه صحيح فلو استحضر الحافظ ذلك لما مثل بها ولو كانت في نسخته كذلك وكيف يمثل بها وهو القائل :"على أن الحديث إذا كان مخرجا في الصحيحين فان الترمذي يقول فيه:حسن صحيح غالبا.

- (ج)أن بعض الأمث لة قد حكم عليه الحافظ نفسه بالغرابة في كتاب تهذيب التهذيب وحكم عليه الزيلعي بهذا الحكم فلو استحضر هذا لما مثل به. (الهامش: ج1/ص401)

1- الترمذي من طريق محمود بن غيلان ثنا وكيع وعبد الرزاق وأبو أحمد وأبو نعيم قالوا : ثنا سفيان عن زيد العمي-هو ضعيف لسوء حفظه- عن أبي إياس بن قرة عن أنس بن مالك ..الحديث, وذكر له متابعا يصحح به وقد رواه أبو إسحاق الهمداني عن بريد بن أبي مريم به.وقال حسن صحيح .أبواب الصلاة.44-باب: ما جاء في أن الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة (ح212 /ج1/ص254)ورواه أبو داود في كتاب الصلا ة.34- باب: ما جاء في الدعاء بين الأذان والإقامة(ح521/ج1/ص441) وأحمد في المسند(ج3/ص225)

-2- رواه الترمذي في الجامع كتاب الدعوات.128- باب: في العفو العافية(ح3605/ج5/ص342)

اوذّكر الألباني تحسينه لهذه الزيادة قال :" كلا, بل هو ضعيف **منكر** بهذه الزيادة , انفرد بها بن اليمان وهو ضعيف لسوء حفظه, أما الحديث فصحيح بدونها"[1].

ومنها ما حسنه بهذا الاعتبار وهو حديث صحيح في أعلى درجات الصحة وقد يكون مخرجا في أحد الصحيحين وقد سبقت الإشارة إلى هذا في الكلام عن تساهل الترمذي.

ومثاله: حديث((صلاة على الحصير)), قال الترمذي:" حدثنا نصر بن علي حدثنا عيسى بن يونس عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن أبي سعيد: "أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حصير" قال أبو عيسى:" حديث أبي سعيد حديث حسن"[2].

والحديث رواه الإمام مسلم بن الحجاج في كتابه الصحيح[3].

ومما يدل على نأ قد يحسن الحديث وهو صحيح عنده , ليكون والحالة هذه تحسينه على وفق استعمال المتقدمين على غير قاعدته وكما صنع الشافعي بتحسينه الصحيح.

فقد قال الإمام الترمذي :" حدثنا أبو هشام الرفاعي و زيد بن أخزم الطائي وإسحاق بن إبراهيم الصواف البصري قالوا: حدثنا معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن الحسن عن سمرة:"أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التبتل"[4], قال أبو عيسى وزاد زيد بن أخزم في حديثه وقرأ قتادة﴿ولقد أرسلنا رسلا من قبلك ..﴾ الآية.[الرعد:38]

قال أبو عيسى: **(حديث سمرة حديث حسن غريب** وروى الأشعث بن عبد الملك هذا الحديث عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه. ويقال:**كلا الحديثين صحيح)**"[5].

1-إرواء الغليل للألباني (ح1/ص262)أنه لما لم يتهم حسن له وفق الحد . ويحي بن اليمان:هو العجلي الكوفي صدوق عابد يخطيء كثيرا وقد تغير من كبار التاسعة مات في(189).تقريب التهذيب لابن حجر(528/7680).

2-جامع الترمذي أبواب الصلاة.130-باب: الصلاة على الحصير(ح332/ج1/ص353)والتحفة(249/2).

3-صحيح مسلم. كتاب الصلاة.52-باب: الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه(ح219/ص210).

4- رواه الترمذي في كتاب النكاح.2-بابما جاء في النهي عن التبتل (ح1084/ج2/ص343-344) والنسائي في كتاب النكاح.4-باب:النهي عن التبتل(ج6/ص58).

5-جامع الترمذي (ج2/ص344). ومثله حديثالإشارة في الصلاة (التحفة:ج2/ص305)ومثله تعدد الحكم على الحديث الواحد كما فعل مع حديث (العارية مؤداة)حيثخرجه في ثلاثة مواضع في الجامع (البيوع ج3/ح1269-الوصايا ج 4/ح2127)فقال في الأول حسن وفي الثاني حسن صحيح وفي الثالث حسن غريب.وهذا يقوي كل الاحتمالات في المراد بالتركيب وكذا يساعد عن الكشف في المراد بالتحسين المفرد.

فحسنه أوّلا التحسين اللغوي ثم صححه في الثاني.

وقد يحسن الترمذي الحديث وهو على شرط الصحيح ومثاله :حـــديث((إذا أقيمـــت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة))[1]أخرجه الترمذي من طريق : ثنا أحمد بن منيع حـــدثنا روح بن عبادة حدثنا زكريا بن إسحق حدثنا عمر بن دينار قال سمعت عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم):"إذا أقيمت الصلاة فلا صـــلاة إلا المكتوبة", وحسنه[وفي نسخة صححه]وذكر له متابعات فهو صحيح على شرط مسلم[2].

ولذلك قال الإمام الألباني رحمه الله :" ولعل عدم تصحيح الترمذي للحديث من أجل أن بعض الثقات رواه عن عمرو عن عطاء عن أبي هريرة موقوفا"[3].

وممن يحسن الترمذ يحديثهم وقد يصحح لهم , رواة هم ضعفاء عنـــد بعـــض أهـــل الحديث وهم عنده في رتبة الصدوق كما هو الحال مع علي بن زيد بن جدعان [4] فقـــد أخرج له الترمذي في مواضع وصحح رواياته , وهو من أهل الفن قد يوافق غيره أو قـــد يخالف النقاد باجتهاده.

1-رواه مسلم في صحيحه في صلاة المسافرين .9-بابكراهية الشروع في النافلة بعد شروع المؤذن (ح6364/ ص281)والترمذي في جامعه أبوبا الصلاة .195- باب:ما جاء إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة (ح421/ ج1/ص429)وأبو داود في كتاب التطوع .5-بابإذا أدرك الإمام و لم يصل ركعـــتي الفجـــر (ح1265/ج2/ ص22)والنسائي في الإمامة .60-باب: ما يكره من الصلاة عند الإقامة (ج2/ص116) وابن ماجـــه في الإقامـــة 103-باب: ما جاء إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة(ج1/ص363)وأحمد في المسند(352/2).

2-قال الإمام الترمذي :" وهكذا روى أيوب وورقاء بن عمر وزياد بن سعد وإسماعيل بن مـــسلم ومحمـــد بـــن جحادة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.وروى حماد بـــن زيـــد وسفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار فلم يرفعاه [والحديث المرفوع أصح عندنا]قال الشيخ أحمد شـــاكر:" وقولـــه (والحديث المرفوع أصح عندنا) لأن الرفع زيادة ثقة, فهي مقبولة. وقد رواه مسلم من طريق حماد بـــن زيـــد عـــن عمرو بن دينار مرفوعا , وفي آخره:" قال حماد:لقيت عمرا فحدثني به و لم يرفعه " فهذا يدل على أن عمرو بـــن دينار كان يرفعه تارة ولا يرفعه أخرى"(جامع الترمذي(ج1/ص430).

3- إرواء الغليل لناصر الدين الألباني(ج2/ص267)

4-علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي البصري أصله حجازي وهو المعروف بعلي بن زيد بن جدعان ينسب أبوه إلى جد جده ضعيف من الرابعة مات سنة(31)وقيل قبلها التقريب(ت4734/340). ينظر تحفة الأحوذي للمباركفوري(ج1/ص308)

ومثله أيضا حكيم بن جبير [1]وهو متكلم فيه , وقد حسّن الترمذي حديثه أيضا فأخرج له حديث:((التعجيل بالظهر)) فقال:"حدثنا هناد بن السري حدثنا وكيع عن سفيان عن حكيم بن جبير عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت:"ما رأيت أحدا كان أشد تعجيلا للظهر من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ولا من أبي بكر ولا من عمر".

وقال عقبه: قال أبو عيسى:" حديث عائشة حديث حسن"[2].

قال المباركفوري في شرح الجامع :"ضعفه ابن الجوزي , وقد حسّن الترمذي هذا الحديث وفيه حكيم بن جبير وهو متكلم فيه , فالظاهر أنه لم ير بحديثه بأسا وهو من أهل الفن"[3].

والأشد منهم كثير بن عبد الله بن عمرو الذي سبق الكلام عنه في تساهل الترمذي فقد صحح حديثه وما حمله على ما صنع أنه قد سبقه شيخه البخاري وحسن له حديثه مثل حديث(الكبير في العيدين في الأولى سبعا)[4] وقد قال فيهيعقوب بن سفيان :" وقد تكلم فيه كثير من لو سكت عنه كان أنفع له وإنما تكلم فيه الجاهلون به وبأسبابه "[5]ولما كان بهذه الحال قبله البيهقي متابعا واعتبر بطريقه[6].

-1- حكيم بن جبير الأسدي وقيل مولى ثقيف الكوفي ضعيف رمي بالتشيع من الخامسة.تقريب التهذيب لابن حجر(ت1468/ص116)تهذيب التهذيب لابن حجر (ج2/ص383)في الجامع قال الترمذي : قال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد: وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير من أجل حديثه الذي روى عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من سأل الناس وله ما يغنيه)[أخرجه في الزكاة .22-باب من تحل له الزكاة (ح650)] قال يحيى: وقد روى له سفيان و زائدة و لم ير يحيى بحديثه بأسا"(ج1/ص206)

-2رواه الترمذي في أبواب الصلاة .4-بابما جاء في التعجيل بالظهر (ح155/ج1/ص205)وأحمد في المسند (ج6/ص135- و215)قال أحمد شاكر: وبالجملة فالحديث إسناده ضعيف.وضعفه الألباني.ضعيف السنن(ح23)

-3- تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي(ج1/ص462)

-4- العلل الكبير للترمذي بترتيب القاضي أبي طالب(ص93)

-5- ينظر المرجع نفسه لابن حجر(ج8/ص387) فأكثر أحواله إن برّئ من التهمة أنه ضعيف وأنه يصلح للاعتبار ما دام أنه ليس شديد الضعف كما صنع البيهقي في السنن في حديثه في الصلح.

-6- ذكره في حديث (الصلح جائز بين المسلمين) ثم قال:"وكذلك رواه أبو عامر العقدي عن كثير بن عبد الله والاعتماد على روايته فمحمد بن الحسن بن زبالة ضعيف بمرة ورواية كثير بن عبد الله بن عمرو المزني إذا انضمت إلى ما قبلها قويتا". السنن الكبرى البيهقي(ج6/ص65).

ونعود للحديث إلى ما بدأنا فيه , وهو أن من منهج الإمام الترمذي في التحسين أنه يحسن حديث المختلف فيهم من الرواة وهو عادة السلف والخلف من أهل الحديث , وهو الحسن لذاته عند أهل الحديث من المتأخرين , و لم يغفل الترمذي هذا النوع في جامعه , حقيقةً يعرفه كما عرف القسم الآخر بالعبارة الاصطلاحية [1] ولكن عرفه بطريقة المثال التطبيقي الموضح لمفهومه ولحال راويه وهو منهج الأئمة المتقدمين الذين لم يُعرف في زمنهم وضع الحدود على المصطلحات الحديثية[2].

وقد سبق أن قلت أن الإمام الترمذي يحُسن لهذه المرتبة بطريقتين:

الأولى: ما كان في الإسناد راو مختلف فيه بين مجرح ومعدل مع شهرته بالرواية وثبوت العدالة, فغلب المعدل هذا الجانب وغلب المجرح جانب الضعف في الحفظ.

ومن أهم الأمثلة في هذا النوع نختار محمد بن عمرو بن علقمة [3] الذي مثّل به الحافظ

-1- التعريف الاصطلاحي للحسن لذاته إنما هو من وضع المتأخرين وكأنه كان محل وفاق بين المتقدمين كما هو الحال مع الصحيح والضعيف في كونه معلوم القيود والتطبيق ولذلك قال الحافظ ابن حجر :".. بدليل أنه لم يعرف الصحيح ولا الضعيف بل ولا الحسن المتفق عليه على كونه حسنا.."النكت على ابن الصلاح(ج1/ص387)

-2- ألحاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتركيب لأحمد معبد عبد الكريم (ص128) وقال:" التعريف بالمثال أنسب للمحدثين الذين عرفوا بعدم الميل إلى تكلف حدود المناطقة وتقييداتهم بالفصل والنوع , وغير ذلك إلا مؤخرا بحكم المقتضيات والمطالب العلمية ولكل عصر بحسبه".

-3- محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي أبو عبد الله ويقال أبو الحسن المدني. وسأذكر هنا مجمل مل قال فيه أهل الحديث من النقاد نقلا عن الحافظ ابن حجر : فقال علي بن المديني سمعت يحيى بن سعيد وسئل عن سهيل ومحمد بن عمرو فقال محمد أعلى منه قال علي قلت ليحيى محمد بن عمرو كيف هو قال تريد العفو أو تشدد قال لا بل أشدد قال ليس هو ممن تريد وكان يقول حدثنا أشياخنا أبو سلمة ويحيى بن عبد الرحمن بن خاطب قال يحيى وسألت مالكا عنه فقال فيه نحو ما قلت لك. قال علي وسمعت يحيى يقول محمد بن عمرو أحب إلي من بن أبي حرملة. وقال إسحاق بن حكيم عن يحيى القطان محمد بن عمرو رجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث وقال إسحاق بن منصور سئل يحيى بن معين عن محمد بن عمرو ومحمد بن إسحاق أيهما يقدم فقال محمد بن عمرو وقال بن خيثمة سئل بن معين عن محمد بن عمرو فقال ما زال الناس ينقون حديثه قيل له وما علة ذلك قال كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من روايته ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة وقال الجوزجاني ليس بقوي الحديث ويشتهى حديثه وقال أبو حاتم صالح الحديث يكتب حديثه وهو شيخ وقال النسائي ليس به بأس وقال مرة ثقة وقال بن عدي له حديث صالح وقد حدث عنه جماعة من الثقات كل واحد يتفرد عنه بنسخة ويغرب بعضهم على بعض وروى عنه مالك في الموطأ وأرجو أنه لا بأس به وذكره بن حبان في الثقات وقال يخطئ قال =

ابن الصلاح وجعله قاعدة في التحسين وعليه يقاس من هم مثله في الحال والمرتبة[1].

قال ابن الصلاح يقعد للمسألة ويمثل بمحمد بن عمرو:" إذا كان راوي الحديث متأخرا عن درجة أهل الحفظ والإتقان غير أنه من المشهورين بالصدق والستر وروي مع ذلك حديثه من غير وجه فقد اجتمعت له القوة من الجهتين وذلك يرقي حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح.

مثاله : حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة".

فمحمد بن عمرو بن علقمة : من المشهورين بالصدق والصيانة لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته فحديثه من هذه الجهة حسن.."[2].

= الواقدي توفي سنة أربع وأربعين ومائة وقال عمرو بن علي مات سنة خمس وأربعين روى له البخاري مقرونا بغيره ومسلم في المتابعات قلت وقال أحمد بن مريم عن بن معين ثقة وقال عبد الله بن أحمد عن بن معين سهيل والعلاء وابن عقيل حديثهم ليس بحجة ومحمد بن عمرو فوقهم وقال يعقوب بن شيبة هو وسط وإلى الضعف ما هو وقال الحاكم قال بن المبارك لم يكن به بأس وقال بن سعد كان كثير يستضعف وقال بن معين بن عجلان أوثق من محمد بن عمرو ومحمد بن عمرو أحب إلي من محمد بن إسحاق حكاه العقيلي.تهذيب التهذيب(ج9/ص333).

1- قال الدكتور وليد العاني :" فحال (محمد بن عمرو) يعد كأصل لكل راو مثله بحيث يمكن أن يقال عليه درجة راوي الحسن لذاته عموما , وهذا ما أقر عليه ابن الصلاح ومن أتى بعده كابن جماعة والأبناسي والبلقيني وابن الملقن والزركشي والأنصاري وابن كثير والعراقي والبقاعي والصنعاني .ورد الحافظ في النكت على من اعترضه , وقد جعله الذهبي من أعلى درجات الحسن لذاته, وتبعه السيوطي في التدريب". ألفاظ وعبارات الجر ح والتعديل(ص118).

2- المقدمة لابن الصلاح (ص21) التقييد والإيضاح للعراقي (ص44)توضيح الأفكار للصنعاني (ص 176)فتح المغيث للسخاوي(ج1/ص74) قال الدكتور احمد معبد : وقد قرر الحافظ العراقي عن خبرة تفصيلية بجامع الترمذي من خلال ما شرحه منه فقال :" وعادة الترمذي تحسين أفراد محمد بن عمرو ثم قال : وصحح حديث أبي هريرة في السواك الذي مثل به ابن الصلاح وعلّل ذلك بأنه روي من غير وجه – وهذا الصنيع جعله قاعدة عامة - .. وعليه فينطبق الحكم بتحسين حديث محمد بن عمرو لذاته عند الترمذي على كل من يماثل حاله من المختلف فيهم فتكون خلاصة حال كل منهم أنه (صدوق له أوهام) كمل لخص الترمذي نفسه بذلك حال محمد بن عمرو في الجامع وتبعه ابن حجر في التقريب وقد يعبر عن تلك الحال بعبارة أخرى تؤدي معناها مثل قول الحافظ في غير التقريب أنه صدوق في حفظه شيء ثم قال وحديثه في مرتبة الحسن) ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتركيب لأحمد معبد عبد الكريم (ص126).وحديث أبي هريرة (لولا أن أشق ..)واه البخاري في كتاب الجمعة .8-باب السواك يوم الجمعة (ح887/ج1/ص266) ومسلم في الطهارة.15-باب السواك(ح252/ص127) =

فاختيار ابن الصلاح لمثل محمد بن عمرو في التحسين بـ ـذات السند إنمـــا هـــو إتبـــاع للترمذي حيث تعامل مع حديثه بأن حكم عليه بالحسن , وإن وجد أنه صحح له فـــذلك إنما باعتبار المتابع المصحح وقد قلت في كثير من المواطن أن لكل حديث نقد خاص وقـــد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: أن لكل حديث ذوق ويختص بنظر ليس للآخر[1].

ومثاله حيث قال الترمذي في الجامع:" حدثنا علي بن خشرم أخبرنا عيسى بن يونس عن محمد بن عمرو عن عبيدة بن سفيان عن أبي الجعد (يعني) الضمري-وكانت له صحبة فيما زعم محمد بن عمرو- قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "من ترك الجمعة ثلاث مرات تهاونا بها ختم الله على قلبه"[2]وقال:حديث أبي الجعد حديث حسن.

ويعتبر محمد بن عمرو قاعدة في بابه فكل من كان بوصفه أخذ حكمه , قال الدكتور وليد بن حسن العاني :"وهذا النموذج وحده كاف لإقامة الحجة على أن حـــديث هـــذه المرتبة حسن لذاته, إذ إن علماء المصطلح جعلوه مثالا للحسن الذاتي"[3].

وهذا أصل معمول به عند أهل العلم في كل مسألة تحتاج إلى قياس نظرائها عليهـــا وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر في الفتح:"إن ذكر الصفة في الحكم يقتضي التعليل"[4].

= والترمذي (وصححه) في الطهارة.18- بابما جاء في السواك (ح22/ج1/ص99)وأبو داود في الطهارة .25- باب: السواك(ح47/ج1/ص12)والنسائي في الطهارة .7-بابالرخصة في لسواك بالغشي للصائم (ج1/ص12) وابن ماجه في الطهارة.7-باب: السواك(ح287/ج1/ص105)

-1- ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل لأحمد عبد الكريم(ص119) ومجموع الفتاوى لابن تيمية (ج18/ص47)

-2- رواه الترمذيفي الجمعة .7- بابما: جاء في ترك الجمعة من غير عذر (ح500/ج2/ص38) وأبو داود في الصلاة.208-بابالتشديد في ترك الجمعة (ح1052/ج2/ص277)والنسائي في الجمعة .2-باب: التـــشديد في التخلف عن الجمعة (ج3/ص88)وابن ماجه في الإقامة .93-بابفي: مـــن تـــرك الجمعـــة مـــن غـــ ير عـــذر (ج1/ص356)وأحمد في المسند (ج3/ص332)وقال أحمد شاكر قول المنذري في الترغيب :" رواه أحمـــد وأبـــو داود والنسائي والترمذي وحسنه وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما والحاكم وقال صـــحيح علـــى شرط مسلم. وفي رواية لابن خزيمة وابن حبان من ترك الجمعة ثلاثـــا مـــن غـــير عـــذر فهـــو منـــافق"الجـــامع (ج2/ص38)وقال الشوكاني في نيل الأوطار :" حديث أبي الجعد أخرجه أيضا والبزار وصححه ابن السكن. وقـــد اختلف في هذا الحديث على أبي سلمة فقيل عن أبي الجعد. قال الحافظ: وهو الصحيح . وقيل عن أبي هريرة وهـــو وهم قاله الدارقطني في العلل . ورواه الحاكم من حديث أبي قتادة وهو حسن وقد اختلف فيه"(ج3/ص278) .

-3- منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها لوليد بن حسين العاني(ص108).

-4- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (ج12/ص304)

فالحكم بالتحسين ينجر على كل من هذه منزلته عند أهل الحديث . فلذلك قال الدكتور أحمد عبد الكريم في كلام العراقي عن حال من ماثل محمد بن عمرو في الرتبة :" إن ما قعده العراقي بخصوص تحسين الترمذي لحديث محمد بن عمرو يمكن تقعيده أيضا بالنسبة لابن عقيل[1].

فتقول: إن الترمذي قد عرف الحسن لذاته وبين حال راويه متمثلا في حديث عبد الله بن محمد بن عقيل, اطرد تحسينه لحديث بمفرده خلال الجامع ما لم توجد علة , وعند

-1- عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي أبو محمد المدني وأمه زينب الصغرى بنت علي وذكره بن سعد في الطبقة الرابعة من أهل المدينة وقال كان منكر الحديث لا يحتجون بحديثه وكان كثير العلم وقال بشر بن عمر كان مالك لا يروي عنه وقال علي بن المديني وكان يحيى بن سعيد لا يروي عنه وقال يعقوب بن شيبة عن بن المديني لم يدخله مالك في كتبه قال يعقوب وابن عقيل صدوق وفي حديثه ضعف شديد جدا وكان بن عيينة يقول أربعة من قريش يترك حديثهم فذكره فيهم وقال بن المديني عن بن عيينة رأيته يحدث نفسه فحملته على أنه قد تغير وقال عمرو بن علي سمعت يحيى وعبد الرحمن يحدثان عنه والناس يختلفون عليه وقال أبو معمر القطيعي كان ابن عيينة لا يحمد حفظه وقال الحميدي عن بن عيينة كان في حفظه شيء فكرهت أن ألقيه وقال يحيى بن سعيد في عاصم بن عبيد الله هو عندي نحو بن عقيل وقال حنبل عن أحمد منكر الحديث وقال الدوري عن بن معين بن عقيل لا يحتج بحديثه وقال معاوية بن صالح عن بن معين ضعيف الحديث قال مسلم قلت لابن معين بن عقيل أحب إليك أو عاصم بن عبيد الله قال ما أحب واحدا منهما وقال بن أبي خيثمة عن بن معين ليس بذاك وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن بن المديني كان ضعيفا وقال العجلي مدني تابعي جائز الحديث قال الجوزجاني أتوقف عنه عامة ما يرويه غريب وقال أبو زرعة مختلف عنه في الأسانيد وقال أبو حاتم لين الحديث ليس بالقوي ولا ممن يحتج بحديثه وهو أحب إلي من تمام بن نجيح يكتب حديثه وقال النسائي ضعيف وقال بن خزيمة لا أحتج به لسوء حفظه وقال أبو أحمد الحاكم كان أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه يحتجان بحديثه وليس بذاك المتين المعتمد وقال الترمذي صدوق وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه وسمعت محمد بن إسماعيل يقول كان أحمد وإسحاق والحميدي يحتجون بحديث بن عقيل قال محمد بن إسماعيل وهو مقارب الحديث وقال بن عدي روى عنه جماعة من المعروفين الثقات وهو خير من بن سمعان ويكتب حديثه. قلت –أي الحافظ -: وقال العقيلي كان فاضلا خيرا موصوفا بالعبادة وكان في حفظه شيء وقال بن خراش تكلم الناس فيه وقال الساجي كان من أهل الصدق و لم يكن بمتقن في الحديث وقال مسعود السجزي عن الحاكم عمر فساء حفظه فحدث على التخمين وقال في موضع آخر مستقيم الحديث وقال الخطيب كان سيء الحفظ وقال بن حبان كان رديء الحفظ يحدث على التوهم فيجيء بالخبر على غير سننه فوجب بجانبه أخباره وأرخ بن قانع وفاته سنة اثنتين وأربعين ومائة وقال الآجري عن أبي داود كان يترل الحيرة وقال بن عبد البر هو أوثق من كل من تكلم فيه انتهى وهذا إفراط. تهذيب التهذيب(ج6/ص13). ما ذكره الحافظ فيه من الأقوال وحاصلها أنه:صدوق في حديثه لين من الرابعة.كما نص عليه ابن حجر في تقريب التهذيب(ت3592/ص264).

المخالفة يرجح عليه من هو أقوى منه, ويصحح له مع وجود من يعضده.

وبالتالي يمكن جعل خلاصة حال ابن عقيل عند الترمذي مقياسا لراوي الحسن لذاته عنده, مع موافقة شيخه البخاري له وكذلك غير واحد من النقاد"[1].

فكلا من الروايتين المذكورين يعد نموذجا عمليا لنوع من الرواة المختلف فيهم تعديلا وتجريحا و يحسن حديثهم و هم من يمكن الجمع بين الخلاف في كل منهم يحمل التوثيق على ثبوت الصدق من ركن العدالة وثبوت القليل من ركن الضبط.

ومع ذلك يمكن لـ لمباحث قياس غيرهم عليهم و إن الترمذي قد قعد حال الروايتين في كتاب العلل الذي في أخر الجمع بعد إن طبق عمليا خلال الجامع تحسين ما انفرد به حسب علمه كل من هاذين الروايتين و أمثالهما ما لم توجد علة أخرى سواء نجد في الباب متابع أو شاهد لغيرهم أم لم يوجد[2].

والطريقة الثانية:التي يحسن بها الترمذي باعتبار الإسناد المختلف فيه من جهة الاتصال وعدمه, ومن أهم الأمثلة نختار رواية الحسن عن سمرة بن جندب[3].

فقد اختلف الأئمة في سماعه منه وفيه ثلاثة مذاهب ذكرها الإمام المباركفوري[4].

-1- ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتركيب لأحمد معبد عبد الكريم (ص137).

-2- المرجع نفسه(ص170) وينظر منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها لوليد بن حسين العاني(ص122).

-3- الحسن هو ابن أبي الحسن البصري واسم أبيه يسار بالتحتانية والمهملة الأنصاري مولاهم ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيرا ويدلس. قال البزار :كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوز ويقول حدثنا وخطبنا يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة. هو رأس أهل الطبقة الثالثة مات سنة عشر ومائة وقد قارب التسعين. تقريب التهذيب لابن حجر (ت1227/ص99) وتهذيب التهذيب له (ج2/ص231)والكاشف للذهبي (ج1/ص322)وسير أعلام النبلاء له(ج4/ص563)والجرح والتعديل لابن أبي حاتم(ج3/ص40)

وسمرة بن جندب: هو بن هلال بن جريج بن مرة بن حزن بن عمرو بن جابر بن خشين وهو ذو الرأسين ابن لأي بن عصم بن شمخ بن فزارة الفزاري يكنى أبا سعيد وقيل : أبو عبد الرحمن وأبو عبد الله وأبو سليمان. وغزا مع النبي صلى الله عليه وسلم غير غزوة وسكن البصرة وكان زياد يستخلفه عليها إذا سار إلى الكوفة ويستخلفه على الكوفة إذا سار إلى البصرة وكان يقوم في كل واحدة منهما ستة أشهر. وكان شديد على الخوارج وكان إذا أتى بواحد منهم قتله ويقول : شر قتلى تحت أديم السماء يكفرون المسلمين ويسفكون الدماء فالحرورية ومن قاربهم في مذهبهم يطعنون عليه وينالون منه.وكان ابن سيرين والحسن وفضلاء أهل البصرة يثنون عليه قال ابن سيرين : في رسالة سمرة إلى بنيه علم كثير.أسد الغابة لابن الأثير(ج1/ص479)وذكر حديث السكتتان.

-4- تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي للمباركفوري(ج1/ص485-486)وينظر عون المعبود للعظيم أبادي=

فقال:" في سماع الحسن من سمرة ثلاثة مذاهب :

أحدها: انه سمع منه مطلقا وهو قول ابن المديني ذكره البخاري عنه والظاهر من الترمذي أنه يختار هذا القول في فإنه صحح في كتابه عدة أحاديث من رواية الحسن عن سمرة واختار الحاكم هذا القول فقال في المستدرك بعد أن أخرج حديث الحسن عن سمرة أن النبي (صلى الله عليه وسلم)كان له سكتتان .."[1]:" ولا يتوهم أن الحسن لم يسمع من سمرة فإنه سمع منه ", أخرج في كتابه عدة أحاديث من رواية الحسن عنه وقال في بعضها على شرط البخاري, وقال في كتاب البيوع وقد احتج البخاري بالحسن عن سمرة.

القول الثاني: أنه لم يسمع منه شيئا واختاره ابن حبان في صحيحه فقال فيه بعد أن روى حديث السكتتين :و(الحسن لم يسمع من سمرة شيئ ا), وقال صاحب التنقيح قال ابن معين:الحسن لم يلق سمرةوقال شعبة الحسن لم يسمع من سمرة قال البرديجي : (أحاديث الحسن عن سمرة كتاب ولا يثبت عنه حديث قال فيه سمعت سمرة).

القول الثالث: سمع من سمرة حديث العقيقة فقط . قاله النسائي وإليه مال الدارقطني في سننه, فقال في حديث السكتتين: الحسن اختلف في سماعه من سمرة و لم يسمع منه إلا حديثعقيقة فيما قاله قريش عن أنس واختاره الإشبيلي في الأحكام والبزار في مسنده . وأجيب عنه بأنه قال في حديث ثنا سمرة قال فلما خطبنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم)..ونهى عن المثلة".

وهذا يقتضي سماعه منه لغير حديث العقيقة, قال أبو داود عقب حديث سليمان بن سمرة

= (ج2/ص154) قال الألباني في إرواء الغليل:" قال الصنعاني: وللحفاظ في سماعه منه ثلاثة مذاهب"(ج5/ص349).

-1-رواه الترمذي في الجامع .أبواب الصلاة.72-باب:ملجاء في السكتتين الصلاة (ح251/ج1/ص287) وأبو داود[في عون المعبود وأقره المنذري على التحسين (ج2/ص157)] في الصلاة.122-باب:السكتة عند الافتتاح (ح777/ج1/ص207)ابن ماجه في الصلاة .12-باب: في سكتتي الإمام (ج1/ص275) ورواه الإمام أحمد في المسند(ج5/ص7) وللفائدة ينظرفي تعليقات شعيب الأرناؤو ط على أحاديث الحسن عن سمرة في المسند وقال الشوكاني :وقد صحح الترمذي حديث الحسن عن سمرة في مواضع من سننه .منها حديث " نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة" وحديث"جار الدار أحق بدار الجار " وحديث:"لا تلاعنوا بلعنة الله ولا بغضب الله ولا بالنار" وحديث :"الصلاة الوسطى صلاة العصر" فكان هذا الحديث على مقتضى تصرفه جديرا بالتصحيح, وقد قال الدارقطني:" رواة الحديث كلهم ثقات.."نيل الأوطار للشوكاني(ج2/ص309-310)

عن أبيه: دلت هذه الصحيفة على أن الحسن سمع من سمرة"[1]

ومما حسنه أيضا حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وقد سبق الكلام عنه , قال الشيخ الألباني: "وإنما لم يصححه -أي حديثه-للخلاف المعروف فيه " وقال في موضع آخر:"والمستقر أنه حسن الحديث يحتج به"[2].

قال الدكتور وليد العاني :"حديث عمرو لم يتعرض له العلماء من جهة الحفظ بل من حيث الاتصال..ومن أجل الخلاف نزلت رواية هذه النسخة إلى الحسن لأن السند فيه هو حكمه عند العلماء"[3].

ويجدر في هذا الموضع أن نبين أنه ليس كل راو مختلف فيه هو حسن الحديث على إطلاقه بل الراوي المختلف فيه الذي يحسن حديثه هو الذي لم يترجح حاله من توثيق أو تضعيف,كل راو ترجح وصفه بثقة أو ضعيف فهو كذلك , فممن اختلف فيه وترجح تصحيح حديثه مثل عفان بن مسلم وأبان بن يزيد العطار فهو صحيح وأقل أحواله حسن,ومن اختلف فيه وترجح تضعيف حديثه أمثا ل عبد الله بن المؤمل المخرمي فهو ضعيف ولا يحسن حديثه إلا بجابر , وحتى الثقات في حد ذاتهم ليس حديثهم يصح في كل حال بل قد يلحق حديثه التضعيف إما لشذوذ أو علة كان يكون الراوي ضعيف في شيخ أو أهل بلد وغبرهم مما هو معلوم لدى دارسي علم العلل, ينظر ذلك في علل ابن رجب.

فالثقات على مراتب متفاوتون في درجة التوثيق ولكل حديث نقد خاص , ولكل راو حالة خاصة في الرواية وإن كان يندرج حاله تحت أصل من مراتب الرواة[4].

-1- وينظر نصب الراية للزيلعي(ج1/ص46-48).

-2- إرواء الغليل للألباني(ج4/ص392) و(ج5/ص155) و(ج7/259) وله ترجمة وافية في السير()

-3- منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها لوليد بن حسين العاني (ص176)

-4- الجزء الثاني شرح علل الترمذي لابن رجب حيث بين فيه قواعد كثيرة في هذا الشأن فقد أجاد وأفاد رحمه الله تعالى. وألفاظ وعبارات الجرح والتعديل لأحمد معبد عبد الكريم(ص181).

الخـــاتـــمـــة:

فمن النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث في هذا الموضوع كانت كما يلي:

1- أن الجامع كتاب مصنف على منهج لم يسلك قبله مثله وهو كتاب فقه وحديث , وأن شرطه أقرب الكتب من الصحة لبيانه الحكم على الحديث وكثرة الـــصحيح والحسن فيه ومع وجود الضعيف فإن الموضوع منه منعدم وإن كان فهو من قبيل المطروح الذي اصطلح عليه الذهبي بأنه ((ما انحط عن رتبة الضعيف – مروية مـــن طريق بعض المتروكين والهلكى مع أنه لا يسكت عنه بل يبينه رحمه الله-))[1]

2- وقد يسكت الترمذي عن بعض الرواة مما يحمل على الاستغراب من صنيعه كما فعل مع يعقوب بن الوليد المدني[2] فقد كذّبه الإمام أحمد وغيره من الحفاظ. روى له الترمذي حديث ((الصلاة في أول الوقت رضوان)) وقال عنه: حديث غريب, قال المباركفوري:" والعجب من الترمذي أيضا فإنه سكت عن يعقوب و لم يعل الحديث به"[3]

3- الإمام الترمذي بريء من التساهل الذي تلبس به وأطلقه عليه بعض أهل العلم مع أنهم قلة في مقابل من اعتمده في الأحكام على الرجال والحديث وما نقلـــه مـــن المسائل الفقهية وما حصل له من زلل فهو من طبيعة البشر.

4- أنه يحكم بالصحة والحسن مفردين ومركبين و قد يزيد مع كليهما الغرابة وما كان فيه حسن صحيح فهو إما في الصحيحين أو في أحدهما أو على شرطهما أو علـــى شرط أحدهما أو هو على شرط أصحاب السنن مما روي بأسانيد ثابتة .أو ما كان عندهم وله متابعات صحح بها ونمثل لهذا الأخير بمثال : باب مـــا جـــاء في المـــني والمذي[4] وقد تزل قدمه فيخطأ الأئمة حكمه بالصحة الحسن[5].

-1- الموقظة للذهبي (ص34)

-2- يعقوب بن الوليد بن عبد الله بن أبي هلال الأزدي أبو يوسف أو أبو هلال المدني نزيل بغداد كذبه أحمد وغيره من الثامنة. تقريب التهذيب لابن حجر: (ت7835/ص538)

-3- تحفة الأحوذي للمباركفوري:(ج1/ص477)

-4- المصدر نفسه (ج1/ص416)

-5- مثاله في الجامع كما في باب:المسح على الجوربين(ج1/ص398)

5- ظهر لي من خلال البحث أن الإمام الترمذي عرف الحسن بنوعيه في كتابه الجامع فالحسن لغيره عرّفه بالاصطلاح صريح قوله في كتابه العلل ,وأما النوع الثاني فقد عرفه بالمثال والتطبيق , مصحوبا ببيان حال الراوي الذي حسن له بحيث يمكن قياس غيره عليه ,قال الدكتور أحمد عبد الكريم :" قد صاغ الترمذي للحسن لغيره تعريفا اصطلاحيا لكونه رآه يشكل في نظر غيره، وذلك لان كل واحد من طريقيه بمفرده ضعيف .وأما الحسن لذاته فهو حكم على الحديث باعتبار سند واحد، كما هو الأصل لكنه أيضا مشكل من جهة كون راويه ممن اختلف فيه توثيقا وتضعيفا ويحتاج إلى الجمع بينهما كما أشار إليه الترمذي وتابعه ابن الصلاح ثم من بعده[1].

6- أن صنيع الترمذي في التحسين جر الخلف إلى الاجتهاد في وضع الحد الأ قرب واللائق بمعنى الحديث الحسن بنوعيه لتداولت التعاريف بين أيدي العلماء وكل ما عرف به كان محل نقد ونظر وتصحيح حتى جاء عهد الحافظ ابن حجر وحصر الذاتي في خفة الضبط والحسن لغيره بالمجموعية التي تصلح للاعتبار بها في موازين الترقية.

7-أن منهج الترمذي في التحسين خاص بالجامع وما كان قبله من الحسن وحتى في سؤالاته للبخاري في الحكم على الحديث أنه أراد به الحسن اللغوي وأما الترمذي ومن بعده كالدا قطني والبيهقي أرادوا الاصطلاحي الذي تميز عن سابقه في التماثل في الصنيع, من جهة الحكم على طبيعة بعض الأحاديث الواردة من طريق صنف من الرواة ومرتبة معلومة , وإنما ما حصل من الخلاف إنما هو راجع إلى الإمام الذي يحكم على راو منهم بالصحة والضعف حسب ما ترجح له في موازين منهجه الذي أجرى عليه عمله النقدي.

8-سؤال أجاب عنه البحث , هل التزم الترمذي في تحسينه للحديث بمنهج هو ما عرفنا عليه في الحد الذي وضعه أم أنه حسن على غير قاعدته وهو ما علم من أنه

1- ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل له (127-128)

قد شارك المتقدمين في صنيعهم بتحسين الصحيح والمنكر , وبالتالي استعمل الحسن اللغوي على عادة من تقدمه وألجأه لذلك طابع البيئة أو شيء آخر في نفسه.

9-أن المتقدمين الذين استعملوا الحسن على ذلك الخلاف المشهور إنما أرادوا أنوعا ليس منها أصلا الحسن لذاته وسبب هذا الإيراد أن الترمذي سكت عن تعريفه كما سكت عن الصحيح لأن كثيرا من السلف من جعلها قسما واحدا لاشتراك النقلة لهما في الشهرة والعدالة.

10-وليعلم الحسن لذاته من استعمال الترمذي تركه للناظر في الجامع يعالجه من خلال البحث في الأسانيد ويدرك أن مرتبة رواة الحسن لذاته حسن لهم الترمذي على وفق القاعدة العامة عند المحدثين في تحسين حديثهم. أما الحسن لغيره فهو من جهة الاختلاف في طبقة رواته بين مناهج النقاد في اتساع الدائرة وضيقها.

فلا بد والحالة هذه أن الترمذي مع جلالته وإمامته في الشأن أن إذا حسن من غير القسم الأول فإنه يعتبر الراوي الذي حسن له بمتابع أو شاهد مرفوع أو موقوف , وهذا ما يظهر من قوله : "وعليه العمل عند بعض أهل العلم".

ومن التوصيات أن يتتبع الباحثون الذين لهم الكفاءة العلمية والبصيرة النافذة بعلوم الحديث كل حديث حسنه الترمذي في الجامع وأن يقارن ذلك بكتابه العلل الكبير , لنرتشف من خلالها النتائج الكافية لنحصّل بها في النهاية المحدولة المنهج الأصيل الذي اعتمده الترمذي في التحسين على هذه الأحاديث المختلفة , ونميز الموازين التي يحسن الترمذي على وفقها, والتي تكون بعد ذلك القاعدة المعتبرة لكل نوع منها.

الفهارس العلمية

-1- فهرس الآيات.

-2- فهرس الأحاديث النبوية.

-3- فهرس الأعلام المترجم لهم.

-4- فهرس المصادر والمراجع.

-5- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات

الآية	السورة	الصفحة
وقولوا للناس حُسْنا	البقرة (83)	77
وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة	البقرة(193)	77
فتقبلها ربها بقبول حَسَن وأنبتها نباتا حَسَنا	آل عمران(37)	77
يأيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته	آل عمران(102)	ب
يأيها الناس اتقوا الله الذي خلقكم	النساء (1)	ب
ولقد أرسلنا رسلا من قبلك وجعلنا لهم	الرعد(38)	175
يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا	الأحزاب (70)	ب
الله نزّل أحسن الحديث كتابا متشابها	الزمر (23)	77
وأما بنعمة رب فحدث	الضحى(11)	137

فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث	الراوي	الصفحة
ابن أدم اركع لي أربع ركعات من أول النهار	أبو الدرداء	172
إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة	أبو هريرة	176
إذا خرج من الخلاء قال غفرانك	عائشة	136
إذا علمت أن سهمك قتله	عدي بن حاتم	160
إذا كان يوم القيامة دفع إلى كل مؤمن	أبو موسى	94
أرضيت من نفسك ومالك بنعلين	ربيعة	167
الأعمال بالنيات	عمر بن الخطاب	129
ألا أصلي لكم	ابن مسعود	58
الأمر بقتل الكلاب	عبد الله بن مغفل	170
إن الدين ليأرز إلى الحجاز	أبو هريرة	56
أن النبي صلى الله عليه وسلم باع حلسا وقدحا	أنس بن مالك	169
أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل قبرا ليلا	ابن عباس	65
أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التبتل	سمرة	176
أن النبي كان له سكتتان	سمرة بن جندب	183
إن حقا على المسلمين إن يغتسلوا يوم الجمعة	البراء بن عازب	166
إن عم الرجل صنو أبيه	علي بن أبي طالب	165
إن في الجمعة ساعة	عمر بن عوف	64
إنما صلى النبي الركعتين بعد العصر	ابن عباس	172
أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم تجرد لإهلاله	زيد بن ثابت	168
إني ممسك بحجزهم عن النار	ابن عمر	87
أيما عبد تزوج بغير إذن سيده	جابر بن عبد الله	172
تخليل أصابع الرجلين	بلاغ	86
تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية	عن معاذ بن جبل	81
التكبير في العيدين في الأولى سبعا	سمرة	177
التيمم إلى المرفقين	ابن عمر	66
جار الدار أحق بدار الجار	سمرة	183
جمع بين الظهر والعصر في المدينة	ابن عباس	32

حديث المستحاضة	حمنة بنت جحش	114
حديث ما يقال عند دخول المسجد	عائشة	130
الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة	أنس بن مالك	174
زادك الله حرصا ولا تعد	أبو بكرة	88
زكاة مال اليتيم	عمرو بن شعيب	89
السفر قطعة من العذاب	أبو هريرة	129
السلام على من يبول	جابر	117
صلاة المنفرد خلف الصف	وابصة	87
الصلاة الوسطى صلاة العصر	سمرة	183
الصلاة على الحصير	أبو سعيد	175
الصلح جائز بين المسلمين	عمرو بن عوف	64
صلى بنا المغيرة بن شعبة فلما صلى ركعتين	زياد بن علاقة	171
طيب الرجال ما طهر ريحه	أبو هريرة	167
العارية مؤداة	أبو أمامة	175
الغسل بمجاوزة الختان	عائشة	117
فإن شرب الرابعة فاقتلوه	جابر	64
كان النبي يصلي قبل الظهر أربعا	علي بن أبي طالب	131
كان عندنا خمر ليتيم	أبو سعيد	169
كان للنبي في حائطنا فرس	أبي بن عباس	122
كبر في العيدين في الأولى سبعا	عمرو بن عوف	64
كنا نحيض عند رسول الله	عائشة	170
كنت جالسا في حلقة في مسجد المدينة	عبد الله بن سلام	64
لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا	ابن عمر	88
الله علمني دعاء أدعو به في صلاتي	أبو بكر	59
لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك	أبو هريرة	179
المؤمن يموت بعرق الجبين	بريدة	166
ما رأيت أحدا كان أشد تعجيلا للظهر	عائشة	66
ما صلى رسول الله صلاة لوقتها الأخر مرتين	عائشة	165
مس الذكر	أم حبيبة	86

المسح على الخفين	صفوان بن عسال	72
من ترك الجمعة ثلاث مرات تهاونا بها	أبو الجعد	180
من حفظ على أمتي أربعين حديثا	ابن عمر	132
من زرع في أرض قوم	رافع بن خديج	87
من سره أن ينظر إلى رجل	خرشة بن الحر	78
من شغله القرآن عن ذكري	أبو سعيد	65
من لقي الله بغير أثر من جهاد	أبو هريرة	66
النهي عن التناشد في المسجد	عمرو بن شعيب	89
نهى عن المثلة	سمرة	183
نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة	سمرة	183
نهى عن بيع الولاء	عائشة	129
هل تدري ما الفتنة ثكلتك أمك	سعيد بن جبير	77
يا علي لا يحل لأحد أن يجنب في المسجد	أبو سعيد	26

فهرس الأعلام المترجم لهم:

الأعلام	الصفحة
إبراهيم النخعي	82
ابن أبي الدم	118
ابن نقطة محمد بن عبد الغني	21
أبو حاتم الرازي	84
أبو زرعة الرازي	84
أبو زرعة المصري	65
أبو عبد الله البخاري	69
أبو علي الطوسي	51
أحمد بن حنبل	83
أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي	84
إسماعيل بن رافع المدني	65
إسماعيل بن عياش	172
بهز بن حكيم	108
الحارث بن عبد الله	109
حجاج بن أرطاة	110
الحسن بن أبي الحسن البصري	182
حكيم بن جبير	177
حماد بن سلمة	173
خُصيْف	110
دراج بن أبي السمح	110
زهير ابن محمد الخراساني	172
سمرة بن جندب	155
سيف بن وهب أبي وهب	72
الشافعي	82
شعبة بن الحجاج	82
عاصم بن ضمرة	109

عبد الرحمن بن زيد بن أسلم 110
عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي 182
عبد الله الحنفي أبو بكر البصري 170
عبد الله بن المبارك المروزي 82
عبد الله بن لهيعة 110
عبد الله بن محمد بن عقيل 181
عبد الله بن يعقوب بن إسحاق 169
عبيدة بن معتب أبو عبد الرحيم الكوفي 171
عطاء بن السائب 172
علي بن أحمد بن حزم 29
علي بن زيد بن جدعان 176
علي بن عبد الله بن المديني 83
عمرو بن شعيب 109
قيس بن الربيع الأسدي 73
مالك بن أنس 82
محمد بن إبراهيم بن مسلم 73
محمد بن أبي بكر بن المواق 135
محمد بن أحمد المحبوبي 24
محمد بن إسحاق بن يسار 72
محمد بن إسماعيل البخاري 84
محمد بن الحسن الهمداني 65
محمد بن سعد البصري 83
محمد بن عبد الله بن أبي عتيق 72
محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني 83
محمد بن عمرو بن علقمة 154
محمد بن عيسى الترمذي 18
محمد بن هشام بن شبيب بن أبي خيرة السدوسي 73
محمد بن واسع بن جابر الأزدي 82
معمر بن راشد 172

منصور الخالدي 39
هشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي 83
هشام بن عمار 83
يحي بن اليمان 65
يعقوب بن أبي شيبة 84
يعقوب بن سفيان الفسوي 84

قائمة المصادر والمراجع

كتب المتون وشروحها:

اختلاف الحديث لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي(ت204) تحقيق محمد احمد عبد العزيز.دار الكتب العلمية.بيروت لبنان الطبعة الثامنة سنة:1406هـ -1986م

إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل لمحمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي بيروت الطبعة الثانية سنة: 1405هـ 1985م

الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي(584هـ)ضبطه زكرياء عميرات. دار الكتب العلمية.بيروت لبنان الطبعة الثامنة:1416هـ -1996م

البحر الزخار(مسند البزار) لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت292) تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله . مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة م ع س - الطبعة الأولى سنة :1418هـ - 1997م

تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي لأبي العلا محمد عبد الرحمن المباركفوري(12831353هـ) دار الكتب العلمية.بيروت - لبنان -(دط-دت)

الترغيب والترهيب من الحديث الشريف لزين الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري تعليق مصطفى محمد عمارة دار البيان للتراث (دط) سنة:1407هـ- 1987م

تمام المنة فيالتعليق على فقه السنة لناصر الدين الألباني دار الراية الرياض-م ع س- الطبعة الخامسة. سنة:1419هـ - 1998م

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد للمحدث العلامة يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (368-463هـ) حققه عبد الرزاق المهدي. دار إحياء التراث العربي لبنان . الطبعة الأولى سنة:1420هـ-2000م

جامع الأصول في أحاديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد – ابن الأثير (ت:606)تحقيق أيمن صالح شعبان دار الكتب العلمية بيروت لبنان . الطبعة الأولى سنة:1418هـ-1998م

جامع الترمذيلأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي (ت279هـ)مع شرح أحمد شاكر .دار الفكر سنة:1414هـ-1994م. (دط)

جامع بيان العلم وفضله لأبي عمرو يوسف بن عبد البر (ت463هـ) تحقيق: أبي الأشبال الزهيري

دار ابن الجوزي (م ع س) الطبعة الرابعة. صفر -سنة: 1419هـ- 1998م.
السلسلة الصحيحة لناصر الدين الألباني مكتبة المعارف الرياض (م ع س) الطبعة الأولى (دت)
السلسلة الضعيفة لناصر الدين الألباني مكتبة المعارف الرياض (م ع س) الطبعة الأولى (دت)
سنن ابن ماجه لمحمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني(ت273هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار الفكر – بيروت (دط- دت)
سنن أبي داود لسليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي (ت275هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد.دار الفكر (دط- دت)
سنن الدارقطني لعلي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي(ت385هـ) تحقيق : السيد عبد الله هاشم يماني المدني. دار المعرفة - بيروت (دط) سنة: 1386هـ- 1966م.
سنن النسائي (شرح السيوطي والسندي)سليمان بن لأشعث النسائي (ت303) دار الكتب العلمية بيروت لبنان(دط-دت)
شرح النووي على صحيح مسلم لشرف الدين النووي . اعتنى به أبو عبد الرحمن عادل بن سعد دار ابن الهيثم القاهرة – مصر - الطبعة الأولى سنة:2003م.
صحيح البخاري أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ). دار الكتب العلمية بيروت -لبنان- (دط دت)
صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري(206-261هـ) اعتنى به: أبو صهيب الكرمي. بيت الأفكار الدولية (دط) سنة:1419 هـ- 1998م
ضيف سنن الترمذي لناصر الدين الألباني أشرف عليه زهير الشاويش .المكتب الإسلامي الرياض م ع س الطبعة الأولى سنة:1411هـ - 1991م
عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي لابن العربي(546)دار إحياء التراث العربي بيروت دط دت
العلل الواردة في الأحاديث النبوية لأبي الحس ن علي بن عمر الدارقطني(306-385هـ تحقيق محفوظ الرحمن زين الله. دار طيبة. (م ع س). الطبعة الأولى سنة:1406هـ - 1986م
العلل لابن أبي حاتم الرازي(ت327هـ) دار المعرفة بيروت.(دط)سنة:1405-1985م
العلل ومعرفة الرجال عن أبي زكريا يحي بن معين (233هـ)لأبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل(290هـ)تحقيق أبي عبد الهادي محمد مجفان دار ابن حزم بيروت . الطبعة الأولى سنة:1425هـ - 2004م
عون المعبود شرح سنن أبي داود لأبي الطيب محمد العظيم أبادي .مع تعليقات ابن القيم خرج أحاديثه عصام الصبابيطي. دار الحديث القاهرة .(دط) سنة:1422هـ- 2001م
فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)الطبعة التي حقق أصلها

عبد العزيز ابن باز ورقمها محمد فؤاد عبد الباقي . دار المنار القاهرة –مصر-الطبعة الأولى سنة : 1419هـ - 1999م

الفقيه والمتفقه لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت463)حققه إسماعيل الأنصاري المكتبة العلمية (دط- دت).

فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير للعلامة محمد عبدا لرءوف المناوي دار الفكر بيروت (دط- دت)

المجموع شرح التهذيب للإمام النووي (676هـ)تحقيق محمود مطرحي .دار الفكر بيروت (دط) سنة: 1421هـ -2000م.

المحلى بالآثار لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم تحقيق أحمد شاكر مكتبة المعارف م ع س (دط -دت)

المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي لأبي الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغماري(ت380هـ) دار الكتبي الطبعة الأولى سنة:1996م.

مسند أحمد للإمام أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني(ت:241هـ) دار الفكر (دط- دت)

معالم السنن لأبي سليمانمحمد بن محمد الخطابي البستي (ت388هـ) المكتبة العلمية لبنان الطبعة الثانية سنة:1401هـ - 1981م

الموضوعات لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي(ت597هـ) نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة . الطبعة الأولى سنة:1391هـ

الموطأ للإمام مالك بن أنس (90-179هـ)رواية يحي الليثي تعليق : نجيب ماجدي المكتبة العصرية بيروت - لبنان- (دط) سنة:1423هـ - 2002م.

نصب الراية تخريج أحاديث الهداية لجمال الدين محمد عبد الله الزيلعي (ت1762هـ)تحقيق أحمد شمس الدين دار الكتب العلمية الطبعة الأولى سنة:1416هـ- 1996م.

نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار بن علي الشوكاني . تحقيق د.كمال الجمل وجماعة مكتبة الإيمان بالمنصورة- مصر- الطبعة الأولى سنة:1419هـ-1999

كتب المصطلح:

أبو عيسى الترمذي شيخ الحديث لكامل محمد محمد عويضة . دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى سنة:1415هـ - 1995م

اختلافات المحدثين والفقهاء في الحكم على الحديث للدكتور عبد الله شعبان علي دار الحديث القاهرة 1417-1997 (دط)

أصول علم الحديث بين المنهج والتطبيق للدكتور أبي لبانة الطاهر صالح حسين دار الغرب الإسلامي بيروت الطبعة الأولى سنة:1997

الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة في الصحاح لأبي الفتح محمد بن علي بن دقيق العيد(ت702هـ) تحقيق: د. عامر حسن صبري دار البشائر الإسلامية لبنان. الطبعة الثانية سنة:1427هـ - 2006م

ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب للدكتور أحمد معبد عبد الكريم. أضواء السلف الرياض – م ع س – الطبعة الأولى سنة:1425هـ -2004م.

ألفية السيوطي في علم الحديث شرح الأستاذ أحمد محمد شاكر. دار الرجاء (دط-دت)

الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين للدكتور نور الدين عتر مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. الطبعة الأولى سنة:1390هـ -1970م

الباعث الحثيث شرح (اختصار علوم الحديث لابن كثير) لأحمد محمد شاكر مكتبة المعارف الرياض الطبعة الأولى سنة:1415هـ-1995م

لتبصرة والتذكرة لزين الدين عبد الرحيم العراقي (ت806) تصدير محمد بن الحسين العراقي مدرس بكلية القرويين. دار الكتب العلمية بيروت لبنان (دط - دت)

تدريب الراوي في شرح تقريب النووي لجلال الدين السيوطي (849 -911) تحقيق محمد أيمن الشبراوي. دار الحديث القاهرة (دط) سنة: 1425هـ - 2004م

تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين للدكتور ربيع بن هادي المدخلي. دار المنهاج القاهرة مصر الطبعة الأولى سنة: 1423هـ - 2003م.

التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي. تحقيق الدكتور.عبد الحميد هنداوي.المكتبة العصرية بيروت (دط) سنة: 1424هـ-2003م

توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر بن صالح بن أحمد الجزائري الدمشقي (1288- 1338) دار المعرفة بيروت لبنان.(دط-دت)

توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار لأبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح المعروف بالأمير الصنعاني(ت1182هـ) علق عليه أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد عويضة .دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى سنة:1417هـ - 1997

ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث اعتنى بها أبو غدة دار البشائر الإسلامية بيروت الطبعة الأولى سنة: 1417هـ -1997م.

لجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي تحقيق :الدكتور محمود الطحان. مكتبة المعارف – الرياض (دط) سنة: 1403

الحديث الحسن مطلقا ومقيدا عند الإمام الترمذي للدكتور عمر بن حسن فلاتة دار الأنصار للنشر المدينة المنورة - م ع س – الطبعة الأولى سنة: 1426هـ -2005م.
الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به للدكتور عبد الكريم بن عبد الله الخضير. مكتبة دار المنهاج الرياض الطبعة الأولى سنة:1425هـ.
الحديث المعلول وضوابطه لحمزة عبد الله المليباري دار الهدى عين مليلية الجزائر (دط-دت)
الخلاصة في أصول الأثر للحسين بن عبد الله الطيبي (743هـ) تحقيق صبحي السامرائي عالم الكتب الطبعة الأولى سنة:1405هـ -1985م
الرجال الذين تكلم عليهم المنذري تعليق أبو سماء ماجد بن أبي الليل مكتبة التوعية الإسلامية الهرم - مصر- الطبعة الأولى سنة: 1410هـ -1989م.
الرقاالمستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة لمحمد بن جعفر الكتاني تحقيق : محمد المنتصر محمد الكتاني. دار البشائر الإسلامية بيروت الطبعة الرابعة سنة: 1406هـ - 1986م
الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي (ت1204هـ)تحقيق عبد الفتاح أبو غدة. دار السلام القاهرة الطبعة السابعة سنة: 1421هـ- 2000 م
شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (736-795هـ) تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد مكتبة الرشد الرياض الطبعة الثالثة سنة:1422هـ-2001م
شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (736-795هـ) تحقيق د.كمال علي الجمل - دار الكلمة مصر الطبعة الأولى سنة:1418هـ-1998م
شرفأصحاب الحديث للخطيب البغدادي تحقيق عمرو سليم . مكتبة ابن تيمية القاهرة الطبعة الأولى سنة: 1417 هـ - 1997
ضوابط الجرح والتعديل للدكتور عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف . مقرر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - م ع س- الطبعة الأولى سنة:1412هـ.
ظفر الأماني في مختصر ا لجرجاني للإمام أبي الحسنات محمد اللكنوي (1264-1304)تحقيق الدكتور تقي الدين الندوي دار القلم الإمارات المتحدة دبي الطبعة الأولى سنة:1415هـ - 1995م
عقد الدررشرح مختصر نخبة الفكر لمحمود الألوسي(1272-1342هـ) تحقيق إسلام بن محمود درباله مكتبة الرشد الرياض الطبعة الأولى سنة:1420هـ -2000م
العلل في الحديثدراسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (ت795) للدكتور همام سعيد .دار العدوي .عمان الأردن الطبعة الأولى سنة:1400هـ - 1980م.
علوم الحديث لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية . تحقيق موسى محمد علي عالم الكتب الطبعة الثانية سنة:1405هـ- 1985م

فتح المغيث بشرح ألفية الحديث لزين الدين عبد الرحيم العراقي (ت806) حققه وعلق عليه الأستاذ محمود ربيع. دار الفكر بيروت الطبعة الأولى سنة:1416هـ - 1995م

فتح المغيث شرح ألفية الحديث لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي .دار الكتب العلمية بيروت لبنان. الطبعة الأولى سنة:1403هـ

فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي لعبيد بن محمد الأسعردي. تحقيق : صبحي السامرائي. عالم الكتب مكتبة النهضة العربية – بيروت. الطبعة الأولى سنة: 1409هـ

الفوائد المستمدة من تحقيقات العلامة الشيخ عبد الفتاح أبي غدةفي علوم مصطلح الحديث . للدكتور ماجد الدرويش دار الإمام أبي حنيفة طرابلس لبنان الطبعة الأولى سنة: 1426هـ- 2005م.

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث لجـ لمل الدين القاسمي دار الكتب العلمية بيروت لبنان (دط- دت)

المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس . دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات (الحسن البصري) للشريف حاتم العوني. دار الهجرة الرياض (م ع س) الطبعة الأولى سنة:1418هـ -1997م.

معجم مصطلحات توثيق الحديث للدكتور علي زويرعالم الكتب مكتبة النهضة العلمية بيروت . الطبعة الأولى سنة:1407هـ-1986م.

معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري . تعليق د.السيد معظم حسين دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الثانية سنة:1397هـ - 1977م

مقدمة في أصول الحديثلعبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله الدهلوي .تحقيق سليمان الحسين الندوي. دار البشائر الإسلامية بيروت لبنان الطبعة الثانية سنة:1406-1986

مقدمة في علوم الحديث لابن الصلاح.تحقيق مصطفى ديب البغا دار الهدى عين مليلة الجزائر.دط دت

منهج الأسانيد والحكم عليها للدكتور وليد بن حسن العاني تقديم الدكتور عمر الأشقر. دار النفائس الأردن الطبعة الثانية سنة:1420-1999

المنهج المقترح لفهم المصطلح دراسة تاريخية تأصيلية لمصطلح الحديث .لشريف حاتم بن عارف العوني.دار الهجرة الرياض. الطبعة الأولى سنة:1416هـ - 1996م.

المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لمحمد بن إبراهيم بن جماعة. تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان دار الفكر لبنان. الطبعة الثانية سنة:1406هـ

الموقظة في علم مصطلح الحديث لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (673-748هـ)اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة دار البشائر الإسلامية بيروت لبنان الطبعة الأولى سنة:1405هـ

نزهة النظر بشرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر . علق عليه:أبو عبد الرحيم محمد كمال

الأدهمي.شركة الشهاب الجزائر (دط-دت)
نظرات جديدة في عولم الحديث دراسة نقدية مقارنة بين الجانب التطبيقي لدى المتقدمين والجانب النظري عند المتأخرين للدكتور حمزة عبد الله المليباري. دار ابن حزم بيروت الطبعة الثانية سنة: 1423هـ -2003م.
النكت على ابن الصلاح للحافظ ابن حجر العسقلاني (773-852هـ) تحقيق ودراسة الدكتور ربيع بن هادي عمير. دار الراية الرياض (م ع س) الطبعة الرابعة سنة:1417هـ
النكت على ابن الصلاح للحافظ بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت794هـ)تحقيق محمد علي سمك. دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى سنة:1425هـ - 2004م
هدي الساري(مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري)الطبعة التي حقق أصلها عبد العزيز ابن باز ورقمها محمد فؤاد عبد الباقي. دار المنار القاهرة –مصر- الطبعة الأولى سنة:1419هـ .

كتب التراجم والعلل

الإرشاد في معرفة علماء الحديث للحافظ الخليل بن عبد الله بن خليل الخليلي (ت446)ضبطه عامر أحمد حيدر دار الفكر لبنان بيروت(دط) سنة:1414هـ-1993م.
الإعلام لخير الدين الزركلي دار العلم للملايين لبنان الطبعة الأولى سنة:1989م
الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لابن ماكولا(ت475هـ) اعتنى به عبد الرحمن المعلمي دار الكتاب الإسلامي القاهرة الطبعة الثانية.(دت)
الأنساب لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت:562) تعليق عبد الله عمر البارودي. مؤسسة الكتب الثقافية دار الجنان الطبعة الأولى سنة:1408-1988
تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للحافظ الذهبي تحقيق د عمر عبد السلام تدمري . دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الثالثة سنة:1420هـ -1999م.
التاريخ الكبير لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري(194-256هـ)دار الفكر تحقيق: السيد هاشم الندوي (دط -دت)
تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (ت 463)تحقيق صدقي جميل العطار . دار الفكر بيروت الطبعة الأولى سنة:1424هـ - 2000م
تذكرة الحفاظ لشمس الدين الذهبي(ت748) دار الكتب العلمية (دط- دت).
تقريب التهذيب لشهاب الدين أحمد بن على بن حجر العسقلاني(773-852هـ) اعتنى به عادل مرشد مؤسسة الرسالة بيروت. الطبعة الأولى سنة: 1416هـ-1996م
تهذيب التهذيب لشهاب الدين أحمد بن على بن حجر العسقلاني (773-852هـ) تحقيق:خليل

مأمون حموع السلامي وعلي مسعود دار المعرفة بيروت لبنان الطبعة الأولى سنة : 1417هـ - 1996م
تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ أبي الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت742هـ) تحقيق عمرو سيد شوكت. دار الكتب العلمية لبنان.الطبعة الأولى سنة:1425هـ
الثقات لمحمد بحبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي . تحقيق :السيد شرف الدين أحمد دار الفكر الطبعة الأولى سنة: 1395هـ - 1975م.
الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت 327) دار الكتب العلمية لبنان . الطبعة الأولى (دت)
سير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (673-748هـ)حقق الجزء- 13-علي أبو زيد وخرّج أحاديثه شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة الطبعة السابعة سنة: 1410هـ-1990م
شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحي بن عماد الحنبلي (ت1089هـ)دار إحياء التراث العربي بيروت(دط - دت).
طبقات الكبرى لمحمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري (ت230هـ)دار صادر بيروت (دط - دت)
الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد تحقيق سهيل كيالي دار الفكر بيروت لبنان . الطبعة الأولى سنة:1414هـ - 1994م.
العبر في خبر من غبر للحافظ لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي(و:673-ت:748) تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد زغلول. دار الكتب العلمية بيروت (دط - دت)
علل الترمذي الكبير لأبي طالب القاضي.تحقق : صبحي السامرائي , أبو المعاطي النوري, محمود محمد الصعيدي. عالم الكتب ,مكتبة النهضة العربية بيروت الطبعة الأولى سنة:1408هـ
الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (و:673-ت:748) دار الكتب العلمية لبنان.الطبعة الأولى سنة:1403هـ-1983م
لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (773-852هـ) تحقيق عادل احمد عبد الموجود و علي محمد معوض. دار الكتب العلمية لبنان.الطبعة الأولى سنة:1416هـ-1996م
ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (و:673-ت:748)تحقيق: علي محمد البجاوي. دار الفكر لبنان بيروت(دط - دت)

نكت الهميان في نكت العميان لصلاح الدين خليل الصفدي . طبعة أحمد زكي بك.المطبعة الجمالية - مصر- (دط) سنة:1329هـ - 1911م.

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين احمد بن محمد بن خليكان (608-681) حققه د.إحسان عباس دار صادر بيروت(دط-دت)

المصادر اللغوية:

لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظرو الإفريقي دار صادر بيروت الطبعة الأولى سنة:1997م.

مختار الصحاح لفخر الدين الرازي. لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي تحقيق : محمود خاطر مكتبة لبنان ناشرون – بيروت الطبعة طبعة جديدة. سنة:1415هـ – 1995م

معجم متن اللغة لأحمد رضا ومنشورات دار مكتبة الحياة. بيروت(1277هـ-1958م)

معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس. تحقيق عبد السلام محمد هارون.دار الجيل بيروت(دط-دت)

المصادر التاريخية:

أدباء العرب في الاعصر العباسية لبطرس البستاني دار الجيل - بيروت - (دط-دت)

البداية النهاية للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير (ت774هـ)مكتبة المعارف الرياض ا لطبعة الأولى سنة: 1421هـ -2001م.

تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم حسن. دار الجيل - بيروت - (دط-دت)

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام لشمس الدينمحمد بن أحمد الذهبي (673-748) تحقيق: عمر عبد السلام تدمري. دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الثالثة سنة: 1420هـ -1999م.

التاريخ الإسلامي محمود شاكر المكتب الإسلامي الطبعة الرابعة سنة:1411هـ- 1991م.

تاريخ الأمم والملوك لابن جرير ا لطبري (310هـ)ر الكتب العلمية بيروت . سنة:1417هـ - 1997م (دط)

تاريخ اليعقوبي لأحمد بن أبي يعقوب الكاتب العباسي المعروف باليعقوبي.دار صادر بيروت(دط-دت)

دائرة المعارف تحت رعاية الاتحاد الدولي للمجامع العلمية الشعب القاهرة (دط -دت)

شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد مخلوف. دار الفكر بيروت – لبنان-(دط-دت)

شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحي بن عماد الحنبلي (ت1089)دار إحياء التراث العربي بيروت –لبنان- (دط-دت).

ضحى الإسلام لأحمد أمين دار الكتاب العربي بيروت- لبنان- الطبعة العاشرة (دت)

الكامل في التاريخ لابن الأثير راجعه د .محمد بن يوسف الدقاق)دار الكتب العلمية -بيروت- الطبعة الثانية سنة:1415هـ -1995م

مختصر كتاب البلدان لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الهمداني (ابن الفقيه) طبع في مدينة ليدن المحروسة بمطبعة بريل سنة:1302 (دط)

والمجز في الأدب العربي وتاريخه لحنا الفاخوري . دار الجيل بيروت -لبنان -الطبعة الثانية سنة:1411هـ -1991م.

مصادر أخرى:

إعلام الموقعين عن رب العالمين لمحمد بن أبي بكر أيوب المعروف بابن القيم الجوزية . تحقيق:محمد عبد السلام إبراهيم. دار الكتب العلمية - بيروت سنة:1417هـ-1996م (دط).

الفروسية لمحمد بن أبي بكر أيوب أبو عبد الله المعروف بابن القيم الجوزية تحقيق : محمد مصطفي أبي العلا. مكتبة أولاد الشيخ للتراث (دط) سنة: 1414 – 1993

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة .دار الفكر (دط)سنة:1419هـ.

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية الصادرة بجامعة الكويت -السنة العاشرة .والعدد -27- (شعبان1416- ديسمبر1995) بحث الدكتور نهاد عبد الحليم عبيد

مجموع الفتاوى لأ بي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني .جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم مكتبة المعارف المغرب -الرباط-(دط-دت)

المحصول في علم الأصول لمحمد بن عمر بن الحسين الرازي تحقيق : طه جابر فياض العلواني الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض (م ع س) الطبعة الأولى سنة: 1400هـ

معجم البلدان لشهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي . قدم له: محمد عبد ارحمن المرعشلي دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان (دط-دت)

الملل و الأهواء والنحل لأبي محمد علي بن احمد بن حزم تحقيق احمد السيد و احمد علي المكتبة التوفيقية القاهرة مصر (دط-دت)

منهاج السنة النبوية لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم مؤسسة قرطبة الطبعة الأولى – سنة: 1406هـ

هداية العارفين لأسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي. وكالة المعارف – استنبول- منشورات مكتبة المثنى بغداد.(دط) سنة:1951.

فهرست الموضوعات

إهداء.....أ

شكر وتقدير.....ب

المقدمة .....ج

الفصل الأول: دراسة عن حياة الترمذي وكتابه الجامع.....1

المبحث الأول: الوصف الإجمالي للعصر العباسي..... 2

المطلب الأول:الحالة السياسية.....4

المطلب الثاني:الحالة الاجتماعية والاقتصادية.....7

المطلب الثالث:الحالة العلمية والثقافية.....11

المطلب الرابع: بيان أثر الواقع على حياة الترمذي العلمية.....14

المبحث الثاني: حياة الإمام الترمذي.....17

المطلب الأول: اسمه وكنيته ونسبه ومولده.....18

المطلب الثاني:نشأته في الرحلة وطلب للعلم والتحديث(تلاميذه).....20

المطلب الثالث:مكانته عند أهل الحديث وما تجمل به من الأوصاف.....26

المطلب الرابع: مؤلفـــاته ووفاتـــه.....32

المبحث الثالث: التعريف بكتاب الجامع وخصائصه.....36

المطلب الأول: اسم كتاب الإمام الترمذي.....37

المطلب الثاني:رتبة الجامع وشرط الترمذي فيه.....42

المطلب الثالث:قيمة كتاب الجامع(الرواية والشرح والثناء عليه).....49

المطلب الرابع:طريقة تأليف الجامع وبيان خصائصه.....54
المطلب الخامس: مناقشة مسألة تساهل الترمذي في حكمه على الأحاديث والرجال.....63

الفصل الثاني:الحديث الحسن ومنهج الترمذي في استعمال في كتاب الجامع. 74
المبحث الأول:جهود أهل الحديث في دراسة مصطلح(الحسن).....77
المطلب الأول:التعريف اللغوي لمصطلح الحسن.....77
المطلب الثاني:إطلاق مصطلح الحسن عند المتقدمين قبل الترمذي.....80
المطلب الثالث:ظهور القسمة الثلاثية للحديث بعد حد الترمذي.....91
المطلب الرابع: تعريف الحديث الحسن بعد الترمذي وتطوره عبرأعصار الأئمة المتعاقبة.....102
المبحث الثاني: الحسن في عرف الترمذي واستعمالاته في الجامع.....117
المطلب الأول: أهمية تعريف الترمذي للحسن في عصره.....118
المطلب الثاني: تحليل تعريف الترمذي وبيان شروطه.....121
المطلب الثالث:ما قيل في التعريف من نقد واعتراض.....134
المبحث الثالث: قاعدة التحسين عند الترمذي في الجامع.....143
المطلب الأول: استعمال الحسن مركبا مع الصحيح والغريب.....143
المطلب الثاني: استعماله مفردا والمراد به.....153
المطلب الثالث: نماذج من تحسين الترمذي باعتبار التعريف.....164
المطلب الرابع: نماذج من تحسين الترمذي على غيراصطلاحه.....174
الخاتمة.....186
الفهارس العلمية 189
فهرس الآيات 190

فهرس الأحاديث النبوية 191
فهرس الأعلام المترجم لهم 194
قائمة المصادر والمراجع 197
فهرس الموضوعات 208